وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف
كلية الآداب والفنون
قسم اللغة العربية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة: دراسات لغوية
التخصص: الدراسات النحوية بين القديم والحديث

العنوان

الدلالة النحوية في كتب اللحن

من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري

إعداد
عبد القادر زرق الراس

المناقشة بتاريخ: 21/ 11/ 2019م من طرف اللجنة المكونة من:

د. روقاب جميلة	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف–	رئيسا
د. حاج هني محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف–	مقررا
أ.د. دريم نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف–	ممتحنا
د. بوقمرة عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف–	ممتحنا
أ.د. خالدي هشام	أستاذ التعليم العالي	جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –	ممتحنا
أ.د. مناد إبراهيم	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية – تلمسان–	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2019- 2020

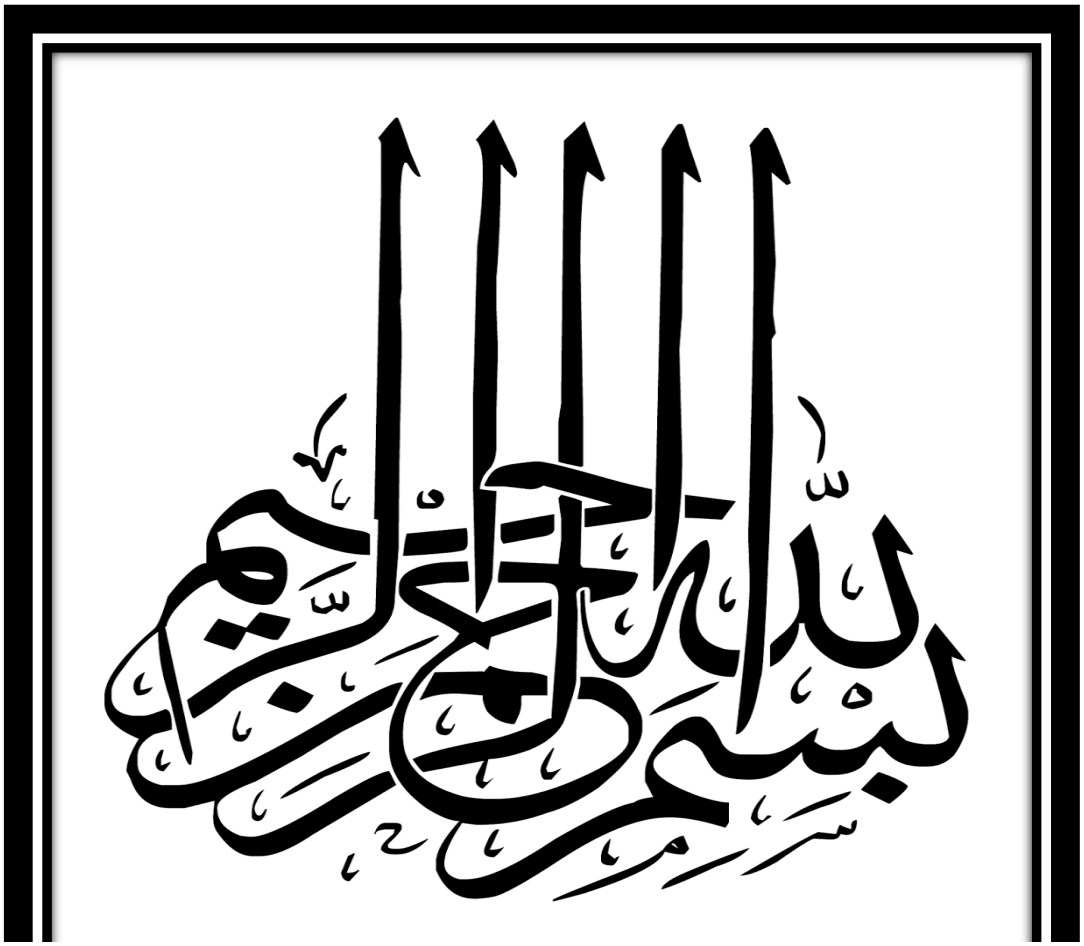

﴿وَلَقَد ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٦﴾ قُرْءَاناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٢٧﴾﴾

سورة الزمر: 26، 27

إهداء

إلى روح والدي الطاهرة - رحمه الله -

وإلى والدتي الكريمة - أطال الله عمرها-

وإلى جميع شيوخي وأساتذتي وأسرتي وطلبتي

أهدي هذا العمل رجاء بركته- إن شاء الله -

مقدمة

تعد اللغةُ ظاهرة اجتماعية، تبنى على قواعد وقوانين تواضعية، تَضبط نظامَها الشكلي الدلالي، الذي تكمن وراءه المقاصد والمعاني، المعَبَّرُ عنها بالألفاظ والمباني، وفق حركاتها الإعرابية وصيغها الصرفية المسموعة أو المقروءة، والمصطلح عليها بالصوائت والصوامت الكاشفة لبنية النص السطحية والعميقة، وكل تغيير أو انحراف أو تصحيف بها عن مستواها التواضعي المعهود، حتما يؤدي إلى تغيير وفساد على المستوى الدلالي المقصود، وهو ما اصطلح عليه ب: "اللحن" في اللغة.

ويعني: الميل والخطأ في الإعراب ومخالفة وجه الصواب. كان قدماء العلماء يستقبحونه أشدَّ من الفَتْقِ في الثوب والجُذَام في الوجه. ومن لم يعرف النحو فحقه أن يسكت، لكن كيف تسلل هذا الداء إلى الوسط الأبي في المحيط العربي؟. ظل العرب في بيئتهم المحفوظة بنظامها المعروف طبعا وسليقة، والموروث ابنا عن أب عن جد، لا مغير لفطرته ولا مشوه لفصاحته، حتى شُرِعَ الإسلامُ وتوسعت الرقعة العربية باعتناق شعوب العجم الدين الجديد، حدَث ما لم يكن في الحسبان، إذ تأثرت العربية بالألسنة الوافدة، فظهر اللحن وشاع، وزاحم الهجينُ الأصيلَ، وتطاول عليه في عقر داره وعلى ألسنة أهله.

خصوصا الفترة التي طغى فيها الفكر الشعوبي، وتراجع العصرُ الذهبي للعربية وأهلها، بنفوذ العجم في دواليب الحكم ومجالس العلم، ابتداء من منتصف القرن الثالث إلى مطلع القرن الرابع الهجريين، إذ وَجَدَ اللحنُ المآزرَ له والمناصر، وفشا على ألسنة العوام والخواص، وتواصل به الناس في المحافل والمجالس، ففي هذا السياق يندرج موضوع هذا البحث الموسوم بـ""الدلالة النحوية في كتب اللحن من القرن الثالث إلى القرن السابع الهجريين"؛ والذي يحاول الإجابة عن الإشكالية الآتية: ما هي مظاهر الدلالة النحوية في مصنفات اللحن في الفترة الممتدة بين (ق 3- ق7) الهجريين؟

هي الإشكالية الكبرى التي تندرج ضمنها إشكاليات فرعية أخرى من أبرزها:

- فيم تتمثل جهود العرب القدماء في مجال التصحيح اللغوي؟

- وكيف يمكن استنتاج الدلالات النحوية في مصنفات اللحن لدى الأندلسيين؟

- وما هي أشكال الدلالة النحوية المرتبطة بالمستويات اللسانية في المصنفات السابق ذكرها؟

علما أنه قد دفعتني جملة من الأسباب الموضوعية والذاتية لاختيار هذا الموضوع منها:

– اندراج هذه المباحث ضمن الدراسات النحوية بين القديم والحديث، والتي تسعى إلى الغوص في قضايا الدرس النحوي القديم، وكشف مكمن الصعوبات والغوامض فيه، لتيسير سبلها وتجديد مصطلحاتها، تماشيا مع روح الدرس النحوي الحديث، والمتطلع إلى تسهيل قواعده وتبسيط مناهجه، ضمن الدرس اللغوي العام.

– اهتمامي بقضايا التصحيح اللغوي في التراث العربي لأهميتها في حماية اللغة من اللحن وانعكاس ذلك على الفهم الصحيح للقرآن الكريم.

– ميلي إلى تقويم وتصويب ما يشاع من لحن في ميادينِ حياتنا الإدارية والثقافية عموما، والبيئة الدراسية والإعلامية منها خصوصا، وليس بيننا وبين تركه، إلا رياضة امرئ بفكه.

– وزادني دعما وشغفا بالموضوع خبرةُ السيد المشرف الدكتور "محمد حاج هني" الذي وجدت عنده ضالَّتِي في هذا الشأن، بحكم تخصصه المعجمي، وبحثه المتواصل بتدقيق وتحقيق في كتب التراث العربي.

وقد وجدت عدة دراسات سبقت في هذا الشأن، متفاوتة الطرق العلاجية ومناهج التحليل ل"ظاهرة اللحن"، من حيث العموم والخصوص، والنظري منها والتطبيقي، ولا أجحد فضلا لأهله وشكرا لمستحقه، بأنني استفدت كثيرا من هذه الدراسات منها:

– رسالة دكتوراه" ل"أحمد محمد قدور" نوقشت سنة 1987م، وطبعتها وزارة الثقافة السورية سنة 1996م، بعنوان: "مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري"، وهي بحث يقوم على الجانب الدلالي الذي يقبل التطور في مصنفات اللحن، من أواخر القرن الثاني إلى أواخر القرن العاشر الهجريين، يتناول مشكلة اللحن والمعيارية، والدلالة بين الدال والمدلول، والدلالة الصرفية، والتطور الدلالي وغيره، دراسة دلالية بمنظور تطبيقي.

– ورسالة ماجستير بعنوان: "جهود دراسة اللحن عند القدماء لحن العامة للزبيدي ودرة الغواص في أوهام الخواص للحريري نموذجا" لأحمد عمر حسن بخيت، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا واللغات، 2010م.

– وكتاب "اللهجات العربية في كتب لحن العامة" للدكتور "باسم خيري خضير" طبع 2016م، وهو من أهم الكتب التي اهتمت بالجانب التطبيقي في مصنفات اللحن عبر المستويات اللسانية؛

الصوتية منها، والصرفية، والنحوية، والدلالية، في أزيد من عشر مصنفات جاء ذكرها في ثنايا الدراسة، مركزا على الظاهرة اللهجية، وعزوها إلى قبيلتها الخاصة بها في البيئة العربية.

ولإنجاز هذا البحث تم اعتماد خطة مكونة من: أربعة فصول وخاتمة، وبعض الملاحق، كان الفصل الأول بعنوان: اللحن في اللغة العربية، يتضمن تعريف علم النحو، وتعريف اللحنِ وأسباب ظهوره، وبواعث حركة التصحيح اللغوي من جهة، وتعريف الدلالة وبيان أنواعها، مع التفصيل أكثر في الدلالة النحوية.

ورصد الفصل الثاني الموسوم ب: مقاربة وصفية تحليلية لمصنفات اللحن التراثية، من " ق3 – ق7" الهجريين. وفيه تم إحصاء هذه المصنفات الموزعة على خمسة قرون، مع التعريف بمؤلفيها وتحليل مضامينها، وأسسها المنهجية ومقاييسها المعيارية في ضبط التصحيح والتنقية اللغوية.

واهتم الفصل الثالث المعنون ب: الدلالة النحوية في مصنفات اللحن الأندلسية، ببيان مظاهر اللحن حسب ثلاث قرائن، هي: القرائن المعنوية، والقرائن اللفظية، وقرائن الرسم الإملائي.

في حين تناول الفصل الرابع الموسوم ب: مظاهر اللحن في المستويات اللسانية بمصنفات الأندلسيين؛ من خلال المستوى الصوتي في الصوامت والصوائت، والمستوى الصرفي في الصيغ والأوزان، والمستوى النحوي من خلال البُنَى التركيبية الصغرى والكبرى، والمستوى الدلالي الذي يُبْرِزُ أثرَ اللحن في توجيه المعنى وضبط الحكم الشرعي.

ولدراسة هذا الموضوع تم اعتماد المنهجين التاريخي والوصفي؛ إذ وظف الأول في تتبع ظاهرة اللحن في العربية ورصد مصنفاته طيلة خمسة قرون، أما الثاني فكان توظيفه في تحليل مضامين مصنفات اللحن التراثية؛ وكشف مظاهر الدلالة النحوية، وانعكاسات اللحن في المستويات اللسانية في مصنفات الأندلسيين تحديدا.

أما المصادر المعول عليها في هذا البحث فكثيرة من أهمها: إصلاح المنطق لابن السكيت، وما تلحن فيه العامة للسجستاني، وأدب الكاتب لابن قتيبة، والفصيح لأبي العباس ثعلب، والتنبيه على حدوث التصحيف لحمزة الأصفهاني، وليس في كلام العرب لابن خالويه، ولحن العوام لأبي بكر الزبيدي، وإصلاح غلط المحدثين للخطابي، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصِّقِلِّي، ودرة الغواص في أوهام الخواص للحريري، والتكملة فيما يلحن فيه العامة للجواليقي، والمدخل إلى تقويم

اللسان وتعليم البيان لابن هشام اللخمي، وغلط الضعفاء من الفقهاء لابن بري المصري، وتقويم اللسان لابن الجوزي، وذيل فصيح ثعلب لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي، في خمسة عشر مصنفا.

طبقت على ثلاثة منها أندلسية؛ لحن العوام لأبي بكر الزبيدي، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصِّقِلِّي، والمدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لابن هشام اللخمي. تضاف إليها جملة من كُتُبِ المحدثين ذات أهمية وصلة بالموضوع، منها: موسوعة اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه لعبد الفتاح سليم، ومعجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر وفريقه، والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه لرمضان عبد التواب، واللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان،، وغيرها.

وأثناء مسيرتي العلمية اعترضتني جملة من الصعوبات والعراقيل منها:

- صعوبة الحصول على مصنفات اللحن لهاته الفترة الممتدة إلى خمسة قرون.

- عسر الإحاطة بمضامين هذه المصنفات لاختلاف مناهجها وتباين أهدافها.

- الاختلاف الكبير بين القدماء والمحدثين في معايير التصويب والتخطئة اللغوية.

- ضيق الوقت بكثرة الالتزامات المهنية منها، والعائلية، وكذا الشواغل والتقاليد العرفية.

وأحسب أنني تجاوزت تلك العقبات والعراقيل بفضل الله أولا، ثم بإرشادات ذوي الفضل من أهل العلم والدراية من أساتذتنا وشيوخنا جزاهم الله عنا خيرا.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور: "محمد حاج هني" الذي بذل قصارى جهده في مساعدتي بالنصائح والتوجهات العلمية.

- دون أن أنسى الأستاذ "نورالدين دريم " الذي كان سببا في فتح هذا المشروع العلمي في مجال "الدراسات النحوية بين القديم والحديث" وأتاح لنا فرصة التكوين فيه.

- وكذا الأستاذان "عمر بوقمرة" الذي ساعدني في ضبط الخطة الأولى ورسم معالم البحث، والأستاذ "مختار درقاوي" الذي دعمني بمجموعة من المصادر والمراجع وبعض القضايا المنهجية.

دون أن أنسى توجيه أسمى عبارات الشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة على تجشمهم عناء قراءة هذا البحث وتصويب محتواه معرفيا ومنهجيا، ودون أن أنسى شكري الجزيل لكل من ساعدني

من قريب أو من بعيد ولاسيما أمُّ محمدٍ وأولادها في البيت أعانوني بصبرهم الجميل طيلة مساري البحثي، وكذا الكاتب "عبد الوهاب رحني" الذي سهر الليالي معي بجهده وبنانه، وصديقي "الجيلالي كسيلي" زودني بكتبه القيمة، وكذا قطاع الشؤون الدينية الذي أتاح لي فرصة الجمع بين العمل والتعلُّم، فجزى الله الجميع عني خير الجزاء وأحسن لهم الثناء.

وفي الأخير أحمد الله العلي القدير الذي بمنه وكرمه رزقني التوفيق وكتب لهذا البحث الخروج إلى عالم الوجود، فالشكر له على ما أولانا به من الفضل والنعم، والصلاة والسلام على محمد خير من عَلِم وعلَّمَ.

عبد القادر زرق الراس

الشلف في: 1441/01/17هـ

الموافق ل: 17/ 09/ 2019م

أولا: اللحن وحركة التصحيح اللغوي

1- تعريف علم النحو:

أ- لغة:

قال ابن فارس(ت395هـ): "النحو: نحو الكلام، وهو قصد القائل إلى أصول العرب ليتكلم بمثل ما تكلموا به"[1]، يعني القصد إلى ذلك، فالنحو "القصد"، بأن يكون كلام المتكلم، نحو كلام العرب وشبهِه في مطلق حركاته وسكناته وسنن كلامهم وسَمْتِه، يعني لغة هو: الجهة، الشبه، المثل، القصد...

ب- اصطلاحا:

قال ابن عصفور (ت669هـ): النحو "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها"[2]، علم لساني، يقوم على معرفة تراكيب الوحدات الكلامية في نظامها التواصلي، اسْتَمَدَّ وجوده وقواعدَه من الاستقراء، والتتبع للكلام العربي، في وضعه الاجتماعي التداولي، من حيث الترتيب والتقديم والتأخير، والصوائت والصوامت، والسوابق واللواحق، وغيرُها، وقال الأُبَّدِي(ت860هـ): "حد النحو في اللغة: القصد، وفي الاصطلاح: علم يعرف به أحوال أبنية الكلام العربية، إفرادا وتركيبا، وإعرابا وبناء"[3]. تعريف قد يجمع بين الصرف والنحو، لأن بنية المفردة؛ صرف، وبينة التركيب؛ نحو، المسائل المتعلق بها النحو هي: علاقات الكلمات بعضها ببعض أثناء التركيب، ماذا يقصد بها من معني نحوي؟ تعبر عنه الصوائت – الحركات الإعرابية- وما يقوم مقامها من صوامت – الحروف- وبناء وغيره، مما اصْطُلِحَ عليه ب: لَقَبِ "الدلالة النحوية". بينما يحي الشاوي الجزائري (ت1096هـ) عرفه بقوله: "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب، وتثنية، وجمع، وغير ذلك؛ ليلتحق من ليس من أهل العربية بهم"[4]. تعريف جار على سنة الأولين في

1 - : مجمل اللغة، أحمد ابن فارس، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1986، مج2، ص: 859.

2 - الاقتراح، جلال الدين السيوطي، إشراف: توفيق شعلان، المكتبة التوفيقية القاهرة، د ط، 2003، ص: 38.

3 - شرح حدود الأُبَّدِي في علم النحو، علي بن أحمد الرسموكي، تح: البشير التهالي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2009، ص: 182.

4 - ارتقاء السيادة في علم أصل النحو العربي، يحي الشاوي، تح: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، ط1، 1990، ص: 66.

دمج الصرف مع النحو واتِّباع سنن العرب في كلامها، وهو مختصر من تعريف ابن جني للنحو في الخصائص، لكن المتأخرين خصوا النحو بالمستوى التركيبي فقط، وأطلقوا عليه الدلالة النحوية.

2- تعريف اللحن:

أ- اللحن لغة: عرفته المعاجم بعدة تعريفات منها؛ الميل، والخطأ، والفطنة، وغيرها، اخترتُ منها ما ذهب إليه ابن منظور في لسان العرب نقلا عن ابن بري وغيره؛ بأنَّ للحن في اللغة ستةَ معانٍ هي: الخطأ في الإعراب، واللغة، والغناء، والفطنة، والتعريض، والمعنى[1].

1- الخطأ: يُراد باللحن "الخطأ" في الإعراب ومجانبة الصواب، قال ابن منظور: رجل لَاحِن، ولحّان، ولحَّانَة، ولُحَنَة: يُخْطِئُ، وفي المحكم: كثير اللحن ...والتلحين: التخطئة..."لأن اللحن الذي هو الخطأ في الإعراب، هو العدول عن الصواب"[2]، وجاء في الإفصاح: اللَّحنُ خلاف الصواب في الكلام والقراءة والنشيد...واللُّحَنَةُ الذي يُلَحِّن الناسَ، واللُّحْنَةُ الذي يُلَحَّنُ[3]، وبه قال مجمع اللغة العربية بمصر: "لَحَن في كلامه يَلْحَنُ لَحْناً: أخطأ الإعراب، وخالف وجه الصواب في النحو، فهو لاَحِن ولَحَّانٌ"[4]. وقال الراغب الأصفهاني: "اللحن صرف الكلام عن سَنَنه الجاري عليه، إما بإزالة الإعراب، أو التصحيف وهو المذموم، وذلك أكثر استعمالا، وإما بإزالته عن التصريح وصرفه بمعناه إلى تعريض وفحوى، وهو محمود عند أكثر الأدباء من حيث البلاغة"[5]، فاللحن عند الأصفهاني قسمان؛ كلٌ منهما هو ميل بالمعنى وعدول عن المألوف، الأول: الميل عن الإعراب الصحيح إلى غيره، وهو عيب قبيح مذموم، ويعني: الخطأ، والثاني: ميل عن اللفظ الصريح إلى التعريض والتلويح، وهو وجه بلاغي محمود، ولا يحمل عليه "اللحن" إلا بقيد.

---

1 - ينظر: لسان العرب، ابن منظور، تح: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط1، 2010، ج8، ص: 40- 41- 42.

2 - المرجع نفسه، ص: 42.

3 - ينظر: الإفصاح في فقه اللغة، عبد الفتاح الصعيدي وحسين يوسف موسى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987، ص: 102.

4 - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية القاهرة، ط2، 1972، ج1-2، ص: 872.

5 - المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، دار ابن الجوزي القاهرة، ط1، 2012م، مادة: لحن، ص: 496.

2- اللغة: ورد اللحن بمعنى "اللغة" قال ابن منظور: "لَحَنَ الرجلُ يَلْحَنُ لَحْناً: تكلم بلغته"[1]، أراد أنه تكلم بلغته الأصلية ولم يعدل عنها إلى غيرها، بل عدل عن غيرها إليها، وجاء في المعجم الوسيط قوله: يقال لَحَنَ بِلَحْنِ بني فلان: تكلم بلغتهم...فاللحن اللغة، يقال: هذا كلام ليس من لَحْنِي ولا من لَحْنِي قومي[2]، أي كلام خارج ومائل عن كلام لغتنا التي نتواصل بها ونفهم مدلولها ومعناها، حسب قواعدها ومبناها، فهو لحن: بمعنى لغة.

3- الغناء: ويرد بمعنى الغناء والترجيع بالصوت الحسن، في هذا قول ابن منظور: " لَحَنَ: اللّحْنُ: من الأصوات المصوغة الموضوعة، وجمعه أَلْحان ولُحُون، ولَحَنَ في قراءته إذا غَرَّدَ وطَرَّبَ فيها بِأَلْحَانٍ"[3]. وهو أَلْحَنُ الناسِ إذا كان أحسنَهم قراءةً أو غناءً، وبه جاء الحديث : "اقرؤوا القرآن بلحون العرب"[4]، ومنه المصطلح الشائع في الإعلام عندنا: "ألحانٌ وشبابٌ"، أي: أصوات طَرَب وغناء، وفي المعجم الوسيط: "لَحَّنَ الأُغْنِيةَ: وضع لها صوتا موسيقيا مناسبا تُغَنَّى به"[5]، فكأنّ هذا يراد به الميل عن الصوت المألوف العادي إلى صوت تطريبي خاص، بموسيقى صوتية منسجمة، وترجيع حسن للمقاطع الصوتية والكلمات التركيبية، فهو لحن بمعنى غِنَاء.

4- "الفطنة والفهم": لقولهم: "لَحِنَ الرجلُ فهو لَحِنٌ، إذا فهِم وفطِن لما لا يَفطَنُ له غيرُه، ولَحَنَهُ هو عَنِّي بالكسر، يَلحَنُه لَحْناً أي: فَهِمَه"[6]، ومنه حديث الصحيحين " لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَتِهِ مِنْ بَعْضٍ..."[7]، قال النووي في شرحه لهذا الحديث: معناه أبلغُ وأعلمُ بالحجة، وفي المعجم الوسيط:" لَحِنَ فلان يَلْحَنُ لَحَنا: فطِن لحجته وانتبه لها"[8]. غير أن الكثير من اللغويين يفرق من الناحية الصرفية بين لَحَن-المفتوح الحاء- ولَحِن-المكسور-، فيجعل: لَحَن يَلْحَن لَحْناً : أخطأ في الصواب؛ ماضيه مفتوح

1 - لسان العرب، ابن منظور، ج8، ص: 40.
2 - ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية القاهرة، ج1- 2، ص: 872.
3 - لسان العرب، ابن منظور، ج8، ص: 40.
4 - الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، دار المعرفة بيروت، د ط، د ت، ج1، ص: 142.
5 - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية القاهرة، ج1- 2، ص: 872.
6 - لسان العرب، ابن منظور، ج8، ص: 40.
7 - صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط 9، 1983م، ج12، كتاب الأقضية، ص: 04.
8 - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية القاهرة، ج1- 2، ص: 872.

الحاء، ومصدره ساكن، ولَحِن يَلْحَن لَحَناً: الفطنة والفهم؛ ماضيه مكسور الحاء، ومصدره مفتوح، مثل: فَطِنَ فَطَناً، وزنا ومعنى.

وإنْ جعل ابن الأعرابي مصدر اللّحْن بالسكون، للفِطْنَة والخطأ سواء، فرد عليه ابن منظور قائلا: "عامة أهل اللغة في هذا على خلافه، قالوا: الفطنة بالفتح، والخطأ بالسكون"[1]، يعنى في مصدر اللحن، فلَحِن مثل فطِن يَفطَن فَطَناً وفَطَانَةً، هو قياسي لفَعِلَ اللازم، لأن مصدره: على وزن "فَعَل"، قال ابن مالك في ألفيته :

"وفَعِلَ اللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلْ *** كَفَرَحٍ وكَجَوىً وكَشَلَلْ"[2].

وذلك مثل فَطِنَ فَطَناَ، فَرِحَ فَرَحاً، وشَلِلَ شَلَلاً، فلَحِنَ يَلْحَنُ لَحَناً بمعنى: فَطِنَ؛ وزنا ومعنى.

5- التعريض: ويكون اللحن بمعنى "التعريض" في بعض التراكيب، قال: " واللحن الذي هو التعريض والإيماء، قال القتال الكِلَابي: ولَقَدْ لَحَنْتُ لَكُمْ لِكَيمَا تَفْهَمُوا *** وَوَحَيْتُ وَحْياً لَيْسَ بِالْمُرْتَابِ.

وفي الحديث: "...فَالْحَنَا لِيَ لَحْناً"، أي: أشيرا إلي ولا تُفْصِحَا وعَرِّضَا بما رأيتما[3]، قال ذلك النبي – صلى الله عليه وسلم- لرجلين بعثهما لأمر وطلب منهما أن يُعَرِّضَا له بما يَرَيَان ولا يُفْصِحَانِ. وهذا المعنى هو الذي عناه الأصفهاني بقوله عن أحد قسمي اللحن : هو الميل عن التصريح وصرف معناه إلى تعريض وفحوى[4]، وبه فسر الألوسي قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [5]. قال: لحن القول: "أسلوب من أساليبه مطلقا، أو المائلة عن الطريق المعروف، كَأَنْ يعدلَ عن ظاهره من الصريح إلى التعريض والإبهام"[6]، وهذا المعنى التعريضي هو الذي أَلَّف فيه ابن دريد كتابه "الملاحن"، ففي المعجم

1 – لسان العرب، ابن منظور، ج8، ص: 41.

2 – متون النحو والصرف لطائفة من كبار علماء النحو، جمع وضبط: محمد سليمان محمود الغنام، شركة القدس للنشر والتوزيع القاهرة، ط1، 2010م، ص: 38.

3 – ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج8، ص: 42.

4 – ينظر: المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص: 496.

5 – سورة محمد الآية: 30.

6 – روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي، دار الفكر بيروت، د ط، 1983، ج26، ص: 77.

الوسيط: "الملاحن: مسائل كالألغاز يُحْتَاج في حلها إلى فطنة"[1]، فالعدول باللفظ إلى معنى فاسد قبيح جهلا، أو إلى معنى بلاغي صحيح قصدا، كل منهما يطلق عليه لَحْناً، والثاني: لحن بمعنى التعريض.

6- **المعنى والفحوى:** يطلق لفظ اللحن ويراد به "معنى ومضمون الكلام " وهو قليل بالنسبة لغيره في الاستعمال، قال ابن منظور: اللحْنُ الذي هو المعنى والفحوى كقوله تعالى : "﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾[2] أي في فحواه ومعناه[3]. كما يقال: تَكلَّمْ تُعرفْ، ما فِيكَ يَظْهَرُ على فِيكَ، واللسان دليل الجَنَان، ويقال: كلامك يدل على عقلك، وهو على حد ما نسب للأخطل:

"إنَّ الكَلامَ لَفِي الفُؤَادِ وَإنَّمَا *** جُعِلَ اللسَانُ عَلَى الفُؤَادِ دَلِيلاً"[4]، فهذه مجموع المعاني التي حُمل عليها لفظ اللحن في اللغة، وإن كان بعضهم يخصه ب"الخطأ الإعرابي والتعريض"، كالأصفهاني فيما سبق ذكره، وآخر يراه خاصا ب"إزالة الإعراب والفطنة" كابن فارس في مجمل اللغة[5]، غير أن ابن منظور استقرأه في جميع هذه المعاني الستة؛ في لسان العرب كما تقدم.

وهناك قول نسب لأبي هلال العسكري يفرق بين اللحن والخطأ؛ "فاللحن": صرفك الكلام عن جهته، ثم صار اسما لازما لمخالفة الإعراب، ولا يكون إلا في القول، و"الخطأ": إصابة خلاف ما يُقْصَد، وقد يكون في القول والفعل[6]، فهو أعم من اللحن. ناقش عبد الفتاح سليم آراء ابن منظور هذه ورد منها اللحنَ بمعنى "المعنى والفحوى " وجعله من باب؛ التعريض والتورية الرمزية[7].

ويبدو مما سبق أَنَّ هذه المعاني قد تعود إلى العموم والخصوص، والتضييق والتوسيع الجاريين في اللغة باستمرار، أو إلى التطور اللغوي كما يراها بعض المعاصرين؛ تدرج من اللغة، إلى الغناء، ثم المعرفة والفطنة،

1 – المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية القاهرة، ج1-2، ص: 872.

2 – سورة محمد، الآية: 30.

3 – لسان العرب، ابن منظور، ج8، ص: 42.

4 – توضيح هداية المريد إلي شرح جوهرة التوحيد، بكري رجب، تح: علاء الدين الحُموي وندى الصبَّاغ، دار العصماء سوريا، ط 1، 2010، ص: 41.

5 – ينظر: مجمل اللغة، أحمد ابن فارس، مج2، ص: 804.

6 – ينظر: لحن العامة، أبو حاتم السجستاني، تح: فائزة عباس حميدي كاظم الإدريسي، دار نجيبويه للبرمجة والدراسات والطباعة والنشر، القاهرة، د ط، 2010، ص: 08.

7 – ينظر: موسوعة اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب القاهرة، ط2، 2006، ص: 10.

ثم التورية والتعريض، ليستقر معناها في الخطأ، ويبقى المعنى العام لكلمة اللحن؛ هو العدول، "فقد عُدَّ المعنى الأصلي- لكلمة- اللحن؛ العدول عن شيء إلى شيء آخر، وهو القاسم المشترك بين الدلالات المختلفة لها"[1]، كما يحتمل أنه كان في دلالته اللغوية خاضعا للهجات القبائل العربية المتعددة، يحمل هذه المعاني كلَّها، ثم تقاربت اللهجات وتغلب معنى على آخر، وسار من التقليد إلى التقعيد، واستقرت التداولية به في معنى الخطأ في التعبير اللغوي عموما والإعرابي خصوصا، وهو ما تغلب دلالته في الواقع اللغوي المعاصر.

ب- اصطلاحا:

يُعرَّف بعدة تعريفات حسب المعنى المقصود، منه القديم والحديث، والعام والخاص، فيمكن أن نجعل الشطر الأول من تعريف الأصفهاني " للحن " هو التعريف الاصطلاحي لدى القدماء، إذ قال: "لحن: اللحن صرف الكلام عن سَنَنه الجاري عليه، إما بإزالة الإعراب أو التصحيف وهو المذموم وذلك أكثر استعمالا"[2]، حصره في جانبين؛ الخطأ الإعرابي في تغيير الصوائت وإزاحتها عن موقعها الصحيح، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تغيير في الصوامت وتبديل حروفها بأخرى شبيهة بها شكلا لا نطقا، بينما يعرف في المعجم المفصل لدى المحدثين بأنه: "عيب لساني يقوم على تحريف الكلام عن قواعد الصرف والنحو، كما يقوم على مخالفة النطق الفصيح واللفظ السليم"[3]،

تعريف يَحصُر اللحنَ في معناه الانحرافي والميل عن الصواب، إلى الخطأ في النطق والكتابة وعدم الالتزام بقواعد الصرف والنحو، وإن غلب معنى الميل والخطأ عليه، فهو: وإنْ غلب إطلاقه على الأخطاء الإعرابية، أكثر من الأخطاء الصرفية واللغوية العامة عند المتأخرين، غير أن الميلَ: هو المعنى المحوري الذي تندرج تحته كل معاني لفظة " اللحن"[4]، كما يرى عبد الفتاح سليم، وإنْ حصر لفظة اللحن الاستعمال الحديث في معنيين؛ " الغناء، والخطأ اللغوي، فقط"[5]. و كما سبق ذكره في اللحن بمعنى الخطأ.

1 - المدخل إلى مصادر اللغة العربية، سعيد حسن بحيرى، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة، ط2، 2008، ص: 150.

2 - المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص: 496.

3 - المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات) محمد التونجي وراجي الأسمر، تح: اميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2001م، ج1، ص: 497.

4 - ينظر: موسوعة اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، عبد الفتاح سليم، ص: 10.

5 - موسوعة اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، عبد الفتاح سليم،ص:11.

إذاً فالميل والعدول بالكلام عن جهة الصواب، وسنن العرب في كلامها المعهود إلى غيره، هو اللحن، جاء في الإفصاح عند المحْدَثِين: "اللحن خلاف الصواب في الكلام والقراءة والنشيد"[1]، يستنتج عموما أنَّ اللحن: هو الخطأ في الإعراب ومخالفة وجه الصواب في سائر قواعد اللغة العربية، قال تمام حسان: الأخطاء اللغوية التي شاعت على ألسنة الموالي وأصابت عَدْوَاها ألسنةَ بعض العرب، لم تكن مقصورة على هذا النوع – الإعراب- من أنواع الأخطاء...بل على الخطأ الصوتي والصرفي والنحوي والمعجمي...وأنها أخطاء في المبنى أولا وأخيرا، ولو أدت إلى خطأ في المعنى، لم يكن نتيجة خطأ في القصد[2]، بل خطأ في اللفظ.

فاللحن ظاهرة مست جميع قواعد اللغة العربية؛ صوتا وصرفا ونحوا وأسلوبا..، غير أن صورته كانت جلية على مستوى حركات الإعراب، التي يَعْرِفُها من كان له أدنى مستوى من الثقافة العربية، وربما هذا الذي غَلَّبَه في الاصطلاح، وإن كان غيرُه من اللحن أخطرَ، فابن خلدون يطلب من الأديب أن يتعلم قواعد اللغة: "حَذرا من أن يكثر لحنه في الموضوعات اللغوية في مفرداتها وتراكيبها، وهو أشد من اللحن في الإعراب وأفحش"[3]،

إذ بتصحيف كلمة قد يجر المعنى من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، فخطورته لاشك أكبر من الإعراب، مثلا قال ابن مكي عن التصحيف: "منه استِثْفَارُ الميت، وهو شد مئزره، والعامة تقول: استغفار الميت بالغين وذلك خطأ"[4]، بَوْنٌ شاسعٌ بَيْنَ "ستر العورة والاستغفار"، وسُمِع أحدُهم يقول في حديث المسيءِ صلاتَه: "صِلْ فإنك لَمْ تَصِلْ"، بَدَلَ اللفظ الصحيح: "صَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ..."[5]، قَلْبُ المعنى رأسا على عقب، لكنَّ العلماء وضعوا لهذا ونحوه مصطلحات أخرى تتداخل مع مصطلح اللحن في العموم.

3- اللحن والمصطلحات المتقاربة

1 – الإفصاح في فقه اللغة، عبد الفتاح الصعيدي وحسين يوسف موسى، ص: 102.

2 – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، د ط، 2001، ص: 12.

3 – مقدمة ابن خلدون، تح: حُجَر عاصي، منشورات دار ومكتبة الهلال بيروت، د ط، 1988، ج1، ص: 341.

4 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصِّقِّلي، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1999م، ص: 25.

5 – صحيح البخاري بحاشية السندي، لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، دار المعرفة بيروت، د ط، د ت، ج1، ص: 144.

أ- التصحيف مع اللحن اتفاق واختلاف:

في علم البديع هو: "الإتيان بلفظتين متفقتين في صورة الأحرف مختلفتين في التنقيط، نحو " المغتر " و " المعتز " و " يفي " و "يقي "[1].

بهذا التعريف يكون التصحيف مصطلحا بلاغيا، وفنا من فنون البديع وتزيين اللفظ، وهو جمال بلاغي محمود، وإن كان عند الإطلاق لا يصرف لهذا المعنى البلاغي، بل يصرف للتصحيف المشهور الذي يعني – قراءة القارئ على خلاف ما أراد الكاتب–، على حد قول بعضهم : أقولها عَمْراً، فيسمعها زيداً، ويكتبها خالداً، فالتصحيف مأخوذ من صَحَّفَ يُصَحِّفُ تصحيفاً، يطلق على من أخذ العلم من الصُّحُف دون شيخ، فأخطأ الجواب وجانب وجه الصواب، كمن قرأ " الحبَّةَ السوداء شفاء..." بقوله " الحَيَّةَ السوداء" صحف الباء إلى ياء، وجر المعنى إلى خطر، قال ابن منظور: المصَحِّفُ والصَّحَفِيّ: الذي يروي الخطأَ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف، مُوَلَّدَة[2]...والتَّصْحِيف: الخطأ في الصحيفة[3].

فكأنَّ مصطلح "التصحيف" تهكمي، بأنَّ صاحبَه أخذ علمه عن الصحف والأوراق والمطويات، لم يجلس إلى الشيوخ والأساتذة ويأخذ العلم من أفواه العلماء، كما يقال، ليَفْهَم الأبجديات ويأخذ المصطلحات التي هي مفاتيح العلم والفهم، قال الراغب الأصفهاني: "التصحيف: قراءة المصْحَف وروايتُه على غير ما هو، لاشتباه حروفه"[4]، وقد سمعت يوما الشيخ محمد بلكبير – رحمه الله – في استجواب مع أحد الصَّحَفِيين يقول: "من أخذ النحو من الكتب لحن في الكلام، ومن أخذ الفقه من الكتب غير في الأحكام، ومن أخذ العقيدة من الكتب مرق من الإسلام، ومن أخذ الطب من الكتب قتل الأنام، وإنما العلم بالتعلم"، أو كما قال، سنة اللهِ، الذي عَلَّم آدمَ – عليه السلام- لتُؤْخَذَ مفاتيحُ العلمِ عنه، سندا ومتنا. جاء في الإفصاح: المصَحِّفُ "الذي يروي الخطأ على قراءة الصحف باشتباه الحروف"[5]، فهو نتيجة

1 – المعجم المفصل في علوم اللغة، (الألسنيات) محمد التونجي وراجي الأسمر، ج1، ص: 177.

2 – المَوَلَّدُ: هو اللفظ الذي استعمله المولَّدون على غير استعمال العرب، المرجع نفسه، ج2، ص: 867، والمولَّدون: أبناء عرب من أمهات أعجمية، ينظر: الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، د ط، 2004، ص: 74.

3 – ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج5، ص: 206-207.

4 – المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، مادة صحف، ص: 303.

5 – الإفصاح في فقه اللغة، عبد الفتاح الصعيدي وحسين يوسف موسى، ص: 103.

قراءة بلا مقرئ ولا مفاتيح، إذاً فالتصحيف مصطلح يتقارب ويتداخل مع اللحن في الخطأ والميل عن الصواب في كلٍ، غير أنَّ اللحنَ أعم من التصحيف الخاص باشتباه الحروف.

ب– التحريف مع اللحن اتفاق واختلاف:

التحريف: قال الراغب الأصفهاني في تعريفه: حَرْفُ الشيءِ طَرَفُهُ وجمعه؛ أحرف وحروف ... وانحرف عن كذا ... وتحريف الشيء إمالته، كتحريف القلم، وتحريف الكلام: أن تجعله على حَرْفٍ من الاحتمال يمكن حمله على الوجهين[1]. يعني: مأخوذ من "الحَرْفِ" وهو الطَّرَفُ فهو تحريف الكلام عن مواضعه قصدا أو جهلا، وفي المعجم المفصل: "هو تحريف الكلم عن مواضعه، أي تغييره وتحريفه عن معناه، بتبديل الحروف المتشابهة الأشكال"[2].

يراه مرادفا للتصحيف؛ إذ كل سببه الحروف المتشابهة الأشكال. فهو يتداخل مع التصحيف في حال الجهل بتغيير الأصوات، وهو ما نجده عند الجرجاني في قوله: "التحريف: تغيير اللفظ دون المعني، والتصحيف: تغيير اللفظ والمعنى معا، وقيل: التصحيف: أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراده كاتبه أو على غير ما اصطلحوا عليه"[3]. بينهما عموم في تغيير اللفظ، وقد يختلفان في المعنى، وقد يكون التحريف عن عمد، بل هو الغالب فيه، كما قال الله تعالى عن أهل الكتاب: ﴿مِّنَ ٱلذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[4]. حَدَثَ ذلك منهم عن قصد وبهتان، لا عن خطأ ونسيان، فالتحريف ميل وانحراف باللفظ، فهو متقارب مع اللحن في العموم من هذه الجهة، غير أن التحريف في الغالب يحدث بعمد وقصد، وقد لا يغير في المعنى، وهذا وجه الاختلاف بينهم.

4– **أسباب ظهور اللحن:** يمتلك العربي جماله في لسانه، به يناظر ويفاخر، نظما ونثرا، رجزا وسجعا، كانت تُعْقَدُ المجالس والمحافل في الأسواق والنوادي، يتبارى فيها الشعراء والخطباء الشعر الصحيح والنثر الفصيح، ويستهجنون اللحن ويستبشعونه، حتى نُقِلَ: أن رجلا لحن بحضرة النبي – صلي الله عليه وسلم

1 – ينظر: المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص: 125-126.

2 – المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، محمد التونجي وراجي الأسمر، ج1، ص: 154

3 – التعريفات، الشريف الجرجاني، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط4، 2013، ص: 57.

4 – سورة النساء الآية :46.

– فقال: أَرْشِدُوا أَخَاكُمْ"[1]، وفي رواية: أَرْشِدُوا أَخَاكُمْ فَقَدْ ضَلَّ، إنكارٌ لِلَّحن، إلى درجة جعله تيها وضلالا عن طريق الصواب المعلوم، و"نُقِل عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– أَنَّ رماةً أخطأوا في الرمي فقال لهم: سَوُّوا رَمْيَكم، فقالوا: نحن متعلمِين ب– الياء– فقال: لحنكم علي أشد من سوءِ رميكم سمعت رسول الله – صلي الله عليه وسلم – يقول: " رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ"[2]. والعرب يعدون: "الْبَيَانَ تَرْجُمَانَ العِلْمِ"[3]، كما قال الجاحظ.

هذا شأن العرب مع الفصاحة والبيان واستهجان اللحن واللحانين في صدر الإسلام، الذي شرف بمعجزة القرآن وفصاحته، واستمر الحال نفسه في الخلافة الرشيدة، وكذا في الدولة الأُمَوِية التي وُصِفَتْ بالقومية العربية، والمفاخرة باللسان والبيان، وبعد اتساع الرقعة الإسلامية، واختلاط العرب بالعجم، بدأ التساهل مع ظاهرة اللحن، وربما اسْتُملِح من بعض الجواري والمحبوبات، قال مالك بن أسماء – صهر الحجاج بن يوسف– واصفا كلام جارية:

"مَنْطِقٌ صَائِبٌ وتَلْحَنُ أَحْيَا *** ناً وَخَيْرُ الحَدِيثِ مَا كَانَ لَحْناً"[4]. يجعل لحنَها خيرَ حديثِها، وقد يُستحسن القبيحُ من المحبوب، لكنها حالات نادرة، وبقي اللحن مستقبحا عموما لدى ولاة الأمر؛ من الخلفاء والعلماء، لأنهم مسؤولون عن سلامة الدولة وصيانة لسان قومها[5]، ومقومات هُوِّيَتها. ولما جاء العصر العباسي، حصل الانفتاح الحضاري الإسلامي على الشعوب الأعجمية عامة، ودخل الناس في دين الله أفواجا، ووصل اللسان الأعجمي إلى دوالب الحكم ومجالس العلم، عن طريق

1 – ينظر: كتاب الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية، ابن عنترة، تح: مصطفى بن حمزة، منشورات وزارة الشؤون الإسلامية المملكة المغربية، ط1، 2005م، ج2، ص: 35، وينظر: اللهجات العربية في كتب لحن العامة، باسم خيري خضير، دار المنهجية للنشر والتوزيع الأردن، ط1، 2016، ص: 33، وينظر: الاقتراح، جلال الدين السيوطي، إشراف: توفيق شعلان، المكتبة التوفيقية القاهرة، د ط، 2003، ص: 65.

2 – حاشية ابن الحاج على شرح متن الآجرومية، خالد الأزهري، دار الفكر للنشر والتوزيع بيروت، د ط، د ت، ص: 08.

3 – البيان والتبيين، أبو عثمان الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، د ط، د ت، ج1، ص: 77.

4 – لسان العرب، ابن منظور، ج8، ص: 41.

5 – ينظر: موسوعة اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، عبد الفتاح سليم، ص: 30.

الموالي والبرامكة، ونحوهم، شاع اللحن وذاع، حتى صار عادة معتادة بين العامة والخاصة، وربما تنازلت الخاصة لمخاطبة العامة بلحنها، وما اعتيد في كلامها.

نَقلَ ابنُ فارس كلاما لابن داود يرد على من لحَّنَ الإمامَ مالكا (ت179هـ) في قول له: "مُطِرْنَا البَارِحَةَ مَطَراً أَيَّ مَطَراً"، قال لأن الناس لم يزالوا يَلْحنون فيما يخاطب بعضهم بعضا، اتقاء للخروج عن عادة العامة، فلا يعيب ذلك مَنْ يُنْصفُهم من الخاصة[1]، فالعامة أَلِفَتِ اللحنَ ولم تجد الخاصة بُداً من مخاطبتها بما تفهمُه، هنا بدأ اللحن يُعشِّشُ في الوسط العربي، خاصة بين أهل الحَضَر منهم، قال الجاحظ (ت255هـ): "لأهل المدينة أَلْسُنٌ ذَلِقة، وألفاظ حسنة، وعبارة جيدة، واللحن في عَوَامِّهم فاشٍ، وعلى من لم ينظر في النحو منهم غالب"[2].

هذا في الحضر بالمدينة في منتصف القرن الثالث- الذي عاشه الجاحظ-، لذا نجد عبد الفتاح سليم يقول: "ما إنْ يَحُلَّ القرنُ الرابعُ – الهجري- حتى نجدَ اللحنَ في اللغة أمرا مألوفا، يوشك أن يكون غيرَ مَعيب في أوساط المثقفين"[3]، - أوساط المثقفين-! فكيف بالعوام؟ ومن لا شأن لهم باللغة والدين؟! لاشك يكون اللحن فرضَ وجودَه، وتمكن من ألسنتهم تماما، ومنذ ذلك الحين والعامية تبسط نفوذها على الفصحى، وتزداد شيوعا وذيوعا يوما بعد يوم، والتدافع بينهما سجال، وأنصار اللحن من الغثاء والغوغاء، لا يخلو منهم زمان ولا مكان، غير أن الله حفظ العربية تبعا لحفظ القرآن الكريم، والحمد لله رب العالمين. بالرغم أن أسباب ظهور اللحن في وسط المجتمع العربي، كانت عدة عديدة منها:

أ- سبب ديني: يتمثل في اختلاط العرب بغيرهم من الأمم والشعوب الأعجمية بسبب الفتوحات الإسلامية، واعتناق ألسنٍ متعددة الدين الإسلامي، صاروا يتعلمون القرآن والسنة بألسنتهم على لكنتها الأعجمية فتأثرت العربية وشاع اللحن، قال ابن خلدون عن العرب لما خالطوا العجم: "تغيرت تلك الملكةُ - اللغة- بما ألقى إليها السمعُ من المخالفات – اللحن- التي للمُسْتَعْرِبين، والسمع أبو الملكات اللسانية"[4]، ولحن يوما الفراءُ بين يدي الخليفة "هارون الرشيد" فرد عليه هارون، فقال: "يا أمير المؤمنين إنّ

1 - ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 2007، ص: 34-35.

2 - البيان والتبيين، الجاحظ، ج1، ص: 146.

3 - موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 76.

4 - مقدمة ابن خلدون، تح: حجر عاصي، ج1، ص: 339.

طِبَاعَ الحضر اللحنُ، فإذا تحفظتُ لم ألحن وإذا رجعت إلى الطبْعِ لَحَنْتُ"[1]، لأن الحضر خالطوا العجم بكثرة، فَطُبِعوا بطباعهم، وتأثروا بلحنهم، هذا في حق الفراء الذي قيل عنه: "لولا الفراء لما كانت عربية"، وكان في النحو نسيجَ وحده، وفي اللغة بحرا[2]. فكيف بغيره من العوام؟ وغير المنشغلين بالثقافة وحفظ الشأن العام؟ والناس أسرى ما ألفوا.

– ب– سبب اجتماعي: فالإنسان إِلْفٌ مَألُوف بطبعه، يُؤَثِّر ويتأثَّر مهما احترز أو تحفظ، لقد كثر الموالي والجواري وأمهات الأولاد في الأسر العربية والإسلامية عموما، وحصل الاحتكاك فتأثر اللساني العربي بهذه جبرا، كتب معاوية إلى زياد ابن أبيه: إن ابنك كما وصفت، ولكن قَوِّمْ من لسانه، لأنه كما قال الجاحظ: كانت في عُبَيْدِ الله بن زياد – لُكْنَة لأنه نشأ بالأساورة – عجم – مع أمه مَرْجَانَة[3]، هي أم ولدٍ لزياد، وبسببها أصبح اللحن في بيت زياد بن أبيه؛ قائد من قادة المسلمين مشهور بالفصاحة والبيان، وهو صاحب الخطبة البتراء، ويضرب به المثل في طلاقة اللسان، وهو لا يقل شأنا عن الفراء في حفظ اللغة وصيانة الرأي العام، مع ذلك دَبَّ اللحنُ إلى بيته عن طريق جاريته وأم ولده الأعجمية "مَرْجَانَة".

ج– سبب ثقافي: يتمثل في الاستملاح والتفكه في المجالس الرسمية بلحن الجواري والشواب، مما شَجَّعَ الغوغاءَ على اللحن ليتقربوا به إلى السادة والقادة، قال الجاحظ (ت255هـ) "إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام، ومُلَحِ الحُسْوَةِ والطَّعَام، فإياك وأن تستعمل فيها الإعراب، أو تتخير لها لفظا حسنا، أو تجعلَ لها من فِيكَ مخرجا سَرِيّاً، فإن ذلك يُفسدُ الإمتاعَ بها"[4]. المجالس التي كان يتبارى فيها الخطباء والشعراء بالفصاحة والبيان، أصبحت مَقصِدا للحن والكلام السخيف، والناس على دين ملوكهم كما يقال، يتوددون إليهم ويتصنعون، ويتكلفون لهم ما يحبون.

د– سبب سياسي: تساهُل الأمراء والوجهاء في التحدث باللحن، بل ربما التمس له وجهة صواب وبحث له عن تبرير، فهو يُصِرُّ على لحنه ويأبى أن يعود إلى الصواب، استحياء أو أنفة واستكبارا

1 – شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، دار الفكر بيروت، ط1، 1979، ج2، ص: 19.
2 – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة: نفسها.
3 – ينظر: البيان والتبيين، الجاحظ، ج2، ص: 210.
4 – البيان والتبيين، الجاحظ، ج1، ص: 146.

أن يقال: فلان لحن، ويطلب من النحاة أن يلتمسوا للحنه وجها صحيحا[1]. إذاً أصبح للحن رواج وذيوع وحماية من كبار القوم، حتى وصلوا بالنحو إلى حال لا يعجز فيها المخطئ عن قول يبرر به وهمه، وحجة يؤيد بها زعمه[2]، وكثيرا ما كانت النزعة السياسية والتوجه الحزبي سببا في اللحن عفوا أو قصدا، فبعد توسع الرقعة الإسلامية وكثرة الأعاجم في المجتمع العربي، بدأت تضمحل المكانة الرفيعة للعرب والعربية، بسبب الصراعات الحزبية، والمصالح الشخصية، والنزعة العرقية، والتعصب الجهوي، فليس غريبا عندما نجد أبا عبيدة مَعَمَّر بن المثنى (ت209هـ) "كان إذا أنشد بيتا لا يقيم وزنه، وإذا تحدث أو قرأ لحن اعتمادا منه لذلك، ويقول: النحو محدود"[3]، لأننا نجد الذهبي يترجم له بقول: التيمي ولاء..."وكان يبغض العرب، وألف في مثالبها كتبا ، وكان يرى رأي الخوارج"[4]. فلا غرابة أن يتعمد اللحن لنزعته العرقية ووجهته الحزبية التي يميل إليها، والمهم أن هذه العصبية السياسية هي إحدى أسباب شيوع اللحن في الوسط العربي، سواء كانت عفوية أم قصدية.

بهذه الأسباب وغيرها، ضَايَق اللحنُ الفَصَاحةَ والإعرابَ، وصار به يُقرأُ ويكتب، وهو في كل ناد يخطب، لكن كما يقال: رب ضارة نافعة، كان للحن آثاره السلبية على لغة الضاد، وإلى جنب ذلك كانت هناك آثار إيجابية: دفعت العلماء إلى خدمة اللغة العربية، صيانةً للسان وحفظا للقرآن، فانطلقت حركة التأليف والتصنيف مضطرة، فكان من شأنها ما كان.

5- حركة التصحيح اللغوي: دفع اللحنُ العلماءَ إلى التفكير في كيفية صون لغة القرآن من التصحيف والتحريف، فانبعث جمع منهم إلى هذه المهمة، كل في ميدانه وحسب تخصصه، فريق وضع قوانين النطق السليم للغة (النحو)، وآخر جمع بَنْكاً من ألفاظ العربية الفصيحة والصحيحة (المعجم)، وثالث جمع ما يراه لحنا دخيلا في اللسان التداولي (مصنفات اللحن)، مما اصطلح عليه ب "انطلاق حركة التصحيح اللغوي"، المتمثلة في:

---

1 - ينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 24.

2 - ينظر: تاريخ الأدب العربي، أحمد حسن الزيات، دار المعرفة بيروت، ط6، 2000م، ص: 267.

3 - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خَلِّكَانِ، تح: إحسان عباس، دار صادر بيروت، د ط، 1972، ج5، ص: 238.

4 - العقد الثمين في تراجم النحويين، الحافظ شمس الدين الذهبي، تح: يحي مراد، دار الحديث القاهرة، د ط، 2004 ص: 25، وكذا: المعارف لابن قتيبة، تح: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 6، 1992، ص: 543.

أ- نشأة علم النحو:

قام أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ) بنقْطِ المصحف الشريف "نَقْط إعرابٍ"، بمداد يخالف مداد الكتابة في مواضع من الحرف الأخير، في كل كلمة تختلف باختلاف الفتحة والكسرة والضمة[1]، ليحفظ لِلُغة القرآن إعرابَها، ويصونَ جمالَها من عَدْوَى اللحن، التي صارت تنتشر وتُسْمَع في كتاب الله على ألسنة الموالي والعوام. ثم قام بعده تلميذه "نصر بن عاصم الليثي" (ت89هـ) بنقط المصحف الشريف "نُقَطَ المعْجَمِ" لَمَّا احتاج الأعجمي إلى علامة يفرق بها بين الصوت والصوت الآخر، المشابه له خطا والمخالف له نطقا، مثل: ج، ح، خ...، ونحو ذلك[2]. لكن ربما الْتَبَسَتْ نقطةُ المعجم هذه بنقطة الإعراب في الكلمة.

ما جعل الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) يغير نقطة الإعراب بشكل مأخوذ من الحروف، " الفتحُ شكلةٌ مستطيلة فوق الحرف، والكسرة كذلك تحته، والضمُ واو صغرى فوقه، والتنوين زيادة مثلها"[3]. بذلك ضُبَطَ النطقُ السليم والقراءة الصحيحة لألفاظ العربية، وتلاوة المصحف الشريف، واكتملت الصورة اللفظية بنقطها المعجمي في مفرداتها، وشكلها الإعرابي في بنائها وتركيبها النحوي، على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي، ثم جاء دور تلميذِه "سيبويه" (ت180هـ) بموسوعته النحوية "الكتاب " والذي استطاع أن يجمع فيه القواعد ويرتبها، ويعقد أبوابا يجمع فيها أشقاءها من المسائل النحوية، فاعتُبر بذلك "الكتابُ" "أولَ كتاب لتدوين النحو العربي وصل إلينا بهذه الصورة الكاملة"[4]يستقرئ كلامَ العرب ويستخرج المنوال الذي ينون عليه كلامهم ويزنون به لغتهم، ومن شاء أن يبنيَ بعدهم على منوالهم فليفعل "وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[5].

جهود جبارة وآثار إيجابية، كانت الانطلاقة فيها بسبب ظاهرة اللحن، نعم حتى قيل عن إمام النحاة – سيبويه – أنه طلب النحو بسبب قصة لَحْنٍ وقعت له؛ كان يستملي الحديث من "حَمَّاد بن سَلَمَة" فأملى عليه حديثا " لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إِلَّا وَلَوْ شِئْتُ لَأَخَذْتُ عَلَيْهِ، لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاءِ" فقال سيبويه:

---

1 – ينظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ج2، ص: 218، وكذا المدارس النحوية، التوتي بن التواتي، دار الوعي الجزائر، ط 2، 2008م، ص: 07.

2 – ينظر: المرجع نفسه، الإتقان في علوم القرآن، الصفحة نفسها.

3 – المرجع نفسه، ص: 219.

4 – المدارس النحوية، التواتي بن التواتي، ص: 63.

5 – الاقتراح، السيوطي، ص: 93.

لَيْسَ أَبُو الدَّرْدَاءِ، فَصَاحَ بِهِ حَمَّادٌ لَحَنْتَ يَا سِيبَوَيْهِ إِنَّمَا هَذَا اسْتِثْنَاءٌ، فقال سيبويه:" وَاللَهِ لَأَطْلُبَنَّ عِلْماً لَا يُلَحِّنُنِي مَعَهُ أَحَدٌ" ثُمَّ مَضَى وَلَزِمَ الخَلِيلَ وَغَيْرَهُ[1]، حتى كان من شأنه ما كانَ، ووضع للنحو ديوانا، هو الأرضية التي بنيت عليها الحركة الفكرية، وأنشئت المدارس النحوية، في البصرة والكوفة وغيرهما.

ب– جمع اللغة:

كان هناك أثر إيجابي آخر؛ هو حركة جمع اللغة وتدوينِها في معاجم تَحْصِي هذا الرصيد اللغوي المكنون في اللسان العربي بجميع أطيافه وقبائله وقراه، قام بذلك جمع من فطاحل العلماءِ، مثل الخليل بن أحمد الفراهيدي، هذا العبقري الفذ الذي درس اللغة على مستوى الصوت؛ الحرف، والمقطع – العروض – والكلمة – المعجم – والتركيب – النحو – فاخترع للغة معجما كاملا شاملا سماه "معجمَ العينِ"، ووضع للنحو قواعد جَعَلَتْ منه عِلْماً قائما[2]، نشره بعده تلميذه سيبويه، وأصبح عمله مصدرا للمعاجم اللغوية والمدارس النحوية، وأضحى في وسع من جاء بعده أن يحفظ اللغة من التحريف والتزييف إلى اليوم[3].

واقتفى أثرَ الخليلِ ابنُ دريد (ت321هـ) بكتاب " الجمهرة " وقصيدة " المقصورة " فأحصى كَمّاً هائلاً من المادة اللغوية والمفردات المعجمية، وهو لا يقل شأنا عن الخليل كما يقول المسعودي: "انتهى في اللغة، وقام مقام الخليل فيها، وأورد أشياء في اللغة لم توجد في كتب المتقدمين، وكان يذهب في الشعر كل مذهب"[4]، اشتملت مقصورته على كثير من الحِكَم والأمثال والمعلومات التاريخية والمفردات

اللغوية، في باب المقصور خاصة. قال ابن هشام اللخمي: "وقد حفلت مقصورة ابن دريد بثلث المقصور في اللغة"[5].

---

1 – ينظر: الكتاب، سيبويه، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 2009، ج1، ص: 11.

2 – ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد أباه، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بيروت، ط1، 2001، ص: 87 .

3 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 82.

4 – مروج الذهب ومعادن الجوهر، علي بن الحسين المسعودي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، د ط، 1990م، ج4، ص: 391.

5 – الفوائد المحصورة في شرح المقصورة، محمد بن أحمد بن هشام اللخمي، تح: محمد حامد الحاج خلف، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب، ط1، 2007، ج1، ص: 34.

والعمل نفسه قام به أحمد ابن فارس (ت395 هـ) بكُتُبه – مقاييس اللغة، والصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ومجمل اللغة – هذا الأخير- هو "أول مُعجَم رُتِّبَتْ مفرداتُه ترتيبا ألف بائيا، فوضع اللبنة الأولى في صرح عمل المعجمات بهذا الترتيب"[1]، الذي يضبط المفردات اللغوية بدقة، ويسهل الطريق على الباحث في المعجم، وهي الطريقة التي اعتمدت واتبعت في وضع المعاجم اللغوية إلى الآن، ومن باب الأخْذ بالأحْوَط، قَصَروا بناء القاعدة القياسية على لسانِ قبائلَ معينة حصرها السيوطي في قبيلة (قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطَائيين)[2]، وذلك لبعد هذه القبائل عن الاحتكاك بالعجم، والاختلاط باللسان الأجنبي الدخيل، الذي وَرَّثَ اللحنَ والخطأ.

ج- تأليف مصنفات اللحن

قام فريق ثالث بمهمة التأليف والتصنيف في ظاهرة اللحن، لحصرها وحفظ اللغة الفصحى من عدواها ورطانة شؤمها، وقدم جهدا لا يقل شأنا عن جهد سابقيه.

- فألف بعضهم مصنفا يجمع فيه لحن العوام، ويبين الخطأَ من الصواب في الكلام، كمثل الكسائي (ت189هـ) بكتابه "ما تلحن فيه العامة"، والفراء (ت207هـ) بكتابه "ما تلحن فيه العامة"، والأصمعي (ت216هـ) بكتاب التنبيه على حدوث التصحيف، والسجستاني (ت255هـ) بكتاب ما تلحن فيه العامة، وغيرهم،

- وألف آخرون في لحن الخاصة من أهل العلم والثقافة، كأبي هلال العسكري (ت395هـ) بكتابه "ما تلحن فيه الخاصة"، والحريري (ت516هـ) بكتاب: درة الغواص في أوهام الخواص" وغيرهما

- وثالث بَيَّن الخطأ من الصواب عموما كابن السِّكِّيت (ت244هـ) في كتاب "إصلاح المنطق" ، وابن قتيبة (ت276هـ) في "أدب الكاتب"، وغيرهم.

من أسباب اللحن وانطلاق حركة التقنين النحوي، والجمع المعجمي، والتنقية والتصحيح اللغويين كما تقدم، نتج في الوسط الثقافي العربي فريقان لغويان يتجاذبان النقد بينهما إلى اليوم. وذلك بالنظر

1 - مجمل اللغة، أحمد بن فارس، ج1، ص: 07.

2 - ينظر: الاقتراح، السيوطي، ص: 58.

إلى مقاييس التخطئة والتصويب، والتشدد أو التساهل في الاستعمال اللغوي، والتوليد اللفظي، لكل معنى أو تطور جديد.

فريق محافظ عُرف بالتشدد اللغوي في نهجه ومقاييسه، يجعل معاجمَ عصرِ الاحتجاج[1] مصدرا ريسا للتخطئة والتصويب، دون مراعاة لقواعد اللغة وسنن العربية، على رأس هؤلاء الكسائي (ت189هـ)، الذي "تقيد بالأفصح من القول دون الفصيح، والأشهر دون المشهور"[2]، وكذا الأصمعي(ت216هـ)، الذي وُصِفَ بشيخ المتشددين[3]، وابن السكيت، وأبو حاتم السجستاني، وغيرهم من القدامى، وتبعهم من المحدثين إبراهيم اليازجي، وفاروق شُوشة في كتابه " لغتنا الجميلة"، وغيرهم. يقف هذا الفريق موقف الرفض من وسائل النمو اللغوي، مثل التوليد اللفظي والنحت، والاشتقاق، والتطور الدلالي، ونحوه، فحجر واسعا وضيق فسيحا، والعربية عندهم ما سُمِع من: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين[4]. دون سواها.

بينما عُرِفَ الفريقُ الثاني بالتساهل والتيسير والتوسع في قبول ما استجد وتولد من الألفاظ، وفق قوانين اللغة وسنن العرب في كلامها، ورفضوا فقط ما خالف ذلك من الدخيل المرذول، والشعر المصنوع، من أنصار هذا الفريق التيسيري في التراث: أبو زيد الأنصاري (ت215هـ) كان يجعل الشاذ والفصيح واحدا فيجيز كل شيء قيل[5]، وكذا ابن مكي الصِّقِلِّي(ت501هـ) في كتابه "تثقيف اللسان وتلقيح الجَنَان"، والبَطَلْيَوْسِي (521هـ)، في كتابه "شرح أدب الكاتب"، وابن هشام اللخمي(ت577هـ) في كتابه "المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان"، حيث بنى مقياسه على الاتساع وقبول المسموع، ولو كان قليلا نادرا أو شاذا كما يأتي في منهجه.

---

[1] – ينتهي في منتصف القرن الثاني الهجري في الحضر، ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد اباه، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بيروت، ط1، 2001، ص: 24.

[2] – اللهجات العربية في كتب لحن العامة، باسم خيري خضير، دار المنهجية للنشر والتوزيع الأردن، ط1، 2016، ص: 43.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 52.

[4] – ينظر: الاقتراح، السيوطي، إشراف: توفيق شعلان، ص: 58.

[5] – ينظر: التصحيح اللغوي ومباحثه دراسة في منهج أحمد مختار في معجم الصواب اللغوي، مختار درقاوي، ألفا للوثائق، قسنطينة الجزائر، ط1، 2017م، ص: 21.

على هذا النهج الأخير سارت المجامع اللغوية المعاصرة، ك"المعجم الوسيط" لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ونحوه، وهو مسلك أحمد مختار عمر وفريقِه في "معجم الصواب اللغوي"، صَحَّحَ كثيرا من الألفاظ والأساليب، مفرِّقا بين الفصيح المسموع، والصحيح المقبول قياسا، وإن لم يسمع في عصر الاحتجاج، وهو الفكر المشرق الملائم للعربية المتحركة المرنة، والمتصرفة المطاطية، ذات الانفتاح والاشتقاق، والنحت والتعريب ونحوها، من سبل التطور اللغوي، ووسائل النمو، لمواكبة ظروف الحياة في كل زمان ومكان، وما المصطلحات اللغوية إلا سفراءُ الألسنةِ بعضِها إلى بعضٍ[1]. فهكذا كانت الرؤية حول التصنيف اللغوي، ومقاييسِ ضبطه، زحمة فكرية وزخم لفظي عسير، تمخضت عنه بحوث علمية كثيرة، انطوت على أسرار وكنوز لغوية جمَّة.

قد أحصى عبد الفتاح سليم في كتابه؛ "موسوعة اللحن في اللغة" أزيد من سبعين مصنفا في شأن حركة التنقية هذه والتصحيح اللغوي، رتبها ترتيبا زمنيا حسب وفاة أصحابها، بداية من القرن الثاني الهجري إلى العصر الحديث، فهو مشكور مأجور، مصنفات جلها موجود، وبعضها مفقود، لم يَعْثُر المؤلفُ عليه. وكان لهذه المباحث اللغوية في الدرس اللساني العربي القديم، نتائج جد قيمة، على مستوى المعاني والمباني، كتقعيد قواعده وإطلاق مصطلحاته النحوية، والبلاغية، والأدبية، ونحوها، وفي ثنايا ذلك الجهد العلمي، تكمن مبادئ ما اصطلح عليه في الدرس اللغوي الحديث ب "علم الدلالة"، نلحظ قضاياه وبعضَ مسائله وملامحه في نماذج المبحث الآتي -إن شاء الله-.

ثانيا: الدلالة النحوية مفهومها وتجلياتها

1- الإرهاصات الدلالية في الدرس العربي القديم:

أ- جهود اللغويين: قام العرب بدراسة لغتهم، لسبب ديني أساسا، يتمثل في المحافظة على لغة القرآن، لصحة تلاوته، واستخلاص أحكامه، فكان أكبرَ الأثر للنهوض بهذه الدراسة، هو الخوف من اختلال المعنى بفساد المبنى، في التلاوة غير الصحيحة، لذا كانت أوائل الأعمال اللغوية المتعلقة بالدلالة، بشكل خاص، ذاتَ صلة بالقرآن الكريم، مثل: "معاني الغريب في القرآن"، و"معاني القرآن" للفراء (ت207هـ)، و"مجاز القرآن" لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت209هـ)، وكذلك "معاني القرآن"

[1] - ينظر: مباحث تأسيسية في اللسانيات، عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، ط1، 2010، ص: 56.

للأخفش(ت215هـ)، وغيرها من الدراسات القرآنية، بالإضافة إلى معاجم ورسائل الموضوعات (معاجم المعاني).

كلها جهود لغوية وشرعية، تجلت فيها أهم الأعمال الدلالية لدى علماء العرب، خاصة في مثل أعمال: أبي عثمان الجاحظ (ت255هـ) الذي لَمَّح وصرَّح بعلم الدلالة، في كثير من كتبه، مركزا على المستوى الدلالي والعلامات التي تهدي إليه، يرى أن "الغاية التي إليها يجرى القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغتَ الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع"[1].

فالغاية التواصلية هي الكشف عن المعنى، وحصول الفهم والإفهام، قصد دلالي بامتياز، المعاني هي الغاية المنشودة، والأهداف المقصودة، لكنها مستورة محجوبة في النفوس والضمائر، ترشد إليها وتكشف عن مخزونها العلامات الدلالية، التي قال في شأنها الجاحظ: "وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء، لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العَقد، ثم الخَطُّ، ثم الحال، التي تسمى نِصْبَة؛ والنِّصْبَة هي الحال الدالة، التي تقوم مقام تلك الأصناف ولا تقصر عن تلك الدلالات"[2].

تقسيم أورد الجاحظ به مباحث دلالية قيمة، لأصناف العلامات الدلالية، التي جعلها لفظا منطوقا، وإشارة مُفهِمة، وعقدا حسابيا، وخطا كتابيا، وحالا تنبئ عن مستور، بلغة سميائية، تغني عن اللغة اللفظية، كما قيل: كل صامتٍ ناطقٌ من جهة الدلالة، أي مُعَبِّر عن شيء، وقيل: إذا سألت العَالَمَ مَنْ أوجدَك؟ لم يجبك حوارا وأجابك اعتباراً، وفي هذا قيل: أرشد اللهُ الإنسانَ إلى الهدى بكتابين؛ كتابٍ مقروء وكتاب مرئي، عبَّرَ عن ذلك لبيد بن ربيعة:

"فَيَا عَجَبَا كَيْفَ يُعْصَى الإِلَهُ *** أَمْ كَيْفَ يَجْحَدْهُ الجَاحِدْ

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ *** تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْوَاحِدْ"[3].

1 – البيان والتبيين، الجاحظ، ج1، ص: 76.

2 – المرجع نفسه، ص: نفسها

3 – ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر بيروت، د ط، د ت، ص: 232.

أليست هذه إرهاصات صادقة في تراثنا، عن علم الدلالة؟ والنظرية الإشارية، واللغة السيميائية، وغير ذلك من مصطلحات "علم الدلالة" المعاصر؟.

وهناك ملمح دلالي آخر في أعمال أبي العباس ثعلب (ت291هـ) الذي ركز على الجانب الصوتي والصرفي معا في كتاب "الفصيح"، إذ يُلَاحِظُ التغيرَ الدلالي الحادث بين الماضي والمضارع، واتصال الضمائر بالفعل، كما يركز كثيرا على التغير الحادث في الجانب الدلالي، بناء على تغيير الصوائت، فيقول مثلا: "باب فَعَلْتُ بفتح العين تقول: نَمَى المالُ وغيرُه يَنْمِي"[1]، وساق جملة من الأوزان على فَعِل، وفَعُل، وأَفْعَل، وما يَتعَدَّى بحروف الجر، وغير ذلك، وهو بحث دلالي يركز على المستوى الصوتي وأثره الدلالي، مما يكشف جانبا مهما من جوانب الإرهاصات الدلالية، في التراث العربي القديم.

ومثله ما قدمه ابن دريد (ت321هـ) من جهود دلالية على المستوى الصوتي بكتاب "جمهرة اللغة"، وقصيدته المقصورة، التي احتوت على جملة كبيرة من المفردات اللغوية، في باب واحد، هو باب المقصور، بقصيدة احتوت على مائتين وخمسين بيتا تقريبا، تَتَبَّع الألفاظ المقصورة في اللغة العربية، وجمع فيها مادة لغوية هائلة، تنطوي على معان ودلالات جمة، مركزا على الجانب الصوتي في القافية، كي تكون من النوع المقصور- فجمعت منظومته ثلث المقصور في اللغة[2]-، مع انسجام المعنى بين الصدر والعجز، فمثلا يقول فيها: "مَا خِلْتُ أَنَّ الدَّهْرَ يَثْنِينِي عَلَى *** ضَرَّاءَ لا يَرْضَى بِهَا ضَبُّ الكُدَى"[3]. يعني ما ظننت أن الدهر يثنيني على منزلة لا يرضى بها ضب الكُدَى[4]، رَبْطٌ دلالي بين الصوت والمعنى.

أضف إليه جهود ابن جني (ت383هـ) في كتاب "الخصائص"وما قام به من تقليبات المادة، وهي تدور حول معنى هو قطب الرحى، والقاسم المشترك بين الألفاظ، مثلا في باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني، يسوق كلمات: الخليقة، والسجية، والطبيعة، والغريزة، والسليقة[5]، الأصول مختلفة، والأمثلة متعادية، والمعاني في ذلك كله متلاقيه متقاربة، وفي الاشتقاق الأكبر يسوق مثلا، مادة

1 – الفصيح، أبو العباس ثعلب، تح: صبيح التميمي، دار الشهاب الجزائر، د ط، 1985، ص: 46.

2 – ينظر: الفوائد المحصورة في شرح المقصورة، ابن هشام اللخمي، تقدم في صفحة: 16.

3– الفوائد المحصورة في شرح المقصورة، ابن هشام اللخمي، ص: 150.

4 – جمع كُدْيَة، وهي الصُّلب من الأرض، والضباب مولعة بها، المرجع نفسه، ص: 154.

5– ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د ط، د ت، ج2، ص:113 وما بعدها

"ق س و" س و ق " "و ق س"، ...، فهي تحمل معنى القوة والاجتماع، وهو المعنى الذي يُلْمَح في جميع هذه الألفاظ، من القَسْوَةِ، وشدةِ القلبِ، إلى الوَقس؛ ابتداء الجرب، يجمع الجلد ويجعله يابسا، إلى الوَسق للحمل وشدته، يقال: اسْتَوْسَقَ الأمرُ، إذا اجتمع[1]، والله تعالى يقول: ﴿وَاليْلِ وَمَا وَسَقَ﴾[2] أي: "وما جمع وضم إليه، وما لفّ في ظلمته من الناس والدواب والهوام."[3]، بحوث دلالية هامة ساقها في مصنفاته القيمة، جزاه الله خيرا.

تضاف إليها أعمال ابن فارس(ت395هـ) في معجم (مقاييس اللغة)، حيث ربط المعاني الجزئية بالمعنى العام للمادة، وفي معجم (مجمل اللغة)، رتب مادته على حروف الهجاء، وقيل هو: أول معجم رتب ألف بائيا[4]، يقول فيه مثلا: باب التاء والراء وما يثلثهما، ويسوق مجموعة من الألفاظ، كلُّها مبدوءٌ بتاء وراء، وبعدهما حرف ثالث، مثل: تَرَسَ: التُّرْسُ معروف، والجمع تِرَسَة وتِرَاس وتُرُوس[5]. وفي كتاب "الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها" يُعرِّف الكلام بقوله: "الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى"[6]، فعلى الرغم من بساطة التعريف، نجد فيه أمرين مهمين، هما التأليف، والدلالة، فهذه كلها أبحاث وجهود لسانية عربية، تحتوي على الملامح والإرهاصات الأولى لعلم الدلالة؛ بمادته ومسائله، دون اسمه ومصطلحاته.

وهذا أبو منصور الثعالبي (ت430هـ) يبني كتابه "فقه اللغة وسر العربية" على المعاني والدلالات، فيرتب الألفاظ بترتيب المعاني، ويستقصي الألفاظ المشتركة، التي تدور حول معنى واحد، ويجمعها في باب يحمل عنوانا جامعا لها، وتحت كل باب فصول، تتسم بالترتيب والتدرج والانتقال من العام إلى الخاص، ومن الكل إلى الجزء، مراعيا الدقة في الترتيب، والتقريب بين المعاني ذات الصلة ببعضها، ففي الباب الثامن عشر ذكر أحوال وأفعال الإنسان، وغيره من الحيوان، ورتبها كالتالي: الفصل الأول ترتيب النوم، ثم ترتيب الجوع، ثم أحوال الجائع، ثم ترتيب العطش، ثم تقسيم الشهوات، ثم تقسيم شهوة النكاح

1 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 136 .
2 – الانشقاق الآية: 17.
3 – صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط1، 2004، ج3، ص: 476.
4 – ينظر: مجمل اللغة، أحمد بن فارس، ج1، ص: 07.
5 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 146.
6 – الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنين العرب في كلامها، أحمد بن فارس، ص: 47.

على الذكور والإناث من الحيوان، ثم تقسيم الأكل[1]، تبويب وترتيب دلالي محكم، تحت مسمى فقه اللغة وسر العربية، عمل دلالي بامتياز، ولا مشاحة في الاصطلاح.

كما يتجلى المستوى الدلالي أيضا بشكل أوضح، عند قدماء العرب، في "نظرية النظم" لدى عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) نظرية ترى أن الدلالة تتكون نتيجة لضم الكلام بعضه إلى بعض، مع توخي معاني النحو، واستقامة المعنى التركيبي، بعد استقامة المعنى المفردي، نظرية تجمع بين فصاحة الكلمة، وبلاغة التركيب، وحسن النظم، وصحة المعنى، وسلامة النحو، يقول: " واعلم أن ليس النظم، إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علمُ النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها"[2]، أي؛ لا نظم في الكلام، ولا دلالة، ولا ترتيب، حتى يَعلَقَ بعضه ببعض، ويُبْنَى بعضُه على بعض، ليستقيم المعنى ويحصل الفهم والإفهام، وتحصل البلاغة والإعجاز، طبقا لنظم الدوال، والنسيج الشكلي للنص، جهود بلاغية، ومباحث دلالية، كامنة في مصنفي الجرجاني؛ (دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة).

جهود نهل منها الزمخشري (ت538هـ) وطبق علمي "المعاني والبيان" على آي القرآن، في حلة تفسيرية وأبحاث دلالية جمة، في رحاب كتاب الله العزيز، لتكتمل الصورة الدلالية، وتتضح ملامح الدرس البلاغي بمسائله ومصطلحاته – المعاني، والبيان، والبديع– على يد أبي يعقوب السكاكي (ت626هـ) بكتاب "مفتاح العلوم" الذي اشتهر بقراءة خاصة للبلاغة المعيارية، وضِمْنَ درسِها استُنتِجَ كثيرٌ من فنون علم اللغة الحديث، خاصة؛ الدلالة، والأسلوبية، ولسانيات النص، وغيرها من قضايا الدرس اللغوي المعاصر.

ب– جهود الأصوليين: إلى جنب علماء اللغة، قام علماء "أصول الفقه" بمباحث دلالية أخرى لا يُسْتَهَان بشأنها، بدءا بالمنظر الأول لعلم الأصول "الإمام الشافعي" (ت204هـ) – رحمه الله– من خلال كتابيه؛ "الرسالة والأم"، وما استنتج فيهما من قواعد، لاستنباط الحكم الشرعي من النص

1 – ينظر: فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، تح: عمر حافظ سليم، القدس للنشر والتوزيع القاهرة، ط1، 2010، ص: 175.

2 – دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية صيدا بيروت، د ط، 2007، ص: 127.

المقدس، وتبعه أهل هذا الفن من بعده في هذا الحقل العلمي، إذ حصروا كيفية دلالة اللفظ على المعنى في أربعة أصناف؛ هي: عبارة النص، وإشارة النص، ودلالة النص، واقتضاء النص[1].

"عبارة النص" هي: المعنى المسوق له اللفظ مثل: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾[2]، حِلِّية البيع، و"إشارة النص" هي: المعنى المفهوم ضمنا، لا لفظا، كالأمر بالصلاة، يفهم منه الأمر بالطهارة، لأنها شرط صحة للصلاة، و"دلالة النص" هي: ثبوت حكم المذكور للمسكوت عنه، بالأولى، كالنهي عن التأفُّفِ للوالدين، يفهم منه النهي عن الضرب ونحوه من باب أولى، لعلة الإذاية في كُلٍ، و"اقتضاء النص" هي: دلالة اللفظ على معنى خارج، يتوقف عليه صدقه، أو صحته الشرعية، مثل قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾[3]. هذا يقتضي لصحة الكلام تقديرا "واسأل أهلَ القريةِ"[4]، لأنَّ الجدران جماد، لا يوجه إليها السؤال عقلا.

فعلماء الأصول أعطوا أهمية قصوى للغة، – صوتا، وصيغة، وتركيبا، وسياقا– في تحديد المفهوم، واستنباط الحكم، إذ اشترطوا في المجتهد لاستنباط الأحكام، الدراية التامة بقواعد اللغة العربية، لأنها وعاء للنص الشرعي، قال عبد الرحمن الديسي(ت1921م) عن المستنبِط للحكم: "من شرطه أيضا أن يكون ذا حظ وافر من اللغة والنحو"[5]، وغيرهما من وسائل الفهم السليم للمعنى، واستنباط الحكم الشرعي الصحيح، وفي تفسير كتاب الله العزيز، "جعلوا علوم العربية من أول ما يجب على المفسِّر تَعلُّمُه"[6]، وفي حق المفتي، يرى الشاطبي "أنه لا يمارس الإفتاء إلا من كان عالما باللغة وأسرارها

1 – ينظر: المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، محمد التونجي وراجي الأسمر، ج1، ص: 310.

2 – سورة البقرة.: 275.

3 –سورة يوسف: 82..

4 – ينظر: الموجز في أصول الفقه مع معجم أصول الفقه، محمد عبد الله الأسعدي، تح: عبد الفتاح أبو غدة وأبو الحسن الندْوِي، دار السلام القاهرة، ط2، 1998، ص: 172 وما بعدها.

5 – النصح المبذول لقراء سلم الوصول، عبد الرحمن الديسي، تح: محمد شايب شريف الجزائري، دار ابن حزم بيروت، ط1، 2003م، ص: 87.

6 – البحث الدلالي في كتب معاني القرآن لأبي عبيدة والأخفش والفراء، عمار الدَّدَّو، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010، ص: 100.

ومضامينها"[1]، كالجَرْمي(ت225هـ) الذي قيل عنه: أنه أفتى الناس ثلاثين سنة من كتاب سيبويه، أي: بقواعده الاستنباطية ودلالاته اللغوية.

هذا ما جعل العلماء يدرسون اللغة العربية دراسة معمقة، جمعا وتمحيصا، وتَتَبُّعا لدقائقها وأسرارها، فما تركوا صغيرة ولا كبيرة إلا أتوا عليها تصريحا أو تلميحا، وكَوَّنُوا بحوثا دلالية يزخر بها تراثنا العربي الإسلامي، لم تكن بحوثا نظرية جافة، بل تدقيقات وتحقيقات، مناظرات ومساجلات علمية بين علماء فطاحل كبار، قال عبد القادر حسين: والحق أن قضية التقديم والتأخير التي أثارها سيبويه في كتابه وهاجمه ابن جني، ورأى عبد القاهر- الجرجاني- لها أسبابا لا تتعلق بتحرير المعنى وضبطه فحسب، بل تُفضِي إلى محاسن جمة ومواقع لطيفة، هذه القضية لم تهدأ حتى اليوم مازال ...الخلاف حولها يَنشُب بين الحين والحين[2]، نعم جهود فكرية، وتقعيدات علمية، وبحوث أكاديمية، "لا تبرح، وستبقى، تجد مكانها وأصداءها بين أحدث النظريات اللسانية الغربية الحديثة"[3]، غير أنهم لم يُوفَّقُوا إلى تسمياتٍ موحدة، لعدة مصطلحات علمية ومسائل لغوية، كعلم الدلالة، واللسانيات، والأسلوبية، وغيرها من المصطلحات الحديثة.

مما وُفِّقَ فيه علماء اللغة الغربيون في العصر الحديث، من أمثال "ميشال بريال" اللغوي الفرنسي ودي سوسير السويسري وغيرِهما، من رواد علم اللغة الحديث ومصطلحاته الجزئية والعامة، كشأنهم مع الدلالة، تتبعوا مسائلها في مباحث الدرس اللغوي الحديث وجمعوها تحت مصطلح "علم الدلالة"، وهو جهد مشكور وعمل جبار، خَدَمَ اللغةَ والعلم والإنسانية جمعاء، والفضل للسابق وإن أحسن اللاحق، وعلينا جميعا اليوم أن نستفيد من هذه الجهود الجديدة لعلماء العصر، لنطعم القديم بالحديث، ونمكنه من مواكبة العصر، والمساهمة في بناء الشخصية العربية الحديثة، كما نضفي على الجديد طابع الأصالة والمعاصرة.

ونعيد قراءة التراث، قراءة تمحيصية نموذجية، لا لهدمه، ولكن لتطويره وتنميته، وبعث الحركة فيه، لتثبت له ديمومة الوجود، وفعالية التأثير، وطاقة الإبداع، وإمكانية العطاء، فتتجسد الوحدة الجدلية، بين

1 – الدلالة النحوية في مؤلفات ابن قيم الجوزية، إدريس بن خويا، دار الكتاب العربي الجزائر، ط1، 2016، ص: 33.

2 – ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 1998، ص: 88.

3 – الوظائف النحوية في مستوى النص، عبد الجليل مرتاض، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، د ط، 2011، ص: 66.

علم اللغة أو "علم الدلالة الحديث"، والتراث العربي القديم، فيستفيد كل من الآخر ويفيد، وتثبت النصنصة العلمية، والحضارة التواصلية المشتركة، وقديما قيل: الإنسان ابن عصره ومصره، ومن لا يتجدد يتبدد، ومن لا يتطور يتدهور، فالعلم قاسِم مشترك بين بني الإنسانية كلهم، لا يَحُدُّه زمان ولا مكان، ولا يختص به إنسان دون إنسان، والحكمة ضالة المؤمن أَنَّى وجدها فهو أحق بها.

2- تعريف الدلالة:

من جملة مسائل علم الدلالة، جزئية "الدلالة النحوية"، وتعني؛ المعاني المستنتجة بناء على العلامات النحوية، من حركات الإعراب وغيرها، فما هي الدلالة؟ وما هو النحو؟. اللغة "ظاهرة اجتماعية" تقوم على عناصر ثلاثة، هي المكَوِّن الأساسي لكلمة الدلالة، وهي: "دَالٌّ": هو اللفظ المفرد أو المركب، و"مَدْلُول": وهو المعنى أو الأفكار المقصودة، بالرمز الملفوظ أو المرسوم (كتابة)، و"نِسْبَةٌ بينهما": وهي العلاقة الرابطة بين الدال والمدلول؛ من فاعلية ومفعولية وغيرها.

أ- لغة:

قال أحمد بن فارس في تعريفها: "تقول: دَلَلْتُ فلانا على الطريق دَلَالَةً وَدِلَالَةً، والدليل في الشيء: الأمارة، وهذا شيء بَيِّنُ الدَّلالة"[1]، فهي "**العلامة**" عنده، التي ترشد إلى أمرٍ مَا، لسانية كانت أو غيرها، كإشارة المرور في الدلالة على الوجهة المطلوبة، يقال: "دلّه على الطريق ونحوه: سدّده إليه، فهو دالّ، والمفعول: مدلول عليه وإليه"[2]. فهي مأخوذة من دلّ عليه، وإليه، يدلّ دَلَالَةً: أَرْشَد،

إذاً فالدلالة تعني: "الإرشاد، والسَّدَاد إلى الشيء، وفعلُها يتعدى بحرف الجر "على و إلى" كما أشار المعجم الوسيط قبل، والدَلَالَةُ: مصدر مثلث الدال، والفتح أشهر، قال ابن منظور: "الدليل: ما يُسْتَدَلُّ به، والدليل: الدّالُ، وقد دلَّهُ على الطريق، يَدُلُّه "دَلَالَة ودِلَالَة ودُلُولَة"، والفتح أعلى"[3]، وهناك قول لعلي بن أبي طالب – رضي الله عنه- يصف الصحابة عند خروجهم من عند النبي – صلى الله

1 – مجمل اللغة، أحمد بن فارس، مج1، ص: 319.
2 – المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية القاهرة، مج1، ص: 334.
3 – لسان العرب، ابن منظور، ج3، ص: 297.

عله وسلم- بأنهم: يخرجون من عنده أَدِلَّةً، وهو جمع دليل أي: بما قد علموا فيدلون عليه الناس[1]، أي يرشدون الناس ليأتوا إليه ويؤمنوا به ويتبعوه.

فالدلالة تعني: الإرشاد، والعلم بالطريق الذي يدل الناس ويهديهم إلى المقصود، قال الراغب الأصفهاني: "دلّ: الدّلالة ما توصل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات والرموز والكتابة والعقود في الحساب، وسواء كان ذلك بقصد، ممن يجعله دلالة أو لم يكن بقصد"[2]، إذاً الدلالة عنده؛ كل ما يتوصل به إلى معرفة الشيء، وهو يدل عليه ويهدي إليه، سواء كان لفظا، هذا الدليل، أو إشارة، أو رمزا، أو عقدا بالأصابع في الحساب، فهي تشمل عنده مختلف العلامات والدوال اللسانية، وغيرِها، وقد وردت لفظة "دَلَّ" في القرآن بعدة صيغ منها: حكاية عن الشيطان في غواية آدم وزوجه: ﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ﴾[3]. وفي قصة موسى قالت أخته: ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰٓ أَهۡلِ بَيۡتٖ يَكۡفُلُونَهُۥ لَكُمۡ﴾[4]. وفي قصة سليمان: "﴿مَا دَلَّهُمۡ عَلَىٰ مَوۡتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلۡأَرۡضِ﴾[5]، تشير هذه الآيات، إلى أنَّ الأصل اللغوي للفظ "دَلَّ"، هو العلامة، والإعلام، والإرشاد، والرمز، والإشارة عموما.

ب- الدلالة اصطلاحا:

عُرِّفت في المعجم المفصل بأنها: "مجمل الإشارات الظاهرة التي تجسد المعنى الخفي، والتي بدونها لا يكون لحاجات الفكر المستترة وجودٌ بينٌ محسوسٌ"[6]. تعريف جامع لجميع أنواع الدلالات، اللسانية وغيرِها، مما يتوصل به إلى فهم المعنى مطلقا، حصرها الجاحظ قديما في خمسة أشياء: اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد –حساب بالأصابع-، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نِصْبَة...وهي حال الأشياء، في ما توحيه إلى عقل الناظر وذهن المتبصر[7]، يعني كل صامت ناطق، من جهة الدلالة

1 - ينظر: معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، أحمد مختار عمر ومن معه، عالم الكتب القاهرة، ط1، 2008، ج1، ص: 377.

2 - المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ص: 189.

3 - سورة الأعراف: 22.

4 - سورة القصص: 12.

5 - سورة سبأ: 14.

6 - المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، محمد التونجي وراجي الأسمر، ج1، ص: 309.

7 - ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها، وينظر: البيان والتبيين، الجاحظ، ج1، ص: 76.

﴿ فَاعْتَبِرُواْ يَـٰٓأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾[1]. كقول علماء العقيدة: العَالَمُ متغيرٌ- ليل نهار حر برد- وكلُّ متغيرٍ حادثٌ، وكل حادث له مُحدِث أوجدَه، فهذه دلالة الحال، عند الجاحظ، وهي مقدِّمَات ونتائج منطقية معروفة، إذاً فما مفهوم علم الدلالة؟ وكيف نشأ؟ هو ما يجيب عنه المبحث الآتي.

3- علم الدلالة:

أ- مفهومه:

يُعَرَّف علمُ الدلالة بأنه: علم يدرس المعاني اللغوية، وعلاقة الألفاظ بمعانيها[2]، فهو العلم الذي يهتم بدراسة معاني الكلمات[3]، ويطلق عليه بالفرنسية مصطلح (sémantique) سيمانتيك، مشتق من اللفظ اليوناني "sema" بمعنى "علامة" فهو علم يدرس معاني الكلمات إفرادا وتركيبا؛ - صوتا، وصرفا، ونحوا، ومعجما- من "المونيم"؛ الحروف، إلى "المورفيم"؛ الوحدات الصرفية الدالة، إلى الكلمات، والجمل، و"الوحدة الدلالية الكبرى"؛ "النص"، مركزا على المعاني من خلال هذه الدلالات كلها، فهو علم يتداخل مع ما يعرف في التراث بمصطلح: المعنى، والتفسير، والتأويل، وإن كان "المعنى أخص من الدلالة التي تعد أكثر شمولية واتساعا منه"[4]. فالدلالات متنوعة وذات أشكال متعدد بمثابة الظروف والأمارات، والمعنى مظروف فيها، وكامن وراءها.

ب- نشأة علم الدلالة

أَطْلَقَ مصطلح "علم الدلالة" أو "سيمانتيك" على هذا التخصص العلمي، العالمُ الفرنسي ميشال بريال "michel breal" (ت1915م) في مقال له نشر في الثمانينات من القرن التاسع

1 - سورة الحشر: 02.

2 - محاضرات وتطبيقات علم الدلالة، أحمد شامية ونبيلة عباس، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، قسم اللغة العربة وآدابها السنة الثانية، ص: 8.

3 - بيير جيرو: علم الدلالة، ترجمة منذر عياشي، تقديم مازن الوعر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1988، ص: 20.

4 - البحث الدلالي عند المفسرين، زينب عبد الحسين السلطاني، دار المنهجية للنشر والتوزيع الأردن، ط1، سنة 2016، ص: 37.

عشر(1883م)، ثم اسْتُعمِل مصطلحُ السيمانتيك أو (علم الدلالة) كثيرا في اللسانيات الحديثة على يد العالم السويسري "فرديناند دي سوسير" (ت1913م) في أعمال له بعنوان (محاضرات في علم اللسان العام) في مطلع القرن العشرين[1]، ثم عُمِّمَ المصطلح في الدرس اللساني الغربي عموما، ومنه وفد إلى الدرس العربي الحديث، فهو فرع علم اللغة العام، وعلم اللغة، فرع علم العلامة (السيميولوجيا)، إذ "السيميولوجيا": علم يدرس العلامات مطلقا؛ اللسانية وغير اللسانية، كالإشارة والرمز والأيقونة، واللغة، ونحوها، وعلم اللغة العام: يدرس العلامة اللغوية خاصة (اللسانيات مطلقا) نحوا وصرفا بلاغة عروضا...، فأولا أَطلقَ هذا "المصطلح" ميشال بريال في شكل مقال، ثم وظفه كعلم بمصطلحه في كتاب "محاولات في علم الدلالة" سنة 1897م[2]، ثم انتشر تداوله في أعمال "دي سوسير" السويسري، ومنه عم في الحقل اللغوي الغربي.

بينما كان تداوله كإجراء عملي (بمصطلحه) في الوطن العربي، متأخرا نوعا ما، بدأ ترجمة لأعمال غربية، ثم في شكل فصول جزئية في كتب علم اللغة، ثم أصبح تأليفا مستقلا، ككتاب "دلالة الألفاظ" لإبراهيم أنيس، الذي طبع سنة (1958م)، وكتاب "علم الدلالة" لأحمد مختار عمر، طبع سنة (1982م)، وغيرهما من كتب علم الدلالة المستقل باسمه ورسمه، والذي شاع وذاع في الكتب والمقالات العربية وغيرها، وأصبح علما خاصا في الحقل اللغوي بمصطلح (علم الدلالة)، يدرس مجموعة من الدلالات اللغوية واللسانية، مركزا أساسا على المعنى وما يهدي إليه، من علامات لغوية؛ صوتا كانت أوخطا.

4- الدلالة النحوية:

أ- تعريفها:

1 - ينظر: تطور دلالة المفاهيم بين الشعر الجاهلي والقرآن الكريم، الحقل المعرفي نموذجا، البشير فالح، دار الأمان للنشر والتوزيع الرباط، ط1، 2017، ص: 33.

2 - ينظر: علم الدلالة دراسة وتطبيق، نور الهدى لوشن، المكتب الجامعي الحديث، الأزريطة الاسكندرية، د ط، 2006، ص: 15، 23.

هي: "المعنى المستفاد من ترتيب العبارة، أو الحركات الإعرابية"[1]، أوهي المعنى المستفاد من المستوى التركيبي، للوحدات اللغوية المنطوقة والمكتوبة، فعندما نسمع مثلا عبارة: "دعا موسى عيسى"، نفهم أن موسى هو الفاعل، وعيسى هو المفعول به، بحكم النظم والترتيب، بينما في عبارة "زار عصاماً خالِدٌ،" نفهم أن الفاعل هو خالد، وإنْ تأخر لفظا، "وعصاما" مفعول به، وإنْ تقدم لفظا، بحكم الحركات الإعرابية، التي أعطت هذا المعنى النحوي الوظيفي، الذي أراده المرسِل بتركيب الوحدات ونظمها، على حد قول الجرجاني- رحمه الله-: "ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تُخِل بشيء منها"[2].

الدلالة النحوية يقصد بها المعاني المستفادة من الألفاظ داخل التركيب النحوي، "بحيث ترتبط الكلمات بعضُها ببعضٍ على حسب قوانين لغوية خاصة بالنظام النحوي، وفيه تؤدي كل كلمة وظيفة معينة"[3]، فوق وظيفتها المعجمية، كي يُفْهَمَ المعنى على وجهه الصحيح، ويتم التواصل بن المرسِل والمتلقي، لا بد من احترام قوانين النظام اللساني، الذي يظهر جليا في الدلالات النحوية بجميع أشكالها، " الألفاظ مغلقة على معانيها، حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها- الألفاظ- حتى يكون هو المستخرجَ لها"[4].

فالألفاظ والتراكيب هي ذات حمولة معنوية، وأغراض قصدية مبهمة، يكشف عنها الإعراب، الذي هو أوضح الدلالات النحوية للفهم والإفهام، كاد القدامى يَحصُرون النحو في الظاهرة الإعرابية، المتمثلة في "تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها[5]"، فهي علامات تواضعية بين أفراد المجتمع اللغوي الموَحَّد.

ب- أنواعها

1 - المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، محمد التونجي وراجي الأسمر، ج1، ص: 311.
2 - دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، ص: 127.
3 - دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1991، ص: 48.
4 - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 29.
5 - حاشية ابن الحاج على شرح متن الآجرومية، خالد الأزهري، ص: 23- 24.

قسم السيوطي "الدلالة النحوية" إلى ثلاثة أنواع: لفظية، صناعية، معنوية[1]، فالفعل مثلا: بلفظه يدل على المصدر فهي: "دلالة لفظية"، مثل "كتب" تدل على الكتابة، وبناء حروفه وصيغته الصرفية تدل على زمن الحدث، مثل: كَتَبَ، يَكْتُبُ، أُكْتُبْ، هذه "دلالة صناعية"، ويقتضي معمولا وقع الحدث منه أو عليه، الأول الفاعلية والثاني المفعولية، وهذه "دلالة معنوية،" فالمعنى يفرض أنّ لكل فعل فاعلا مثلا، فهي الدلالة المعنوية، كَتَبَ: كتابة = لفظية، كتب: زمن ماض = صناعية، كتب: له فاعل = معنوية، يصدق على كل فعل متصرف هذا التحليل.

تُسْتَخرج هذه الدلالات عبر القرائن السياقية والمقالية، والمستويات الصوتية، والصرفية، والمعجمية، ونحوها، مما يساعد على ضبط المعنى وفهم المدلول.

1 – ينظر: الاقتراح، السيوطي، ص: 42.

1- اللحن في القرن الثالث الهجري

بعد البحث والاستقراء وجدت من كتب التنقية والتصحيح اللغوي أربعة مصنفات تعود إلى القرن الثالث الهجري، وردت حسب وفاة مصنفيها على هذا النحو:

- "إصلاح المنطق" لابن السِّكِّيت (ت244هـ).
- "ما تلحن فيه العامة" لأبي حاتم السجستاني (ت255هـ).
- "أدب الكاتِب" لابن قتيبة (ت276هـ).
- "الفصيح" لأبي العباس ثعلب (ت291هـ).

تمت دراسة هذه المؤلفات، وتحليل مضمونها وفق المنهج الآتي: ترجمة الكاتب، ثم تحليل لمحتوى الكتاب؛ من خلال عرض ملخص للمضمون، وتحديد المنهج المتبع فيه، وذكر لنماذج منه، وبيان قيمته.

أ- إصلاح المنطق:

مؤلِّفه هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السِّكِّيت(ت244هـ)[1]، من أهل المرحلة المبكرة لمعالجة ظاهرة اللحن، يقدم ثقافة لغوية إلى جانب التصويب اللغوي[2]، بنى مادة كتابه على الوزن والمعنى، من حيث الاتفاق المعنوي أو الاختلاف، ينطلق من الصيغة الفصيحة ثم ينقل الصورة التي صارت عليها

1- السِّكِّيت: على وزن فِعِّيل من السكوت، عرف بذلك لأنه كان كثير السكوت طويل الصمت، ومعلوم أنَّ "فِعِّيلا"؛ صيغة مبالغة لكثرة الوصف بالشيء، وهو النحوي، المؤدِّب، حجة في العربية، تتلمذ على يد أبي عمرو الشيباني، وروى اللغة عن الأصمعي، وأبي عبيدة والفراء، وبعض الأعراب، ومن أشهر تلامذته أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري، وأبو عكرمة الضبي، وأحمد بن فرح المفسر، وجماعة، وأدب مع أبيه الصبيان، وأدب المعتز بن المتوكل العباسي وغيرهم، ومن أبرز مؤلفاته: إصلاح النطق، والألفاظ، والأضداد، والقلب والإبدال، وشرح ديوان عروة بن الورد، وشرح ديوان قيس بن الخطيم، هذه مطبوعة، والأجناس، والحشرات، والأمثال، وسرقات الشعراء، وغريب القرآن، والنوادر، والنبات والشجر، والوحوش، ومعاني الشعر؛ شروح دواوين شعرية غير مطبوعة، كانت وفاته سنة أربع وأربعين ومائتين للهجرة ، ينظر: وفيات الأعيان لإبن خَلِّكَان، ج06، ص: 395- 396، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، ج2، ص: 106، والعقد الثمين في تراجم النحويين، الحافظ الذهبي، ص: 56.

2- ينظر: المدخل إلى مصادر اللغة العربية، سعيد حسن بحيرى، ص: 135.

اللفظة عند العامة، بدأ بوزن "فَعْل وفِعْل"، باختلاف معنى مثل: الحَمْل: ما كان في بطن أو على رأس شجرة، وجمعه أحمال[1].

سرد في بابه أزيد من مائة وأربعٍ وأربعين مفردة مزدوجة بهذا الشكل "فَعْل وفِعْل" بجميع أنواعها الصرفية؛ اسم، مصدر، وصف، وكذا الصحيح منها والمعتل، وإن كان الغالب فيها مصادر، مثل قوله: الحَبْس، والقَلْع، والصَيْر، والقَلْم، والصَوْت، والهَيْم[2]، وختم الباب بقوله: "الْمَيْل: مصدر مال عليه يميل مَيْلا، والْمِيْل من الأرض: منتهى مد البصر، والحَيْن: الهلاك، والحِيْن: من الدهر"[3]، بمعنى الوقت والزمن، ثم تناول باب: (فَعْل وفِعْل) باتفاق معنى، مثل: الحَج والحِج... والسَّلم والسِّلم للصلح... بَضْع سنين وبِضْع سنين[4]، يعني يجوز في فائه الوجهان؛ الفتح والكسر، ذكر ستا وأربعين مفردة من هذا النوع، إلى قوله: "هو العَرْج والعِرْج: للكثير من الإبل"[5]، وبعده ذكر باب: (فِعْل وفُعْل) باختلاف معنى، مثل الكِبر؛ للحداد، والكُور؛ الرَّحْل، والذِّل والذُّل: الأول ضد الصعوبة، والثاني ضد العز[6]، ثم تناول الوزنين باتحاد المعنى وإن اختلف اللفظ، مثل عِضْو وعُضْو، ونِصْف ونَصْف... فالقسم يحوي ثمانين بابا على هذا المنوال؛ بين اللفظ والمعنى، والسالم والمعتل، وبين أبواب طويلة كالباب الأول "فَعْل وفِعْل" باختلاف المعنى، إذ يقرب من ثلاثين صفحة، وأبواب قصيرة مثل باب "الفُعَالة والفَعَالة"، بمفردتين في سطرين، وهما: رُفَاعة، ورَفَاعة، إذا كان رفيع الصوت، وعليه طُلاوة وطَلاوة؛ للحُسْن والقَبُول[7].

ختم القسم بباب "فَعِلْتَ" فال الكسائي: يقال: رَشِدْتَ أمرَك، ووَفِقْتَ رَأْيَكَ، وبَطِرْتَ عَيْشَكَ...، الأصل رَشِدَ أمرُك، ثم "حُوِّل الفعلُ منه إلى الرجل فانتصب ما بعده، وهو نحو قولك:

1- "الحِمْل ما حُمل على ظهر أو رأس، ثم ساق قولا للفراء: يقال امرأة حَامِل وحَامِلة، إذا كان في بطنها ولد..، فمن قال حامل، قال: هذا نعت لا يكون إلا للمؤنث، ومن قال: حاملة بنى على حَمَلَتْ، فإذا حملتْ شيئا على ظهرٍ أو رأسٍ، فهي حامِلة لا غير، لأن هذا قد يكون للمذكر"، إصلاح المنطق، ابن السِّكِّيت، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط3، 1949م، ص: 03.

2- ينظر: المصدر نفسه، ص: 27.

3- المصدر نفسه، ص: 30.

4- ينظر: المصدر نفسه، ص: 30.

5- المصدر نفسه، ص: 32.

6- ينظر: المصدر نفسه، ص: 33.

7- ينظر: المصدر نفسه، ص: 112.

ضِقْتُ به ذَرْعاً، وطِبْتُ به نفساً"[1]، المعنى: ضاق ذرعي به، وطابت نفسي به، فهو من نوع التمييز المحوَّل عن فاعل، وينقل قولا للفراء في شرح بيت شعري: "مَكْرُم جمع مَكْرُمَةٍ، وقوله مَعُون، جمع مَعُونَةٍ"[2].

يليه القسمُ الثاني بباب: "فَعَلْتُ" مما تغلط فيه العامة فيتكلمون بـ"أفعَلْتُ"، "تقول: نَعَشَهُ اللهُ يَنعُشُهُ، أي رَفَعَه الله، ومنه سمي النعش نعشا لارتفاعه، ولا يقال: أنعشه الله"[3]، ثم يأتي الباب الذي بعده على عكسه أي: "أَفْعَلْتُ" تتكلمه العامة "فَعَلْتُ" منه: "أَغْلَقْتُ البابَ فهو مُغْلَقٌ، ولا يقال مَغْلُوق"[4]، يقصد أننا نقول أَغْلَقْتُ البابَ، فهو مُغْلَقٌ لأنه رباعي، ولا يقال: غَلَقْتُ فهو مَغْلُوق.

ويسترسل في هذا الباب بأزيد من خمسين صفحة، تناول فيه أكثر من مائتين وثمانين مفردة، انتهى إلى قوله: "يقال: مَغَرَتْ في الأرض مَغْرَةٌ من مَطَرٍ، وهي مَطَرَةٌ صالحةٌ"[5]، وبعده يعقد بابا على وزن "فَعْل" لخمس مفردات –كلُّها أَدْوَاءٌ– وهي سَعْفَة، حَفْر، مَغْص، عَرْفَة، وَغْرٌ؛ سعفة في الرأس، حفر في الأسنان، مغص في البطن، عرفة في الكف، وَغْرٌ في الصدر[6]، ذكر في هذا القسم اثنين وثلاثين بابا ختمها بباب فُعَلَة مثل: "رجل ضُحَكَة كثير الضحك، ولُعَبَة كثير اللعب، ولُعَنَة كثير اللعن للناس"[7]، وهي صيغة مبالغة كهُمَزَة و لُمَزَة ونحوها، وختمه بقوله: "الكسائي وأبو زيد قالا: الحَرْبُ خُدَعَةٌ"[8]، بفتح الدال، وفي باب فُعَلَة الأخير، يذكر فيه أزيد من عشرين مفردة، يشرحها ويبين معناها، ختمها بقوله: يقال: نَزَعَ فلانٌ ضِرْسَهُ، وامْتَلَخَ ضِرْسَه، وانمَلَخَ ضِرْسَهُ[9].

فالكتاب يضم عشرة أبواب تعالج اللحن، ستة منها في القسم الأول، وأربعة في القسم الثاني، وهي موزّعة كالتالي:

- بابان في تغير الحركة من الكسر إلى فتح أو ضم لدى العامة، ومن الفتح إلى كسر أو ضم.

1- موسوعة اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، عبد الفتاح سليم، ص: 127.
2- إصلاح المنطق، ابن السكيت، ص: 223.
3- المصدر نفسه، ص: 225.
4- المصدر نفسه، ص: 227.
5- المصدر نفسه، ص: 280.
6- ينظر: المصدر نفسه، ص: 280.
7- المصدر نفسه، ص: 428.
8- المصدر نفسه، ص: 430.
9- ينظر: المصدر نفسه، ص: 434.

– أربعة أبواب في تغير صوامت أو صوائت طويلة– لين– "صاد" أبدلت سينا لدى العامة، وعكسه، همزة محققة سهلت، واو أبدلت ياءً لدى العامة.

– بابان في تغير صرف؛ من فَعَلْتُ إلى أَفْعَلْتُ، وعكسه؛ من أفعلت إلى فعلت لدى العامة.

– بابان تغير في المعنى لدى العامة[1].

ما يلاحظ على ابن السكيت؛ العناية الكبيرة بالصيغ الفصيحة، أكثر من صيغ اللحن، إذ عشرة أبواب في اللحن من بين مائة واثني عشر بابا يشتمل عليها الكتاب، لاشك هو عدد قليل، لكنه شأن البدايات دائما.

ويتضح منهجه في بدايته مباشرة بالمقصود دون مقدمة ما عدا البسملة، حتى قيل عنه: إنه كتاب بلا خطبة، وقسَّمه إلى قسمين:

القسم الأول: خُصّص للصيغ من أبنية الأسماء والأفعال، فهي جل الجزء الأول؛ يحدد عنوان الباب بالصيغة الصرفية التي يدرسها، إذ يبدأ بذكر الألفاظ التي ترد على وزن هذه الصيغة، ثم يذكر معناها ويستشهد بالقرآن والشعر، وفي حالات قليلة بالحديث النبوي الشريف، ساق كمًّا هائلا من الشواهد والاستطرادات، مما جعل الكتاب ضخما[2].

القسم الثاني: تضمن أبوابا تعالج اللحن، موزعة في الكتاب على عدة مستويات: صوتية، صرفية، نحوية، دلالية، مثل: "واو" في الفصيح أبدل ياء عند العامة، أو تصحيف "سين" في الفصيح أبدل صادا عند العامة، "تحقيق الهمز" في الفصيح سهلته العامة "تقول طيئ تفعل كذا، والعامة تقول طَيٍّ"[3]، ثم مستوى الصيغ الصرفية؛ "فَعَلْتُ" في الفصحى أبدلت "أفعلت" عند العامة، "أَفْعَلْتُ" في الفصحى أبدلت "فَعَلْتُ" عند العامة، عكس الأولى، يليه المستوى المعنوي: ذكر فيه بعض الألفاظ الفصيحة اعتراها تغير في المعنى لدى الاستعمال العامي[4].

1– ينظر: المدخل إلى مصادر اللغة العربية، سعيد حسن بحيرى، ص: 140.
2– ينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 123.
3– إصلاح المنطق، ابن السكيت، ص: 146.
4– ينظر: المصدر نفسه، ض: 140.

واتبع في ذلك السماع مستشهدا عليه بكلام العرب الأقحاح، دون سواه، وفي الغالب لا يجيز إلا السماع، ويتشدد فيه كعادة اللغويين القدامى[1]، وبمقياس مضطرب، اقتضته المرحلة، وشأن البدايات التي استمد منها ابن السكيت مادة كتابه، وهم عدة شيوخٍ وكتبٍ، لعلماء البصرة، والكوفة، وبغداد، وغيرهم، من البصريين: أبو عمرو بن العلاء، عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، خَلَف الأحمر، أبو زيد، الأصمعي، أبو عبيدة، محمد بن سلام الجمحي، وأكثرهم أخذا عنه، الأصمعي؛ شيخ المتشددين، ومن علماء الكوفة وبغداد: الكسائي، والمفضل، وابن الأعرابي، والفراء، وأبو عمر الشيباني، وعبد بن سعيد الأُمَوِي، وأبو الحسن الطوسي، ومن الأعراب: ابن زياد، وأبو الجامع، وأبو السفاح، وأبو الجراح، وأبو ثروان، وأبو حزام[2]، وغيرُهم.

يمكن إيراد نماذج من الكتاب: ففي باب الفُعَالَة والفَعَالَة، يقول: "الفراء: يقال في صوته رُفَاعَة ورَفَاعَة، إذا كان رفيعَ الصوتِ، أبو عبيدة عن يونُسَ: تقول العرب: عليه طُلَاوَة وطَلَاوَة لِلحُسْنِ والقَبُولِ"[3].

وتتجلى قيمة هذا الكتاب في كونه جمع بين التثقيف اللغوي والتقويم اللساني، بما حوى من مادة لغوية غزيرة، جاء في وفيات الأعيان: ما عَبَرَ على جسر بغداد كتابٌ في اللغة مثلُ: إصلاح المنطق، ولا شك أنه من الكتب النافعة الممتعة، الجامعة لكثير من اللغة، ولا نعرف في حجمه مثلَه في بابه[4]، وقال أبو العباس ثعلب: أجمعوا أنه لم يكن أحد بعد ابن الأعرابي أعلم باللغة من ابن السِّكِّيت، وأَطلَقَ عليه لَقَبَ: "أميرَ المؤمنين في اللغة"، وقال: "ما عرفنا لابن السكيت خَرْبَة قطُّ"[5]، أي: لم يخرف بفقد الذاكرة.

ويكفي كتاب إصلاح المنطق قيمةً، أن جل المصنفات اللغوية التي جاءت بعده، منه استمدت وعليه اعتمدت، حتى قال عبد الفتاح سليم: "إن ملاحقة العلماء لأخطاء عصورهم قد وقفت بصورة

1- ينظر: المدخل إلى مصادر اللغة العربية، سعيد حسن بحيرى، ص: 139.

2- ينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 122- 123، وينظر: اللهجات العربية في كتب لحن العامة، باسم خيري خضير، ص: 45- 46.

3- إصلاح المنطق، ابن السكيت، ص: 112.

4 - ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج6، ص: 400، وكذا موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 123.

5 - العقد الثمين في تراجم النحويين، الذهبي، ص: 56.

عامة عند ابن السكيت"[1]. وقال باسم خيري خضير: "لقد حاز إصلاح المنطق شهرة عالية في الدرس اللغوي التراثي، والتفت إليه بعضُ العلماء بالدرس والتحليل والتهذيب والشرح والاختصار"[2]. مما يعني أن ابن السكيت صب دراسته فعلا على واقع اللغة في عصره، وأحصى لحن العامة في صوره المستعملة، أما غيره فكان يكرر ما قاله السابقون عنه، ويعيد استقراء ما قالوا من خلال كتبهم، ويُدَوِّنُ ذلك في مصنفه، كما هو الشأن عند الحريري، ينقل فصلا كاملا أحيانا للزبيدي أو ابن مكي ونحو ذلك. جعل ابن السكيت الأبنية الصرفية وأوزان الأفعال والأسماء أساسا، وزع عليه الألفاظ التي رصدها وجمعها، فَخَطَا بذلك خطوة تنظيمية كبيرة[3]، تعطي قيمة كبيرة للكتاب، وفيه عناية أساسية بالصيغ الصحيحة الفصيحة، إلى جانب التنبيه على اللحن والانحراف العامي.

و على الرغم من هذه الشهادات القيمة للكتاب، لوحظ عليه فيه بعض الهنات والهفوات منها: التكرار والتضارب في الرأي مثلا يقول: العَرْضُ ما خالفه "الطُّولُ"، والعُرْضُ الناحية...عُرْضُ الحائط، ناحيةٌ من نواحيه، ويقال: نظر إلي بِعُرْضِ وَجْهِه[4]، ثم يكرر القول في الصفحة الموالية بقوله: الطَّوْلُ: الإفضال، تقول: هو ذو طَوْلٍ عليهم...بمعنى ذو إفضال ونِعَمٍ وإحسان، و"الطُّولُ": خِلَافَ العَرْض[5]. تكرار مع الكلام السابق حول معنى "العَرْض ضد الطُّولِ".

كان ابن السكيت شيعي العقيدة،كما قال ثعلب، وهي الفكرة التي أودت بحياته حين فضل "قَنْبَرا" خادمَ علي ابنِ أبي طالب– رضي الله عنه– على المتوكل وابنيه[6]، فعوقب وعذب مما كان السبب في هلاكه، وهي وصمة لها تأثير على نهجه الفكري وإنتاجه اللغوي، كما أنّ مقياس التصويب والتخطئة عنده ليس مضبوطا، بل يدور بين التشدد أحيانا، والتساهل أحيانا أخرى[7]، وهي نقطة اضطراب وخلط

1 – موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 181.

2 – اللهجات العربية في كتب لحن العامة، باسم خيري خضير، ص: 48.

3 – ينظر: المدخل إلى مصادر اللغة العربية، سعيد حسن بحيرى، ص: 141.

4 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 123.

5– ينظر: المصدر نفسه، ص: 124.

6 – ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، ج2، ص: 106.

7– ينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 127، وكذا المدخل إلى مصادر اللغة العربية، سعيد حسن بحيرى، ص: 139.

في المنهج، وكذا تداخل موضوعات الجزء الأول مع موضوعات الجزء الثاني، ولكن هذه الملاحظات النقدية العادية، لا تُنْقِص من الشأن العلمي للكتاب عموما.

ب- ما تلحن فيه العامة:

واضعه هو سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد السجستاني المكنى بأبي حاتم(ت255هـ)[1]، بدأ السجستاني كتابه بلفظ القلة والكثرة في جمع التكسير، إذ قال: "لا يقال: ثلاثة رجال، إنما هي: ثلاثة رَجُلَة، ولا يكاد أحد يقول: ثلاثة فُلُوس، ولا ثلاثة كلاب، إنما هي: ثلاثة أَفْلُس وثلاثة أَكْلُبٍ"[2]. يقصد أن الاسم إذا أريد به عدد قليل، فإنه يجمع بوزن من أوزان القلة، والتي حصرها ابن مالك في أربعة أوزان:

" أَفْعِلَةٌ أَفْعُلٌ ثُمَّ فِعْلَةْ *** ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّةْ"[3].

ولم يجعل "فَعُلَة" مثل "رَجُلَة" من هذه الأوزان، ربما صحفت في المتن، أما أَفْلُس وأَكْلُب، فإنها من أَفْعُل، ثم تناول السجستاني: "افْعَلَّ" في الألوان عند العرب مثل احْمَرَّ واسْوَدَّ.

1- هو مقرئ نحوي لغوي، أخذ العلم عن عدة شيوخ بارزين؛ أمثال: أبي عبيدة مَعَمَّر بن المثنى (ت209هـ)، وأبي زيد الأنصاري (ت215هـ)، والأخفش الأوسط "سعيد بن مسعدة (ت215هـ)"، والأصمعي (ت216هـ)، وأبي جابر الأزدي (ت221هـ)، وغيرهم، منهم نال ثقافته، وتصدر للإقراء والحديث والعربية. وقرأ عليه ناس كثيرون، أشهرهم: أبو داود سليمان بن الأشعث، صاحب السنن، والنَّسَائي صاحب السنن كذلك، وابن قتيبة الدينوري صاحب كتاب "أدب الكاتب"، وأبو العباس المبرِّد، وأبو بكر البزار صاحب المسند، وأبو بكر بن دريد صاحب الجمهرة، وغيرهم، يعني تخرج على يديه نخبة من كبار العلماء في اللغة والدين، ومن آثاره: "ما تلحن فيه العامة" أو "لحن العامة"، والأضداد، وفَعَلْتُ و أَفْعَلْت، وإعراب القرآن، والمقصور والممدود، المقاطع والمبادئ، المعمرون والوصايا، واختلاف المصاحف، وكتاب القراءات، وكتاب الفصاحة، وغيرها، وكان يتحاشى المناظرة والمناقشة في المسائل النحوية والصرفية، خاصة مع المازني مدون علم الصرف، كان السجستاني يوصف بالنحوي المقرئ اللغوي، وصنف في غريب القرآن واللغة والشعر، رُوِيَ أنه صلى بالبصرة ستين سنة بالتراويح وغيرها فما أخطأ يوما، ولا لحن يوما، ولا أسقط حرفا، ولا وقف إلا على حرف تام، وقال المبرِّد: "سمعت أبا حاتم يقول: قرأت كتاب سيبويه على الأخفش مرتين"، ومع ذلك قيل عنه: لم يكن حاذقا بالنحو، وقيل أنه كان إذا اجتمع بأبي عثماني المازني في دار عيسى بن جعفر الهاشمي تشاغل أو بادر بالخروج، خوفا من أن يسأله المازني عن مسألة في النحو، ما تلحن فيه العامة، السجستاني، ص:17- 21.

2- المصدر نفسه، ص: 44- 45.

3- متون النحو والصرف لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 59.

لا احْمَارّ[1]. وسرد وصحح مفردات وأساليب يراها لحنا؛ منها ما يرجع إلى التذكير والتأنيث كقوله: "دار جَديدٌ، ودار خَلِقٌ، ولا يقال: جديدة ولا خلقة"[2]، ومنها ما يرجع إلى الأساليب النحوية أو الصرفية، مثل: "المسجد الجامع، لا يقال: مسجدُ الجامع"[3]، يعني المطابقة النحوية في التعريف بين الصفة والموصوف، وهكذا ذكر حوالي ثمانين تصحيحا لمفردة أو وزن أو عبارة أو أسلوب، مما ذكره المحقق، وما نسبه إليه أبو بكر الزبيدي قريب من عشر كلمات انتهى بقوله: "أزننته بكذا، ولا تقول: هو يوزن بمال ولا وزنته بكذا"[4]، فهو كُتَيِّبٌ شبه رسالة بين عشر صفحات إلى خمسَ عشرةَ صفحة من الحجم العادي.

اعتمد السجستاني في كتابه منهجا غير موحّد في معالجة اللحن:

– فتارة يذكر الخطأ ثم يتلوه بذكر الصواب كقوله: "عن الأصمعي يقال: زُهِيَ فُلَانٌ فَهُوَ مَزْهُوٌ، ولا يقال: زَهَا"[5].

– أحيانا يذكر الصواب ثم يتبعه بعبارة "ولا يقال" كقوله: عن الأصمعي "يقال: ثَمَانِيَةُ رِجَالٍ وَثَمَانِي نِسْوَةٍ ولا يقال: ثمانُ"[6].

– أحيانا يذكر لفظ الخطأ مسبوقا بعبارة: "ولا يقال"، أو"تقول العرب"، أو "الناس يقولون"، أو"تقول العامة"، أو"مما يخطئ العامة فيه"، ثم يذكر الصواب، ويعلل أو يدلل له في بعض الأحيان.

ويتجلى تأثره بشيخه الأصمعي؛ فهو متشدد مثله، في عدم قبول القياس، والتضييق على الناس، وعدم قبوله المعَرَّب في زمنه، إذ ينكر على العامة مثلا: "(الجَوْخَانُ) وهو فارسي مُعَرَّب، وهو بالعربية المِسْطَحُ والجَرِينُ"[7]، ما يُدْرَسُ فيه الزرعُ– وتظهر أصمعيته أكثر في شدة تقديس النص وتتبع سقطات

1– ينظر: لحن العامة، السجستاني، ص: 45.
2– المصدر نفسه، ص: 46.
3– المصدر نفسه، ص: 49 .
4– المصدر نفسه، ص: 73.
5– المصدر نفسه، ص: 61.
6– المصدر نفسه، ص: 53.
7– المصدر نفسه، ص: 55– 56، وينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 127.

العلماء[1]، كقوله عن: "حَيْثُ وحِينَ": "غلَط فيه العلماء مثل أبي عبيدة وسيبويه"[2]، يعني لم يفرقوا بينهما من حيث ظرف المكان (حيث)، وظرف الزمان (حين)، واستشهد بالقرآن في ستة مواضع، وبتسعة أبيات شعرية، ولم يرد له استشهاد بالحديث النبوي الشريف، وربما لا يقبل الاستشهاد به ككثير من اللغويين القدامى، لأنه تَجُوزُ روايته بالمعنى، وهو رأي له حجته وقناعته.

ومن النماذج التي يمكن إيرادها نذكر قوله: "قالت العامة في جمع حَمِ وطَسِ:حواميم وطواسين، قال: والصواب ذوات طس، وذوات حم، وذوات ألآمِ، وأنشد بيتَ الكُمَيْتِ:

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمْ آيَةً *** تَأَوَّلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْرِبُ"[3].

"من الخطأ قول العامة: ربما رأيته كثيرا، وربما إنما وُضِعَتْ للتقليل"[4].

تعود أهمية هذا المصنّف إلى واضعه؛ فالسجستاني يعد من الرعيل الأول في معالجة اللحن والتصحيح اللغوي، بكتاب مختصر لا يجاوز مائة مفردة وعبارة، يُصَوِّبُ فيها لحناً وخَطَأً يراه، قد يوافقه غيرُه فيه وقد يخالفه في بعضه، كما في تلحين "رُبَّ" يراه تناقضا في العبارة لأن (رُبَّ) للتقليل تناقض لفظ (كثير)، وإن كان كثيرٌ من العلماء يرى أن (رُبَّ) تفيد التقليل والتكثير "ويتضح معناها من القرائن"[5]، وأبو حاتم متشدد ضيق واسعا ومنع جائزا، نعم هو يُعَدُّ من تيار المتشددين في المحافظة على اللغة، والذين لم يفرقوا بين الخطأ الذي هو تبديل يخالف سننَ العربية ونظامَ قواعدها، والتوليد اللفظي والتطور الذي يحافظ على خصائص اللغة، ويمشي وفق نظام قواعدها وسنن العرب في كلامها، مما قبله التيسيريون والمجددون، تماشيا مع روح اللغة، ومستجدات الحياة.

كما يعد كتاب لحن العامة للسجستاني من الكتب الأولى في موضوع التنقية والتصحيح اللغوي ، فرغم صغر حجمه وقلة مادته، إلا أنه كان مرجِعا أساسيا لكثير ممن ألفوا في اللحن بعده، فهذا الزبيدي يقول: وإني لما تصفحت كتبه – السجستاني- هذه رأيتها مشتملة على ما يشتمل عليه سائر

1- ينظر: موسوعة اللحن في اللغة، ص: 128.

2- لحن العامة، السجستاني، ص: 57.

3- المصدر نفسه، ص: 58،

4- المصدر نفسه، ص: 60.

5- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر عمان الأردن، ط2، 2003، ج3، ص: 33، وينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 128،

الكتب الموضوعة في اللغة..ورأيت كثيرا من اللحن، الذي نسبه إلى أهل المشرق، قد سلمت عامتنا من مُوَاقَعته[1]، مما يدل على أنه كان من جملة مراجعه في المادة.

وذكر ابن الجوزي أن كتابه "تقويم اللسان" جمعه من كتب العلماء بالعربية، كالفراء والأصمعي، وأبي عبيد، وأبي حاتم[2]، فهذا الكتاب كان نقطة انطلاق لكثير من كتب اللغة في تراثنا العربي الإسلامي، كما يقال: الفضل للسابق وإن أحسن اللاحق، وما وَصَلَ مَنْ وَصَلَ، لولا مَنْ أَصَّلَ.

ج- أدب الكاتب:

ألفه أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينُورِي (ت276هـ)[3]، يضم الكتاب مقدمة طويلة وأربعة أقسام،كل قسم تحته أبواب، ففي المقدمة أطال الكلام ناقما على الناس إعراضَهم عن سبيل الأدب؛ شاعرُهم شُغِلَ بوصف كأس ومدح قينة، والمثقفون انحطت هممهم وقل علمهم.

- القسم الأول: كتاب المعرفة ويشتمل على ثلاثة وستين بابا، يبدأ بباب ما يضعه الناس في غير موضعه، وينتهي بباب تسمية المتضادين باسم واحد مثل (الجَوْنِ) للأسود والأبيض.
- القسم الثاني: كتاب تقويم اليد ويتكون من سبعة وأربعين بابا، ذكر فيه جملة من قواعد الإملاء وعلامات التأنيث، وختمه بباب ما يُقْصَر ويمدُّ بحسب تغيير حركات بنائه.

- القسم الثالث: كتاب تقويم اللسان ويتضمن خمسة وثلاثين بابا، ذكر فيه جملة مما تلحن فيه العامة بالهمز أو الحركات أو تصحيف الأصوات من السين إلى الصاد والعكس، وختمه بباب ما يغير من

1- ينظر: لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط2، 2000، ص: 60- 61.

2- ينظر: تقويم اللسان، ابن الجوزي، تح: عبد العزيز مطر، دار المعارف القاهرة، ط1، 1966، ص: 74- 75.

3- نسبة إلى الدِّينُور التي تولى القضاء بها، ولد بالكوفة سنة (213هـ)، أخذ العلم عن عدة شيوخ منهم: إسحاق بن راهويه، ومحمد بن زياد الزيادي، وأبو حاتم السجستاني، وأبو الفضل العباس بن الفرج الرِّيَاشي، وغيرهم، حتى أصبح إماما في النحو واللغة، وكان مدافعا عن السنة والكتاب ضد النزَعات الفلسفية والتيارات الفكرية التي عرفت في عصره، له عدة تلاميذ منهم: ولده أبو جعفر أحمد بن عبد الله، أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن أيوب الصائغ، وأبو محمد عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْه الفارسي، وغيرهم، ترك عدة مؤلفات منها:تأويل مختلف الحديث، والمعارف، وعيون الأخبار، والشعر والشعراء، والإمامة والسياسة، والأشربة، ومشكل القرآن، والميسر والقداح، وتفسير غريب القرآن، والرد على الشعوبية، والمسائل والأجوبة، وغريب الحديث، والحيل، وأدب الكاتب، كانت وفاته ببغداد سنة (ت276هـ) في خلافة المعتمد على الله العباسي، ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبن العماد الحنبلي، ج2، ص: 169، ووفيات الأعيان، ابن خلكان، ج3، ص: 42، وأدب الكاتب لابن قتيبة، تح: علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، ط5، 2013، ص: 5- 6.

أسماء البلاد، كالبصرة وبغداد، فالأصمعي ينكر بغداد لأنها بالفارسية تعني (عطية الصنم) ويقول: مدينة السلام.

- القسم الرابع: كتاب الأبنية بأربعة موضوعات؛ أبنية الأفعال، ومعاني أبنية الأفعال، وأبنية الأسماء، ومعاني أبنية الأسماء، أطال فيه كثيرا وختمه بالكلام على ما جاء فيه المصدر على غير صَدْرٍ مثل: ﴿وَاذْكُرِ إِسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلِ اِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[1]، جاء على بَتَّلَ[2]، لأن مصدر "تَبَتَّلَ" تَبَتُّلاً، مثل: تَجَمَّلَ تَجَمُّلا وتَعَلَّمَ تَعَلُّماً[3]، حَرْفُه المشدد مضموم، وأما "تَبْتِيلا" فهو من بَتَّلَ تبتيلا، مثل قَدَّس تَقْدِيسا.

يعد ابن قتيبة في مقدمة العلماء الذين خلطوا بين مذهبي المصرين – البصرة والكوفة- وأنشأوا مذهبا مستقلا"[4]، أُطْلِقَ عليه المذهبُ البغدادي، وقد يخرج عن المصرين معا كما في التفريق بين "اللحَن" بالفتح: الفطنة، و"اللحْن" بالسكون الخطأ[5]، في حين نجده كوفيا في نيابة بعض حروف الجر عن بعض بباب طويل عنوانه: "باب دخول بعض الصفات مكانَ بعضٍ، "في" مكان "على" تقول: "لا يدخل الخاتم في إصبعي" أي على إصبعي"[6].

وأما في علاج الخطأ؛ فيذكر المتداول لدى الناس، ثم يعقب بعبارة؛ وذلك غلط، أو وليس كذلك، ثم يذكر ما يراه صوابا، ويعلل ويدلل أحيانا بما يطول به المقام كما في الباب السابق ذكره " دخول بعض الصفات مكان بعض" بلغ به أزيد من عشر صفحات، وبالمقابل باب فَعَالة بثلاث لغات في الفاء، بسطرين، دون تعليل ولا تدليل[7].

أما في الاستشهاد؛ فقد استشهد بكم هائل من الشعر؛ أزيد من أربعمائة بيت وشطر بمن يحتج بكلامهم، متشدد في الغالب على طريقة الأصمعي، الذي نقل كثيرا من كلامه، وربما تساهل أحيانا أخرى واستشهد بشعر المولَّدِين مثل الكُمَيْت، وذي الرمة، والطِّرِمَّاح، و"إسحاق بن إبراهيم

1- المزمل، 08

2- أدب الكاتب، ابن قتيبة، ص: 421.

3- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد البقاعي، دار الفكر بيروت، د ط، 2010، ج2، ص:556.

4- موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 133.

5- ينظر: المرجع نفسه، ص: 134.

6- أدب الكاتب، ابن قتيبة، ص: 331.

7- ينظر: المصدر نفسه، ص: 383.

الموصلي(ت235هـ)، الذي لا يَحتجُّ بشعره أحدٌ من علماء اللغة"[1]، وهو احتج بقوله: "هَرَرْتُ الحَرْبَ": معناه كَرِهْتُه، قال إسحاق: "...فَقَدْ هَرَّ بَعْضُ القَوْمِ سَقْيَ زِيَادِ"[2]. أي كرهوا سقيه ونفروا منه، استشهد بهذا الشطر؛ على أن هَرَّ معناها كره، وهو تساهل منه في ذلك.

واستشهد بالقرآن في مواطن كثيرة، كقوله: "الوَلَايَةُ" ضد العداوة، قال الله عز وجل: ﴿مَا لَكُم مِّنْ وَّلَٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ﴾[3]، "وَالوِلَايَة مِن وَلِيتُ الشيءَ"[4]. وهو تَابِعٌ للأصمعي ونحوه ممن لم يحتج بالقراءات القرآنية والحديث النبوي، لحَّنَ تَعْدِيَةَ فِعْلِ "عَيَّرَ" بالحرف[5]، مع وروده في حديث ثابت بن قيس قال لرجل: أنت ابن فلانة... " يريد أُمّاً كان (يُعَيَّرُ بِهَا) في الجاهلية"[6]، لكنه كان مضطربا في مقياس التخطئة والتصويب بين السماع والقياس"، لم يكن ذا مقياس موحد في حكمه"[7]، ولعله أمر فرضته مرحلة النشأة والتقعيد.

يمكن التمثيل بكتاب المعرفة يقول: الجبهة والجبين لا يكاد الناس يفرقون بينهما؛ فالجبهة: مسجد الرجل الذي يُصيبه نَدَبُ السجودِ، والجبينان: يكتنفانها، من كل جانب جبين[8].

ومن كتاب تقويم اليد: إذا دَخلتْ ألفُ الاستفهام على ألف الوصل ثبتت ألف الاستفهام وسقطت ألف الوصل، في اللفظ والكتاب، قال الله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾"[9]، ومثله: ﴿ءَأَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾[10]، وتقول إذا استفهمت: "أَشْتَرَيْتَ

1 – موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 131، وينظر: ص: 137، منه.
2 – أدب الكاتب، ابن قتيبة، ص: 262.
3 – الأنفال، 72.
4 – أدب الكاتب، ابن قتيبة، ص: 213.
5 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 273.
6 – تفسير الكشاف، الزمخشري، تح: محمد مرسي عامر، دار المصحف بالقاهرة، ط2، 1977م، ج6، ص: 20.
7 – موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 134.
8 – أدب الكاتب، ابن قتيبة، ص: 36.
9 – المنافقون، 06.
10 – الصافات، 153.

كَذَا"؟ و"أَفْتَرَيْتَ على فلان"؟[1]، استُثْقِلَ النطق بالهمزتين فأُسقطتِ الوصليةُ، وأُبقيت الاستفهامية ذات الدلالة "الاستخبارية" المعبَّر عنها بالنبر والتنغيم، دون حاجة إلى مرسوم خطي.

ويكفي "أدب الكاتب" قيمةً شهادةُ ابن خلدون: "سمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفن- الأدب- وأركانَه أربعةُ دواوين وهي: أدب الكاتب لابن قتيبة، وكتاب الكامل للمبرِّد، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ، وكتاب النوادر لأبي علي القالي البغدادي، وما سوى هذه الأربعة فتوابع لها وفروع عنها"[2]. فكونه أصلا لفن الأدب، عليه قامت أركان الأدب وتفرعت فروعه، وكانت عالة عليه، يجعل له قيمة كبيرة وفضلا عظيما في الحقل الأدبي خصوصا، والوسط اللغوي عموما، لذا "كان الشيوخ يقرؤونه طلابهم في المجالس العلمية، بالجوامع والمدارس"[3]، يعني كان مقررا في برامج التدريس في المؤسسات عند المسلمين.

ومع أدب الكاتب لابن قتيبة تطور نهج المعالجة وتبدلت طرق التأليف في ميدان التنقية، فلم تقف عند مجرد سرد المادة والعناية بتقديم الشواهد الدالة على الصواب، وشحن الكتاب بكلام الأعراب، بل تجاوزت إلى العناية بكيفية ترتيب المادة، وتنظيم الأبواب، من تصويب المعرفة وإصلاح الوهم، إلى تقويم اليد واللسان، إلى معالجة أوزان الأفعال والأسماء، مع المطابقة بين المعاني والمباني، وإن كان ما يزال العمل تشوبه وصمةُ الخلط والاستطراد، وعدم الدقة في الضبط وتوحيد المقاييس، وهي حال مرحلة البداية والمرور من التقليد إلى الضبط والتقعيد، في كل عمل عِلْمِيّ إبداعي.

د- الفصيح:

واضعه هو العلامة المحدث إمام النحو: أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيبان (ت291هـ)[4]، وهذا الكتاب صغير الحجم غزير المادة، ذكرَ فيه ثعلب الفصيحَ من كلام العرب باختصار وعدم توسع،

1 - أدب الكاتب، ابن قتيبة، ص: 165.

2 - مقدمة ابن خلدون، تح: حجر عاصي، ج1، ص: 343.

3 - اللهجات العربية في كتب لحن العامة، باسم خيري خضير، ص: 48.

4 - ولد سنة مائتين للهجرة، وهو إمام الكوفيين في عهده، تتلمذ على يد:إبراهيم بن المنذر، ومحمد بن سلام الجمحي، لزم ابن الأعرابي بضعة عشر سنة، ودرس على علي بن المغيرة، وأخذ الحديث من أحمد بن حنبل وعبد الله بن عمر القواريري، ودرس على سلمة بن عاصم، والأخفش الصغير، ونَفْطويه، وغيرهم، في قائمة تزيد عن عشرين شيخا أخذ عنهم العلم، من كبار علماء عصره، كابن حنبل ونحوه، وتصدر ثعلب للتدريس منذ حداثته، فقرأ عليه ناس كثيرون منهم، إبراهيم بن حمويه الموزي الحربي، وإبراهيم بن محمد بن السَّرِيّ الزجاج أبو إسحاق، وإبراهيم بن محمد بن عرفة المعروف ب: نَفْطويه، وعبد الرحمن بن محمد الزهري، وغيرهم، ومن

لأن قصده به التعليم والحفظ، وكان هذا الكتاب محورا لحركة لغوية كبيرة دارت أبحاثها حوله بين شارح ومستدرِك وناظم وناقد ومُنتصِر، **و**الكتاب هو اختيار الفصيح من كلام العرب، وحَدَّدَ اختياره للفصيح بثلاثة أسس هي:

1- ما فيه لهجة واحدة والناس يستخدمون غيرَها، فأخبر بالصواب الذي ينبغي استعماله، فمثلا يقول: "هو الحائط ولا تقل: الحَيْط"[1].

2- ما فيه لهجتان أو أكثر، فأخبر ب: فُصْحَاهُنَّ مثل قوله: "هو يوم الأَربِعاء- بفتح الألف وكسر الباء"[2]، هذا الأفصح يعني وإن جاز فتح وضم الباء فيه، قال ابن عقيل: " أَفْعِلَاء"- مثلث العين- نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع: أَرْبُعاء- بضم الباء وفتحها وكسرها"[3].

3- ما فيه لهجتان تساوتا في الفصاحة فأخبر بهما جميعا، مثل قوله: "نظرت" يمينا وشَمَالاً"،" ويَمْنَةً وشَأْمَةً" ولا تقل: شَمْلَةً"[4].

أشهر مؤلفاته: كتاب الفصيح، وكتاب اختلاف النحويين، وكتاب القراءات، وكتاب معاني القرآن، وإعراب القرآن، وغيرها، في قائمة بخمسة وعشرين عنوانا، قال عنه الخطيب البغدادي: ثقة حجة ديّن صالح، مشهور بالحفظ. وقيل: كان لا يتفاصح في خطابه، و"قال عنه خصمه المبرِّد: أعلم الكوفيين ثعلب، كان عالما متواضعا، ولعله السر الذي به كُتِبَ لِفَصِيحِه القبولُ، قال المسعودي: لم يزل أحمد بن يحيى مقدَّما عند العلماء منذ أيام حداثته إلى أن كَبِر وصار إماما في صناعته، كان ثعلب يُزري على نفسه، وميالا إلى أسلوب التعليم بالاختصار وحسن الفهم، ولا يتفاصح في خطابه، ذكر المسعودي أن أبا القاسم جعفر بن حمدان الموصلي الفقيه قال: قلت لأبي عبد الله الدِّينُورِي حَتَّى ثعلب: لِمَ يَأْبَى أحمد بن يحيى –ثعلب- الاجتماع مع المبرِّد؟- المناظرة-، فقال لي: أبو العباس محمد بن يزيد- المبرد- حسن العبارة، حلو الإشارة، فصيح اللسان، ظاهر البيان، وأحمد بن يحيى- ثعلب- مذهبه مذهب المعلمِين، فإذا اجتمعا في محفَل حُكِمَ لهذا على الظاهر إلى أن يعرف الباطن. كان المبرد يمثل البصرة، وينتصر له: الزجاج، والأخفش الصغير، ونفطويه، وأبو علي الدِّينُوري، وغيرهم، وثعلب يمثل الكوفة، وينتصر له: ابن فارس، وابن خالويه، وأبو البركات بن الأنباري، واستمرت المنافسة بينهما طيلة أربعين سنة، لكنها منافسة علمية شريفة، لم تمنع التزاور بينهما ولا السلام والكلام، وهذا أدب العلما، وكانت وفاته (ت291هـ)، تنظر ترجمته في: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، ج2، ص: 207، ووفيات الأعيان، ابن خلكان، ج1، ص: 102، ومروج الذهب، للمسعودي، ج4، ص: 350، والعقد الثمين في تراجم النحويين، الذهبي، ص: 204، وتاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد أباه، ص: 164.

1- الفصيح، أبو العباس ثعلب، ص: 171.

2- المرجع نفسه، ص: 167.

3- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد البقاعي، ج2، ص: 804.

4- الفصيح، أبو العباس ثعلب، ص: 164.

وبوّب الكتاب ثلاثين بابا، بدأه بأوزان الأفعال فذكر تسعة، ثم المصادر اثنان، ثم أوزان الأسماء عشرة، ثم الصفات خمسة، وخص بابا للأمثال الشعبية والنوادر، وخص بابا لما يقال بلغتين، وبابا للألفاظ التي جاءت نادرة سماه" باب لحروف مُنْفَرِدَة"، كما خص بابا للفَرْقِ بين ما يطلق على أعضاء جسم الإنسان وما يقابلها عند الحيوان، مثل: الظُّفْر والظِّلْف، والثَّدْي والضَّرْع. ولم يلتزم أبجدية معينة في ترتيب الألفاظ داخل الباب فمثلا:

ففي باب ما جاء وصفا من المصادر، نجد الترتيب هكذا: هو خَصْمٌ، دَنَف، حَرِىً، قَمَن، زَوْر، فِطْر، صَوْم، عَدْل، رِضًى، ضَنىً، ضَيْف، مَاء رَوَاء، رِثَاء الناسِ[1]؛ فهو لم يُراعِ في هذا ترتيبا حسب الحرف الأول لأنه ذكر: الخاء ثم الدال ثم الحاء ثم القاف...، ولم يراع المعنى كذلك، لأنه من معنى الخصم، يأتي دَنَف: المرض، ثم الحقيق في حَرِىً...، فربما كان يراعي ما يكثر استعماله في بيئته ويشاع فيه اللحن، ويحافظ على الاختصار لتسهيل الحفظ، كما قال في ختم الكتاب: اختصرناه...ولم نكثره بالتوسعة واللغات وغريب الكلام[2].

بدأ الكتاب بباب" فَعَلْتُ بفتح العين" قال: تقول نَمَى المالُ وغيره يَنْمِي... وختمه بباب"مِنَ الفرق"يقال لما يخرج من بطن المولود من الناس قبل أن يأكل شيئا" العِقْيُ" ...ويقال له من ذوات الخُفِّ: السُّخْتُ والسُّخْدُ[3].

في الكتاب أبواب طويلة كباب "فَعَلْتُ و أَفْعَلْتُ باختلاف معنى" أزيد من عشر صفحات، وأخرى قصيرة كباب "ما الهاء فيه أصلية" يتكون من ست كلمات: مِيَاه، شِفَاه، شِيَاه، عِضَاه، أَسْتَاه، مَهَاةٌ[4]، والذي بعده فيه كلمة واحدة "غِمْرٌ" باختلاف تصاريفها ومعناها.

ومن جملة المصادر التي استقى منها مادته العلمية نجده معتمدا كثيرا على كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت، وأدب الكاتب لابن قتيبة، وكتاب العين للخليل، ونحوها، بل يرى بعض الناقدين أن كتاب "الفصيح" مجرد سلخ لكتاب "البهاء" للفراء، أو "إصلاح المنطق" لابن السكيت، أو "الحَلْي" للحسن بن داود الرَّقِّي، أو كتاب لابن الأعرابي، وذلك لما بينه وبين هذه الكتب من تشابه، ويَرَى عبد

1- ينظر: الفصيح، أبو العباس ثعلب، ص: 106- 107.
2- ينظر: المصدر نفسه، ص: 182.
3- ينظر: المصدر نفسه، ص: 182.
4- أستاه: جمع أست؛ عجيزة الإنسان، المِهَاه: الحُسْنُ والطَّرَاوة، ينظر: المرجع نفسه، ص: 148.

الفتاح سليم أن الكتاب لثعلب شكلا، وأما مضمونا فهو تناص؛ يبنى فيها اللاحق على السابق، تظهر بصمة المؤلف عليه في الترتيب والاختصار وإبداء رأيه بموقف متميز، في الرد على الكسائي، والأصمعي، والفراء، وابن السكيت أحيانا[1].

قسم ثعلب الكتاب إلى ثلاثين بابا، مع كل باب يذكر نماذج وأمثلة لما يراه من فصيح والناس يستخدمون غيره، أو فيه لهجتان إحداهما أفصح فبينها، أو تعددت لهجاته الفصيحة وتساوت فبين ذلك كله، أما طريقة العلاج عنده، فيذكر الباب، ويبدأ بعبارة " تقول" كذا، ويسرد ما يراه من لفظ فصيح، مثل قوله: باب "ما يقال بحرف الخفض" تقول: سَخِرت منه، وهزِئت به، ونَصَحْتُ لك[2]. ويسترسل في ذكر الألفاظ والعبارات معللا ومدللا أحيانا بما يراه من تصويب وشواهد لصحة دعواه.

نجده يستشهد بكثير من الأراجيز والأشعار الفصيحة؛ والتي بلغت سبعة وأربعين بيتا، بأوزان مختلفة، وكذا استشهد بالأمثال وما جرى مجراها، بلغت ستة وثلاثين مثلا، وبقليل من الحديث والقرآن، خمسة أحاديث وأربع آيات من القرآن فقط، مما جعل عبد الفتاح سليم يرجح "أنه لم يكن ممن يميل إلى الاستشهاد بالقراءات وبالحديث"[3]، هذا من تشدد ثعلب اللغوي، وتوسع أحيانا في الاستشهاد بشعر المولَّدِين منه، يقال: أَرْعَدَ وَأَبْرَقَ، قال الكميت: "أَرْعِدْ وَأَبْرِقْ يَا يَزِي *** دُ فَمَا وَعِيدُكَ لِي بِضَائِرْ"[4]. بمقياس اختيار الفصيح الذي ألزم نفسه به، وارتضاه منهجا بنى عليه مادة كتابه وإن خالفه في بعض الهنات والهفوات التي نقده فيها الزجاجُ وغيره.

يمكن التمثيل لنموذج من الكتاب بباب فَعَلْتُ بغير ألف في أوله: "وَقَفْتُ الدابةَ أَقِفُهَا، وَقِفْ دابتَك؛ امنعها من السير، ووَقَفْتُ وَقْفاً للمساكين، ووَقَفْتُ أنا، كل هذا سواء بغير ألف"[5]. إذاً "وَقَفَ" مشترك لفظي: بين الحَبْس عن السير، والوَقْفِ في سبيل الله، والوُقُوف من الجلوس. قال المحقق نقلا عن الخليل: ولا يقال: "أَوْقَفْتُ" إلا في قولهم: أَوْقَفْتُ عن الأمرِ إذا أَقْلَعْتَ عنه[6].

1- ينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 136.
2 - ينظر: الفصيح، أبو العباس ثعلب، ص: 82.
3 - موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 137.
4 - الفصيح، أبو العباس ثعلب، ص: 54.
5- المرجع نفسه، ص: 56.
6- ينظر: المصدر نفسه، ص: 56 بهامش التحقيق.

وكذا قوله: "أَهْدَيْتُ الهَدِيَةَ إهْدَاءً. وأَهْدَيْتُ إلى البيت الحرام هَدْياً وهَدِيّاً. وهَدَيْتُ العروسَ إلى زوجها هِدَاءً[1]. وهَدَيْتُ القومَ الطريقَ هِدَايَةً، وفي الدين هُدىً. الفعل: "أَهْدَى وهَدَى" والمصدر اختلف بحسب المعنى: إهْداءً، هَدْياً، هِدَاءً، هِدَايَةً، هُدىً. ومنه: "قد أَقْسَطَ الرجلُ: إذا عدل فهو مُقْسِطٌ، وقَسَطَ فهو قَاسِط: إذا جَارَ"[2]. قال تعالى:﴿وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾[3]، وقال:﴿وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾[4]. فالأول مُقْسِط من أَقْسَطَ الرباعي، بمعنى: عَدَلَ، والثاني قَاسِط من قَسَطَ الثلاثي، بمعنى: جَارَ.

وتبرز قيمة هذا الكتاب في كون: "الفصيح كتاب بديع في فنه"[5]؛ نال من الشهرة والذيوع ما لم ينله كتاب آخر في اللغة[6]، وتلقاه العلماء بالقبول والخدمة شرحا واختصارا ونظما وحفظا، واتُّخِذَ أساسا بني عليه كثير من التآليف والمدونات اللغوية التي ألفت بعده، قال صبيح التميمي: "والفصيح على صغره كان محورا لحركة لغوية كبيرة، فقد دارت أبحاثها حوله بين شارح، ومُسْتَدْرِك، وناظم، وناقد، ومنتصر"[7]؛ لذا كان الشيوخ يُلزِمُون طلبتَهم حفظ الفصيح عن ظهر قلب، لما فيه من ثروة لغوية وفصاحة لسانية، واختصار لفظ، وسهولة عبارة، فهو من مقررات التدريس في التراث، لأنه كتاب جمع من الفوائد والدرر اللغوية والنحوية ما جذب إليه أنظار العلماء، بين شارح لغوامضه وناظم لنثره، ومستدرِك عليه، كعبد اللطيف البغدادي بكتاب "ذيل الفصيح"، وناقد له كأبي إسحاق الزجاج، أو منتصر له، حَامٍ حَوزتَه كابن خالويه، وابن جني، وابن فارس، والجواليقي[8]، وغيرهم، والكتاب يُعَدُّ من تآليف المرحلة المتقدمة في ميدان التنقية والتصحيح اللغوي، ورغم ذلك نجد فيه "العناية بترتيب المادة وتنظيمها، وتجنب التداخل فيها، والتوازن في المعالجة، وتجنب الاستطراد والمبالغة في الاستشهاد"[9].

1- الفصيح، أبو العباس ثعلب ، ص: 68- 69.
2- المصدر نفسه، ص: 70.
3- الحجرات، 09.
4- الجن، 15.
5- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد أباه، ص: 175.
6- ينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 134.
7- الفصيح، أبو العباس ثعلب، ص: 26.
8- المصدر نفسه، ص: 26، وما بعدها.
9- المدخل إلى مصادر اللغة العربية، سعيد حسن بحيرى، ص: 136.

إنّ شهرةَ الفصيح وذيوعَه فتحت على ثعلب باب النقد وتتبع المثالب، خطأه أبو إسحاق الزجاج في عشر مسائل منها: عِرقُ النَّسَا، قال: أضاف الشيء لنفسه[1]، والحُلُم بضمتين اسم وجعله مصدرا...وغيرها من نقد رده كلّه، ابنُ خالويه وفند حُجَجَ الزجاج، ويبقى الفصيح جوهرة لغوية نفيسة لها شأنها العلمي في الدرس اللغوي والحقل الأدبي عموما، والموردُ العذب شديدُ الازدحام.

1- اللحن في القرنين الرابع والخامس الهجريين

ظهرت خلال هذه الفترة أربعة مصنفات في اللحن هي:

- التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة الأصفهاني (ت360هـ).
- ليس في كلام العرب لابن خالويه (ت370هـ).
- لحن العوام لأبي بكر الزبيدي (ت379هـ).
- وإصلاح غلط المحدِّثِين للخطابي (ت388هـ).

أ- التنبيه على حدوث التصحيف:

مؤلفه هو أبو عبد الله حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت360هـ)[2]، تناول فيه مفهوم التصحيف، وذكر تصحيفات لطائفة من علماء اللغة، والقراء، والمحدِّثين، وتصحيف الكُتَّاب والشعراء، وألقى بنظرة الناقدة على الخط العربي، وبين أن التصحيف سَبَبٌ من أسباب تعدد القراءات القرآنية، وذكر التصحيف

1- ينظر: موسوعة اللحن في اللغة العربية، عبد الفتاح سليم، ص: 138.

2- ولد في أصفهان- إيران حاليا- سنة مائتين وثمانين للهجرة (280هـ)، وبها شب، ولم يغادرها إلى سواها إلا في بعض الرحلات العلمية إلى بغداد، شب حمزة في جو ثقافي جيد في البيت أبوه المؤدِّب، وفي المدينة مشاهير العلماء وفي حاضرة العرب –بغداد- خيرة أهل العلم، فنبغ في التاريخ والحديث، والتفسير، واللغة والنحو، وكان متقنا للفارسية والعربية، قرأ على عدة شيوخ منهم: أبوه الذي كان مؤدبا بأصفهان، وأبو بكر بن دريد اللغوي المشهور، وأبو عبد الله بن أبي عامر، وأبو بكر أحمد بن شقير النحوي البغدادي، وأبو صدفة الآمدي، وأبو الحسن أحمد بن سعد، وعبد الله بن قحطبة الصالحي، وعبدان بن أحمد الجواليقي المحدث، ومحمد بن جرير المؤرخ المفسر الإمام، ومحمود بن محمد الواسطي، ومحمد بن نصير وغيرهم، تلامذته عدة ذُكِر منهم: أبو بكر بن مردويه الحافظ راوي الحديث، وغيره، له مؤلفاته عديدة منها: الأمثال، والأمثال على "أَفْعَل"، وتاريخ أصفهان، وتاريخ سني ملوك الأرض، وصل إلى سنة 350هـ، وتاريخ العرب قبل الإسلام، وتاريخ كبار البشر، والتشبيهات، والتنبيه على حدوث التصحيف، والخصائص والموازنة بين العربية والفارسية، وكتاب الأوصاف، ومختارات من شعر أبي نواس، ومضاحك الأشعار، وهناك بعض العناوين مختلف فيها لم أذكرها، كانت وفاته سنة 360هـ، تنظر ترجمته في: التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهاني، تح: محمد أسعد طلس، مراجعة: أسماء الحمصي، وعبد المعين الملُّوحي، دار صادر بيروت، ط2، 1992، ص: 07، وما بعدها.

المتعمد، والجاري على السهو، وأخيرا أورد أنماطا من مُعَمَّى الشعر[1]، وقسم الكتاب إلى ثمانية أبواب، بدأ بذكر تصحيفات في شعر القدماء، وختم بِمُعمَّى الشعر، وكيف يسهل تخريجه.

أما منهجه في علاج تصحيف العلماء، فيذكر القول مصحَّفا، ثم يبين الوجهَ الصحيح كما نقله أو صححه الثقات، دون تعليل أو تدليل في الغالب، مثلا يذكر تصحيفا للأصمعي أنه قرأ بيتا للحطيئة:

"وغَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنْ *** كَ لَا تَنِي بِالضَّيْفِ تَامُرُ"

فقال أبو عمرو: إذا صَحَّفْتم فصحفوا مثل تصحيفه، وإنما هو:

"وغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنْ *** نَكَ لَا بِنٌ بِالصَّيفِ تَامِرُ"[2].

فالملاحظ هنا أنّه لم يشرح المعنى المراد، ولا المصحَّف ما هو في البيت؟ لكن الصواب هو: "أنك لَابِنٌ بالصَّيْفِ تَامِرٌ" أي؛ أنك صاحب لَبَنٍ وَتَمْرٍ، أي سخي كريم، والأصمعي في تصحيفه قرأها: "لا تَنِي بالضَّيْفِ تَامُر، يريد: لا تتوانى عن ضيفك تأمر بتعجيل القِرَى إليه"[3]، فصحّف لَابِن: لا تني، وتَامِر: تَأْمُر، والصيف: الضيف.

وفي الباب الثاني ما أثاره العلماء من السهو والزلل على الشعراء، يقول مثلا: كما حذف جرير في قوله: "دَرَسَ المَنَا بِمتَالعٍ فَأَبَان ..."[4]. وأراد درس المنازل، دون شرح أو توضيح لسبب الحذف ونحوه، وهي المنهجية الغالبة في الكتاب، وهو جامع لما صُحِّفَ من الأشعار والقراءات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال، مستشهدا: من القرآن بأزيد من ثمانين آية، وبخمسة أحاديث نبوية، وتسعة أمثال، وكم هائل من الأشعار والأراجيز.

لقد كان الأصفهاني ناقدا لاذعا متعصبا لعصبيته الفارسية شعوبي النزعة، ألف كتاب "الخصائص والموازنة بين العربية والفارسية"، لصاحبه الملك عضد الدولة البويهي، وتعصب فيه للفارسية على العربية[5]؛ وتظهر عصبيته عندما يتكلم عن سبب التصحيف في اللغة العربية، فيقول:"إن الذي أبدع صورَ حروفِها

1- ينظر: التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهاني، ص: 16.
2- المصدر نفسه، ص: 65.
3- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009، ج2، ص: 264.
4- التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهاني، ص: 107.
5- ينظر: التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهاني، ص: 17.

لم يضعها على حِكْمَة، ولا احتاط لمن يجيء بعده، وذلك أنه وضع لخمسة أحرف صورةً واحدةً، وهي: الباء، والتاء، والثاء، والياء، والنون"[1]، هذا من باب: "عين السخط تبدي المساوي"، كما نجده يتكلم بقوله: كتابة العرب، لغة العرب، وللعرب كذا، وكأنه يشير إلى أنه هو ليس منهم، وهي نزعة شعوبية كما قيل: ما فيك يظهر على فيك، والبيانُ تَرْجُمَانُ العلمِ، وإن رفض "باسم خيري خضير" نسبة هذه النزعة العصبية للأصفهاني[2]. ويبدو أنها نزعة وليدة الجو السياسي التنافسي بين العرب والعجم، ليس إلا، والرجل خدم العربية بمصنفاته القيمة، وجهوده العلمية، فجزاه الله خيرا عن العربية والإسلام.

يمكن توضيح نماذج من كتابه؛ ففي الباب الأول في تصحيف العلماء في شعر القدماء، "الخليل بن أحمد الفراهيدي" قال ابن دريد: "خالف الخليلُ الناس في أشياء منها: قوله: يوم "بُغَاث" بغين منقوطة، وهذا يوم مشهور من أيام الأوس والخزرج وهو "بُعَاث" بعين غير منقوطة"[3].

وفي الباب الثالث: ذكر أبياتا رويت مصحفة تصحيفا في اللغة ثم خرج لها العلماء تفاسير مختلفة منها: قول سويد بن أبي كاهل:

وَيُحَيِّينِي إِذَا لَاقَيْتُهُ *** وَإِذَا يَحْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعْ

ويروى: "وإذا يحلو له لحمي رَبَعْ"، إذا فسد"[4].

وهذا الكتاب ذو قيمة علمية كبيرة لأنه يتعلق بموضوع خطير؛ فالتصحيف تغيير على المستوى الشكلي، يؤدي إلى قلب الدلالات والمعاني، ويكون عن خطأ وعدم دراية، وربما كان عن عمد ودَسٍّ لتشويه الحقائق ولَيِّ النصوص وفتح ثغرة تُحَطِّمُ قِيماً وتَهْدِمُ الدينَ، والناقد البصير يكشف التصحيف والتحريف، فينبه الغافلين، ويرد كيد المتعمدين، فهو حارس اللغة والدين، خاصة إذا كان كحمزة الأصفهاني في كتابه: "التنبيه على حدوث التصحيف"، فإنه "ناقد من الطراز الأول ناعم النقد لاذعه"[5]، وكتابه هذا "يعتبر مصدرا لكل من طرق باب التصحيف، بل إن الذين كتبوا في هذا الموضوع كانوا عالة

1- المصدر نفسه، ص: 27.

2- ينظر: اللهجات العربية في كتب لحن العامة، باسم خيري خضير، ص: 37.

3- التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهاني، ص: 75.

4- المصدر نفسه، ص: 148.

5- التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهاني، مقدمة التحقيق، ص: 17.

عليه"[1]، مثل الصفدي في كتابه: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، وكذا العسكري في كتابه: التصحيف وغيرهما، وإذا كان الكتاب مصدرا منه تُستمدُّ المادةُ وتُؤْخذ، فهذا يكفيه قيمةً وشأناً، في ميدان الثقافة العربية.

وبواسطة "التنبيه على حدوث التصحيف" قدم الأصفهاني جهودا حميدة في ميادين الثقافة التي خاض غمارها وخدم بها اللغة العربية أيما خدمة، إذ ترك نتاجا خِصْبا غزيرا، به كان مصدرا لكثير من البحوث في الحقل اللغوي، غير أن ذلك لم يعجب المناوئين من حساد ومعاندين فأطلقوا عليه اسم "بائع الهذيان"، متهكمين بتآليفه، قال القفطي معلقا على ذلك: "وما الأمر والله كما قالوا...ومن جهل شيئا عاداه[2]، وسماهم "جهلة أصبهان"، والجاهلون لأهل العلم أعداء، ويقال: يعرف الفضل لأهل الفضل ذووه.

ب- ليس في كلام العرب:

واضعه هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان الهمذاني النحوي اللغوي، الملقب بابن خالوية (ت370هـ)[3]، يعد هذا الكتاب من الكتب الجيدة في موضوع التنقية اللغوية، وهو قائم على جهود جبارة لأنه استقراء للكلام العربي على اختلاف لهجاته وقبائله، وحصر المستعمل وغير المستعمل عندهم من الألفاظ والأوزان والتراكيب، في حدود ما وصل ابنَ خالوية، على أنه اعتذر عمّا لم يصله

1- المصدر نفسه، ص: 15.

2- ينظر: المصدر نفسه، مقدمة التحقيق، ص: 20.

3- ولد في همذان ووفد إلى بغداد سنة ثلاثمائة وأربعَ عشرةَ، ولم يحدِّدْ تاريخُ ولادته، رحل إلى حلب بسوريا وعَلَّم بها، وكان يطلق عليه: شيخ أهلِ حلب، ومن شيوخه: ابن مجاهد، وأبا بكر بن الأنباري، أبا عُمَر الزاهد، وابن دريد، ونفطويه: إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي، ومحمد بن مخلد العطار، وأبا سعيد السيرافي، وغيرهم، سكن ابن خالوية حلبَ وصحب سيفَ الدولة بن حمدان، ومن تلامذته: أدب بعض أولاد سيف الدولة، وعلَّمَ في حلب وحمص، ولم أجد أسماء خاصة تتلمذت عليه، كان بين ابن خالوية والمتنبي مناظرات ومنافرات حادة بين يدي سيف الدولة، وصلت إلى الضرب أحيانا، ومؤلفاته: عديدة خاصة باللغة والنحو والصرف منها: ليس في كلام العرب، وأسماء الأسد، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن، والبديع في القراءات، والاشتقاق، و"الجملة" في النحو، وتقفية ما اتفق لفظه واختلف معناه لليزيدي، كانت وفاته بحلب سنة ثلاثمائة وسبعين للهجرة (ت370هـ) ، تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج2، ص: 178، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، ج3، ص: 71، وكتاب ليس في كلام العرب، ابن خالويه، تح: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر مكة المكرمة، ط2، 1979، ص: 13.

بقوله في المقدمة: "إنما هو على ما أحاط به حفظي، وفوق كل ذي علم عليم"[1]؛ فهو بهذا يكون قد برأ نفسه من ادعاء الإحاطة والشمول باللسان العربي كله.

بدأ الكتاب بقوله: ليس في كلام العرب: "فَعَلَ يَفْعَلُ" مما ليس فيه حرف الحلق عينا ولا لاما، إلا عشرةَ أحرف، وبدأ في عد العشرة الواردة: أَبَى يَأْبَى، وقَلَى يَقْلَى...، ونحوها[2]. وإن كان سيبويه لا يرى من "فَعَلَ يَفْعَلُ" من غير حلقي العين أو اللام، إلا في أَبَى يَأْبَى قال: شبهوه ب "يَقْرَأُ"[3]. معناه حملوا ما أولُّهُ همزٌ على ما آخره همزٌ، فكما تقول: "قَرَأَ يَقْرَأُ، تَقُولُ: أَبَى يَأْبَى"، أما غيره من نحو: "جَبَى يَجْبَى" و "قَلَى يَقْلَى" فمن وُجَيْهٍ ضعيف كما قال سيبويه.

وقد جمع ابن خالويه في كتابه هذا مائة وثمانية وثمانين بابا، ختمها بباب: ليس في كلام العرب: في جَمْعِ "فَيْعَال" مثل: عَيْمَان إلى اللبن، وعِيَام"[4]؛ يعني لا يأتي اللفظ على فَيْعَال فِعَال إلا "عَيْمَان عِيَام" سُمِعَتْ قياسا على "عَطْشَان عِطَاش" لأنها أختها في الوزن والمعنى بالتقريب: الوزن "فَيْعَال وفَعْلَان"، عطشان إلى الماء، وعَيْمَان عطشان إلى اللبن، فكلاهما عطش أحدهما عام والآخر خاص باللبن.

اتبع منهجية واحدة وهي قوله: باب ليس في كلام العرب: كذا، ثم يذكر المستثنى الذي يراه مسموعا عن العرب، مثلا يقول: "ليس في كلام العرب: "فَعَلَ يَفْعَلُ فِعْلاً" إلا سَحَرَ يَسْحَرُ سِحْراً"[5]. تارة يعلل ويدلل لما يراه من قواعد نحوية أو صرفية، بإيجاز في الغالب وتطويل في بعضٍ آخر. وربما عقد الباب كاملا لكلمة واحدة مثل الباب الخامس عشر لمصدر تَفَاعَل يأتي تَفَاعُلاً بضم العين: تَغَافَل تَغَافُلا، إلا "تفاوت" جاء مصدرها بالتثليث: تَفَاوَتا، تَفَاوِتا، تَفَاوُتا[6]، فالباب كله عقده لمصدر "تَفَاعَل" بأنه يكون على وزن تفاعُلا حيث حَلَّ.

1- ليس في كلام العرب، ابن خالويه، ص: 27.
2- ينظر: المصدر نفسه، ص: 28- 29.
3- ينظر: الكتاب، سيبويه، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 2009، ج4، ص: 222.
4- ليس في كلام العرب، ابن خالويه، ص: 380.
5- المصدر نفسه، ص: 31.
6- ينظر: المصدر نفسه، ص: 52.

كما استشهد بكم هائل من الأشعار والأراجيز، وما يقرب من مائة وثلاثين آية قرآنية، وقريب من ثلاثين حديثا، مخالفا الكثير ممن يمنع الاحتجاج بالحديث بدعوى الرواية بالمعنى.

ومن بين النماذج المختارة من الكتاب: "باب ليس في كلام العرب: فَعِلَ يَفْعُلُ إلا خمسةَ أحرفٍ: دِمْتُ أَدُومُ، ومِتُّ أَمُوتُ، وفَضِلَ يَفْضُلُ، ونَعِمَ يَنْعُمُ، وقَنِطَ يَقْنُطُ. "وقد حكى ابن الأعرابي: فَضَلَ ونَعَمَ، فمَنْ ضم المضارع فعلى هذه اللغة"[1]، باب ليس في كلام العرب: مثل "بِدْلٍ وبَدَلٍ إلا شِبْهٌ وشَبَهٌ، ومِثْلٌ ومَثَلٌ، ونِكْلٌ ونَكَلٌ: الفارس البطل"[2].

وتبرز قيمة كتاب "ليس في كلام العرب" لابن خالويه في كونه مصنّفا قيما جم الفائدة؛ لأن صاحبه قام باستقراء كلام العرب على اختلاف لهجاتهم وقبائلهم، واستخرج ما يجوز استعماله عندهم وما لا يجوز، وهو عمل ليس بالسهل، قال المحقق: "يدل على اطلاع واسع على كلام العرب"[3]، وموضوع الكتاب صعب المنال للغاية، لأنه يجمع القواعد القياسية المستعملة باطراد، ويحصي الشواذ والنوادر النادرة في المقابل[4]، سَهَّل لمن بَعْدَه الطريقَ لمعرفة القياسي والنادر في الكلام العربي عموما، فجزى الله صاحبه خير الجزاء وأحسن له الثناء.

وقد لوحظت على الكتاب بعض المآخذ والغلطات التي لا يكاد يسلم منها عمل بشري، على أنَّ ابن خالوية اعتذر في مقدمة كتابه بقوله: إنما هو على ما أحاط به حفظي، وفوق كل ذي علم عليم، كما سبقت الإشارة إليه، فهو ضَبَطَ من القواعد ما أحاط به حفظه المحدود، وعدم حفظه لا يعني عدم الوجود، على أنه كانت بينه وبين المتنبي حساسية وحسد مفرطان شوهت سمعة ابن خالويه وقد تعدى يوما بالضرب للمتنبي أمام السلطان[5]، وهذه غَيْرَة مذمومة تُزرِي بقيمة صاحبها ومكانته العلمية، ولكنها النفس البشرية تصيب وتخطئ.

1 – ليس في كلام العرب، ابن خالويه، ص: 95.

2 – المصدر نفسه، ص: 310.

3 – ليس في كلام العرب، ابن خالويه، ص: 14.

4 – ينظر: المصدر نفسه، ص: 21.

5– ينظر: ليس في كلام العرب، ابن خالويه، ص: 15.

ج- لحن العوام:

واضعه هو أبو بكر محمد بن الحسن بن عُبَيْدِ الله بن مَذْحِج الزبيدي الشامي الحمصي، ثم الأندلسي الإشبيلي(ت379هـ)[1]، ألف الزبيدي كتابه-لحن العوام- مرتين، واختار في الثانية منها مجموعة من كلمات اللحن، التي تختلف عما ذكره في مؤلفه الأول[2]، تناول فيه أربعَمائةٍ وستاً وستين كلمة ملحونة[3]، أو وزنا من الأوزان الصرفية، بدأه بكلمة "الأزل والأزلي" وختمه بوزن "أَفْعَلْتُ" من معتل العين مثل أَقَمْتُ وأَطَعْتُ وأَرَدْتُ، وهو مفتوح العين والعامة تكسره[4]، واستدرك المحقق عليه كلمتين من شفاء الغليل، وواحدة من لسان العرب، والكلمتان هما: قولهم: اشْتَرَّتِ الماشيةُ، والصواب: اجْتَرَّت، وقولهم: يَمَنَة ويَسَرَة بفتح، والصواب: "يَمْنَة ويَسْرَة" خفيف يعنى بسكون[5]، وفي اللسان يقولون لبعض البقول: "قَنَّبِيط"، قال أبو بكر: والصواب"قُنَّبِيط" بالضم واحدته: قُنَّبِيطة، وهذا البناء ليس من أبنية العرب، لأنه ليس في كلامهم"فُعَّلِيل"[6].

1- ولد الزبيدي بإشبيلية سنة (316هـ) أو (311هـ)، ونشأ باشبيلية وتَعلَّم وعَلَّم، ثم انتقل إلى قرطبة مدة، ثم عاد إلى اشبيلية في آخر حياته، من شيوخه: سعيد بن فحلوان، وقاسم بن أصبغ القرطبي، وأبو علي القالي، وأبو عبد الله الرياحي، من تلاميذه: ولده: أبو الوليد محمد بن محمد بن الحسن، وهو آخر من حدَّثَ عن والده، وولده الآخر: أبو القاسم أحمد الأديب قاضي اشبيلية، وأبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري المعروف ب"ابن الإفليلي"، وهشام المؤيد بالله ابن الخليفة "المستنصر بالله" الذي أدبه في قرطبة، وإسماعيل بن سيدة والد ابن سيدة المشهور، وبتعليم الزبيدي لابن المستنصر نال ثروة مالية كبيرة لَبِسَها بنوه من بعده زمانا، وتولى القضاء باشبيلية وقرطبة، وَوَلَّاه "هشام بن المستنصر" خِطَّةَ الشرطة، فكان يدعى "صاحب الشرطة"، ومن أشهر مؤلفاته: الأبنية في النحو، وأخبار الفقهاء المتأخرين من أهل قرطبة، واستدراك الغلط الواقع في كتاب العين، والانتصار على من أخذ عليه في مختصر العين، ورسالة الانتصار للخليل فيما رُدّ عليه في العين، ورسالة التقريظ، وطبقات النحويين واللغويين في المشرق والأندلس، ولحن العامة أو"لحن العوام" أو "ما يلحن فيه عوام الأندلس" اختلفت الروايات فيه، ومختصر لحن العامة، ومختصر كتاب العين، والمستدرك من الزيادة في كتاب البارع لأبي علي القالي على كتاب العين، كانت وفاته سنة (ت379هـ) باشبيلية عن عُمْر بلغ ثلاثا وستين سنة، تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج4، ص: 372، والعقد الثمين في تراجم النحويين، الذهبي، ص: 146، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج3، ص: 94، ولحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 11، وما بعدها.

2-ينظر: لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 35.

3- ينظر: اللهجات العربية في كتب لحن العامة، باسم خيري خضير، ص: 56.

4- ينظر: لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 338.

5- ينظر: المصدر نفسه، ص: 339.

6- ينظر: المصدر نفسه، ص: 340، وينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج7، ص: 166، مادة قبط.

قد يرى الزبيدي "لحنا" من حيث المعنى الشرعي، مثل قولهم: "هو الله الأزليّ قبل خلقه"[1]، فاللحن عنده وصف الله بكلمة "الأَزَلِي" وهو لم يصف نفسه بها، وصفاته توقيفية[2]، لا يوصف إلا بما وصف نفسه به، أو بما وصفه به رسوله– صلى الله عليه وسلم– وقولهم في حقه تبارك وتعالى:"هذه صفة ذاتِه" و"هو مباين بالذَّاتِ"، قال: لا يجوز في كلمة"ذات" أن تضاف إلى المضمرات ولا أن تلحقها"أَلْ"[3]. وثلث بقوله: يقولون: اللهم صل على محمد وآله...، والصواب: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، لأنه يرى أن العرب لا تضيف كلمة"آل" إلى الضمير، بل تُضَافُ للظاهر فقط[4]. ويظهر أن ترتيب الكتابِ مقصودٌ، إذ بدأ بما يتعلق بحق الله، وثنى برسول الله– صلى الله عليه وسلم– ثم عمَّمَ، بذكر مواد جمعها بنفسه مما غَيَّرَه عوامُّ زمانه، ومواد أخرى نقلها عن اللغويين المتقدمين عنه كأبي حاتم السجستاني، وابن السكيت، وابن قتيبة، وثعلب في "الفصيح"[5]، وغيرهم ممن تشبع بثقافاتهم ونهل من علمهم.

والكتابُ أُلِّفَ أصلا بطلب من الخليفة "المستنصِر بالله الأندلسي" بغرض مقاومة اللحن الذي تفشى في الوسط الأندلسي، فخاف الحاكم على اللغة العربية[6]، وأوعز إلى الزبيدي بهذه المهمة، فعلى البصير وقع، "إذ لم يكن بالأندلس في فنه مثلُه في زمانه"[7]، فكان أولى بها وأحقَّ، وجاء كتابه مميزا بميزات عديدة منها: المقارنة بين الانحرافات الواقعة من الأندلسيين والواقعة من عامة المشارقة، من ذلك مثلا ذَكَرَ أن المشارقة لحنوا في "وَدّ" نطقوها "وِدّ" بكسر الواو، وكذا كلمة "عَتَقَ الشيءُ" نطقوها بالكسر في التاء وضم العين"عُتِق" وهو لحن سلم منه عوام الأندلس[8]، إذ يمكن مقارنة هذه الألفاظ، من كتب اللحن لدى المشارقة، كالسجستاني وابن السكيت والأصمعي، ونحوهم.

وقد قسّم الكتاب إلى ثلاثة أقسام:

1- لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 69.
2- ينظر: توضيح هداية المريد إلى شرح جوهرة التوحيد، بكري رجب، ص: 52.
3- ينظر: لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 69.
4- ينظر: المصدر نفسه، ص: 71.
5 – ينظر: المدخل إلى مصادر اللغة العربية، سعيد حسن بحيرى، ص: 152- 153.
6 – ينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 198.
7 – شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج3، ص: 94.
8 – ينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 200، ولحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 61.

- "أولا" ما أفسدته العامة وما وضعوه غير موضعه" وجعله من باب تطور الأصوات والصيغ.
- "ثانيا" ما وضعته العامة في غير موضعه" وجعله من باب تطورات الدلالة.
- "ثالثا"ما يوقعونه على الشيء وقد يشركه فيه غيرُه" وهو من باب تطورات الدلالة أيضا[1]، وكان الزبيدي أصيلا في ملاحظة الأخطاء... لم ينقل هذه الأخطاء وتصويبها من كتب اللغويين الذين سبقوه بالتأليف في موضوع اللحن[2].

واعتمد الزبيدي في كتابه المنهج الآتي:

يذكر الزبيدي الكلمة التي يخطئ فيها عامة بلده– الأندلس– مسبوقة بعبارة"ويقولون: كذا، ثم يصرح باسمه، قال محمد" أو"قال أبو بكر": والصواب: كذا، ويسوق لها شواهدَ من الشعر، والقرآن، والحديث أحيانا، ونحوها، والزبيدي يقصد بالعوام طبقة المثقفين الذين تنزلق ألسنتهم في اللحن حيث قال: "أَلْفَيْتُ جملا مما أفسدته العامة عندنا، فأحالوا لفظه أو وضعوه غير موضعه، وتابعهم على ذلك الكثرة من الخاصة، حتى ضمنته الشعراءُ أشعارَهم، واستعمله جِلّةُ الكُتّاب وعِلْيَةُ الخَدَمَةِ في رسائلهم، وتلاقوا به في محافلهم، فرأيت أن أنبه عليه، وأبينَ وجهَ الصواب فيه"[3].

كما أنه كان مطلعا على الكثير منها فهو يقول: "ألفيت جملا لم يذكرها"أبو حاتم" ولا غيره من اللغويين فيما نبهوا إليه ودلّوا عليه مما قد أفسدته العامة عندنا"[4]، فهذا يدل على أنه كان على بصيرة بكتب اللحن السابقة عنه ودراية بكتب اللغة عموما، وهذا لا يمنع أن جزءا من المادة هو نَقْلٌ وتناصٌ مع المصنفات السابقة عليه، التي وافقها في عدم اختيار نهج معين في ترتيب المادة المعالَجَةِ، والاستطراد، السمة الغالبة بوجه عام في مصنفاتهم[5].

استشهد الزبيدي في مصنّفه بكثير من الأشعار والأراجيز المعتمدة في الاحتجاج دون المولَّد، على طريقة الأصمعي في الغالب، واستشهد بستة عشر شاهدا من القرآن، وستة وثلاثين شاهدا من الحديث

1 – ينظر: لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 36.

2 – ينظر: المصدر نفسه نفسه، ص: 37، وكذا ينظر: اللهجات العربية في كتب لحن العامة، باسم خيري خضير، ص:58.

3– لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 36.

4– المصدر نفسه، ص: 61، 62.

5– ينظر: المدخل إلى مصادر اللغة العربية، سعيد حسن بحيرى، ص: 156.

الشريف، وأربعة عشر شاهدا من أقوال وأمثال العرب[1]، على طريقة الأندلسيين غالبا في الاستشهاد بالحديث الشريف، وساق أشعارا لمولَّدين تمثيلا لا احتجاجا.

يمكن التمثل للتصحيح اللغوي في لحن العوام بهذا النموذج: "حَلَفَ خمسين يمينا قَسَّامَة" بالتشديد. قال محمد: "والصواب:"قَسَامَة" بالتخفيف. والقَسَامةُ: الأَيمانُ. يقال: قُتِلَ فلانٌ بالقَسَامَةِ، يريد: الأيمان. قال أبو نصر: جاءت قسامة الرجل تسمى بالمصدر، وجاءت قسامة من بني فلان. وأصله اليمين، ثم جعل قوما. والمقسِم: الرجل الحالف. والمقسَم: القَسَم. والمقسَم المكانُ الذي أَقْسَمَ فِيهِ"[2]. وقد يعلل ويدلل في كثير من الأحيان، بما يراه من حجج وشواهد.

ومما لاشك فيه أنّ كتاب لحن العوام للزبيدي مصنّف قيّم، فهو يضم ثروة لغوية نقلها الزبيدي عن اللغويين والنحويين الذين سبقوه، وعزا إليهم القول بذكر أسمائهم أو كتبهم غالبا، كما قال رمضان عبد التواب في تعريفه بالكتاب[3]، وأثنى عليه بقوله: "كان الزبيدي أصيلا في ملاحظة الأخطاء، التي تفشت على ألسنة الناس في عصره، بمعنى أنه لم ينقل هذه الأخطاءَ وتصويبَها من كتب اللغويين الذين سبقوه بالتأليف في موضوع اللحن، بل أخذها من الواقع الذي يعيشه، وأضاف إليها ما وصله من السابقين عنه"[4].

فالكتاب إذن هو بصمة الزبيدي الغالبة من حيث تحديدُ اللحن والصواب فيه، وبهذا يعدّ منهلا عذبا لكثير من الذين ألفوا بعده في موضوع اللحن واللغة، ذكر عبد التواب قائمة الكتب التي نقلت منه، وهي أحدَ عشرَ كتابا، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي، وشفاء الغليل للخفاجي، وخزانة الأدب للبغدادي، والجمانة في إزالة الرطانة لابن الإمام، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي، المزهر للسيوطي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي، خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام لابن بالي، المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي، وكلها أخذت عنه[5].

1- ينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 201.

2- لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 83.

3- ينظر: المصدر نفسه، ص: 37.

4- ينظر: المصدر نفسه، ص: نفسها

5- ينظر: المصدر نفسه، ص: 38.

كما يمتاز المؤلف بميزة أخرى وهي: التعليل لكثير من استعمالات العوام ومَنْ تابعهم من الخواص، مثلا يقول: يقولون للقملة الصغيرة "صِئْبَانة" قال محمد: والصواب:"صُؤَابَة" وجَمْعُها: "صُؤَابٌ" ثم تجمع الصُّؤَابُ: "صِئْبَاناً"، ويقال: قد صَئِبَتْ رأسُه، إذا كثر فيها الصِّئْبَانُ، ثم يعلل هذا الغلط واللحن من أين جاءهم؟ فيقول: وإنما دخل الغلط عليهم لقولهم"صِئْبَان" فتوهموا أنَّ واحدته:"صئبانة"، وظنوه من الجمع الذي ليس بينه وبين واحده إلا الهاء، وليس كذلك، لأن صئبانا جمعُ جمعٍ وهو"الصُّؤَابُ"[1]، ورد بعض الكلمات المعربة إلى أصلها الذي أخذت منه، مثل قوله: يقولون لبعض الصقور التي تصيد"شذانق" قال محمد: والصواب: سُوذَانِق...وأصله بالفارسية: "سُودَانَه" فعرب[2]، وهذا يدل على سعة اطلاعه في هذا الفن، حيث يذكر أصلَ الكلمةِ بالفارسية في الشرق وهو يعيش في الأندلس بالغرب.

ومن خصائصه أيضا أنه أجاز ألفاظا عامية محلية، مازالت متداولة إلى اليوم، منها: الخُبَّيْز: خُبَّاز، ودَشِيش: جشيش، وقِبَبٌ: قُبَبٌ، الفُقَّاع: الفَقْعُ، البَرْوَاق...، فهذه بعض ألفاظ اللحن في وقته، صَوَّبَهَا، ورغم ذلك استعصت عليه ومازالت متداولة بلحنها على ألسنة الناس إلى وقتنا الحالي، لأن ما تداولته الألسن صعب جدا أن يصحح أو يقوّم بعد ذلك، والوقاية خير وأسهل من العلاج.

ويبدو الزبيدي متشددا في نهجه، فلا عبرة عنده إلا بالأفصح، على نهج الأصمعي ونحوه في عدم الاحتجاج بشعر المولَّدِين، إلا في بعض الحالات التي يشرح فيها المعنى بشعرهم فقط، لا لإثبات اللفظ والاحتجاج به، وقد أكثر من الشواهد الصحيحة الفصيحة لإثبات قواعده نظما ونثرا، ولم يخرج الزبيدي في العموم عن شأن الأندلسيين في الاستشهاد بالحديث، وعدم تحمسهم للتعليل المغْرِق في التقديرات النحوية، وجنوحِهم إلى تيسير النحو وتبسيط العبارة[3]، على حد ما فعل أبو الحسين بن الطَّرَاوة، وابنُ مضاء القرطبي، ومحمدُ بن طلحة، وغيرهم.

وهكذا يكون الزبيدي قد قدم عملا مميزا في ميدان التصحيح اللغوي، يعطي واقعا حيا عن اللغة التداولية في المجتمع الأندلسي في القرن الرابع الهجري، وهو أصدق لهجة، وأقرب معنى من تداولية اللسان المغاربي عموما، وواقعنا الجزائري خصوصا، كما هو مبين في الألفاظ التي سبق ذكرها، ولكن

1- ينظر: لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 76.

2- ينظر: المصدر نفسه، ص: 150.

3- ينظر: كتاب الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية، ابن عنترة، ج1، ص: 71.

هذا لا يمنع من وجود بعض الهفوات الملاحظة على الزبيدي في الكتاب، كالإبهام في الكلام بعدم توضيح المقصود كقوله: ويقولون لضرب من النبات: "الشابابك" وهو بالقاف، أيَّ حرف قَصدَ؟. وقوله: جَمْعُ عروسٍ المذكر: "عروسون"[1]، وما يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث مثل "فَعُول" لا يجمع جمع مذكر سالم[2]، وهو جمعه بالواو والنون، وخالف جمهور البصريين الذين اتبع مذهبهم في الغالب.

د- إصلاح غلط المحدثين

كاتبه هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم البُسْتِي الخطابي، الشافعي (ت388هـ)[3]، ألف كتابه"إصلاح غلط المحدثين" مبينا فيه ما يلحن فيه رواة الحديث؛ خاصة على مستوى الألفاظ أو المعاني، فأشار إلى صحة ضبطها ومعناها، فهو كتاب عُدَّ من كتب التنقية والتصحيح اللغوي، يقول الخطابي في المقدمة: "هذه ألفاظ من الحديث يرويها أكثر الرواة والمحدِّثِين ملحونة ومحرفة، أصلحناها لهم وأخبرنا بصوابها، وفيها حروف تحتمل وجوها اخترنا منها أبينها وأوضحها"[4]. أورد فيه حوالي مائة وأربعين حديثا، يشير فيها إلى كثير من القضايا اللغوية مثل: المهموز والمقصور واشتقاق الألفاظ التي أخطأ فيها المحدِّثُون. بدأ بحديث: "هو الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الحِلُّ مَيْتَتُهُ"[5]، وختم بحديث: "لَا تُرَجِّمُوا قَبْرِي"[6].

1- ينظر: لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 209.

2- ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان، تح: مصطفى حسين أحمد، دار الفكر بيروت، د ط، د ت، ج1، ص: 91- 92.

3- فقيه محدث أديب لغوي، شاعر بارزا في زمانه، تتلمذ على أزيد من ثلاثين شيخا في عدة فنون منها لغة، فقه، حديث، وغيرها، في عدة أماكن بمكة، والبصرة، وبغداد، ونيسابور، وممن سمع منهم: أبوسعيد بن الأعرابي، وإسماعيل بن محمد الصفار، وأبو بكر بن داسة، وأبو العباس الأصم، وأبو بكر القفال الشاشي، وغيرهم، في قائمة ذكرها "حاتم صالح الضامن" في تحقيقه لكتاب الخطابي[3]، وأخذ عنه عدة تلاميذ منهم: أحمد بن محمد أبو حامد الإسفراييني، والعلامة أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي، وأبو نصر محمد بن أحمد البلخي الغزنوي، له مصنفات عديدة منها المطبوع والمخطوط، ذُكِرَ منها: إصلاح غلط المحدثين، وبيان إعجاز القرآن، وشرح الأسماء الحسنى، والعُزْلة، وغريب الحديث، ومعالم السنن، وشرح دعوات لابن خُزَيمة. هذه مطبوعة وهناك بعض المخطوطات منها: إعلام السنن في شرح صحيح البخاري، والجهاد، وعلم الحديث...وغيرها، فالخطابي كان وعاءَ علمٍ، استفاد وأفاد كثيرا في الحقل الثقافي، كانت وفاته بمدينة بست سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة هجرية (ت388هـ)، تنظر ترجمته في: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، ج3، ص: 127، وفيات الأعيان، لابن خلكان، ج2، ص: 214، والعقد الثمين في تراجم النحويين، الذهبي، ص: 138، وأربعة كتب في التصحيح اللغوي، حاتم صالح الضامن، إصلاح غلط المحدثين للخطابي وغيرُه، عالم الكتب بيروت، ط2، 2007، ص: 17.

4- أربعة كتب في التصحيح اللغوي، إصلاح غلط المحدثين للخطابي وغيرُه، حاتم صالح الضامن، ص: 31

5- المصدر نفسه، ص: 32

6- أربعة كتب في التصحيح اللغوي، إصلاح غلط المحدثين للخطابي وغيرُه، حاتم صالح الضامن، ص: 73.

وبينهما ذكر كَمّاً من الأحاديث والأحكام الفقهية المبنية عليها، مبينا غلط الرواة في ألفاظها أو أساليبها وعباراتها.

يورد الخطابي لفظ الحديث صحيحا في متنه ثم يعقب عليه منبها على محل اللحن فيه عند الرواة والمحدِّثِين، وتارة يدلل ويستشهد لما يقول، وأحيانا أخرى يذكر فقط التصحيح دون استشهاد له، بدأ بأحاديث تتعلق بالطهارة والصلاة، ساق منها أزيد من عشرين حديثا صوب فيها ألفاظا ومعاني، ثم تكلم على المهموز وصوب أخطاء فيه على المستوى الشكلي أو المعنوي، وبعدها تناول بعض الألفاظ المشددة التي تخففها العامة كمثل قوله – صلى الله عليه وسلم-: "العَارِيَّةُ مُؤَدَّاةٌ "[1]، قد يخففون الياء من العاريَّة، وقد يكون العكس فيشددون ما حقه التخفيف مثل قوله- صلى الله عليه وسلم-: "المعْوَلُ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ"[2]، ساكنة العين خفيفة الواو من أَعْوَلَ يَعْوِلُ: إذا رفع صوته بالبكاء، أي: العويل، والعامة ترويه: المعَوَّلُ عليه بالتشديد...من التعويل، بمعنى الاعتماد[3].

وتكلم بعدها على بعض الألفاظ الممدودة التي يقصرونها أو المقصورة التي يَمُدونها مثل قوله – صلى الله عليه وسلم-: "صِيَامُ عَاشُورَاءِ، كَفَّارَةُ سَنَةٍ" "عاشوراء ممدود والعامة تَقْصُرُه"[4]. وما سبيله أن يُقْصَرَ وهم يمدّونه كقوله- صلى الله عليه وسلم-في مكة: "لا يُخْتَلَى خَلَاهَا"، والخلى مقصور: الحشيش...أمّا الخَلَاءُ ممدودٌ: فهو المكان الخالي[5]. ثم تكلم على جملة من الألفاظ التي يُلْحَنُ في شكلها مطلقا من أفعال وأسماء وصفات ومصادر، مبينا الاستعمال الصحيح المطلوب، وما يشاع من لحن فيه على ألسنة الرواة، ثم ذكر جملة من الألفاظ التي يجوز فيها روايتان فأكثر، من ذلك مثلا قال: "قِيلَ لِخَبَّابِ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم- يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالعَصْرِ؟: قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ لَهُ: بِمَ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ؟ قَالَ:بِاضْطِرَابِ لِحْيَتِهِ" وقيل: لَحْيَيْهِ: وكلاهما قريب"[6].

1- المصدر نفسه، ص: 43.

2- المصدر نفسه، ص: 45.

3- ينظر: المصدر نفسه، ص: نفسها.

4- المصدر نفسه، ص: 50- 51.

5 – ينظر: أربعة كتب في التصحيح اللغوي، إصلاح غلط المحدثين للخطابي وغيره، حاتم صالح الضامن، ص: 53.

6 – المصدر نفسه، ص: 66.

وقد ذكر أكثر من ثلاثين حديثا من هذا النوع، وكان تارة يستشهد لما يراه، وتارة يترك الأمر مبهما، كقوله- صلى الله عليه وسلم-: "العَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالعَائِدِ فِي قَيْئِهِ"[1]، ويعقب بقوله: مهموز، والعامّة تثقله ولا تهمزه، دون أن يوضح حتى الدلالة التي يعنيها هل لفظ: "العائد"؟ يعني العايد، أو يقصد لفظة: "قيئه" يعني: قيّه، وهو احتمال وارد، وأظنه هو الذي يعنيه بالتثقيل. وختم بحديث عبد الله بن مُغَفِّل: "لا تُرَجِّمُوا قَبْرِي"[2]. أي: لا تجعلوا عليه الرَّجَم، وهي الحجارة، وهي الرِّجَام أيضا، يعني مما يجوز فيه: الرَّجَم والرِّجَام.

استشهد الخطابي بالقرآن الكريم في عشرة مواضع، بدءا بسورة البقرة وختاما بسورة الإنسان، مُدَلِّلاً ومبينا قواعد لغوية، ومعان دلالية، كما استشهد بالأشعار والأراجيز في اثنين وعشرين موضعا.

يمكن التمثيل لنموذج من الكتاب""قوله – صلى الله عليه وسلم-: "مَنْ قَتَلَ نَفْساً مَعَاهِدَةً لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ"[3]. "رواه بعضهم: لم يَرِحْ، مكسور الراء، ورواه بعضهم: لم يُرِحْ، وأجودها: لم يَرَحْ، مفتوح الراء، من رِحْتُ أَرَاحُ: إذا وجدتَ الريحَ"[4]. "قوله – صلى الله عليه وسلم-: "مَا أَذِنَ اللهُ لِشَيْءٍ كَأَذَنِهِ لِنَبِيٍ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ"[5]. "الألف والذال مفتوحتان، مصدر أذنت للشيء أذنا إذا اسْتَمَعْتَ إليه، ومن قال:كإِذْنِهِ، فقد وَهِمَ"[6].

يتضح مما سلف أنّ هذا المصنّف ذو قيمة لغوية بما فيه من تصحيح ألفاظ وتقويم عبارات، وهو ذو قيمة شرعية وفوائد علمية، لما ينطوي عليه من تقويم حكمه الشرعي بناء على تصحيح لغوي، وتعبير نطقي، فدلالة المعاني متوقفة على الألفاظ، خاصة والكتاب صنفه الخطابي الذي قال عنه ابن كثير: له فهم مليح وعلم غزير ومعرفة باللغة والمعاني والفقه[7]، فالكتاب حلقة في سلسلة التنقية اللغوية، ودفع فساد اللسان وحفظ لغة القرآن، من اللحن والتحريف والتزييف وحفظ الأحكام الشرعية.

1 - أربعة كتب في التصحيح اللغوي، إصلاح غلط المحدثين للخطابي وغيرُه، حاتم صالح الضامن ، ص: 41.

2 - المرجع نفسه، ص: 73.

3- صحيح البخاري، بحاشية السندي، ج4، ص: 194.

4- أربعة كتب في التصحيح اللغوي، إصلاح غلط المحدثين للخطابي وغيره، حاتم صالح الضامن، ص: 60.

5- المصدر نفسه، ص: 64.

6- المصدر نفسه، ص: نفسها

7- ينظر: المصدر نفسه، ص: 21.

ولكن على الرغم مما يحمله كتاب "إصلاح غلط المحدثين" من فوائد لغوية وأحكام شرعية، تكتنفه بعض النقائص في الشكل والمضمون، مثل الخلط في الترتيب، لم يبنه على حروف الهجاء، بالترتيب الألف بائي ولا غيره، ما يجعل البحث على مسألة فيه صعب المنال. فهو رتبه ترتيب الأبواب الفقهية، وقلما يهتدي إليه الباحثون، من الطهارة إلى الصلاة، إلى الصوم والزكاة...وكذلك الإبهام في بعض الحالات التي تحتاج إلى توضيح المعنى المقصود بالتصحيح، مثل قوله في حديث "فَيَنْبِتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ في حَمِيل السَّيلِ"[1]. "الحِبَّةُ" بكسر الحاء: بُزُورُ البَقْلِ والنبات. فأما الحنطة ونحوها فهو الحَبُّ لا غير"[2]. المعروف أنَّ فِعْلَةَ: للهيئة، وفَعْلَةَ: للمرة، ولم يبين الخطابي المقصود بالحِبَّةِ والحَبِّ.

2- اللحن في القرنين السادس والسابع الهجريين.

تجمع هذه الفترة سبعةً من أبرز مصنفات اللحن التي تمكنت من الإطلاع عليها وهي: "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان" لابن مكي الصِّقِلِّي (ت501هـ)، و"درة الغواص في أوهام الخواص" للحريري (ت 516هـ)، وكتاب "التكملة فيما يلحن فيه العامة" للجواليقي (ت539هـ)، و"المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان" لابن هشام اللخمي (ت577هـ)، وكتاب "غلط الضعفاء من الفقهاء" لابن بري المصري (ت582هـ)، و"تقويم اللسان" لابن الجوزي (ت597هـ)، وكتاب "ذيل فصيح ثعلب" لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي (ت629هـ).

أ- "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: واضعه هو عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي (ت501هـ)[3]، ألفه بطلب من بعض إخوانه، وغَيْرَةً على اللغة العربية لما شاع اللحن والتصحيف والتحريف في المجتمع الصِّقِلِّي، حتى "تداوله الجمهور واستعمله الجم الغفير"[4]، وأصبح لا يكاد يسلم من اللحن إلا النزر القليل، الذي يتميز عند البحث والمكاتبة العلمية فقط، بينما عند المخاطبة والمحاورة العامة لا

1- صحيح البخاري، بحاشية السندي، ج1، ص: 13.

2- أربعة كتب في التصحيح اللغوي، إصلاح غلط المحدثين، الخطابي، حاتم صالح الضامن، ص: 62.

3- كنيته: أبو حفص، ولد بصقلية ولم يُضبطْ تاريخُ ولادته، تعلم على يد جملة من العلماء والمثقفين، منهم: محمد بن علي بن الحسن بن البِرِّ، أبو بكر التميمي الصقلي، وعبد الحق بن محمد بن هارون، وأبو محمد السهمي، القرشي، الصقلي، وحسن بن رشيق القيرواني، أبو علي، الأديب، الشاعر، اللغوي المعروف، وغيرهم، هاجر ابن مكي إلى تونس فوُلِّي القضاء بها سنة أربعمائة وستين هجرية، وكان خطيبا مُفَوَّها قُرِنَ اسمُه بابن نُبَاته في الخطابة، وكان شاعرا، وأشعاره كلها مواعظ وحكم. تلاميذه: لم أجد لهم ذكرا فيما بين يدي من تراجمه، كانت وفاته سنة خمسمائة وواحد هجرية (ت501هـ)، تنظر ترجمته في:تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 04، والمدخل إلى مصادر اللغة العربية، سعيد حسن بحيرى، ص: 174.

4- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 15.

يتميزون عن العوام، مما سمع أنَّ رجلا من خاصة الناس يكتب، "وأحب أن "تشتهد" لي في كذا وكذا[1]"، صحف الجيم في "تجتهد" وأبدلها شينا.

وفي خضم هذا التيار اللحني الجارف، جمع ابن مكي خمسين بابا، أولها "باب التصحيف" وآخرها باب: "ما ظاهر لفظه مخالف لمعناه"، واستفتح الكتاب بحديث لرسول الله –صلى الله عليه وسلم– تبركا بذكره، صحح فيه تصحيفهم "لتَفَل يَتْفِلُ" بقولهم: "ثَفَلَ يَثْفُلُ"[2]؛ إذ يُعَنْوِنُ المادة بقوله: باب كذا مثلا: باب التصحيف، باب التبديل...ويذكر تحته مجموعة من الألفاظ التي يراها لحنا بقوله: ويقولون: كذا، باللحن، ثم يقول: والصواب: كذا، مستشهدا أحيانا بالشعر أو القرآن، أو غيرهما وأحيانا لا يستشهد كقوله مثلا: "يقولون: نَعَق الغُرابُ. والصواب: نَغَقَ، بالغين معجمة"[3]، ولم يدلل أو يعلل قوله هذا، ومثله في الكتاب كثير.

وفي باب "التصحيف" الذي يقصد به الحرفين المتفقين شكلا والمختلفين إعجاما، رتب مواده ألف بائيا ومثله فعل في باب "التبديل"، الذي يَقْصِدُ به الحرفين المختلفين شكلا، وأما الأبواب الأخرى فلم يسلك فيها تريبا معينا.

يقدم المؤلف في العلاج الكلام على الأسماء في الغالب، ثم الأفعال، وهو متشدد في الاستشهاد والاحتجاج بكلام المتقدمين دون المحدثين، على نهج الأصمعي وأبي حاتم وأبي زيد، إلا في القليل النادر ربما استشهد بالمولَّد من الشعر، وهو مضطرب في الاحتجاج بالقراءات القرآنية وكذا الأحاديث النبوية، وإن كان المشهور أن الأندلسيين يحتجون في الغالب بالحديث النبوي، كابن مالك، وابن هشام اللخمي، ونحوهما، من احتجاجه بالحديث؛ قوله عن "حِرَاء": اسم جبل بمكة معروف، يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، والتذكير أعرف الوجهين، لقول النبي– صلى الله عليه وسلم–: "اسْكُنْ حِرَاءُ"، ولم يقل: اسكني"[4]. فرجح التذكير على التأنيث بناء على رواية الحديث بخطاب المذكر "اسكن".

1- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 16.
2- ينظر: المصدر نفسه، ص: 22.
3- المصدر نفسه، ص: 43.
4- المصدر نفسه، ص: 145.

بينما في باب آخر يرد قول أبي بكر الصديق—رضي الله عنه-: أسرينا ليلتنا "من الغد"، حتى قام قائم الظهيرة[1]، قال الصواب فلما كان غَدُ أو الغَدُ[2]؛ يجعل: كَالغَدِ أو من الغدِ، من قول العوام، ويرى الصواب: كانَ الغدُ، فهو فاعلٌ لا يُجَرُّ. وعليه فهو مضطرب في الاحتجاج بالقراءات القرآنية، والأحاديث النبوية[3]، وإن غلب أنه من أهل الاحتجاج بالحديث كباقي الأندلسيين والمغاربة عموما.

ومن بين الأمثلة التي أوردها "باب ما غيروا حركاته من الأسماء"، يقولون: عليك بالخَمُول. والصواب: الخُمُول، بالضم لا غير. وكذلك يقولون: مرضه الذَّبُول. والصواب: الذُّبُول. ويقولون: الفُسْتُق. والصواب: الفُسْتَق، بفتح التاء، قال الراجز: ...وَلَمْ تَذُقْ مِنَ البُقُولِ الفُسْتَقَا[4]. توهم أن الفستق من البقول...ويقولون: رجل عِيٌّ. والصواب: عَيٌّ، بالفتح، فأما العِيُّ بالكسر فهو المصدر، يقال:رجل عَيٌّ، بَيِّنُ العِيِّ. ومثله: رجل خَبٌّ، بَيِّنُ الخِبِّ[5]. يعني: بالفتح؛ وصف، وبالكسر؛ مصدر.

من خلال السالف ذكره يظهر جليا للعيان أنّ تثقيف اللسان لابن مكي كتاب ذو قيمة علمية وصبغة أكاديمية، عرضه ابن مكي على ابن البِرِّ التميمي "أستاذه "، فأثبت ما ارتضاه ومحا ما أنكره وأباه[6]؛ فهو من أهم كتب اللحن التي تَرْصُدُ لنا اللغة في مكان معين— صِقِلِّية- وزمان معين— أواخر القرن الخامس الهجري- خاصة وأنه يمتاز بتصنيف لحن أهل كل اختصاص على حدا؛ من القراء، والمحدِّثين، والفقهاء، والموثِّقين، والأطباء...، كما جمع فيه لحن العامة والخاصة[7]، الطرافة والنتف المستملحة، ليقرأه العالم والجاهل[8]، وتساهل في تصويب العامة في مثل قولهم: غَمَّيْتُ الإناءَ، وقَصَّيْتُ أظفاري، وعَيْشَة، في عائشة[9]، وعقد بابا لما العامة فيه على صواب، فهو بذلك موسوعة ثقافية أدبية، في الحقل اللغوي.

1- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 83.
2- ينظر: المصدر نفسه، ص: 83.
3- ينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 260.
4- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط14، سنة1354هـ. ج2، ص: 18، والبيت لأبي نخيلة السعدي، وصدره: جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ المرَقَّقَا...
5- ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 94.
6- ينظر: المصدر نفسه، ص: 21.
7- ينظر: المدخل إلى مصادر اللغة العربية، سعيد حسن بحيرى، ص: 174.
8- ينظر: المرجع نفسه، ص: 176.
9- ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي، ص: 188- 189.

ولكن ذلك لم يعصم ابن مكي الصقلي من الوقوع في الهفوات؛ فمثلا: يقول في مقدمة الكتاب: أضفت إلى مصنفات اللحن الأغاليط التي سمعتها من الناس على اختلاف طبقاتهم، مما لا يوجد في كتب المتقدمين التنبيه على أكثره، ولكنك إذا قرأت كتابه وجدته جمع فيه الكثير من الأمثلة التي ذُكِرَت في مصنفات اللحن السابقة عليه، من المشارقة مثل قولهم: يُوشَك أن يكون كذا (ابن السكيت ص: (307)، و(ابن مكي ص: 113)، وغيره كثير. ومن الأندلسيين مثل لحن العوام لأبي بكر الزبيدي مثلا يقول ابن مكي(ص: 80): يقولون: للذي لا زوج له: عازب، وللمرأة عازبة، والصواب: عَزَب، والأنثى: عَزَبَة، قال الشاعر:

هَنِيئاً لِأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بُيُوتُهُمْ *** وَلِلْعَزَبِ المِسْكِينِ مَا يَتَلَمَّسُ[1]

وعند الزبيدي: "يقولون: جارية "عَزْبَا" للبكر، قال محمد: والصواب: "عَزَبَة" وهي التي لا زوج لها بكرا كانت أو ثيبا، ورجل "عَزَبٌ" قال الشاعر: هَنِيئاً لِأَرْبَابِ البُيُوتِ بُيُوتُهُمْ وَلِلْعَزَبِ المِسْكِينِ مَا يَتَلَمَّسُ"[2]، وهناك أمثلة كثيرة في الكتاب على هذا المنوال، حتى الاستشهاد بالبيت نفسِه، وعلى وتيرة واحدة، وهو العمل الغالب في مصنفات اللحن كلها.

ب- **درة الغواص في أوهام الخواص:**

مؤلفه هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري(ت516هـ)[3]، يعدّ كتابه من أجل التصانيف في اللحن وأوهام الخواص والعوام، تعقب فيه صاحبه أقوال الكُتَابَ والشعراءَ،

1- ينظر: المصدر نفسه، ص: 80، وينظر: اللهجات العربية في كتب لحن العامة، باسم خيري خضير، ص: 248.

2- لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 215- 216.

3- ولد بقرية المشَان ضواحي البصرة سنة أربعِمائة وستٍ وأربعين للهجرة (446هـ)، ولما شب انتقل إلى حي بالبصرة يقال له بنو حَرَام، فنسب إليه بقولهم- الحَرَامِي- أما الحريري: فنسبة إلى مهنة صنعِ وبيعِ الحرير، أخذ الأدب عن أبي القاسم الفضل القصباني، وقرأ على علي بن فضال المجاشع، وتفقه على يد ابن الصباغ، وأبي إسحاق الشيرازي، وقرأ الفرائض على الخبري، ومن تلامذته: ولداه؛ النجم عبد الله، وضياء الإسلام عُبَيْد الله قاضي البصرة، والوزير علي بن طراد، وقوام الدين علي بن صدقة، والحافظ بن ناصر، وأبو العباس المندائي، وأبو بكر بن النقور، ومحمد بن أسعد العراقي، وأبو علي بن المتوكل، وابن الخشاب، وغيرهم. وَصَفَ ابنُ العماد الحنبلي الحريريَّ بقوله: الأديب حامل لواء البلاغة وفارس النظم والنثر، وكان من رؤساء بلده، ومن مؤلفاته: كتاب درة الغواص في أوهام الخواص، وملحة الإعراب، وشرح على ملحة الإعراب، ديوان في الترسل، والمقامات، وغيرها توفي الحريري سنة خمسمائة وستَ عشرةَ هجرية (ت516هـ)، تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن أبي بكر بن خَلِّكان، ج4، ص: 63، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج4، ص: 50، والعقد الثمين في تراجم النحويين، الذهبي، ص: 132- 133، وتاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، دار مكتبة الحياة بيروت، د ط، 1983، ج3، ص: 39.

وأساليب العَليَة من المتأدبين والمنشئِين، ونبه إلى أخطائهم، وأشار إلى الاستعمال الفصيح من الألفاظ، والمستقيم من الأساليب، تطرق فيه الحريري إلى أزيد من مائتين وعشرين موضوعا، من الأبحاث الطريفة في اللغة والنحو وعلم الرسم والإملاء.

بدأ الحريري كتابه بقوله: "فَمِنْ أوهامهم الفاضحة، وأغلاطهم الواضحة، أنهم يقولون: قَدِمَ سائرُ الحَاجِّ، واسْتُوفِيَ سائرُ الخَراجِ، فيستعملون "سائراً" بمعنى الجميع، وهو في كلام العرب بمعنى الباقي، ومنه قيل لما يبقى في الإناء: سُؤْرٌ، والدليل على صحة ذلك أن النبي –عليه السلام– قال لغيلان حين أسلم وعنده عشرُ نسوةٍ: "اخْتَرْ أَرْبَعاً مِنْهُنَّ، وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ[1]"، أي مَنْ بقي بعد الأربع اللاتي تختارهن"[2]، ويستمر في التدليل والاستشهاد لما يراه من القرآن، والأشعار، والحديث النبوي، والأمثال، يتوسع أحيانا إلى صفحتين أو ثلاث، كما في قوله: "ويقولون: هذه كُبْرَى وتلك صُغْرَى، فيستعملونهما نكرتين، وهما من قبيل ما لم تنكره العرب بحال"[3]، أزيد من صفحتين في الكلام على هذا الموضوع، بينما يختصر أحيانا إلى سطرين أو أقل كما في قوله:"ويقولون: خَرْمَشَ الكتابَ بالميم، أي أفسده، والصواب أن يقال: خَرْبَشَ بالباء، وجاء في بعض الحديث: "وَكَانَ كِتَابُ فُلَانٍ مُخَرْبَشاً"[4].

وختم الكتاب بالكلام على السلام لقولهم في أول الكتاب وآخره: سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بتنكير السلام في الطرفين والتسوية بينهما في الموطنين، والاختيار عند جلة الكتاب المبرزين وأعلام الكتابة المميَّزِين أن يكتب في صدر الكتاب منكَّرا وفي آخره معرَّفا، لأن الاسم النكرة إذا أعيد ذِكْرُهُ وجب تعريفه، كما في القرآن:﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[5]. وقال: "لم أقصد بما ألفته من هذا الكتاب، وفتحت به من مغاليق الصواب، أن أندّد بهفوات الأوهام، وعثرات الأقلام، وأَنَّى يعتمد ذلك لبيب، وهل يتتبع المعايب إلا مَعِيبُ!"[6]، هكذا يرصد الأوهام ويجمع ويحلل مبينا الصواب من الخطأ في نظره معللا ومدللا بطُرَفٍ أدبية جميلة.

1- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، د ط، 2009، ص: 11

2- المصدر نفسه، ص: نفسها.

3- المصدر نفسه، ص: 42.

4- المصدر نفسه، ص: 67.

5- المزمل، 15- 16

6 – درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، ص: 170.

اتبع الحريري في التصحيح اللغوي طريقة واحدة، يذكر الخطأ بعبارة: (ويقولون كذا) ثم يصحح بعبارة فيَوْهَمُونَ، أو والصواب ونحوه، ولم يكتف بأوهام الخواص كما عنون بل تشابكت بأوهام العوام في الكثير منها[1]، كذا لم تحصر في أوهام زمانه، بل كان ناقلا لجلِّها من كتب السابقين عنه، لذا قال عبد الفتاح سليم: "إن (الدرة) للحريري من حيث الشكل، وليست في جملتها له من حيث المضمون"[2]، وهكذا فهي خليط من مصنفات السابقين في مجملها، وعلى نهجهم في ترتيب المادة، لا نظام ألف بائي، ولا ضابط معين آخر، وهو أمر يتعب الباحث فيها ليصل إلى بغيته، لكن جاء بعده من رتبها ترتيبا هجائيا في "كشف الطُّرة عن الغُرة" لمحمد الحسيني.

لقد أكثر الحريري مِنَ الاستشهاد بالقرآن الكريم؛ بحيث بلغت الآيات التي استشهد بها أزيد من مائة وتسعين آية، من جل السور القرآنية، من البقرة إلى سورة العصر، كما أكثر من الاستشهاد بالأحاديث النبوية، حيث بلغ عدد الأحاديث المستشهد بها ثلاثين حديثا، بين قصير وطويل، من أول موضوع استشهد له بحديث: "اخْتَرْ أَرْبَعاً مِنْهُنَّ وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ..."[3]، كما تقدم، إلى موضوع البهيم، هو "اللون الخالص"، استشهد له بحديث: "يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُفَاةً عُرَاةً بُهْماً..."[4]. كما استشهد من الشعر بأزيد من مائتين وخمسين بيتا من الأبيات الشعرية والأراجيز، وهو شيء كثير بالنسبة لحجم الكتاب–حوالي مائة وسبعين صفحة– وكذا بالنسبة لموضوع العبارات المعالجة في الكتاب– مائتان واثنان وعشرون موضوعا، واستشهد بستةَ عشرَ مثلا من الأمثال العربية.

وكان الحريري متشددا في الاحتجاج إلى درجة الغلو وتلحين بعض القراءات، والأحاديث الصحيحة، وأشعار المولَّدين، حتى قال عنه عبد الفتاح سليم: "إن التنقية بالعراق لم تشهد مُضَيِّقاً لغويا كالحريري، الذي أراد أن يَرْجِعَ اللغةَ إلى استعمالها في العصر الأول، بل نعتقد أنه كان أكثر تشددا من العرب أنفسِهم"[5]، فقد رفض أغلب اللهجات العربية، كلهجة تميم "مبيوع ومعيوب" ولهجة "أكلوني

1 – ينظر: المدخل إلى مصادر اللغة العربية، سعيد حسن بحيرى، ص: 165.

2 – موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 141.

3 – ينظر: ما تقدم في البحث صفحة: 68.

4 – ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، ص: 163.

5 – موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 151.

البراغيث"، ونحوها[1]، وهذا ما فتح عليه باب النقد والرد والمعارضة كثيرا، وجعل للكتاب أهمية كبرى في الوسط اللغوي.

ومن النماذج المدروسة: "ويقولون: فلان شَحَّاث، بالثاء المعجمة بثلاث من فوق، والصواب فيه شَحَّاذ بالذال المعجمة، لاشتقاق هذا الاسم من قولك: شحذتُ السيفَ، إذا بالغت في إحداده، فكأنَّ الشحاذ هو الملحُّ في المسألة والمبالغُ في طلب الصدقة"[2]، "ويقولون لما يخرج من الكَرِش: الفَرْث، فَيَوْهَمُون فيه، لأنه يسمى فَرْثاً مادام في الكَرِش، بدليل قوله تعالى: ﴿ ... مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا﴾[3]، فإذا لُفِظَ منها سمي السِّرْجِين، ومن أمثال العرب في من يحفظ الحقير ويضيع الجليلَ: "يَحْفَظُ الْفَرْثَ وَيُفْسِدُ الْحَرْثَ"[4].

وتبرز قيمة كتاب الحريري (الدرة) فيما تضمنه من بأوهام الخواص، وشيء من لحن العوام، وشحنه بالحكايات الأدبية، "والنوادر المستملحة، والطرائف الجميلة، والأشعار الرائقة، مما جعل هذا السِّفْرَ فريدا في الأدب الممتِع"[5]، وهو ذو قيمة ثقافية خاصة، لأنه يبحث في ثقافة الخواص وعَلِيَة الناس، يُقوِّم ألسنتهم ويصوِّب أقلامهم، وما تعلق بشأن القادة والرواد أعظم فائدة من غيره، لأنهم قدوة، بهم يقتدى وعلى نهجهم يهتدى، "يوثق بلغتهم، ويرجع إليهم في تصويب صور اللحن ورد أشكال الانحراف عن اللغة الفصيحة السليمة"[6]، وفساد لغتهم هو فساد حتمي لِلُغة العامة، والحريري بهذا العمل يضع أصبعه على مكمن الداء، وعلاج الخطأ في مهده قبل أن يُشاع ويُذاع، ويأخذ صبغة التعالي والتطاول على العامة والخاصة، بشهادة الثبوت على لسان أو قلم فلان العالم المثقف، "فلم يكن الخطر على– اللغة– من قِبَلِ العامةِ هذه المرة، كما كان قَبْلُ"[7]، بل من قبل علمائها ومَنْ هم أولى بحمايتها، ولهذا كان كتاب الحريري كتابا قيما، لتعلقه بعلاج هذا الخطر الداهم لِلُّغة وأهلها.

1 – ينظر: اللهجات العربية في كتب لحن العامة، باسم خيري خضير، ص: 60.

2 – درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، ص: 134.

3 – النحل الآية، 66.

4 – درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، ص: 134.

5 – المصدر نفسه، مقدمة التحقيق، ص: 05.

6 – المدخل إلى مصادر اللغة العربية، سعيد حسن بحيرى، ص: 164.

7 – موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 140.

فالحريري عالج النحو والصرف والدلالة، يصوب ويصحح غالبا وفق منطق المعاني والأساليب، في العالم الخارجي، فمثلا: أنكر الجواب بقولهم: "سألَ عنك الخيرُ" ردا على من قال:سألتُ عنكَ، بزعم أن الخير إذا سأل عنه فهو جاهل به أو متناءٍ عنه. ويرى الصواب: "سُئِلَ عنك الخيرُ، أي كان من الملازمة لك والاقتران بك، بحيث يُسألُ عنكَ"[1]، كقرين لك. لا يخفى ما فيه من التكلف المعنوي، بأن الخير لا يعرفك أي بعيد عنك وغريب، "ويقولون: ثلاثةُ شهورٍ وسبعةُ بُحورٍ، والاختيار أن يقال: ثلاثة أشهر وسبعة أبحر، ليتناسب نظم الكلام، ويتطابق العدد والمعدود"[2]. يقصد تناسق قلة العدد مع جمع القلة في المعدود، فالأعداد دون العشرة يناسبها وزن القلة مثل(أَفْعُل)، ثم يطرح سؤالا عن قوله تعالى:﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوَٓءٍ﴾ [3]. فيقول: كيف أضاف الثلاثة إلى قروء، وهي جمع الكثرة، ولم يضفها إلى الأقراء التي هي جمع القلة؟ فأجاب: بأَنَّ كل مطلقة عليها ثلاثة، فأتى "بلفظة قروء، لتدل على الكثرة المرادة والمعنى الملموح"[4]، أي؛ كثرة المطلقات – ظاهرة الطلاق بكثرة- تجعل لفظ القروء كثيرا بالنظر إلى عددهن، وكل واحدة منهن عليها (ثلاثةُ قروءٍ) كما هو في وقتنا الحالي، نسأل الله السلامة والعافية.

لكن محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه على شرح ابن عقيل يعلل ذلك بقوله: الأصل في جمع قَرْء –بفتح القاف وسكون الراء- أن يكون على أَفْعُل، نظير فَلْس وأَفْلُس، والمستعمل من جمع هذا اللفظ وهو (أَقْرَاء) شاذ بالنسبة إليه، وإذا كان جمع القلة شاذا، أو قليل الاستعمال، فهو بمثابة غير الموجود، وهذا هو سر استعمال جمع الكثرة في الآية الكريمة[5]. إذاً يرى: أن القرآن استعمل قروءا مع العدد ثلاثة، لأنه أكثر استعمالا وأفصح تداولا، من لفظ أقراءٍ القياسي وزنا، والشاذِّ استعمالا.

والحريري عنيف في عباراته التصويبية، فكلها تدور في الوهم والخطأ والغلط واللحن، وربما أعنف كقوله: معرة لكاتبه والمتلفظ به[6]، والجزاء من جنس العمل،كان الرد عليه عنيفا، فالشهاب الخفاجي يرد عليه في إنكاره عبارة (سَألَ عنك الخيرُ) قائلا: هذا مما لا ينبغي أن يسوَّد به وجوه الصُّحُف، فإنه

1 – المرجع نفسه، ص: 114.
2 – المرجع نفسه، ص: 135.
3 – البقرة، 228.
4 – درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، ص: 136.
5– ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد، ج2، ص: 406.
6– ينظر: المدخل إلى مصادر اللغة العربية، سعيد حسن بحيرى، ص: 116– 117.

لا خطأ فيه من جهة العربية ولا التركيب[1]. وفي إنكاره لفظ "انضاف وانفسد..."[2]، ويرد عليه عبد الملك مرتاض بقوله: "وقد تتبعنا هذا اللفظ فوجدنا قريبا من ثلاثمائة عالم من كتاب العربية استعملوه"[3]، وعد منهم: أبا هلال العسكري، وابن جني والثعالبي، وغيرَهم، وربما هذا التنافس الحاد والنقد البناء، وعوامل أخرى، جعلت الكتاب مادة خِصْبة، لكثرة الشروح والحواشي والتعليقات والإضافات، مما خدم اللغة خدمة جليلة جميلة.

ج- تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة:

صنّف هذا الكتاب أبو منصور الجواليقي[4]، إذ استدرك به بعض الأخطاء على الحريري في كتابه "درة الغواص في أوهام الخواص"، ولهذا قال عنه جرجي زيدان: "هو كالذيل لدرة الغواص"[5].

وأهم ما تناوله كتاب التكملة العناوين الآتية: ما تضعه العامة غير موضعه، ما ينقص منه ويزاد فيه ويبدل بعض حركاته أو بعض حروفه بغيره، ما يكسر والعامة تفتحه أو تضمه، ما يفتح والعامة تكسره، ما جاء مفتوحا والعامة تضمه، ما جاء مضموما والعامة تفتحه أو تكسره، ما يشدد والعامة تخففه، ما يخفف والعامة تشدده، ما جاء ساكنا والعامة تحركه، ما جاء محركا والعامة تسكنه، ما تُصَحِّف العامة بين حروفه، ما جاء بالسين وهم يقولونه بالشين، ما جاء بالذال وهم يقولونه بالدال، ما جاء

1- ينظر: اللغة العربية وأبناؤها، نهاد الموسى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2008، ص: 82.

2- ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، ص: 37.

3- نظرية اللغة العربية، عبد الملك مرتاض، دار البصائر للنسر والتوزيع الجزائر، د ط، 2012، ص: 316.

4- أبو منصور الجواليقي بن موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن البغدادي الحنبلي، تعلم علوما كثيرة، وبرع في علم اللغة والأدب، قال عنه ابن السمعاني:إمام اللغة والأدب، وهو من مفاخر بغداد، وهو متدين ثقة ورع، غزير الفضل كامل العقل، مليح الخط كثير الضبط، قرأ على عدة شيوخ منهم: الإمام التبريزي، وأبو القسم بن البسرَى، وأبو طاهر بن أبي الصقر، وابن الطُّيوري، وغيرهم، ومن أشهر تلامذته: ابن السمعاني، وابن الجوزي، وأبو اليمن الكندي، وغيرهم. قرَّبَه الخليفة العباسي "المقتفي لأمر الله"، فاختص بإمامته في الصلوات، خلّف عدة مصنفات منها: المُعْرِبُ فيما تكلمت به العَرَبُ من الكلام الأعجمي، وأسماء خيل العرب وفرسانِها، وشرْح أدب الكاتب، والتكملة فيما يلحن فيه العامة: وهو كالذيل لدرة الغواص للحريري، توفي الجواليقي سنة (ت539هـ) وقيل (540هـ)، تنظر ترجمته في: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج3، ص: 127، وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج5، ص: 342، تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، ج3، ص: 40.

5- تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، ج3، ص: 40.

بالدال وهم يقولونه بالذال، ما جاء ممدودا والعامة تقْصُره، الأفعال التي غيرت العامة ماضيها ومستقبلها (فَعَلْتُ)، (فَعُلَ)، (أَفْعَلُ)[1].

اتبع الجواليقي فيه منهجا معينا في التصويب؛ فهو يبوب الموضوع ويذكر اللحن، ثم يصوب بما يراه صوابا مثلا يقول: فمما تضعه العامة غير موضعه: "قولهم، فيما بين صلاة الفجر إلى الظهر: فعلت البارحةَ كذا وكذا. وذلك غلط، والصواب أن تقول: فعلت الليلةَ كذا إلى الظهر، وتقول بعد ذلك فعلته البارحة إلى آخر اليوم"[2]، ثم يذكر لحنا آخر بعبارة "ومن ذلك قولهم..."، وهكذا دواليك، ويستشهد بالقرآن أحيانا، وأحيانا بالحديث الشريف وكلام الصحابة وروايات العلماء، ولم يكن موقفه واضحا في الاستشهاد بالقراءات الشاذة، والحديث النبوي، ككثير من مصنفي اللحن.

استشهد باثنتي عشرة آية من القرآن الكريم، وسبعة وعشرين حديثا وأثرا، وما يقرب من ثمانين بيتا من الشعر، وكان الجواليقي على دراية تامة ببعض لغات العجم، كالفارسية والرومية، فأورد في تكملته بعض الكلمات الأعجمية المحرفة لدى العامة، كقوله: "ويقولون: البُوتَنْك، وهو الفُوتَنْج: وهذان معربان. والفوتنج بالعربية يسمى الحَبَقَ"[3].

وعلى العموم منهج الجواليقي هو منهج السابقين، فهو متأثر بثقافتهم، في اختيار الفصيح من اللغات دون غيره، والحكم بالشذوذ والندور على غير الفصيح، فيحفظ ولا يقاس عليه، كما هو دأب الكثيرين منهم.

يمكن التمثيل لنموذج من المصنّف ب: مما يُكْسَرُ والعامة تفتحه أو تضمه، هو "الشِّطْرَنْج"، بكسر الشين، على (فِعْلَل)، كجِرْدَحْل وليس في كلام العرب (فَعْلَلٌ بفتح الفاء، وهو المرِّيخ، للنجم، بكسر الميم، ولا يُفْتَح. والتِّنِّينُ، بكسر أوله. والخِنزير كذلك، والجِرَاحات: بالكسر...،[4].

وتكمن قيمته المعرفية في مادته المكمّلة لما قبلها من مصنفات اللحن، خاصة درة الغواص للحريري؛ والتي اعْتُبِرَ الكتابُ ذيلا لها؛ قال في ذلك الجواليقي: "هذه حروف أَلْفَيْتُ العامة تخطئ فيها،

1- ينظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، أبو منصور الجواليقي، تح: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2007، ص: 08- 09.

2- المصدر نفسه، ص: 46.

3- المصدر نفسه، ص: 94.

4 - ينظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، أبو منصور الجواليقي، ص: 106- 107.

فأحببت التنبيه عليها، لأني لم أرها، أو أكثرها، في الكتب المؤلفة فيما تلحن فيه العامة"[1]، فهو بذلك حوصلة لما سبقه في ميدان التصحيح اللغوي، مع الاستدراك عليها فيما وقع من أخطاء معاصريه.

ويمتاز كتاب الجواليقي بالإشارة إلى ظاهرتين لم يشر إليهما أحد قبله، هما:

- الأولى: إشباع بعض الحركات في أول الكلمة، أو قبل آخرها، فيتولد عن ذلك حرف لين مجانس. فيقولون: (هَوْنَا) في هُنَا[2]، و(مِشْطَاح) في مِشْطَح – موضع تجفف فيه الثمرة.
- الثانية: تغيير صيغة ضمير المتكلمين "نَحْنُ" "يقولون: نَحْنَا فَعَلْنَا، يريدون: نحن فعلنا ذلك"[3]، فالجواليقي أول من أشار إلى هاتين الظاهرتين من بين مصنفات اللحن[4].

وعلى الرغم من أنّ الكتاب عُدّ مكملا لدرة الغواص، نبه فيه الجواليقي على حروف لم يجدها أوجلها في كتب التنقية السابقة عليه، إلا أنه كرر كثيرا من الأمثلة الموجودة في الدرة للحريري، منها قوله: الحواميم- جمع حَمِ- (الجواليقي 75، الدرة 20)، وشَوَّشْتَ (الجواليقي77، الدرة 36) في كلمات تفوق العشرات من هذا النوع، وربما هو يقصد الغالب منها لم يذكر في المصنفات السابقة عليه، وعلل في تصحيفهم لفظ (مُهَنْدِس) إلى (مُهَنْدِز)، "هو مشتق من الهنداز، فَصُيِّرَتِ الزايُ سينا، لأنه ليس في كلام العرب زاي بعد الدال"[5]؛ مما يدل على أن له دراية بفقه اللغة العربية، ومُطَّلع على الأصوات التي لا تتجاور في اللسان العربي، حتى أبدلت الزاي سينا، بل صار النطق بالزاي الأصلية لحنا.

د –المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان:

1 – تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، أبو منصور الجواليقي، ص: 45.

2 – المصدر نفسه، ص: 92.

3 – المصدر نفسه، ص: 90.

4 – موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 153.

5– تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، الجواليقي، ص: 98.

واضعه هو محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي (ت577هـ)[1]، يعد من أهم المؤلفات التي تناولت ما يسمى بـ"لحن العامة"، لما يمتاز به من نزعة تساهلية واسعة، يشترك في هذه السمة مع مصنّف الزبيدي "لحن العوام" هما الكتابان الباقيان من كتب التنقية الأندلسية، بهما كثير من خصائص لغة الأندلسيين التي منيت بانحرافات كثيرة نتيجة احتكاكها بلغة أهل البلاد الأصلية[2]، ولهذا صنف ابن هشام اللخمي كتابه "المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان"، وتناول فيه لحن عامة الأندلس، وكشف خصائص لهجة الأندلس والمغْرِب عموما، وقسمه إلى ستة أقسام أولها: الرد على الزبيدي في لحن العوام، والرد على ابن مكي في تثقيف اللسان، وبعدهما "باب ما جاء عن العرب فيه لغتان فأكثر، ما تلحن فيه العامة مما لا يحتمل التأويل، ولا عليه من لسان العرب دليل، باب ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصروه على واحد، باب ما تمثلت به العامة مما وقع في أشعار المتقدمين.

ويعتمد ابن هشام اللخمي كثيرا على كتب من سبقوه، وربما نقل أبوابا كاملة من كتابي "لحن العوام" للزبيدي و"تثقيف اللسان" لابن مكي، وله نقول من درة الغواص للحريري، وكذا"إصلاح المنطق" لابن السكيت، وغيرهم، وفيه من أخطاء العوام في عصره ألفاظ قليلة[3].

يفتتح المصنّف بالرد على الزبيدي في قوله: "ويقولون: اللهم صل على محمد وآله. والصواب: اللهم صل على محمد وآل محمد"[4]، أنكر إضافة الضمير إلى لفظ (آل) فأجازه ابن هشام لعدة شواهد

1- النحوي اللغوي السَّبتي، كنيته: أبو عبد الله. ولد بإشبيلية وتوفي بها، قرأ على عدة شيوخ مبرزين منهم: أبو بكر ابن العربي المالكي صاحب كتاب أحكام القرآن، وأبو طاهر السِّلَفِي، وابن مضاء القرطبي صاحب نظرية "إلغاء العامل" في النحو؛ فثقافة ابن هشام هي ثقافة شيوخه، ثقافة دينية عريقة، ولغوية عميقة، برزت في آثاره من تلاميذ تخرجوا على يديه، ومؤلفات جادت بها قريحته، ومن تلاميذه: أبو الحسن الخولاني، ومحمد بن حسن بن عابدين، وأبو عمر بن عباد يوسف بن عبد الله، وابن الأبار محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي أكثر تلاميذ ابن هشام شهرة، ترك ابن هشام اللخمي عددا من المؤلفات منها: الدر المنظوم في السيرة النبوية، وشرح كتاب الفصيح لثعلب، والفوائد المحصورة في شرح المقصورة لابن دريد، وشرح أبيات الجمل، والفصول والجمل في شرح أبيات سيبويه، والمدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، وشرح قصيدة الحريري في الظاء،توفي ابن هشام اللخمي سنة سبع وسبعين وخمسمائة للهجرة (ت577هـ)،تنظر ترجمته: الفوائد المحصورة في شرح المقصورة، لابن هشام اللخمي، ص: 19، والمدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، تح: حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية بيروت، ط1، 2003، ص: 09-10.

2- ينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 187.

3- ينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 206، وما بعدها.

4- المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 27.

ساقها. وختم الكتاب بباب ما تمثلت به العامة من كلام السابقين وأخطأت فيه الصواب، "من ذلك قولهم: الحُرُّ حُرٌّ وإنْ مَسَّهُ الضُّرُّ. وإنما وقع: وإنْ أَلَمَّ به الضُّرُّ"[1].

بنى ابن هشام منهجه على الاتساع في كلام العرب؛ بحيث لا يخَطِّئ إلا ما لا يحتمل التأويل، وليس له من كلام العرب دليل، فهو يأخذ بكل مسموع ولو كان قليلا أو شاذا، "يقبل كل اللهجات العربية على حد سواء في تصحيح نطق العامة"[2]؛ وبهذا الاعتبار رد على الزبيدي وابن مكي أكثر من (120) مسألة جعلاها لحنا، وهو رآها تعسفا في حق العامة، والتمس لها دليلا من اللهجات العربية، وهي في الحقيقة لحن غير أنه تقادم عليها الزمن، وفرضها الاستعمال؛ مما جعلها مألوفة، وضعف الإحساس بنسبتها إلى الخطأ، إذ الناس أسرى ما ألفوا، وأكثر ما عده (لحنا) هي أسماء استحدثت في الأندلس[3].

استشهد ابن هشام اللخمي في كتابه بست وخمسين آية قرآنية، وثلاثة وعشرين حديثا، وأكثر من مائة مَثَلٍ من الأمثال العربية، وأكثر من أربعمائة وخمسين بيتا وشطرا من الشعر، وكان استشهاده مبنيا على الاتساع في كلام العرب، فقبل القراءة الشاذة مثلا في لفظة (الخَطَأ) قال: الخَطَأُ فيه لغتان "الخَطَأُ بالقصر والهمز وهي العليا"، و" الخَطَاءُ" بالمد وهي دونها[4] وقد قرأ الحسن البصري:﴿وَمَا كَانَ لِمُومِنٍ اَنْ يَّقْتُلَ مُومِناً اِلاَّ خَطَـَٔاً﴾[5]، بالمد وهذه حجة ابن هشام في الجواز. كما قبل الاحتجاج بالشاعر المولَّد إذا كان عالما لغويا، أو أقره في شعره عالم باللغة،كشأن بيت المتنبي:

"وَاللَّهُ يُسْعِدُ كُلَّ يَوْمٍ جَدَّهُ *** وَيَزِيدُ مِنْ أَعْدَائِهِ فِي آلِهِ"[6].

بإضافة آل إلى الضمير "آله" قال: ولا أعلم أحدا اعترض عليه في هذا[7].

1- المصدر نفسه، ص: 513.

2- اللهجات العربية في كتب لحن العامة، باسم خيري خضير، ص: 72.

3- ينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 207.

4- ينظر: التصحيح اللغوي ومباحثه، مختار درقاوي، ص: 61، وكذا المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 149.

5- النساء، 92.

6 - ديوان المتنبي، دار بيروت للطبع والنشر، د ط، 1983، ص: 286.

7- ينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 208، وينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 30.

والسماع عنده هو الأساس في الاحتجاج، سواء وافق القياس أم لا، إذ اللحن عنده ما لم يتكلم به عربي ممن يحتج بعربيته، ولو قلت أو شذت، فصوب من الألفاظ " عَنِيتُ بحاجتك" بالبناء للفاعل، وكذا "يَسْوَى" بمعنى يساوي و" عَجُوزَة" بالتاء وغيرها[1]، وبهذا فاللخمي لم يتقيد بمذهب معين، بل أخذ برأي البصرة في بعض الظواهر مثل تخطئته قولهم: "صُحُفيّ" نسبة إلى الصُّحُف جمع صَحِيفَة، بل يرى الصواب: صَحَفِيا[2]؛ لأن البصريين يَرُدُّون الجمعَ إلى المفرد عند النسب إليه، وينسبون إلى مفرده، قال ابن مالك "البصري" في نهجه:

وَالوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ *** إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ[3]

وهو كوفي في أخذه بالسماع ولو قل أو شذ، أو خالف القياس، مما جعله متساهلا في تصنيف اللحن، وردَّ كثيرا مما لحنه الزبيدي وابن مكي، وكان ابن هشام في غالب قياسه فيما لَحَّنَ فيه العامة، معتمدا على المذهب البصري عموما[4]، وهو شأن الأندلسيين غالبا.

ومن نماذج التصويب اللغوي في الكتاب في الرد على الزبيدي يقول: "وقال أيضا: (ويقولون: دِفْتَر بكسر أوله والصواب: دَفْتَر، بالفتح، على مثال فَعْلَل)[5]، قال الرادُّ "يقصد نفسه": قد جاءت عن العرب فيه لغات، حكى بعضهم أنه يقال: دَفْتر، ودِفْتر، بفتح الدال وكسرها، وتَفْتَر بإبدال الدال تاءً"[6]، هكذا رَدَّ على الزبيدي باختصار وعفوية، دون تعليل ولا تدليل إلا بقوله: "حَكَى بعضُهم" وترك حتى تعليل الزبيدي بأَنَّ "فِعْلَلَ" قليل في كلام العرب وإنما "أكثر ما يأتي الرباعي على فَعْلَلٍ وفُعْلُلٍ"[7]، وأما فيما صوبه هو وذكر أن العامة تلحن فيه، فتارة يذكر الأوجه الجائزة دون تلحين لأحد، مثلا يقول:

1- ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، المرجع نفسه، ص: 116، 123، وموسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 209.

2- ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 318.

3- متون النحو والصرف لطائفة من كبار علماء النحو، جمع وضبط: محمد سليمان محمود الغنام، ص: 64.

4- ينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 214.

5- لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 183.

6- المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 40، وينظر: اللهجات العربية في كتب لحن العامة، باسم خيري خضير، ص: 71.

7- لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 184.

"و(الوزارة) وفيها لغتان: وِزَارَة وَوَزَارة، بكسر الواو وفتحها، والكسر أعلى وأفصح"[1]، بينما يقول في كلمة "الشرطي" فيه لغتان "الشُّرْطِيُّ، وَالشُّرَطِيُّ"، "فأما قول عامة زماننا: الشُّرْطِيْ، بسكون الياء، فلحن"[2].

ويذكر الأمثال العامية عندهم ويرجعها إلى مصادرها التي أخذت منها، وربما صحح بعض ألفاظها مثلا يقول: "وقولهم: أَحَبُّ شيءٍ إِلَى الإنسانِ مَا مُنِعَ، وإنما هو: مَا مُنِعَا. وهو عجز بيت وصدره:

وَزَادَنِي كَلَفاً بِالْحُبِّ أَنْ مُنِعَتْ *** أَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الإِنْسَانِ مَا مُنِعَا"[3].

رد "المِثَلَ" إلى البيت الشعري الذي أُخِذَ مِنْهُ في نظره، ورد له ألف الإطلاق الذي حذفوه في آخره، لأن المثل يُنْطَق كما سمع دون تغيير في لفظه مهما كان المخاطب به[4].

لكتاب ابن هشام اللخمي"المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان" أهمية كبرى- فرغم اعتماده على من سبقوه- إلا أنه أطلعنا على خصائص لهجة أهل الأندلس في القرن السادس الهجري، وجوانب كثيرة من الحياة الاجتماعية وأسماء الناس والمدن، وكان يرد تلك الألفاظَ أحيانا إلى أصولها العربية، أو ما يقابلها في لغة العرب إن كانت أعجمية[5].

كما رد الأمثال والحكم المتداولة في مجتمعه إلى المصادر التي اقتبست منها، وختم الكتاب بهذا البيت الموحي بدلالة رمزية:

"أُعَلِّمُهُ الرِّمَايَةَ كَلَّ يَوْمٍ *** فَلَمَّا اشْتَدَّ سَاعِدُهُ رَمَانِي"[6]

1- المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 186، وكذا معجم الصواب اللغوي، دليل المثقف العربي، أحمد مختار عمر وآخرون، ج1، ص: 376.

2- المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 186.

3- المصدر نفسه، ص: 514.

4- ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، محمد البقاعي، ج2، ص: 586.

5- ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 14.

6- المصدر نفسه، ص: 550.

وقال: هو لمِعَن بْنِ أَوْسٍ، قاله في ابن أخت له، وربما هو إشارة من ابن هشام إلى من ينهل من علمه ويستنقص شَأْنَهُ وشأن كتابه من بعده، وقد قيل: لكل عالم هفوة، "ولكل جواد كبوة"[1].

ونجده أيضا خالف ابن هشام مقياسه في بعض الظواهر اللغوية فمثلا: خفف الهمزة ورآها صوابا في قولهم "قرأت" تنطق "قريت"، ومنع تخفيفها في "المِئْزَرِ" لا تنطق "الميزَر"، وكذا منع "اليزار" في "الإزار". ومنع إدخال " أَلْ" على لفظتي "غير وكافة" وهو من استعمال علماء اللغة، وهو يُجَوِّزُ ما استعمله عالم لغوي[2]، وهي هفوات لابن هشام لا تحط من قيمته كشيخ مدرسة اللغة والأدب بسبتة المغرب في القرن السادس، كما تسامح وتساهل مع العوام وجوز كثيرا مما رآه الزبيدي أو ابن مكي لحنا؛ وربما كان لعامل الزمن دور في هذا التساهل؛ إذ عاش في القرن السادس بعد أن استُسيغت الأخطاء التي رفضها الزبيدي وابن مكي، وأصبحت مألوفة لدى العامة والخاصة، وأعطتها التداول الصبغة العربية، وفرضها الاستعمال فرضا، حتى ولو شذت أو خالفت القياس في أصل الوضع، وما على المنظِّر إلا القبول والتسليم، من باب "مكره أخاك لا بطل"، فاللغة تبدأ بوضع عفوي، ثم اصطلاح عُرْفِي، ثم شيوع وتقليد، والنهاية اصطلاح وتقعيد، وهو ما سهل الاتساع والتسامح، والعناية بالتطور اللغوي الذي فرض وجوده.

هـ- كتاب غلط الضعفاء من الفقهاء:

واضعه هو عبد الله ابن بَرِّي بن عبد الجبار بن بَرِّي (ت582هـ)[3]، تناول في هذا الكتاب اللحن الذي يدور على ألسنة الفقهاء خاصة؛ فهو بذلك من كتب التصحيح اللغوي في القرن السادس

1- ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، مكي درار، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم الجزائر، د ط، 2012، ص: 102.

2- ينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 210.

3- المقدسي أصلا، المصري مولدا، الشافعي مذهبا، ولد بمصر سنة (499هـ) واشتهر بابن بَرِّي، وبَرِّي: اسم علم يشبه النسبة، طلب العلم وهو ابن خمس عشرة سنة، ونبغ فيه، فلفت إليه الأنظارَ حتى اختير ليتولى التصفح في ديوان الإنشاء، فكان لا يَصْدرُ كتابٌ عن الدولة إلى مَلِك من ملوك النواحي إلا بعد أن يتصفحه ويصلح ما قد يكون فيه من خلل خفي[3]، درس على عدة شيوخ منهم: علي ابن جعفر بن علي المعروف بابن القطاع، ومرشد بن يحيى المديني، ومحمد بن بركات بن هلال السعيدي، ومحمد بن أحمد الرازي المعروف بابن الخطاب، ومحمد بن عبد الملك الشنتريني المعروف بابن السراج، وعبد الجبار بن محمد بن علي المعافري، وغيرهم كثير، ومن تلاميذه: عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الفقيه الحافظ، وهبة الله بن جعفر بن سناء الملك القاضي صاحب الموشحات، وعيسى بن عبد العزيز الجُزُولي النحوي، والملك الناصر صلاح الدين الأيوبي، والملك العزيز عماد الدين عثمان بن صلاح الدين الأيوبي، وغيرهم، له عدة مؤلفات منها: غلط الضعفاء من الفقهاء، واللباب في الرد على ابن الخشاب. وحاشية على التكملة

الهجري، لكنه خصه بالميدان الفقهي، أورد فيه أكثر من مائة لفظة من الألفاظ التي يخطئ الفقهاء في ضبطها أو في معناها، وأشار إلى صوابها، معتمدا في ذلك على أقوال العلماء، خاصة منهم: ابن مكي الصِّقِلِّي في كتابه تثقيف اللسان، وأبو بكر الزبيدي في كتابه لحن العوام، والحريري في كتابه "درة الغواص في أوهام الخواص"، ولم يشر ابن بري إلى هذه المصادر ولا غيرها عند إرادة التصحيح، وإن قال في مقدمة الكتاب: هذه ألفاظ ذكرها المتقدمون من علماء أهل اللغة...نقلتها عنهم كما ذكروها، وأتبعت ذاك بزيادة بيان لا غير[1].

ومن جملة تلك الأخطاء ما ترجع في عامتها إلى: الهمز في تركه أو تسهيله، نحو: بِدَايَة في بُدَاءة، وتَوَضَّا في تَوضَّأ[2]. والتصحيف، نحو: غَبِيط في عَبِيط. والتأنيث والتذكير في نحو: ارتفع الضحى في ارتفعت الضحى. والتسكين والتحريك، نحو: نَفْل في نَفَل. وقصر الممدود، نحو: الوَلَا في الوَلَاءِ. وإبدال حرف من آخر، نحو سَابُور في صَابُور. وتغيير أسماء الفاعلين والمفعولين، نحو: مُخْسِر في خَاسِر، ومَعْيُوب في مَعِيب، بدأ الكتاب بقوله: "من ذلك قولهم: (البِدَايَة) بِاليُمْنَى. وصوابه: البُدَاءَةُ..."[3]، وختمه بقوله: "ويضعون (المِقْصِرَ) موضع المِقَصِّرِ، و(المِعْذِرَ) موضع المِعَذِّرِ، ولا يفرقون بين ذلك"[4].

اتبع ابن بَرِّي المصري طريقة علماء التنقية والتصحيح اللغوي، بذكر عبارة (يقولون)، أو (يقول بعضهم) أو(ومن ذلك قولهم)، فيذكر اللفظة كما تُنْطَق ب(اللحن)، ثم يشير إلى الصواب بإيجاز من غير شاهد ولا مثال إلا في النادر[5]، كقوله: "ويقولون لبعض نبات تدوم خضرته:(سَيْكَرَان)، بفتح الكاف. وصوابه: سَيْكُرَان، بضم الكاف، قال ابن الرقاع:

وَشَفْشَفَ حَرُّ الشَّمْسِ كُلَّ بَقِيَّةٍ مِنَ النَّبْتِ إِلَّا سَيْكُرَاناً وَحُلَّبَا"[6].

للجواليقي، كانت وفاته سنة (ت582هـ) بمصر، تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، ج3، ص: 108، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج4، ص: 273، والعقد الثمين في تراجم النحويين، الذهبي، ص: 73، وأربعة كتب في التصحيح اللغوي، حاتم صالح الضامن، غلط الضعفاء من الفقهاء، ابن بري المصري، ص: 05.

1- ينظر: أربعة كتب في التصحيح اللغوي، غلط الضعفاء من الفقهاء، ابن بري، حاتم صالح الضامن، ص: 17.

2 - ينظر: المصدر نفسه، ص: 17- 18.

3 - المصدر نفسه، ص: 17.

4 - المصدر نفسه، ص: 31.

5 - المصدر نفسه، ص: 11.

6 - أربعة كتب في التصحيح اللغوي، غلط الضعفاء من الفقهاء، ابن بري، حاتم صالح الضامن، ص: نفسها.

ولم يتبع في ذلك ترتيبا هجائيا ولا معنويا في ترتيب المادة، على عادة علماء التنقية قبله الذين اقتدى بهم.

كما أنّه يعتمد في الغالب على كتاب "تثقيف اللسان" لابن مكي الصقلي، وكتاب" لحن العوام" لأبي بكر الزبيدي، وكتاب" درة الغواص في أوهام الخواص" للحريري، وغيرهم، واستشهد بآيتين من القرآن الكريم، وثلاثة أحاديث من السنة، وبيتين من الشعر فقط[1].

وتبرز القيمة الكبيرة لهذا الكتاب في كونه يتعلق بتصحيح لغوي ذي علاقة بالفقه، الذي يبحث في أفعال المكلفين، وتتعلق به أحكام الدين، وكل تغيير على المستوى الصوتي أو الصرفي أو النحوي يترتب عليه تغيير على المستوى الدلالي، في استنباط الحكم الشرعي، لأنه لا سبيل لفهم الكتاب والسنة إلا باللسان العربي، كما قال الإمام مالك بن أنس- رحمه الله-[2]، وفساد اللسان فساد للدين، والله حفظ العربية حفظا للإسلام.

ويظهر أن ابن بري اطَّلَعَ على كتب التنقية اللغوية، وقام بإحصاء المفردات ذات الصلة بالحقل الفقهي، وجمعها في كتابه معزوة لضعفاء الفقهاء، وقد صرح في مقدمته بقوله: "نقلتها عنهم- أهل اللغة- كما ذكروها، وأتبعت ذلك بزيادة بيان لا غير"[3]، ومن تتبع هذه الألفاظ وجدها أوجلها مذكورا في مصنفات التنقية، خاصة لحن العوام للزبيدي، وتثقيف اللسان لابن مكي، ودرة الغواص للحريري، من ذلك مثلا لفظ: القَسْم، دَشِيش، مَبْيُوع، مَعْيُوب، المِيضَا، الغُسْل، الزَّرِيعة...وهو شأن هذه المصنفات عموما.

و- تقويم اللسان:

1 - المصدر نفسه، ص: 11.

2- ينظر: حاشية ابن الحاج، على شرح خالد الأزهري، على متن الآجرومية، ص: 08

3- أربعة كتب في التصحيح اللغوي، غلط الضعفاء من الفقهاء، ابن بري، حاتم صالح الضامن، ص: 17.

ألفه عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي الجوزي (ت567هـ)[1]، إذ جمعه من كتب علماء العربية، كالفراء والأصمعي وأبي عبيد، وأبي حاتم السجستاني، وابن السكيت، وابن قتيبة، وثعلب، وأبي هلال العسكري، ومن تبعهم من أئمة العربية، وله فيه الشكل؛ أي الترتيب والاختصار كما قال في خطبته: "وإنما لي فيه الترتيب والاختصار"[2]، فهو قام فقط بنقل ما دون في كتب التصحيح قبله، ورتبها في أبواب متبعا فيها الحروف الهجائية: فالكتاب له من حيث الشكل، وليس له من حيث المضمون.

يبدأ المؤلف بباب الألف بقوله: تقول: "استُهْتِر فُلانٌ بكذا" بضم التاء الأولى وكسر الثانية، على ما لم يسم فاعله. والعامة تفتح التاءين، وهو خطأ[3]. وينتهي بقوله: "والعامة تقول بعد غروب الشمس: فعلت اليوم كذا وهو خطأ، لأن اليوم انقضى"[4]. وآخره "باب الياء" فيه براعة الختام بقوله "اليوم انقضى" يعني الكتاب انتهى بانتهاء وانقضاء ما أردنا فعله، رمزية مقصودة.

نسّق ابن الجوزي كتابه على ترتيب الحروف الهجائية، بحيث يجعل لكل حرف بابا، ويراعي الحرف الأول في الكلمة مطلقا، أصليا كان أو مزيدا؛ فمثلا كلمة "استُهْتِر" تطلب في باب الألف، لا في باب الهاء كما هو الشأن عند أصحاب المعجمات، يذكر الكلمة بالوجه الذي يراه صحيحا ثم يعقب بقوله: والعامة تقول كذا بما يراه لحنا مثلا: تقول: مَا أَشَدَّ بَيَاضَ هَذَا الثوبِ، والعامة تقول: ما

1- هو عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله بن عبد الله بن حُمَّادَى بن أحمد بن محمد بن جعفر الجوزي، ينتهي نسبه إلى محمد بن أبي بكر الصديق، فهو قرشي بغدادي حنبلي المذهب. كنيته: أبو الفرج، ولقبه: جمال الدين، ولد في سنة (510هـ)، من شيوخه: خاله أبو الفضل محمد بن ناصر أول معلم له، وأبو منصور الجواليقي علمه اللغة والأدب، وابن الطبَر الحريري أسمعه الحديث، ومحمد بن عبد الملك بن الحسين بن إبراهيم بن خيرون علمه القراءات، وعلي بن عبد الواحد الدينوري، وابن حصين، وأبو عبد الله البارع، وغيرهم. تلامذته: خلق كثير قرأ عليه، قُدِّرَ مجلسُه في بعض الأحيان بمائة ألف حاضر عنده، تفقهوا على يديه وفيهم من أسلم على يديه، قال الذهبي: ما علمت أنَّ أحدا من العلماء صنف ما صنف هذا الرجل، وقال الموفق عبد اللطيف: كان ابن الجوزي لا يُضَيِّعُ من زمانه شيئا، يكتب في اليوم أربع كراريس، ويُرفَع له كلَّ سنة من كتابته ما بين خمسين مجلدا إلى ستين، بركة في العمر لا مثيل لها، فهو موسوعة ثقافية أَلَّف في التفسير، والفقه، والحديث، والوعظ، والتاريخ، والطب، واللغة، والأدب، وغيرها، ذكر منها جرجي زيدان خمسة عشرين عنوانا، وقد اطلعت على بعضها: تقويم اللسان، تلبيس إبليس، الداء والدواء، أخبار الحمقى والمغفلين، عُدَّةُ الصابرين، الروح، الفوائد، توفي ابن الجوزي في رمضان سنة سبع وتسعين وخمسمائة للهجرة (ت597هـ)، تنظر ترجمته في: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج4، ص: 329، وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج2، ص: 321، تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، ج3، ص: 95، تقويم اللسان، ابن الجوزي، ص: 05.

2- تقويم اللسان، ابن الجوزي، ص: 75.

3- المصدر نفسه، ص: 77.

4- المصدر نفسه، ص: 209.

أبيضَ هذا الثوب[1]، وهو متشدد في مقياسه الصوابي على نهج شيخه أبي منصور الجواليقي، وقبلهما الأصمعي، وثعلب، والحريري، وغيرهم.

فالصواب عنده هو الأفصح الأشهر، ولا اعتداد عنده بتأويل بعيد أو بلغة مهجورة، ولم يكن ليحتج بالقراءات القرآنية ولا الأحاديث النبوية، وما جاء منها مخالفا لقياسه عَدَّه لحناً من تغيير الرواة؛ فمثلا يقول: "تقول: عيّرت فلانا كذا" ولا تقل "بكذا"..."ويرد على البخاري[2]، بقوله: "وقد روي في حديث لأبي ذر: "سابيت رجلا فعيّرته بأمه" فهو يراه من بعض النقلة[3]، فعنده "عيرته بكذا" لحن، وما جاء في الحديث، سببه خطأ من بعض الناقلين للحديث، هذا رأيه في الاستشهاد بالحديث، وإن كانت شواهده قليلة جدا، حيث استشهد بعشر آيات قرآنية، وستة أحاديث نبوية- للتمثيل بها-، وخبرين، واثنين وعشرين شاهدا من الشعر[4].

نورد هناك مثالا من"باب الألف"..."وتقول للقائم: "اقعد". ولا تقل "اجلس" إلا لمن كان نائما أو ساجدا، لأن "القعود" انتقال من علو إلى سَفَلٍ، و "الجلوس" من سفل إلى علو، ومنه سميت "نجد" جَلْساً لارتفاعها، وجلسَ الرجلُ أتى نجداً"[5]. و "المأتم" اسم للنساء المجتمعات في الخير والشر. والعامة تخص ذلك بالاجتماع في المصيبة"[6].

إنّ كتاب "تقويم اللسان" لابن الجوزي من الكتب المختصرة في موضوع التصحيح اللغوي، وهذا ما أعطاه سرعة التعليم وإصلاح الخطأ كميزة من ميزاته[7]؛ فهو كتاب متميز لا تطويل ممل، ولا اختصار مخل، يورد اللفظ الصواب ويضبطه بالشكل الصحيح، ثم يذكر ما تقوله العامة ويضبطه باللفظ الخطأ، وأحيانا يستشهد، وفي كثير يورد اللفظ دون استشهاد. والكتاب يعالج لحن العامة والخاصة معا، ألفه صاحبه بعد أن رأى "المنتسبين إلى العلم يتكلمون بكلام العوام المرذول، جريا منهم على العادة"[8]،

1- ينظر: تقويم اللسان، ابن الجوزي، ص: 93.
2- صحيح البخاري، بحاشية السندي، دار المعرفة بيروت، د ط، د ت، ج1، ص: 15
3- ينظر: تقويم اللسان، ابن الجوزي، ص: 159.
4- ينظر: المصدر نفسه، ص:47.
5- المصدر نفسه، ص: 93.
6- المصدر نفسه، ص: 194.
7- ينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 155.
8- تقويم اللسان، ابن الجوزي، ص: 46.

فوضع لهم هذا المؤلف ليهتدوا إلى الصواب بالرجوع إلى حوصلة مختصرة من كتب التنقية لمجموعة من علماء العربية: كالفراء، والأصمعي، وأبي عبيد، وأبي حاتم، وابن السكيت، وابن قتيبة، وثعلب، وأبي هلال العسكري ومن تبعهم.

وعلى الرغم من كون ابن الجوزي اختصر مجموعة من كتب التنقية، مركزا على المادة دون الشواهد والاستطرادات التوضيحية ونحوها، غير أنّه اختصار أَخَلَّ بكثير من الفوائد، منها: عدم عزوه الأقوال إلى أصحابها، مما يخل بالأمانة العلمية، وتغيب الأكاديمية. مما يصعب على الباحثين بعده الربط بين اللحن وعصره الذي بدأ فيه، بسبب عدم ذكر من هو العالم الذي ذُكِرَ هذا اللحنُ في عصره[1].

وليس في الكتاب جديد يربطه بأخطاء عصره، وإنما هي أخطاء ولحن سابق واستمر في زمنه، ولهذا اعتُبِر الكتاب لابن الجوزي شكلا لا مضمونا، وربما كثرة التصنيف وعدمُ التخصص سَبَّبَ خَلَلاً لابن الجوزي في تآليفه، قال المقدسي: "لم نرض تصانيفه- ابن الجوزي- في السنة ولا طريقته فيها"[2]. وذلك لأن التأليف في السنة خاضع لقواعد الجرح والتعديل، وفق ضوابط دقيقة تفرض الإلمام والتخصص، وقد لا يوجد ذلك عند ابن الجوزي الموسوعي.

ز- ذيل فصيح ثعلب:

واضعه هو موفق الدين عبد اللطيف البغدادي[3]، ذكر فيه ما يغلط فيه كثير من الشداة والكتاب فيخبرهم بالصواب، ليجتنبوا ما عداه، بدأه بـ "باب ما يضعه الناس غير موضعه" مثل قولهم: الصباح:

1- ينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 155.

2- ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، ج4، ص: 331.

3- هو موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي بن أبي سعد الموصلي ثم البغدادي الشافعي، نزيل حلب، ويعرف قديما بابن اللباد"، ولد ببغداد سنة سبع وخمسين وخمسمائة وأقام بحلب. شيوخه: سمع من جماعة كثيرة منهم:أبو الفتح ابن البطي، أبو زرعة المقدسي سمع منه: "سنن ابن ماجه" و"مسند الشافعي"، أبو القسم بن فضلان سمع منه الحديث والفقه، الحسن بن علي البطليوسي، يحيى بن ثابت سمع منه "صحيح الإسماعيلي"، شهدة الكاتبة، أبو بكر بن النقور، كمال الدين الأنباري، وغيرهم. حفظ كتبا كثيرة في عدة فنون منها: اللغوية، والطبية، والفلسفية. قال الذهبي عنه: كان أحد الأذكياء البارعين في اللغة والآداب والطب وعلم الأوائل لكن كثرة دعاويه أزرت به، يعني عدم التخصص أزرى بشأنه، وقال الدُّبَيْثي: "غلب عليه علم الطب والأدب وبرع فيهما، حدث عنه الزكيان: البرزالي والمنذري، والشهاب القوصي، والتاج عبد الوهاب بن عساكر، والكمال العديمي، وابنه القاضي أبو المجد، والأمين أحمد ابن الأشتري، ويعقوب ابن فضائل، وست الدار بنت مجد الدين ابن تيمية، وآخرون، له تصانيف كثيرة ومتنوعة الميادين منها: شرح مقدمة ابن باب شاد في النحو، وشرح قصيدة "بانت سعاد"، والجامع الكبير في المنطق والطبيعي والآلهي في عشر مجلدات، والرد على اليهود والنصارى، وغريب الحديث في ثلاث مجلدات واختصره، وشرح أحاديث ابن

مذ نصف الليل الأخير إلى الزوال ثم المساء إلى آخر الليل الأول، مركزا على جانب المعاني أكثر، كقوله في تبيين معنى الظريف ونحوه من الصفات: "ليس الظرف في حسن اللباس، فالظرف في اللسان، والحلاوة في العين، والملاحة في الفم، والجمال في الأنف"[1]، في جملة من التصويبات التي يراها في واقعه، وأنهى الباب بقوله: والنُّوتَى الملاح وجمعه نَوَاتَى، كبُخْتَى وبَخَاتَى، ولا يقال للواحد نَوَاتَى.

والباب الثاني: "ما تغير العامة لفظه بحرف أو بحركة" تقول قرأت آل حم وآل طس، ولا تقول: الحواميم. ويتطرق إلى جوانب من التصحيف بين (س + ص) و(س + ش)...، مثل الجرس سين، "والفقوص لصغار القثاء: بالصاد"[2]. وتكلم على التشديد والتخفيف، والتغيير بين الحركات، والقصر والمد، ونحوها، وختم بما جاء على "أَفْعَل"، ...أَنْقَعْتُ الدواءَ في الماء فهو مُنْقَعٌ، ولا يقال "فَعَلْتُ" في شيء من ذلك.

اتبع موفق الدين عبد اللطيف البغدادي مقياسا وسطيا بين التشدد والتساهل، خاصة فيما يتعلق بالمعنى، كتخصيص العام أو عكسه والحمل على المجاز، والقياس ونحو ذلك، مثلا: الجواليقي أنكر استعمال المثقال مرادا به الدينار خاصة، فقال: من ذلك المثقال يظنه الناس وزن دينار لا غير، وليس كما يظنون، مثقال كل شيء وزنه[3]. وأجازه البغدادي من باب التخصيص، قائلا: "أقول هذا أيضا عام قد خصصه الاستعمال"[4]؛ يعني ما كان معناه عاما وخصص بالاستعمال أو العكس فليس لحنا، بل هو تضييق أو توسع بالمعنى، ويجوز حيث فرضه الاستعمال التداولي، تفاعلا مع التطور اللغوي.

أنكر الجواليقي قولهم لساقي الماء: "شَارِب" لما فيه من قلب الكلام، لأن المِسْقِي هو الشارب وصاحب الماء: السَّاقِي[5]، قال البغدادي: "يجوز أن يقال له شارب بمعنى النسب أي: ذو شراب كما

ماجة المتعلقة بالطب، ذيل الفصيح الذي أراد أن يدرس مع فصيح ثعلب، "الإفادة والاعتبار بما في مصر من الآثار: هو رحلته إلى مصر في آخر القرن السادس للهجرة، أدركه الموت ببغداد في ثاني عشر محرم سنة تسع وعشرين وستمائة للهجرة (629هـ)، وصلى عليه السهروردي، تنظر ترجمته في: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، ج5، ص: 132، وتاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، ج3، ص: 94، والعقد الثمين في تراجم النحويين، الذهبي، ص: 197.

1- ذيل فصيح ثعلب، موفق الدين البغدادي، نشر وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة التوحيد بدرب الجماميز، مصر، ط1، 1949م، ص: 04.

2- المصدر نفسه، ص: 26.

3- تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، الجواليقي، ص: 69.

4- ذيل فصيح ثعلب، موفق الدين البغدادي، ص: 08.

5- ينظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، الجواليقي، ص: 63.

يقال: لابن و تامر، بمعنى ذو لبن وذو تمر"[1]. تساهل في استعماله وبحث له عن مساغ قياسي لأنه عمل مستمر، قال ابن مالك:

"وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالِ فَعِلْ *** فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ"[2].

وأما من حيث طريقة التصحيح اللغوي المتبعة عنده؛ فهو يذكر اللفظ أو الأسلوب بصيغته الصحيحة ثم يبين اللحن، كقوله: "وتقول عيرته كذا، ولا تقل بكذا"[3]، عكس ما فعل جل المصنفين في التنقية إذ يذكرون اللحن ثم الصواب، كقول الحريري: ويقولون: عيرته بالكذب، والأفصح أن يقال: عيرته الكذبَ بحذف الباء[4].

وفي الغالب يعقب على الأخطاء بالتبيين والتعليل أو التدليل، على نهج المذهب البصري الذي تظهر نزعته وميله إليه من خلال: رفضه صوغ أفعل للتفضيل والتعجب من الألوان والعيوب، والنسب إلى صدر المركب المزجي، وعجز المضاف، قال: "ورجل حُبَلِيٌّ بفتح الباء، نسب إلى بني الحُبْلَى، حَيّ من الأنصار"[5]. وربما صحح الأسلوب كقوله: "وتقول لعل زيدا يقوم ويفعل، ولا تقل لعله قام بالماضي"[6]. دون أن يبين العلة لماذا هذا دون ذاك؟ كما فعل غيره بأن لعل للترجي أو الإشفاق، وهما يتعلقان بالمستقبل دون الماضي.

ويمكن إيراد هذا النموذج من الكتاب: "وتقول: نعوذ بك من طوارق الليل وجوارح النهار، ولا تقل من طوارق النهار لأن الطوارق في الليل خاصة"[7]، "القافلة: هي الراجعة، فأما الذاهبة فالسَّفْرُ، ولا يقال قافلة إلا بطريق التفاؤل"[8]، "وتقول جاءني غيرك ولا تدخل عليه الألف واللام. ومنه حضر الناس كافةً، ولا تقل الكافة. وكذلك جاء القوم قاطبةً، ولا تقل القاطبة ولا قاطبة القوم"[9].

1- ذيل فصيح ثعلب، موفق الدين البغدادي، ص: 06.
2- متون النحو والصرف لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 64.
3- ذيل فصيح ثعلب، موفق الدين البغدادي، ص: 20.
4- درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، ص: 105.
5- ذيل فصيح ثعلب، موفق الدين البغدادي، ص: 34.
6- ذيل فصيح ثعلب، موفق الدين البغدادي، ص: 21.
7- المصدر نفسه، ص: 04.
8- المصدر نفسه، ص: 11.
9 - ذيل فصيح ثعلب، موفق الدين البغدادي، ص: 21.

وتكمن قيمة هذا المصنّف في كون البغدادي جمع فيه ما تفرق في كتب التنقية قبله، باعتباره آخر ما ألف في الموضوع لدى علماء العراق، مما جعله أرضية انطلاق لكثير من البحوث اللغوية بعده. خاصة أن موفق الدين ألفه للشداة والكتاب من المثقفين وأهل الاختصاص، وهذا يعطي الكتاب قيمة لغوية رفيعة المستوى،كما أن صاحبه لم يذكر الخطأ والتصويب مجردين بل في كثير من الأحيان يعقب بالتوضيح والترجيح، ما يعطيه قيمة علمية، وفائدة عظيمة.

وإن كان غرض موفق الدين تأليف مساعدة ذوي الاختصاص الذين يريدون الدخول في العلية فعليهم أن يضموا معرفة هذه الألفاظ إلى ما في "كتاب الفصيح لثعلب"[1]، و لهذا سماه "ذيل فصيح ثعلب" بمعنى مكمل له، وهذا يستلزم أن يذكر مالا يوجد في الفصيح، لكن المتتبع له يجد فيه كثيرا مما ذكر في الفصيح، مثل قول ثعلب: "وامرأة صبور وشكور ونحو ذلك"[2]، وفي الذيل:"وتقول امرأة صبور وشكور"[3]، والعمل نفسه عمله مع بقية المصنفات الأخرى، حتى إنه ينقل أبوابا كاملة من كتاب التكملة للجواليقي[4]، يضاف إليه عدم عزو الكلام إلى أصحابه، كقوله: فالظرف في اللسان، والحلاوة في العين، والجمال في الأنف[5]، هكذا دون إحالة، بينما الجواليقي يعزوه لابن الأعرابي[6]، فلابد من نسبة كل قول إلى قائله.

3- مصنفات اللحن التراثية في الميزان:

أ- مميزاتها العامة:

1- ظاهرة التقليد: إنّ مصنفات اللحن بُنِيَ بعضُها على بعض واقتبس بعضُها من بعض، واعتمد اللاحق منها على السابق؛ فابن قتيبة اعتمد على ابن السكيت، والحريري جمع كثيرا ممن سبقوه، وأخطاء معاصريه معدودة عنده، وابن الجوزي صرح بأنه جمع كتابه من كتب السابقين، وقال: "وإنما لي فيه الترتيب والاختصار"[7]. وهو قول ابن بري المصري، وموفق الدين البغدادي، وعَمِلَ الجواليقي ذيلا لدرة

1 - ينظر: المصدر نفسه، ص: 01، المقدمة.
2 - الفصيح، أبو العباس ثعلب، ص: 144.
3 - ذيل فصيح ثعلب، موفق الدين البغدادي، ص: 25.
4 - ينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 156.
5 - ذيل فصيح ثعلب، موفق الدين البغدادي، ص: 04.
6 - ينظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، الجواليقي، ص: 53.
7- تقويم اللسان، ابن الجوزي، ص: 75.

الحريري، "إنَّ مصنفي اللحن كانوا ينقلون معظم الأمثلة عن سابقيهم"[1]، كفعل ابن هشام مثلا ينقل أبوابا كاملة من مصنف الزبيدي أو ابن مكي، بل قال عبد الفتاح سليم: "يصح أن نقول على وجه الإجمال: إن ملاحقة العلماء لأخطاء عصورهم قد وقفت بصورة عامة عند ابن السكيت"[2]، أي؛ وما بعده يغلب عليه التَّكرار والاجْتِرَار، دون إقرار بالنقل وعزو الكلام إلى أهله، كما تقتضي الأمانة العلمية في البحوث الأكاديمية. باستقراء بسيط لجملتها، يُكْشفُ الاجترار بدءا بالكسائي من (القرن الثاني)، وانتهاء بالبغدادي في (القرن السابع).

2 – **غلبة الاستعمال**: إنّ الشيوع أقوى من التصحيح؛ فمع استعمال المفردة ورواجها يَسْتَعْصِي تطبيق الضوابط القياسية للتصحيح والعلاج؛ لأن الناس أسرى ما ألفوا، ولهذا نجد ألفاظَ لحنٍ عولجت منذ قرون ومازالت لحنا شائعا إلى اليوم، من ذلك ما تقدم ذكره مثلا، وقولهم: الباب مَغْلُوق بدل مُغْلَق[3]، وقولهم: حوائج في جمع حاجة، والصواب: حاجات وحِوَج[4]، وقولهم: تَوَام في توأمين[5]. وكذا قولهم: "كَرْفَصَهُ" في "قَرْفَصَهُ" بمعنى ربط يديه إلى رجليه وأخذه بسرعة كالمختَطَف[6]، ومنه قولهم: "طَلَسْتُ الكتابَ": إذا محوتَه لتفسد خَطَّهُ[7]، وقولهم: البارحة في الفترة الصباحية قبل الزوال، والصواب: الليلة[8]. ومنه قولهم: شوش، ومُشَوِّش، الصواب: هَوَّشَ[9]، إذا خلطَ الشيءَ. وجمعهم جَدْياً على "جَدْيَان"، والصواب: أَجْدٍ، أو جِدَاء[10]، وكلها عولجت، ولكنها استعصت على العلاج. وفي بحث ل"عبد الجليل مرتاض" كاد يؤصل به لجل العامية الجزائرية، بأنها سليلة العامية الأندلسية والصقلية[11].

1- اللهجات العربية في كتب لحن العامة، باسم خيري خضير، ص: 41.

2- موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 181.

3- ينظر: إصلاح المنطق، ابن السكيت، ص: 227.

4- ينظر: تقويم اللسان، ابن الجوزي، ص: 117، ودرة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، ص: 64.

5- ينظر:إصلاح المنطق، ابن السكيت، ص: 312.

6- ينظر: ذيل فصيح ثعلب، موفق الدين البغدادي، ص: 16.

7- المصدر نفسه، ص: 17.

8- ينظر: تقويم اللسان، ابن الجوزي، ص: 180.

9- ينظر: المصدر نفسه، ص: 104- 105.

10- ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 302.

11- ينظر: تراكيب لهجية عربية جزائرية في ظل الفصحى، عبد الجليل مرتاض، دار الغرب للنشر والتوزيع وهران، د ط، 200، ص: 07.

فاللفظ عندما يضرب جذوره في الجانب التداولي، يُصبحُ محوُهُ من الوجود الاستعمالي شبهَ مستحيل؛"حتى إن بعض الأخطاء فرضت نفسها لتصبح وكأنها صوابات"[1]، فالوقاية أيسر من العلاج وأنفع، يصف "ابنُ مكي الصقلي" المثقفين وكيف يتحاشون اللحن "عند المباحثة والمكاتبة وقراءة الكتب ومواضع التحقيق، فأما عند المخاطبة والمحاورة، فلا يستطيعون مخالفة ما تداوله الجمهور، واستعمله الجم الغفير"[2]، وهي الحقيقة التي لمسها ابن مكي في القرن السادس، ومازلنا نلمسها في واقعنا اللغوي إلى اليوم.

ب – أهميتها:

لقد دعت ضرورة المحافظة على لغة القرآن بحماية العربية الفصحى من كل تحريف إلى انطلاق حركة التنقية والتصحيح اللغوي، بعد أن شاع وذاع اللحن والتصحيف في الألفاظ والأساليب اللغوية المتداولة، في الوسط العامي وبين الخاصة، ولهذ تبرز القيمة العلمية لهذه المصنفات في هذه الجوانب:

– المحافظة على اللغة الفصحى كما هي عليه في بيئتها الأولى لفظا ومعنى، صوتا وصورة.

– تصوير المجتمع العربي وحياتِه في جميع الأقاليم، تصويرا دقيقا محكما، فاللغة عقل الأمة، ولسان حالها[3].

– الاهتمام باللغات الحية في الوسط التداولي، مما يقيد اللحن الدخيل في زمانه ومكانه، ويعطي مع لغة العامة لغة خاصة، لا ترصدها كتب اللغة والمعاجم.

– التعرف من خلال تلك المصنفات على جوانب الاستخدام اللغوي في هذه المناطق كلها من القرن الثالث إلى القرن السابع الهجريين[4]، وهذا بغية رصد عامية كل إقليم على حِدَا، وهذا ما تجسده القرائن النحوية والاستعمالات الدلالية.

ج– عوامل عرقلة التصحيح اللغوي:

1– اللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي العربي، عبد الجليل مرتاض، دار هومه الجزائر، د ط، 2013، ص: 27

2– تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 15.

3– ينظر: فجر الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي بيروت، ط11، 1979م، ص: 51.

4– ينظر: المدخل إلى مصادر اللغة العربية، سعيد حسن بحيرى، ص: 136.

تحالفت عدة عوامل داخلية وخارجية على إضعاف جهود التنقية اللغوية قديما، منها:

- جهود التنقية والتصحيح اللغوي كانت أعمالا فردية موزعة في أرجاءَ واسعةٍ مشرقا ومغربا، لم توحدها مجامع علمية، ولا هيئات رسمية، والإنسان ضعيف بنفسه قوي بأخيه.

- عدم توحيد المنهج والاتفاق على مقاييس الفصحى والتصويب، فكثيرا ما لحّنَ أحدُهم لفظاً وصوبه آخَرُ مثلا: في لفظ " أَجِنَّة " يقول الزبيدي: "ولا يجوز أن يكون "أَجِنَّة" جمعَ جِنَانٍ"[1]، بينما يقول ابن بري: "وإنما تأتي الأَجِنَّةُ جمعَ جنانٍ، أو جمع جَنِين"[2]، فهذا التضارب بينهما- وهو كثير- يجعل غيرهم يتمادى في استعمال اللفظ وإن لحَّنه بعضُهم، لأن له وجهاً مقبولا عند آخر من أهل الشأن، وهو عمل موجود بين المثقفين إلى الآن، مثلا في: تقديم اللَّقَب على الاسم، أو في جر الاسم الواقع بعد حَيثُ، أو التعبير بنون الجمع عند الباحثين (قلنا فعلنا...)، فيه تضارب كثير بين القبول والرفض لدى المعاصرين.

- التعصب واحتقار الآخر، ووصفه بالجهل ونحوه أحيانا، فالأصمعي مثلا يصف سيبويه والأخفش بقلة علمهما بالنحو وإدخال " أَلْ " على لفظ "كل" و "بعض"[3]، وكذا اتهامهما بأنهما لا يفرقان بين "حيث وحين"[4]، في المكان والزمان، والزبيدي ينقد كتاب السجستاني فيقول: "كأنَّ الكتاب مُؤلفٌ لغير ما نسب إليه وعرف به"[5] يريد أن يقول: إنه كتاب لا علاقة له باللحن والتصحيح اللغوي، "اتهامات بددت كثيرا من جهدهم، وصرفتهم عن مناهضة ما كان يظهر في عصر كل منهم من انحرافات"[6]، وتصحيف وأخطاء لغوية، وراحوا يتبادلوا الاتهامات بالجهل والعامية، حتى إن الزبيدي حين ألف كتابه "لحن العوام" خاف أن يعاب عليه وينسب إلى الجهل بما كتب فيه، فقال: "ولعل طاعنا يطعن في كتابنا هذا بما ذكرناه من الكلام السوقي، واللفظ المستعمل العامي، جهلا منه أن الفساد إنما يقع في المستعمل على الألسنة"[7]، خاف أن ينقد الكتاب ويعاب عليه بسبب الألفاظ العامية التي

1- لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 149.

2- أربعة كتب في التصحيح اللغوي، غلط الضعفاء من الفقهاء، ابن بري المصري، حاتم صالح الضامن، ص: 19.

3- ينظر: ما تلحن فيه العامة، أبو حاتم السجستاني، ص: 66.

4- ينظر: المصدر نفسه، ص: 57.

5- لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 60.

6- موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 181.

7 - لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 64، وينظر: المدخل إلى مصادر اللغة العربية، سعيد حسن بحيرى، ص: 152.

ذكرها فيه مُرْغَما، لأنها لحن متداول في اللغة المستعملة، فعليه أن يصوبه بذكره وتصحيحه لِيُرَدَّ للصواب، بضوابط الفصحى وقواعد القياس، حسب ما يراه الكاتب.

– العوامل السياسية: فنتيجة الاغتيالات والانقلابات واستيلاء السلاجقة والأتراك على مقاليد الحكم وزمام الأمر، وهم لا ذوق عربي ولا عز عصبي عندهم، فاضطربت الحركة العلمية عموما والتصحيحية خصوصا، وربما هذا سر خلو القرن الخامس من تصنيف اللحن.

وتبقى مصنفات اللحن جهودا فردية، خدمت اللغة في التنقية والتصحيح اللغوي، اكتفيت بثلاثة منها هي: "لحن العوام" لأبي بكر الزبيدي، و"تثقيف اللسان وتلقيح الجنان" لابن مكي الصقلي، و"المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان" لابن هشام اللخمي، لحن يدور بين الأندلس وصقلية في المغرب الإسلامي، وذلك لما لهذه المصنفات من أهمية في الموضوع، وخصوصية في المنطقة، لصلتها بالمكان والإنسان.

تمهيد: يَستعمل النحاةُ لفظَ "القرينة" لمزيل اللَّبْس في الكلام، ودفع الغموض والإبهام، يقولون مثلا: أكل الكِمَّثْرَى موسى؛ قرينةُ "إسنادِ الأكلِ" تبين الفاعلَ ولو تأخر لفظا، يقول ابن عقيل فيما يجب تقديم الفاعل على المفعول: "كما إذا خفي الإعراب فيهما ولم توجد " قرينةٌ " تبين الفاعل من المفعول، وذلك نحو (ضرب موسى عيسى) فيجب كون موسى فاعلا"[1]، بناء على قرينة " الرتبة ". فالمطلوب فهم علاقة الكلمة بأختها؛ السابقة أو اللاحقة لها، وباقي كلمات النسيج التركيبي كلِّها، وعليه فجمهور النحاة القدامى جعلوا لهذا الربط المعنوي فكرةَ "العامل"[2] مناطا للتعليق[3]، وفهمِ المعنى النحوي، الذي هو قطب الرحى في صحة الكلام وسلامة قواعده، رد ابن مضاء القرطبي(ت592هـ) هذه الفكرة، واعتبر العاملَ هو "المتكلم"، فأدى ذلك منه إلى نفي الطابَع الاجتماعي عن اللغة، والذي هو أخص خصائصها[4].

ليأتي بعده في العصر الحديث "إبراهيم مصطفى" المصري يتبنى بعض الآراء الكوفية أو الشاذة لدى القدماء، ويزعم إحياء النحو، بتسمية: الضمة عَلَمَ الإسناد، والكسرة عَلَم الإضافة، والفتحة عَلَمَ الخفة[5]، في عدة تغييرات أدخلها على الدرس النحوي التقليدي، محاولا التخلص من فكرة العامل، بلا جديد يذكر. ناقش "تمام حسان" تلك الآراء كلَّها، ثم ارتضى مصطلح "التعليق" الذي استعمله كثيرا عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) في نظرية "النظم"، فرآه تَمَّام حسان: "أذكى تفسيرا للعلاقات السياقية"[6]، لأن التحليل النحوي عنده هو؛ المعنى المعجمي + المعنى التركيبي+ المقام – القرينة الاجتماعية– كل هذا يُكَوِّن: المعنى الدلالي[7] المقصود، والقرائن هي الكاشفة لذلك كله، فيمكنها أن تكون بديلا عن "العامل" في نظره.

1 – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص: 487.

2 – العامل: هو الشيء الذي بسببه يحصل ويوجد المعنى، الذي يطلب الإعراب، والمراد بالمعنى: الفاعلية والمفعولية والإضافة، ينظر: حاشية ابن الحاج على شرح الآجرومية، ص: 25.

3 – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 185.

4 – ينظر: المرجع نفسه، ص: نفسها.

5 – ينظر: إحياء النحو والواقع اللغوي دراسة تحليلية نقدية، أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، ط1، 2007م، ص: 68.

6 – اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 186.

7– ينظر: المرجع نفسه، ص: 182.

محاولات اجتهادية لوضع بديل عن نظرية " العامل " لدى القدامى، و" قرائن التعليق" تسد الحاجة عن العامل في نظره، يقول: "فَهْمُ التعليقِ على وجهه كافٍ وحدَه للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية"[1]، فَنَظَّر لفكرته بكتاب "اللغة العربية معناها ومبناها"، بثمانية فصول هي: الكلام واللغة، والأصوات، والنظام الصوتي، والصرفي، والنحوي، والظواهر السياقية، والمعجم، والدلالة، معللا ومدللا بناء على "قرائن التعليق" كما يعتقد.

ولكنَّ الحقَّ أنَّ "العاملَ" حاضرٌ دائما في التحليل النحوي عنده أثناء التطبيق، ما استطاع التخلصَ منه، مثلا يشرح استتار الفاعل بقوله: "القرينة في الماضي وضع صورة الفعل الذي استتر فيه الضمير، بإزاء صور الأفعال الأخرى ذوات الضمائر المتصلة، فتكون المقابلة (القيم الخلافية أو المخالفة)، أساسا لفهم خصوص الضمير المستتر بواسطة صورة فِعْلِه"[2]، معناه تقارن الفعل بأفعال أخرى، تجد لكل فعل فاعلا، فتكشف أنَّ الفاعل مستترٌ لهذا الفعل، كشف متوقف على "العامل" الذي هو الفعل المطرد.

تحليل مبني على القرائن لكنه ما خرج عن أركان الإعراب: عامل، ومعمول، وموقع، وعلامة[3]. لذا أظنها اجتهادات لفظية، مسايَرَةً لمناهج الدرس اللغوي الحديث، التي تُغَلِّب الطابعَ " الوصفي " للغة على الطابع المعياري التراثي، ليس إلا، والحال نفسه عند "إبراهيم مصطفى"، أو "طه حسين" الذي قال عنه محمد عبد الراضي: "سمعناه كثيرا وهو يتحدث، فما لا حظنا أنه خالف النحاة، فرفعَ منصوباً، أو نصب مرفوعا"[4]، مع مباركته لإبراهيم مصطفى في رفع اسم " إنَّ " مثلا. كلها ادعاءات لفظية نظرية لا وجود لها في التطبيق التداولي، حتى على ألسنة أصحابها.

على كلٍّ فالنص وحدة دلالية كبرى، فَهْمُ معناه متوقفٌ على إدراك شكله ومبناه، والذي بدوره يُفهم طبقا لعلامات حالية، وأخرى مقالية، فالحالية؛ تتمثل في السياق الموقفي للنص، وملابسات الزمان، والمكان، والإنسان، وغيرها من الوسائل المتضافرة، لضبط البنية السطحية والعميقة للنص، أما

1 – اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 189.

2 – المرجع نفسه، ص: 217.

3 – ينظر: التطبيق النحوي، عبده الراجحي، دار النهضة العربية بيروت، د ط، 1988، ص: 16.

4 – إحياء النحو والواقع اللغوي دراسة تحليلية نقدية، أحمد محمد عبد الراضي، ص: 98.

العلامات المقالية؛ فهي الوحدات الملفوظة أو الملحوظة، المعبَّر عنها، ب " القرائن المقالية[1] " عند تمام حسان، وتحتها نوعان من قرائن التعليق:

1/ قرائن معنوية، 2/ قرائن لفظية. فما المقصود بالقرائن؟ وما هي أنواعها؟، وكيف تستنتج دلالاتها النحوية من كتب اللحن؟، هي الإشكالات المتناولة في هذا المبحث.

1- القرائن النحوية:

أ- تعريفها:

القرائن جمع قرينة، قال الشريف الجرجاني في تعريفها: "فَعِيلَة بمعنى الفاعلة، مأخوذة من المقارَنَة، وفي الاصطلاح: أمر يشير إلى المطلوب"[2]. من المقارنة والملازمة أخذت القرينة، كالقرين الملازم لقرينه، حتى يصير كلٌ منهما دليلا على الآخر، في المعنى قال طرفة بن العبد:

عَنِ الْمَرْءِ لَا تَسْأَلْ وَسَلْ عَنْ قَرِينِهِ *** فَكُلُّ قَرِينٍ بِالْمُقَارِنِ يَقْتَدِي[3].

"فالقرينة: هي ما دل على المقصود"[4]؛ المراد لمرسل النص المسموع أو المقروء، أوهي "الدليل الذي يُعتمَد عليه لإثبات صحة قاعدة أو استعمال"[5] تركيبي لغوي. ومصطلح " قرينة "، مشترك بين علوم البلاغة، والنحو، وأصول الفقه، ويغلب على الظن أن حقلها الأصلي هو البلاغة، واستعيرت للنحو، وأصول الفقه من خلال المباحث اللغوية، قال الأسعدي في معجم الأصول: "القرينة هي ما تدل على إرادة المجاز باللفظ دون الحقيقة"[6]. يعني؛ العلامة الصارفة للمعنى من الحقيقة إلى المجاز. وعليه فالبحث يقارب ظاهرة اللحن، بناء على فكرة "قرائن التعليق" النحوي، وبالله التوفيق.

1 – اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسن، ص: 191.

2 – التعريفات، الشريف الجرجاني، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط4، 2013، ص: 175.

3 – ديوان طرفة بن العبد، تح: عبد الرحمن مصطاوي، دار المعرفة بيروت، ط1، 2003، ص: 41.

4 – المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، محمد التونجي وراجي الأسمر، ج1، ص: 465.

5 – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

6 – الموجز في أصول الفقه مع معجم أصول الفقه، محمد عبيد الله الأسعدي، ص: 157.

ب- أنواعها:

قسم تمام حسان "القرائن" إلى ثلاثة أنواع، وتناولها بإسهاب وتفصيل[1]: قرائن "مادية"؛كأثر ومخلفات المجرم في مكان الجريمة. وقرائن "عقلية"، وهي نوعان: **منطقية؛** كقضايا القياس المنطقي والاستدلال والبرهان. **عهدية ذهنية؛** وهي ما سبق مدلولُه إلى الذهن عند ذكره، كقولك: "دخلت إلى المسجد" يفهم المسجد المعهود، بين المرسل والمتلقي، وربما يقصد ما صار عَلَماً بالغَلَبَة. ثم قرائن "تعليق نحوي"، وهي ربط كلمة بأخرى أثناء التركيب أو النظم الكلامي، ليُكشف المعنى النحوي المقصود، وهي نوعان: **قرائن حالية:** تعرف من خلال السياق المقامي وملابساتِ النص، ويمكن التعبير عنها بالدلالة السياقية المتبعة في النقد القديم.

قرائن مقالية: وهي ما يفهم به المعنى من خلال العبارات المسموعة، أو المقروءة، بمعنى التحليل النسقي البنيوي للنص، ويعبر عنها بالنقد النسقي أي؛ فهم النص من داخل النص حسب نسيجه التركيبي، وهي التي يُعنَى بها في هذا المبحث. قال تمام حسان: "فالتعليق إذاً هو الإطار الضروري للتحليل النحوي، أو كما يسميه النحاة "الإعراب"[2]، وجعلها صنفين: أ/ قرائن معنوية تتمثل في: الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية، والمخالفة، وتحت كل واحدة منها فروع متعددة في أبواب النحو. ب/ قرائن لفظية: وهي الإعراب، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والتنغيم[3].

تتضافر هذه القرائن كلُّها، لتوضِّح الدلالةَ القائمة على علاقة الدال بالمدلول، وكمال الاتصال بينهما، داخل العلامة اللسانية[4]، في تركيبٍ ما. أَخَذْتُ هذه القرائن المقالية بنوعيها- المعنوي واللفظي- وطبقت عليها من خلال مصنفات اللحن الأندلسية، في الفترة المحددة فيما بين القرنين الثالث والسابع الهجريين، واكتفيت منها بثلاثة مصنفات هي: 1) لحن العوام لأبي بكر الزبيدي (ت379هـ). 2) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصِّقِلِّي (ت501هـ). 3) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لابن هشام اللخمي (ت577هـ).

اخترت هذه المصنفات لعدة أسباب منها:

1 - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 190.

2 - المرجع نفسه، ص: 189.

3 - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسن، ص: 190.

4 - ينظر: علم الدلالة "دراسة وتطبيق"، نور الهدى لوشن، ص: 27.

1- رجاء الوقوف على مرحلة مهمة من مراحل البحث الدلالي لدى العلماء العرب المسلمين في تلك الحقبة المشرقة من تاريخ الثقافة العربية الإسلامية عامة، و"الأندلسية" منها خاصة.

2- ما لتلك الكتب من أثر في الدراسات اللغوية التي جاءت بعدها، إذ كانت مادتها أساسا لكثير من مصنفات الدرس اللساني القديم والحديث.

3- توجيها لأنظار الباحثين إلى ذلك التراث الرائد في مجال البحث الدلالي، واللحن خاصة. 4- إتباعا لما تمليه طبيعة الموضوع من شمول واتساع تفرض على الباحث أن يحصر بحثه في أحد الجوانب، بغرض الإحاطة والإلمام، إذ يجب تحديد البحث بالمادة، أو الزمن، أو الاتجاه، كي يكون غير فضفاض ومقبولا منهجيا.

5- رغبة في اطلاع أكثر على المجتمع الإسلامي بالأندلس، من خلال لغة التخاطب بين أفراده، إذ اللغة هي عقل الأمة، كما يقول أحمد أمين: "إنَّ لغةَ كل أمة في كل عصر مَظهرٌ من مظاهر عقلها"[1].

6- لمقاربة أوجه التشابه بين الأندلسيين والشعوب المغاربية، خاصة الشمال الإفريقي، بحكم العلاقة التاريخية، والانتقال السلِس للحضارة الأندلسية إلى فاس، وتلمسان، وتنس، وبجاية، وغيرها مما نلحظه في اللغة التداولية إلى اليوم، كلفظ: عَرْبُون، حُمَّص، خُلْخَال، قَرْبُوس، فُقَّاع، قَدُوم، كُلَّاب خُبَّيْز...،

7- المناهج اللسانية الحديثة تقاوم الصفة المعيارية للدرس اللغوي، ومن ثَمَّ كانت تُعْنَى بالعامية لأنها ميدان التغير السريع من غير تقيد بمعيار ثابت يحكم بصحة ذلك التغير أو خطئه، وتذهب "إلى أن اللغة ملك مَنْ يتعلمها، وليست ملكا خاصا لأبنائها فقط"[2]، ما يدعو إلى الاهتمام بالأمر على بصيرة.

8- إذ كثير من الدارسين العرب اهتم باللهجات العامية؛ دراسة وتقعيدا وحفظا، وهو اتجاه وراءه مقاصد لا صلة لها بالعلم، بل لحاجة في النفس، لأن الفصحى عامل وحدة للوطن العربي والإسلام.

9- الوقوف على هذا الصراع اللغوي بين فصحى يراد لها الاستمرار سليمة نقية، وعامية تحاول النيل منها بالتغيير والتبديل، لنكون على بصيرة من الأمر، من باب: عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه.

1 - فجر الإسلام، أحمد أمين، ص: 51.

2 - إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في شرح ابن عقيل، محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية بيروت، ط1، 2003م، ص: 11.

لهذه الأسباب ونحوها اكتفيت بالمصنفات الأندلسية الثلاثة. متبعا "منهج تمام حسان" في التقسيم والترتيب للقرائن، بَدْءاً بالقرائن المعنوية، مقدما الكلام على: الإسناد، فالتخصيص، فالنسبة، فالتبعية، فالمخالفة، ثم القرائن اللفظية، متبعا الترتيب نفسه بدءاً بالإعراب، ثم الرتبة، فالصيغة، فالمطابقة، فالربط، فالتضام، فالأداة، فالتنغيم. أقوم بشرح توضيحي للقرينة إذا كانت تحتاج إلى توضيح وبيان، وأسوق عبارة المصنف حرفيا أو باختصار أحيانا، ثم أطبق عليها مقاربة- صوتية صرفية نحوية- قدر المستطاع، راجيا من الله التوفيق والسَّداد.

2- اللحن في"قرائن التعليق النحوي"

أ- القرائن المعنوية:

1- قرينة الإسناد:

الإسناد في اللغة: "هو إضافة الشيء إلى الشيء، وفي عرف النحاة: عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة"[1]. يشمل الإسناد: مرفوعات الأسماء؛ المبتدأ مع الخبر أو ما يَسدُّ مَسدَّه، ونواسخ الجمل الاسمية، والفعل أو اسم الفعل مع مرفوعه، ونحو ذلك. قال سيبويه: "فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه"[2]. يعني الإسناد قائم بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل وغيرهما، ومن أمثلة قرينة الإسناد في مصنفات اللحن، قول ابن مكي الصِّقِلِّي:

ويقولون: عَنِيتُ بزيد، وعَنيتُ في حاجته أَعْنِي، والصواب: عُنِيتُ بضم العين، فأما عَنِيتُ أَعْنِي فمعناه: تَعِبتُ ونَصبتُ[3]. الإعراب: عُنِيتُ: فعل وفاعل، وقرينة إسناد الفعل إلى الفاعل " تاءُ المتكلم". في المعنى نفسه قال ابن هشام: ويقولون: عَنيتُ بريد، والصواب: عُنِيتُ، بضم العين[4]. وهو بمعنى: اهتممت، وَرَدَ عن العرب مبنيا للفاعل، لكنه على صورة المبني للمفعول، ومرفوعه يُعرب فاعلا وليس نائبا[5]، التركيب مبني للمفعول، ومرفوعه يعرب فاعلا، بناء على المعنى، وعدة أفعال جاءت على هذه الصورة، منها: أُغْمِي، دُهِش، شُغِف، أُولِعَ ...وغيرها مما ذكره النحاة[6] وأهل اللغة.

---

1 - التعريفات، الشريف الجرجاني، ص: 27.

2 - الكتاب، سيبويه، ج2، ص: 125.

3 - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 112.

4 - ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 91.

5 - ينظر: المنهج السالك لفهم ألفية ابن مالك، أبو عبد الغني أحمد بن إحساين الوردي، دار الأمان الرباط، ط1، 2014، ج1، ص: 414.

6 - ينظر: التطبيق النحوي، عبده الراجحي، ص: 192.

ومن الإسناد أيضا، قول ابن مكي: ويقولون: أَتْخَمَ الرجلُ.. والصواب: أُتخِمَ الرجلُ، فهو مُتْخَمٌ[1]. الإعراب: أُتخِمَ: فعل ماض مبني للمجهول، الرجلُ: نائب فاعل. فيه قرينة إسناد الفعل إلى نائب الفاعل، على صورته وإعرابه. ومنه قول ابن هشام: ويقولون: اجتمع فلان مع فلان، والصواب: اجتَمَعَ فلانٌ وفلانٌ...، متى أسند فعل – المشاركة – إلى أحد الفاعِلَينِ، لزم أن يُعطَف عليه الآخرُ بالواو خاصة[2]. ف" اجْتَمَعَ " فعل مشاركة، أسند إلى الفاعل (فلانٌ)، فكان ينبغي أن يعطف عليه بالواو، قال ابن مالك: "واخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الذِي لَا يُغْنِي *** مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي"[3].

يعني إذا كان الفعل من أفعال المشاركة، يعطف على فاعله بحرف الواو، التي تفيد مطلق التشريك، لأن الفاعل لا يفي بتمام المعنى حتى يكملَ بمعطوف عليه بواو التشريك، نحو: "اجتمعَ فيك العلمُ والحلمُ". ومن الإسناد أيضا، قول ابن مكي: ويقولون: أَقْلَبْتُ الثوبَ وغيرَه، والصواب: قَلَبْتُ...إلا في قولهم: أَقْلَبَتِ الخُبْزَةُ، إذا حانَ أَنْ تُقْلَبَ[4]. الإعراب: أَقلبَ: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، حركت بالكسر لالتقاء الساكنين، والهمزة زائدة للحينونة[5]. أي حان وقت قلبها، والخبزةُ: فاعل، مسند إليه الفعل، وهو قرينة معنوية.

وقد يكون الإسناد بين الفعل والجار والمجرور، كقول الزبيدي: أَذَّنَ العصرُ، خطأ، والصواب: أُذِّنَ بِالعصرِ[6]. الإعراب: أُذِّنَ: فعل ماض مبني للمجهول، بالعصر: جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل، والمعنى أَذَّنَ المؤذنُ بالعصر، يعني أَعْلَمَ بدخول الوقت، وحُذفَ الفاعلُ وأسند الفعل إلى الجار والمجرور، وهو جائز عند عدم وجود المفعول به، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيْدِيهِمْ﴾[7]. "في أيدي" جار ومجرور نائب فاعل ل "سُقِطَ". وأَيَّدَ ابنُ هشام الزبيدي بقوله: أَذَّنَ بالظهرِ وبالعصرِ، وأما قول

1 – ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 115.
2 – ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 459.
3 – متون النحو والصرف، لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 44.
4 – ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 118.
5 – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص: 601.
6 – ينظر: لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 99.
7 – سورة الأعراف الآية: 149.

عامة زماننا..أَذنَ الظهرُ والعصرُ، فلحنٌ[1]. غير أنه بناه للمعلوم، وجعل الإسناد إلى الفاعل أي أَذَّنَ فلانٌ بالظهر، أي أَعلمَ به.

ويكون الإسناد قرينة تعليق معنوية أيضا، بين المبتدأ والخبر، في نحو قولهم: "زيدٌ ابنُ عمرٍو" فلابد من إثبات الألف[2]، في مثل هذه الحال. الإعراب: زيدٌ: مبتدأ مرفوع، ابنُ: خبر مرفوع وهو مضاف و"عمرو" مضاف إليه مجرور، وفيه إسناد الخبر" ابنُ " إلى المبتدأ " زيدٌ " ولفظ "ابن" إذا وقع بين علمين، وكانت وظيفته النحوية خبرا، ثبتت ألف وصله، وإذا أعرب وصفا حذفت ألفه[3] غالبا، فوجود ألف "ابن"، قرينة إسناد على أنه خبر، وسَيُفَصَّل الكلامُ عنه في مبحث الدلالة النحوية الآتي إن شاء الله.

الإسناد قرينة تعليق كذلك، بين الفعل الناسخ واسمه وخبره، أو فاعله، إذا كان تاما، قال ابن مكي: "ويقولون: يُوشَك أن يكون كذا، والصواب: يُوشِكُ، بالكسر"[4]. والقول نفسه لابن هشام: "ويقولون: يُوشَكُ أَنْ يكونَ، بفتح الشين، والصواب: كسرُها"[5]. الإعراب: يُوشِك: فعل ماض تام، والمصدر المؤول من "أن وما بعدها"، في محل رفع فاعل، لأنها: اكتفت بمرفوعها، لوقوع " أنْ والفعل " بعدها مباشرة، دون اسم مرفوع قبلها ولا بعدها[6]. فابن مكي وابن هشام نَبَّهَا على تصحيح نطق الشين، في "يُوشِك" مكسورا لا مفتوحا، لأنه من أَوْشَك يُوشِك مثل: أَوْدَعَ يُودِعُ ونحوه، ويأتي مزيدُ توضيح له في المستوى النحوي إن شاء الله، نكتفي بهذا القدر، لقرينة الإسناد، لتأتي بعدها قرينة التخصيص.

2- قرينة التخصيص:

قرينة معنوية، تشمل منصوبات الأسماء؛ من المفعولات، والحال، والتمييز، والاستثناء، ونحوها، "يعبر كلٌ منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث، الذي يشير إليه الفعل أو الصفة"[7]. فهي قيود

1 - ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 189.
2 - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 249.
3 - ينظر: حاشية الخضري، على شرح ابن عقيل، محمد البقاعي، ج2، ص: 649.
4 - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 113.
5 - المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 353.
6 - ينظر: النهج السالك لفهم ألفية ابن مالك، أبو عبد الغني الوردي، ج1، ص: 305.
7 - اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسن، ص: 195.

توضيحية لمعان النحو في النص، أو التركيب السليم، قال النحاة مثلا: "الحال وصفٌ في صاحبها قيدٌ في عاملها"، نقول: "جاء الطالب مسرعا" إذاً وصفنا الطالب، وقيدنا المجيء بهيئة الاسراع، وهو المعنى الغالب في جميع المنصوبات، فالتمست لبعضها أمثلة، مرتِّبا إياها حسب قول بعضهم: مَفَاعِلُهُمْ خَمْسٌ فَصَدِّرْ بِمُطْلَقٍ *** وَثَنِّ بِهِ فِيهِ لَهُ مَعْهُ قَدْ كَمُلَا. ثم الحال، والتمييز، والاستثناء، وأشير إلى مصطلح القرينة والمعنى الذي تدل عليه أحيانا.

– **قرينة التوحيد والتوكيد:** وهي تدل على **المفعول المطلق،** قال الزبيدي: "ويقولون: هم في "شِبْعٍ"، والصواب "شِبَعٌ" تقول: شَبِعَ "شِبَعاً" حَسَناً"[1]. وافقه ابن مكي بقوله: "ويقولون: شَبِعَ شِبْعاً، والصواب: شِبَعاً"[2]. ونقل ابن هشام كلام الزبيدي حرفيا[3]. الإعراب: شَبِعَ: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر تقديره "هو" شِبَعاً: مفعول مطلق، دل على التوكيد أو تبيين النوع إذا وصف بحسن. والتصحيح يعنى: مصدر "شَبِع" شِبَعاً بفتح الباء على غير قياس، لأن فَعِل اللازم قياس مصدره فَعَل ك: فَرِحَ فَرَحاً، وشبِع شَبَعا، بفتح فائه وعينه.

وأما القياسي منه، فمثل قول الزبيدي: ويقولون: هذا كتاب قِسْمٍ واتِّفاقٍ...والصواب "قَسْم"، يقال: قَسمتُ المالَ بينهم "قَسْماً" وقِسْمَةً، فأما "القِسْمُ" بالكسر، فهو الحظ والنصيب[4]. والكلام نفسه قاله ابن هشام، وقال ابن مكي: "يقولون: كتاب القِسْم، والصواب: القَسْم بفتح القاف، لأن القِسْم هو النصيب"[5]. الإعراب: قَسَمتُ: فعل وفاعل، المالَ: مفعول به، بينهم: ظرف مكان ومضاف إليه. قَسْماً: مفعول مطلق منصوب، وهو يدل على التوكيد للفعل قَسَمَ، وهو قرينه تخصيص له، ومصدره القياسي، قال ابن مالك: فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ المعَدَّى*** مِنْ ذِي ثلاثةٍ كَرَدَّ رَدّا[6]. وقَسَمَ المالَ قَسْماً، فعل مُتَعَدِي تنطبق عليه قاعدة المصدر القياسي، والتخصيص بالمفعول المطلق الذي سماه تمام حسان: "قرينة توحيد وتوكيد".

1 – لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 292.

2 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 92.

3 – ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 48.

4 – ينظر: لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 181،

5 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 218.

6 – متون النحو والصرف، لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 38.

– **قرينة التعدية،** الدالة على **المفعول به،** في قول ابن مكي: "فأما قول: جعله اللهُ فالاً لَا يَفِيلُ، أي لا يخيب، فعلى تسهيل الهمزة (فَأْلاً) ليتجانس الكلام"[1]. وقول ابن هشام: "ويقولون: سمعنا (فَلّاً) حَسَناً، والصواب: فَأْلاً حَسَناً"[2]. الإعراب: جعل: فعل ماض بمعنى "صيَّر"، تنصب مفعولين، والهاء: مفعول به أول، الله: اسمها مرفوع، فالا: مفعول به ثان منصوب، حسنا: صفة، وجملة "لَا يَفِيلُ" صفة للفأل كذلك. صَحَّحَا الهمزةَ في "الفأل" " فلّاً " لَحَنٌ، و"فَالاً" تسهيل، والأصل: الفأل، قرينة تخصيص بالمفعول به.

– **قرينة الملابسة؛** الدالة على الحال، في قول ابن مكي عن التجانس الكلامي في الحديث: "ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ"[3]. هو جزء حديث ذكره للتجانس، أخذت منه المثال للقرينة. الإعراب: ارْجِعْنَ: فعل وفاعل، مأزوراتٍ: حال منصوب بالكسرة، لأنه جمع مؤنث سالم، غيرَ: منصوب على الاستثناء، وهو مضاف، ومأجوراتٍ مضاف إليه، مجرور بالكسرة، وهي قرينة تخصيص فرعية تقيد الحدثَ بملابسة معينة، وتوجد في العبارة هنا قرينة تخصيص أخرى وهي: الإخراج.
– **قرينة الإخراج** الدالة على الاستثناء، وهي لفظة " غَيْر " بوظيفتها النحوية التخصيصية لإخراج ما لولاه لدخل في الكلام السابق، فهو قصر العام على بعض أفراده، ولولا الإخراج لوجب دخوله فيه[4]، أي: الكلام السابق.

– **قرينة التفسير؛** الدالة على التمييز، مخصِّصة أخرى، نجدها جلية في قول ابن مكي: ويقولون لواحد الأوْسُقِ: وِسْقٌ، والصواب: وَسْقٌ، بفتح الواو، و"هو ستون صاعاً"[5]. الإعراب: الضمير (هو): مبتدأ مرفوع بالضمة، ستون: خبر مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، **صاعاً**: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة، وهي قرينة تفسير وتبيين، تدل على التمييز والتوضيح للذات المبهمة في لفظة العدد " ستون "، الصالحة للإطلاق على أي معدود كان، وقيدت بلفظ "صاعاً" فأصبحت خاصة بمعدود معين لجهة ما، ذاتا كان أو نسبة.

1 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 123.
2 – المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 406.
3 – فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط2، 1402هـ، ج3، ص: 142
4 – التعريفات، الشريف الجرجاني، ص: 27.
5 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 215.

3- قرينة النسبة:

قرينة معنوية أخرى، تقيد علاقة الإسناد وتجعلها نسبية، ومعناها غير معنى التخصيص، إذ التخصيص تضييق للعموم، والنسبة معناها إلحاق الشيء بالشيء ونسبته إليه[1]. ويدخل تحت هذه القرينة الكبرى، قرائن فرعية، تتمثل في أمرين اثنين هما: أ/ معاني حروف الجر، ب/ الإضافة. قال الأشموني عن **حروف الجر**: "عمل الجر بحروف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها"[2]. فمثلا عندما تقول: "ذهبت إلى المسجد" فان حرف الجر " إلى " نسب معنى الفعل وهو " الذهاب " إلى المسجد، ولأجله يقول المعربون: "إلى المسجد"، جار ومجرور متعلق بالفعل "ذهب". والحرف: كلمة دلت على معنى في غيرها ولم تقترن بزمان[3]، فهو وسيلة نسبة وربط في الكلام، بل قال عبد الملك مرتاض: "النحو العربي جعل الحروف بمثابة حمار الكلام، وأتان النحو"[4]. فحروف الجر تركبها معاني الأفعال إلى الأسماء، وهو المقصود بالنسبة عند تمام حسان.

وأما الإضافة فيعرفها النحاة بقولهم: هي نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجرَ أبدا[5]. نسبة، تجعل الاسم الأول معرَّفا بالثاني الذي نسب إليه، أو مُخصَّصاً به، فقولنا : "كتابُ زيدٍ" عُرفَ الكتابُ الذي كان نكرة شائعة في أفراد جنسها، وأصبح منسوبا لزيد "العَلَم"، قال ابن مالك في فائدة الإضافة:. ..."وَاخْصُصْ أَوَّلَا *** أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالذِي تَلَا"[6]. سموها: إضافة حقيقية، ومحضة، ومتصلة، ومعنوية، لأن دورها التعريفي أو التخصيصي أمر معنوي، وبه جعلت قرينة معنوية فرعية دالة على النسبة. من أمثلة "النسبة" في مصنفات اللحن، قول الزبيدي: "ويقولون: وَهَبْتُ فُلَاناً مَالاً، والصواب: وَهَبْتُ لِفُلَانٍ مَالاً، ولا يَتعدَى " وَهَبَ " إلا بحرف جر، وإنما هي في ذلك بمنزلة "مررت"

1 – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 201.

2 – حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية لابن مالك، ج2، ص: 147.

3 – التحفة السَّنِية بشرح الآجرومية، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، د ط، د ت، ص: 09.

4 – نظرية اللغة العربية، عبد الملك مرتاض، ص: 123.

5 – حاشية الصبان، على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص: 243.

6 – متون النحو والصرف، لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 35.

لا يتعدى إلا بحرف جر"[1]. وكذا قول ابن هشام: "ويقولون: وهبتُ فلاناً مالاً، والصواب: وهبتُ لفلانٍ مالاً"[2].

الإعراب: وهب: فعل ماض من أفعال " المنَح "، والتاء: فاعل، فلاناً: مفعول به أول، ومالا: مفعول به ثان، منصوبان بالفعل "وَهَبَ"، والتصحيح يعني "وهب" يتعدى بواسطة حرف الجر، في واحد منهما، وهو الأول، وهو فاعل في المعنى، لأنه الآخذ للشيء الموهوب، وهي من أفعال المنح[3]، تنصب مفعولين، مثل : وهبتُ لزيد مالاً. فاللام للتعدية وهي توصيل الفعل إلى المفعول به، وتلك قرينة نسبة. ومن أمثلتها بالإضافة، قول ابن مكي: "يقولون: عَرَصَةُ الدارِ ، بفتح الراء، والصواب: عَرْصَة، بإسكانها"[4]. وقول ابن هشام: "ويقولون لبناء قائم كالسارية: (عَرْصَة) وليس كذلك . وإنما العَرْصة كل بقعة ليس فيها بناء"[5].

الإعراب: عرصة: على حسب الموقع وهو مضاف والدار مضاف إليه مجرور. وقد نسبت العرصةُ إلى الدار، وأعطاها ذلك تعريفا يجعل علاقة الإسناد بين العرصة والدار نسبية[6]. وتحت مفهوم النسبة عَدّ تمام حسان ثلاثين قرينة فرعية[7]، ترجع كلها إلى معاني حروف الجر، والإضافة، وإن كانت معاني حروف الجر، أكثر مما ذَكَرَ في عمومها عند النحاة.

4- قرينة التبعية:

ويقصد بها، التوابع الأربعة في الدرس النحوي التقليدي؛ النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل، ومن أمثلتها في مصنفات اللحن، قول ابن هشام : "والأصلُ المرفوضُ أَدْلُوٌ"[8]، في جمع دَلْوٍ. الإعراب: الأصلُ: مبتدأ مرفوع، المرفوضُ: صفة تتبع الموصوف في رفعه، وعلامة رفعها الضمة الظاهرة، أَدْلُوٌ: خبر

1 – لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 216.
2 – المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 77.
3 – ينظر: التطبيق النحوي، عبده الراجحي، ص: 199.
4 – تثقييف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 200.
5 – المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 511.
6 – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 203.
7 – المرجع نفسه، ص: نفسها.
8 – المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 151.

للمبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره. قرينة التبعية موجودة بين "الصفة والموصوف"، أو النعت والمنعوت، في قوله (الأصلُ المرفوضُ).

أما تصحيحه المقصود فإن لفظ: (أَدْلُوٌ) لحن لأن "دَلْواً" تجمع على "أَدْلٍ" قِلَّةً، و"دِلَاء" كثيرة، لا "أَدْلُوٌ"، لأن "الأسماء المعربة ليس فيها ما آخره واو متحركة قبلها ضمة"[1]، وإن كان "أَدْلُوٌ" هو الجمع القياسي الصحيح، للفظة "دَلْو" إذ "أَفْعُل: جمع لكل اسم ثلاثي على وزن "فَعْل" صحيح العين"[2]، مثل: فَلْس أَفْلُس، ودَلْوٌ أَدْلُوٌ، لكن الاستعمال رد هذا القياس، فهو الأصل المرفوض، كما قال ابن هشام.

ومن قرينة التبعية، "**التوكيد اللفظي**" في قول ابن هشام: ويقولون: قدم القومُ واحداً واحداً...والصواب أن يقال في هذا: قَدِمَ أُحَادَ ومَثنَى وثُلَاثَ...[3]، الإعراب: قَدِمَ القومُ: فعل وفاعل، واحداً: حال منصوب، واحداً الثاني: توكيد لفظي، فهو قرينة معنوية تتضافر معها أخرى لفظية: المطابقة والإعراب...، ليكمل المعنى ويحصل المقصود. وتصحيح ابن هشام يهدف إلى الأسلوب: فعوض أن يقال: جئنا واحداً واحداً، يقال: جئنا أُحادَ أو مَوْحِدَ، ثُنَاءَ أو مَثْنَى..."تركيب معدول عن عدد مكرر"[4]، بمعنى: واحدا واحدا، أو اثنين اثنين...إلى آخره.

وهو اقتصاد لغوي جميل، يصاغ وزن "فُعَال" أو "مَفْعَل" من واحد إلى عشرة، ويُكْتَفَى به عن العدد المكرر[5]. منه ما هو مستعمل باطِّراد؛ من واحد إلى أربعة، والباقي قليل الاستعمال. وتتمثل قرينة التبعية أيضا في **عطف النسق**، كقول ابن مكي: "قولهم: تَمْرَات، وقَمْحَات، وطَعْنَات، وشبه ذلك مما هو جمع "فَعْلَة"، جائز إسكان عينه في الجمع المسلَّم، إلا أن الفتح أعرف"[6]. وقال ابن هشام: "ويقولون: (تَمَر) بفتح الميم، والصواب: (تَمْر) بإسكانها، والواحدة تمْرة"[7].

1 – النهج السالك لفهم ألفية ابن مالك، أبو عبد الغني الوردي، ج1، ص: 118.

2 – حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد البقاعي، ج2، ص: 819.

3 – ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 306، وينظر، موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 94.

4 – النهج السالك لفهم ألفية ابن مالك، أبو عبد الغني الوردي، ج2، ص: 378– 379.

5 – ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد البقاعي، ج2، ص: 704.

6 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 191.

7 – المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 345.

الإعراب: تمراتٌ: خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هذه تمرات" والجملة مقول القول منصوب، والواو: حرف عطف، قَمْحَات: معطوف على المرفوع مرفوع بالضمة الظاهرة. والتصحيح يشير إلى أنّ الاسم المؤنث على وزن "فَعْلَة" ك "تَمْرَة"، يجوز في جمع مؤنثه السالم وجهان: أ/ تسكين عينه كمفرده، مثل: تَمْرة تَمْرَات، وقَصْعَة قَصْعَات، ب/ فتح عينه تبعا لحركة الفاء تخفيفا، مثل: قَصْعَة قَصَعَات، قال ابن مالك: "وَالسَّالِمَ العَيْنِ الثُّلَاثِي اسْماً أَنِلْ *** إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

إِنْ سَاكِنَ العَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا *** مُخْتَتَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّداً"[1].

- وهناك من منع التسكين مع الفتح[2]، وأوجب الفتح، فنبه ابن مكي على الجواز، والفتح غالب، لا واجب. كما نجد قرينة التبعية الرابعة "**البدل**"ممثلة في قول ابن مكي: "ويقولون: بِغُرَّةِ عبدٍ أو وليدةٍ على حذف التنوين من غرة، والصواب: بغرةٍ عبدٍ فيهما جميعا"[3]. الإعراب: بغرة: جار ومجرور متعلق بمحذوف قبله، عبدٍ: بدل من غرة، مجرور، والتصحيح يقصد قولهم: "غرةِ عبدٍ" بالإضافة، فهو خطأ، لأن العبد تفسير وبيان للغرة، قال الشيخ الدردير في بلغة السالك لأقرب المسالك: "وفي الجنين، عُشُرُ أُمِّهِ، أو غرةٌ عبدٌ أو وليدةٌ"[4]. قال الشارح: عبدٌ، بدل من غرة. فالغرةُ: تعني عبداً أو أمةً صغيرين، يدفعه الشخص للمرأة التي أسقط لها جنينها، كَدِيَةٍ لخطئه.

5- قرينة "المخالفة":

وتتمثل في عدة منصوبات، منها: المنصوب على الاختصاص، والمنصوب بعد الصفة المشبهة، والاستثناء المنقطع، والمنصوب بعد "ما أَفْعَلَ" في التعجب، ومنصوب التحذير، والإغراء[5]...، وتعني: المعْنَى الذي يريده المرسل بهذا التركيب، خلاف ما يريده بصيغة، أو تركيب آخر مثلا. قال ابن مكي: ويقولون: حُبًّا وكَرامةَ، بغير تنوين...والصواب: أنْ يقال: نعم وحبّاً وكرامةً بالتنوين[6].

1 - متون النحو والصرف لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 59.

2 - ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية، ج2، ص: 449.

3 - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 207.

4 - بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، لأحمد الدردير، حاشة الصاوي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2002، ج4، ص: 296-297.

5 - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 201.

6 - ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 86.

الإعراب، نعم: حرف جواب، الواو: استئناف، حبّا: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره "أحبك"، وكرامةً: معطوف على المنصوب منصوب. هو من النوع السماعي، في المصدر الخبري المحذوف فعله وجوبا مثل: أَفعلُ وكرامةً، وسمعاً وطاعةً، وحمداً وشكراً[1]. كل هذه مُنصوباتٌ بفعل محذوف، عَدَّها تمام حسان: من قبيل القرينة المعنوية التي سماها: "**المخالفة**" لتعبيرها عن الإعرابات المختلفة، بحسب القيم المقصودة، وهروبا من الاستتار الفعلي[2]، الذي يقدره النحاة في كثير منها وجوبا أو جوازا، هو يقول: منصوب على المخالفة، ولا تقدير يوجد عنده. فهذه بعض الأمثلة للقرائن المعنوية، التي استطعت أن أقاربها من خلال كتب التنقية الثلاثة.ونماذجها التطبيقية كالآتي:

كلمات التطبيق للقرائن المعنوية داخل البحث

المثال:	النوع:
عُنِيتُ بِزَيْدٍ	(إسناد)
أُتْخِمَ الرَّجُلُ	(إسناد)
اجْتَمَعَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ	(إسناد)
أَقْلَبَتِ الخُبْزَةُ	(إسناد)
أُذِّنَ بِالعَصْرِ	(إسناد)
زَيْدُ ابْنُ عَمْرٍو	جملة اسمية (إسناد)
يُوشِكُ	فعل ناسخ (إسناد)
شَبِعَ شِبَعاً	تخصيص (توكيد) مفعول مطلق
قَسَمْتُ المِالَ قَسْماً	تخصيص (توكيد) مفعول مطلق
جَعَلَهُ اللَهُ فَالاً	تخصيص (تعدية) مفعول به

1 – ينظر: النهج السالك لفهم ألفية ابن مالك، أحمد بن إحساين الوردي، ج1، ص: 463.

2 – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 200.

الوَسْقُ: سِتُّونَ صَاعاً	تخصيص (تفسير) تمييز
ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ	تخصيص (ملابسة) حال
غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ	تخصيص (إخراج) استثناء
وَهَبْتُ لِفُلَانٍ مَالاً	نسبة (حرف) تعدى بحرف جر
عَرْصَةُ الدَّارِ	نسبة (إضافة) العرصة للدار
وَالأَصْلُ المَرْفُوضُ أَدْلُوٌّ	تبعية (صفة) صفة وموصوف
قَدِمَ القَوْمُ وَاحِداً وَاحِداً	تخصيص وتبعية (حال وتوكيد)
تَمْرَات وَقَمْحَات وَطَعْنَات	تبعية (عطف نسق)
بِغُرَّةٍ عَبْدٍ	تبعية (بدل)
حُبّاً وَكَرَامَةً	مخالفة (مفعول مطلق) بفعل محذوف

ب/ القرائن اللفظية:

وهي: الألفاظ المعبِرةُ عن المعنى بمبناها الشكلي، أو الصوتي، والمتمثلة في: العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والنغمة[1]. أستعين بالله في مقاربتها بأمثلة من مصنفات اللحن السابق ذكرها.

1- قرينة الإعراب:

يعرف بأنه: "ما جيء به لبيان مقتضى العامل؛ من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"[2]، فهو قرينة لفظية، تكشف عن المعنى المراد، من التركيب الكلامي في سياقٍ ما. يقال: الإعراب: تعبير عن المعاني بالألفاظ، فالمعنى سابق قصدا لاحق نطقا، وعليه قيل: "أعطني المعنى أعطك الإعراب"[3]، فهو المستخْرِج للمعاني الكامنة في ثنايا النص، ومن أمثلته في كتب التنقية: قول أبي بكر الزبيدي: "ويقولون: امرأةٌ

1 - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 205.

2 - شرح حدود الأبدي في علم النحو، علي بن أحمد الرسموكي، ص: 185.

3 - ينظر: حاشية ابن الحاج على شرح متن الآجرومية، ص: 25.

نَفِسَةٌ، والصواب: نُفَسَاء، ونَفِسَتِ المرأةُ ونُفِسَتْ، فهي مَنْفُوسَة"[1]. وفي المعنى نفسه، قال ابن مكي: "ويقولون: امرأة نَافِسَة، والصواب: نُفَسَاء، يقال: نُفِسَتْ، بضم النون، إذا ولدت، ونَفِسَتْ، بفتحها، إذا حاضت"[2]. والكلام نفسه قاله ابن هشام[3].

الإعراب: امرأةٌ: خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هذه)، نفساءُ: صفة لامرأة، مرفوعة. نُفِسَتْ: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، لا محل لها من الإعراب. والمرأة: نائب فاعل مرفوع، وأمَّا نَفِسَتِ المرأةُ: ففعل وفاعل. التصحيح المقصود، نُفَسَاء في الصفة، ومعنى: نُفِسَتْ ولدت، ونَفِسَت: حَاضَت، الشكل قرينة المعنى، يزاد توضيح هذه العبارة، في مبحث الدلالة النحوية أكثر، إن شاء الله. فالحركة الإعرابية أو الصرفية في الفعل المبني للمعلوم أو المجهول: قرينة لفظية، تحدد المعنى المراد من تركيب الوحدات اللفظية، المنطوقة أو المكتوبة، بتضافر مع قرائن أخرى، لفظية و معنوية، كلها خادمة للمعنى. وكل مثال في مصنفات اللحن، يمكن أن نأخذ منه قرينة إعراب لفظية، لكن اكتفيت بهذا المثال فقط، خشية التطويل في توضيح الواضحات.

2- قرينة الرتبة:

ويقصد بها؛ الرتب المحفوظة، التي تُحَدَّدُ الأبوابُ النحوية من خلالها، مثل: تقديم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، وتأخير البيان عن المبيَّنِ ونحوها[4]. قال ابن مكي: "ويقولون: الحمدُ للهِ الذي كان كذا وكذا، والصواب: الحمد لله إذْ كان كذا وكذا"[5]. والكلام نفسه قاله ابن هشام، وزاد عليه عبارة: "فإن أتيت بالعائد جازت المسألة"[6]. الإعراب: الحمد: مبتدأ مرفوع بالضمة، لله: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، الذي: اسم موصول مبني على السكون في محل جر صفة لله. كان: فعل ماض تام مبني على الفتح، كذا: اسم مبني على السكون في محل رفع فاعل، وكذا: عاطف ومعطوف على ما قبله، والجملة الفعلية: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، لكنها خالية من العائد وهو اللحن المقصود.

1 - لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 328.
2 - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 135.
3 - ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 121.
4 - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 207.
5 - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 157.
6 - المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 306.

والتصحيح يقصد: الصلة لا يوجد فيها عائد على الموصول، لذا قال ابن هشام: "فإن أتيت بالعائد جازت المسألة"، أو ينزع الموصول ويجعل موضعَه "إذْ" التعليلية، "كما قال ابن مكي" والقرينة هي ما بعد الموصول صلة، رتبة محفوظة، خلت من العائد فحَكَم عليها (لحناً). وقد لا تكون رتبة محفوظة، كما في قول ابن مكي: ويقولون: أكلنا من حلوةِ العسلِ، وحلوةِ السكرِ...والصواب: حَلْوَى السكرِ وحَلْوَاءِ السكرِ، بالمد والقصر[1]. ومثله لابن هشام: "ويقولون: أكلنا من (حلوة) العسل، ومن (حلوة) السكر، والصواب: من حَلْوَى العسلِ، وحَلْوَاءِ العسلِ، بالقصر والمد"[2].

الإعراب: أكلنا: فعل وفاعل، من حلوة: جار ومجرور متعلق بالفعل (أكل)، حلوة: مضاف، والعسل: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهي قرينة رتبة غير محفوظة، لأنه يجوز تقديم الجار والمجرور على الفعل. والتصحيح يعني: "حلوة" بالتاء لحن، بل يقال: حلوى بالقصر، أو حلواء بالمد، وإن كان كل من التاء والألف هي علامة تأنيث، كما قال ابن مالك: "عَلَامةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ ** وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالكَتِفِ"[3]. تاء أو ألف، ولن تجتمعا، وتعينت الألف هنا في حلوى أو حلواء.

3- قرينة الصيغة:

وتعني؛ صيغ الأسماء، والصفات، والأفعال، وغيرها من الجوانب الصرفية، ومن أمثلتها، قول ابن مكي: "ويقولون في تصغير عجوز: عُجَيِّزة، والصواب: عُجَيّز، بغير هاء، مع التشديد"[4]. وقول ابن هشام: "ويقولون: عَجُوزَة، والصواب: عَجُوز"[5]، ثم رجح الجواز، كما يذكر في مبحث المستوى الصرفي إن شاء الله.

الإعراب: عَجُوزة: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره (هذه عجوزة)، والتصحيح يقصد: أن لفظ "عَجُوز" لا تدخله تاء الفرق بين المذكر والمؤنث، ويصغر (عُجَيِّز)، دون وجود التاء، لأن وزن "فَعُول" إذا كان بمعنى فَاعِل – عَاجِز– يستوي فيه المذكر والمؤنث، وهو يدل على المبالغة، ولا تلحقه تاء الفرق، قال سيبويه: "أَمْرُ (فَعَالٍ)، كأَمْرِ (فَعُول)، ألا ترى أن الهاء لا تدخل في مؤنثه، كما لا تدخل في مؤنث

1 – ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 79.

2 – المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 268.

3 – متون النحو والصرف، لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 57.

4 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 147.

5 – المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 116.

(فَعُول)"[1]. وهي قرينة لفظية، بصيغتها تعطي المدلول المراد، بكثرة اتّصاف الموصوف بمضمون الصفة المطلقة عليه[2]. وتشاركها في ذلك صيغ عديدة، منها: فَعَّال، ومِفْعَال، وفَعِل، وفَعِيل، وغيرها، من دلالات المبالغة. وكذا صيغة "فَعُل"، مثلا في الفعل الثلاثي قرينة لزوم الفعل، كما أن حرف (إِذَنْ)، بالنون في صدر جواب، هي قرينة نصب للمضارع، واستقبال للمعنى.

قال سيبويه: "تقول: إذا كانت "إِذَنْ" مبتدأة، "إذن والله لا أَفْعَلَ"، لأن الكلام على (إذن)، و (والله) لا يعمل شيئا"[3]. يعني (إذن)، هي المعنية بالتركيب الكلامي، وفصلها بالقسم لا يهم، لكثرة استعماله، بمثابة التقوية والتوكيد للمعنى، ليس إلا، و" إذن" في صدر المضارع قرينة نصب واستقبال للحدث. بهذا ومثله، تكون الصيغة، إحدى القرائن اللفظية، المساعدة على فهم المعاني النحوية في الدرس اللساني.

4- قرينة المطابقة:

وتكون بين الكلمتين، أو الكلمات المنظومة في النسيج التركيبي، وتعين على إدراك العلائق التي تربط بين المتطابِقَيْن، ويحصل فهم المعنى المراد، والفائدة المقصودة من التعبير. ومَظَانُّ المطابقة: العلامات الإعرابية، والشخص (تكلم، خطاب، غيبة)، والعدد (إفراد، تثنية، جمع)، والنوع (مذكر مؤنث)، والتعيين (تعريف تنكير)[4]. من أمثلتها، قول ابن مكي: "ويقولون: أَهْوِيَةُ الناسِ مختلفةٌ، أي إراداتهم وشهواتهم، والصواب: أهواؤهم، لأنها جمع هَوَى، مقصور"[5]، والكلام نفسه قاله ابن هشام حرفيا[6]. الإعراب: أَهْوِيَةُ: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والناس: مضاف إليه مجرور، مختلفةٌ: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

والمطابقة حاصلة، بين "أهوية، ومختلفة"، بتاء التأنيث في كل منهما. والتصحيح المقصود، هو لفظ (أَهْوِيَة)، يكون جمعا لهواء، وهو ما بين الأرض والسماء، أما هَوىً وهو ما يهواه وريده الإنسان، فجمعه، أَهْوَاءٌ، وليس أهوية. قال ابن مالك: "وَغَيْرُ مَا أَفْعَلٌ فِيْهِ مُطَّرِدْ *** مِنَ الثُّلَاثِي اسْماً بِأَفْعَالٍ

1 - الكتاب، سيبويه، ج4، ص: 112.
2 - ينظر: نظرية اللغة العربية، عبد الملك مرتاض، ص: 470.
3 - الكتاب، سيبويه، ج3، ص: 13.
4 - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 211 - 212 .
5 - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 151- 152 .
6 - ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 302.

يَرِدْ"[1]. هَوَى على وزن "فَعَل"، جمعه "أَفْعَال"، مثل أَهْوَاء، وأما (هَوَاءٌ)، فجمعه أَهْوِيَةٌ، مثل قَبَاءٌ، أَقْبِيَة. في مثل ذلك قال ابن مالك: "فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدْ *** ثَالِثِ أَفْعِلَةٌ عَنْهُمُ اطَّرَدْ"[2]. كل منهما قياسي، "فَعَل أَفْعَال"، مثل هَوَى أَهْوَاء، و"فَعَال أَفْعِلة"، مثل هَوَاء أَهْوِيَة. وأما هَوَى أَهْوِيَةٌ، فلحن، يخالف القاعدة، كما قال ابن مكي وغيره.

5- قرينة الربط:

قرينة لفظية؛ تكشف اتصال أحد المترابطين بالآخر، كربط جملة الخبر، أو الحال، أو الصفة، بما تعود عليه من مبتدأ ونحوه، وكربط الصلة بالموصول، وغيرها من وسائل الربط العديدة، من أمثلتها في مصنفات اللحن، قول ابن مكي: ومما يسمون به: غَمَرٌ بفتح الميم، والصواب: غَمْرٌ، وهو السَّخِيُّ...، فَأَمَّا غَمَرٌ، فمعناه: جاهلٌ، غيرُ مجرِّبٍ للأمور، يقال: غُمْرٌ وغَمَرٌ، بمعنى واحد[3]. وقال ابن هشام: "ويقولون: فلان (غِمْر) للذي لم يجرِّب الأمور، بكسر الغين، والصواب: غُمْر، بضمها"[4].

الإعراب: فأما: الفاء حسب ما قبلها، أمّا: حرف شرط وتفصيل، غَمَرٌ: مبتدأ مرفوع بالضمة، والفاء: رابطة جواب أمّا، معنى: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه، جاهلٌ: خبر مرفوع، والجملة الاسمية خبر عن المبتدأ الأول، والرابط الضمير في (معناه). فالربط قرينة لفظية، تمثلت في حرف الفاء، والضمير الرابط لجملة الخبر بالمبتدأ. أما تصحيح اللحن، فيقصد به، الفرق بين الغَمَر، والغَمْر، والغِمْر. قال قطرب: "الغَمْرُ مَاءٌ غَزُرَا *** والغِمْرُ حِقْد سُتِرَا

والغُمْرُ ذُو جَهْلٍ سَرَى *** فِيهِ وَلَمْ يُجَرِّبِ"[5].

الغُمْر: بضم وسكون، أو "الغَمَر" بفتحتين، هو المغَفَّل الذي لم يجرب الأمور، أما الغَمْرُ، بفتح فسكون، فهو الماء، أو "السخي" كما قال ابن مكي، والغِمْر، بكسر فسكون، هو الحِقْدُ، وزناً ومعنًى

6- قرينة التضام:

1 – متون النحو والصرف، لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 60.

2 – المرجع نفسه، ص: نفسها.

3 – ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 89.

4 – المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 404.

5 – شرح مثلث قطرب، عمار بن خميس، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2005، ص: 14.

وهي عند تمام حسان: استلزام أحد العنصرين الآخر، على سبيل التلازم، أو التنافي[1]. كالتلازم بالمبنَى الوجودي، في قول الزبيدي: "ويقولون: جَارِيَةٌ "عَزْبَا" للبِكْرِ، والصواب: "عَزَبَةٌ،" وهي التي لا زوج لها"[2]. وقول ابن مكي: ويقولون: للذي لا زوج له: عَازِبٌ، وللمرأة عَازِبَةٌ، والصواب: عَزَبٌ والأنثى "عَزَبَةٌ"[3]. نأخذ مثلا قولهما: "هي التي لا زوج لها".

الإعراب: هي التي: مبتدأ وخبر، وهو تلازم ذكري بينهما، لا: نافية للجنس، زوجَ: اسمها، مبني على الفتح في محل نصب، لها: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وهو تضام افتقاري دائم بين الموصول وصلته. وبين "لا" ومعموليها، تضام تلازمي، بين ناسخ ومنسوخ. وقد يكون التلازم معبَّراً عنه بالمعنى العدمي، كالحذف والاستتار، مثل قول ابن هشام: لَعَلَّهُ نَدِمَ، الصواب: لعله يَنْدَمُ، أو لعله لا يندم[4]. يوجد ضمير مستتر جوازا، يقتضيه المعنى، تقديره يندم "هو". ويوجد هنا من حيث الأسلوب، التنافي بين "لعل" وفعل الماضي "نَدِمَ"[5]، لأنَّ "لعل" للتوقع أو الإشفاق، ويكون في أمر مستقبلي، و" نَدِمَ" ماض انقضى، فلا توقع فيه ولا إشفاق عليه يصح.

7–قرينة الأداة:

وتعني حروف المعاني، بجميع أنواعها، والنواسخ، وبعض الأساليب، كالقسم، والتعجب، والنداء، والاستثناء ونحوها[6]. فمن ذلك مثلا، ما قاله ابن مكي: "قولهم: اخترت من الغنم، فلانة وفلانة. وهذا إنما تقوله، إذا كَنَيْتَ عن بني آدم، فأما إذا كَنَيْتَ عن البهائم، قلت: رَكِبْتُ الفُلَانةَ، وحَلَبْتُ الفلانةَ، بالألف واللام"[7]، أداة التعريف. الإعراب: اخترتُ: فعل وفاعل، من الغنم: جار ومجرور، متعلق بالفعل (اخترت)، فلانةَ: مفعول به منصوب، وفلانةَ: معطوف على المنصوب قبله.

التصحيح يقصد: (فلانةَ) كناية عن حيوان ناطق، (إنسانة)، أو بهيمة، لكن جعلوا (أَلْ) قرينة لفظية "أداة"، إذا وجدت فهي تدل على أنّ المكْنَى عنه، بهيمة، وإن عُدِمَتْ (ألْ)، فهي مُكْنَى بها عن

1 – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 217.
2– لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 215.
3 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 80.
4 – ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 304.
5 – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
6 – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 224 – 225.
7 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 177.

آدمية، (فلانة)، قال سيبويه: تقول: "هذا فلان بن فلان"...فإذا أَكْنَيْتَ عن غير الآدميين، قلت: (الفلان) و (الفلانة)...ليفرقوا بين الآدميين والبهائم[1]. أَلْ: حرف تعريف عام، يصلح للآدمي وغيره، ولكن العرب خصصوه في هذا الاستعمال، بأن جُعِلَ قرينة لفظية تحدد المقصود بلفظة (الفلانة)، غير آدمية، بل بهيمة، فإن كانت آدمية، نزعت "أَلْ" وقيل (فلانة) اتفاق تواضعي.

8- قرينة التنغيم:

صوت نغمي يقصد به: "رفع الصوت وخفضه، في أثناء الكلام، للدلالة على المعاني المختلفة، للجملة الواحدة"[2]، أو الكلمة ونحوها، فالتنغيم يرجع إلى صفة إرسال التعبير عبر الفعل الكلامي، رفعا، وخفضا، شدة، ورِخْوة، فهو موسيقى الكلام، التي يتميز بها كثيرٌ من خصائصه، كالتفريق بين الجملة المثبتة، والمنفية، والجملة الاستفهامية والخبرية، ونحوها، "فالصيغة التنغيمية منحنى نغمي خاص بالجملة، يُعِينُ على الكشف عن معناها النحوي"[3]. ومن ثَمَّ كان قرينة لفظيةً، تتضافر مع بقية القرائن التعليقية، الأخرى لتحديد المدلول. مثاله قول الزبيدي: ويقولون: ما رأيته مُنْذُ أَوَّلِ أَمْسِ...والصواب: ما رأيته مُنْذُ أولَ مِنْ أَمْسِ[4]. والكلام نفسه قاله ابن هشام[5].

الإعراب: ما: حرف نفي، رأيته: فعل وفاعل ومفعول به، منذ: حرف جر بمعنى من، أولِ: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة وهو مضاف، وأمس: مضاف إليه مجرور. وعلى الوجه الصوابي، يكون (أوّلَ) ممنوعا من الصرف، للوصف ووزن الفعل، فهو مجرور بفتحة نائبة عن الكسرة، لأنه غير مضاف، و(من أمس): جار ومجرور.

قال ابن مالك: "وجُرَّ بِالفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفْ *** مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ"[6].

1 – ينظر: الكتاب، سيبويه، ج3، ص: 565.

2 – علم الدلالة "دراسة وتطبيق"، نور الهدى لوشن، ص: 74.

3 – اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 226.

4 – لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 263.

5 – ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 477.

6 – متون النحو والصرف، لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 14.

فقرينة التنغيم، المعبَّرُ عنها بالنفي، في هذا السياق، تكشف المعنى النحوي المراد، بخلافه لو قال: (رأيته منذ أول من أمس)، في كلام خبري، لا تنغيم فيه، ولا نبر في مَقَاطِعِه. فالتنغيم "قرينة لفظية" في الكلام كالترقيم في الكتابة، غير أن التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى[1].

أكتفي بهذه المقاربة النحوية، لكل قرينة من قرائن التعليق؛ المعنوية منها واللفظية، حسب ترتيب تمام حسان لها، وخشية التطويل اقتصرت على مثال أو مثالين لكل قرينة، مع الإعراب، والتوضيح للمضمون المراد تصحيحه في العبارة، قدر المستطاع.

كلمات التطبيق للقرائن اللفظية داخل البحث

المثال :	**النوع:**
نَفِسَتِ المرْأَةُ	إعراب (فعل وفاعل)
الحَمْدُ لِلَهِ الذِي كَانَ كَذَا	رتبة محفوظة (موصول وصلته)
أَكَلْنَا مِنْ حَلْوَى العَسَلِ	رتبة غير محفوظة (تأخر الجار والمجرور) عن الفعل
عَجُوزَةٌ	صيغة (فَعُولٌ) لا تقبل التاء
إِذَنْ	صيغة (حرف نصب واستقبال)
أَهْوِيَةُ النَّاسِ مُخْتَلِفَةٌ	مطابقة (جمع تكسير)
فَأَمَّا غَمَرٌ فَمَعْنَاهُ جَاهِلٌ	ربط بالفاء والضمير (بعد أما)
عَزَبَةٌ وَهِيَ التِي لَا زَوْجَ لَهَا	تضام تلازمي (بين صلة وموصول)
لَعَلَّهُ نَدِمَ	تضام تنافي (بين لعل والماضي)
اخْتَرْتُ مِنَ الغَنَمِ فُلَانَةَ	أداة (دون أل التعريفية)
مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ أَوَّلِ أَمْسِ	تنغيم (ما نافية)

ج/ قرائن الرسم الإملائي

1 – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 226.

هناك فروق دلالية تحددها بعض الرسومات الخطية في النص المكتوب، فهي "قرائن رسم" توضحي للمعنى، والقبض على الدلالة، إذ للكتابة أهمية بالغة في الدرس اللغوي قديما وحديثا، قد نسب لأبي حامد الغزالي (ت505هـ) قوله: للأشياء وجود في الأعيان، ثم تصور في الأذهان، ثم نطق باللسان، ثم رسم خط وبيان، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره، وعن التصور الذهني يعبر اللسان وترسم اليد شكلا دلاليا.

لذا جعل ابن خلدون (ت808هـ) الخط من المميزات الإنسانية والدلالات اللغوية المعبِّرة، فقال: "هو ثاني رتبة من الدلالة اللغوية، وهو صناعة شريفة، إذ الكتابة من خواص الإنسان التي يتميز بها عن الحيوان"[1]. والشأن نفسه في الدرس الحديث مع التعبير الشفهي والتعبير الكتابي، فلا أحد يستغني عن الآخر. لمست بعض الدلالات الخطية في مصنفات اللحن، فأردت الإشارة إليها، ودمجها في صنف القرائن الدلالية، لمزيد التوضيح بذلك، منها:

1- تعليل فرق:

في لفظة (**يحيا**) إذا كانت اسما كتبت ياءً، أي؛ "ألفا مقصورة"، وإن كانت فعلا كتبت ألفا "صاعدة" للفرق بينهما، قال ابن مكي: "خلا يحي الذي هو اسم، فإنهم قد أجمعوا على أن يكتبوه بالياء إتباعا للمصحف، وقال ابن وَلَّاد: إنما كتبوه بالياء ليفرقوا بين الاسم والفعل"[2]، فهو تعليل فرق بين يحي الاسم، ويحيا الفعل، والخط قرينة توضيح.

ومن الفرق "**رسم ألف**" بعد واو الجماعة، في نحو: كتبوا ولم يضربوا، كل ما أسند فعله لواو الجماعة، ب"**خلاف واو الفعل**" فلا يكتب بعده ألف، نحو زيد (يغزو) عدوه، و(يرجو) ربه[3]. تقول: المسلمون لم "يغزوا" إلا من غزاهم، ونحن "نتلو" القرآن ونطبق أحكامه، و"ندعو" الله القبول. يغزوا: واو الجماعة فاعل يكتب بعده الألف، وواو الفعل حذف لالتقاء الساكنين. نتلو: مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو "واو الفعل "، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره "نحن "، فلا ألف بعده

1 – مقدمة ابن خلدون، تح: حجر عاصي، ج1، ص: 266.

2 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 253.

3 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 257.

وكذا لفظ (**مائة**) زادوا فيه ألفا ليفرقوا بينه وبين لفظ (مِنْهُ) مثلا، وهذا ربما حين كانت الهمزة نقطة، ولم تكن نقطة المعجم موجودة، قال ابن مكي: "وزادوا الألف في "مائة" للفرق بينها وبين مِنْه"[1]. فالأصل: مِئَة و مِئَتَيْنِ، ومِئِينَ كمثل "فِئَة"، وزادوا الألف بغرض توضيح ودفع لَبْس في المعني.

"**اللَّذَيْنِ والذِينَ**" فرقا بين المثني والجمع كتبوا في المثني " اللَّذَينِ واللَّذانِّ " بلامين وحذفوا واحدة في الجمع "الذِينَ" بلام واحدة، قال ابن مكي: "فكتبوا اللَّذَانِ واللَّذَيْنِ بلامين للفرق بين التثنية والجمع"[2]. وجعلوا المثني على وتيرة واحدة مذكرا و مؤنثا – واللَّتَيْنِ واللَّتانِّ– وأُلحقَ الرفعُ بالنصب والجر، "اللذَّيْنِ" هي محل اللَّبْس مع الجمع، دون حالة الرفع، وألحقت طردا للباب على وتيرة واحدة. – لفظ "**كلّ ما" و"إنَّ مَا" و"أَيْنَ مَا**": تكتب " ما " منفصلة، دلالة على اسميتها – موصولية– وإذا كانت حرفا كتبت متصلة مع ما قبلها "كلَّمَا" " إنَّمَا " "أَيْنَمَا "

قال ابن مكي: وأمَّا "كلما" فإذا كانت " ما " بعدها اسما بمعني الذي فصلتها من كل، فتكتب: "كل ما" كان منك فحسنٌ، وإنَّ "كلَّ مَا" تأتِيه جميلٌ[3]، بالفصل، بخلاف قولك مثلا: كلما تجتهد تنجح " ما " صلة، – حرف زائد– توصل بلفظ كل، وهو حالها مع إنَّ، وأين، إذا كانت اسما فصلت، وإذا كانت حرفا وُصلتْ[4]. وإن جاءت في القرآن موصولة ومفصولة وهي اسم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَاٰتٍ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾[5]، مفصولة لأنها اسم إنَّ، وهي الوحيدة في القرآن[6].

ووصلت في قوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ [7]، هي اسم إنَّ كذلك، ولكن يجوز أن تكون حرفا، ووصلت باعتبار ذلك، قال الزمخشري: " قرئ "كيدُ ساحرٍ" بالرفع والنصب ، فمن رفع فعلى أن " ما " موصولة، ومن نصب فعلى أنها كافة"[8]. وإذا كانت كافة فهي حرف كاف مكفوف، كما

1 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 260 .

2 – المرجع نفسه، ص: 261.

3 – المرجع نفسه، ص: 261.

4– ينظر: المرجع نفسه، ص: 262، وينظر: قواعد الإملاء، عبد السلام محمد هارون، مكتبة رحاب، الجزائر، ط6، 1989، ص: 53.

5 – الأنعام، الآية: 134

6 – ينظر: منظومة الدنفاسي في مفردات القرآن ومتشابهاتِه، محمد بن إبراهيم الدنفاسي، تح: أبو عبد التواب عبد المجيد بن علي رياش، دار ابن الحفصي للنشر والتوزيع الجزائر، ط1، 2013، ص: 34.

7 – سورة طه، الآية: 69.

8 – تفسير الكشاف، الزمخشري، ج3، ص: 39.

يقول النحاة، وتَعَيَّنَ وصلُها ب "إنَّ" لحرفيتها، وكيدُ: خبر " إنَّ " على الرفع والاسمية، وكيدَ: مفعول صنعوا، على الحرفية.

2- تعليل أصل:

رسم ألف " عصا وفتى "ونحوه، دلالة أصل، الأولى كتبت ألفا صاعدة، والثانية كتبت مقصورة، على شكل ياء، للدلالة على أصلها، لأن أصلها إما واو، أو ياء، فالتي أصلها واو، كتبت ألفا صاعدة، والتي أصلها ياء، كتبت مقصورة، على شكل الياء في الغالب[1]. قال ابن مكي عن ألف الثلاثي: لا تخلو أن تكون منقلبة عن واو أو ياء، فإن كانت منقلبة عن ياء فاكتبه بالياء ...مثل: "فتى ورحى..." لأنك تقول في التثنية: فَتَيَانِ وَرَحَيَانِ، وعصا وقفا، تكتبه بالألف، لأنك تقول: قَفَوْتُ أَقْفُو وعَصَوْتُ أَعْصُو[2]. وإذَا أشكل الأمر فاكتبه بالألف الصاعدة، لأنها الأكثر، وكذا إذا أضيف إليه ضمير كتب ألفاً تقول جزى الله المسلمين خيرا، وجزاك الله فضلا وكرما، إلا ما أوله أو وسطه واو، مثل: وعى العلمَ، وشَوَى اللحمَ[3]، فمقصورة مطلقا.

3- كثرة تداول واستعمال:

تكتب " **بسم** الله " في الابتداء بدون همز الوصل، مع أن القياس يقتضيها، لأن اسم؛ من السمو أو الوسم، وحُذفَ لامُه أو فاؤُه وعوض عنها همزُ الوصل[4].

قال ابن مكي: "إذا كتبت بسم الله الرحمن الرحيم في الابتداء، حذفت الألف منه، لكثرة الاستعمال"[5]. فالتداول الاستعمالي المطرد، – في كل أمر ذي بال يأتون بباسم الله– دون همز الوصل، إذا بدئ بها الكلام،كما هو المطلوب الشرعي، لحديث : " ابدأ بما بدأ الله به"[6]، أي: باسم الله الرحمن الرحيم، فَكَثُرَ استعمالُها حتى كأنهم لم يتركوها نهائيا، فهي موصولة باستمرار، ومعلوم أن همز الوصل يثبت في الابتداء ويسقط في الدرج.

---

1 – ينظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ج2، ص: 216.

2 – ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 251.

3 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 252.

4 – ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد البقاعي، ج2، ص: 896.

5 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 258 .

6 – صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط9، 1983، ج8، ص: 177.

ابن وابنة: علة التداول والاستعمال نفسها جعلتهم يحذفون همزة الوصل من "ابن"، إذا وقع بين علمين وكان وصفا، ولا يحذفونها من لفظ "ابنة" وهي مؤنثه، كما قال الثعالبي: "التاء في بنت أصلية وليست بتاء تأنيث ابن، وأما في ابنة فلتأنيث ابن"[1]، ولا يحذفون ألفها الوصلية لقلة الاستعمال، بخلاف ابن. قال ابن مكي نقلا عن الدينوري: "وإنما لم يحذف الألف من ابنة كما حذفت مع المذكر لأنه لم يكثر استعمالهم للمؤنث كما كثر في المذكر"[2].

وهذا ما جرى به عرف العرب في جاهليتهم يقللون من ذكر الأنثى باسمها أو نسبها، لذلك أكثروا لها من الكنايات باسم الإشارة؛ عشرة أسماء لها؛ ذي، تي، ذه، ته...[3]، وواحد فقط للمذكر "ذا ". وبسبب علة الاستعمال الكثير، حذفت همزة " **يَسْئَلُ** " قال ابن مكي: تكتب: يَسْئَلُ، ويَسْئَمُ ويَزْءَرُ، ويَلْئَمُ بحذف الهمزة لسكون ما قبلها، وإنْ شئتَ أثبتها،... إلا يَسْئَلُ وحدَه، فإنهم اتفقوا على اختيار الحذف لكثرة الاستعمال[4]. هي في الأصل ترسم ألفا، لأنها في الوسط مفتوحة، وقبلها ساكن، قال عبد السلام هارون: ترسم ألفا إذا فتحت بعد ساكن صحيح،...نحو يَسْأَلُ، تَسْأَلُ[5]، لكن لكثرة الاستعمال غُلِبَتِ القاعدةُ، وحُذِفَ ما يُعلَمُ، لأمن اللَبْس.

وعلة "كثرة الاستعمال" هي السبب في حذف إحدى اللامين من لفظ " **الذي والتي** " لأن القاعدة تقتضي أن تكتب بلامين، لأنها مبدوءة بلام ودخلت عليها " أَلْ " الزائدة اللازمة[6]، قال ابن مكي: كل حرف في أوله لام فإنك إذا أدخلت عليه لام التعريف كتبته بلامين، نحو: اسم الله تعالى، واللحن، واللغة...، إلا "الذي والتي" فإنهم كتبوهما بلام واحدة لكثرة الاستعمال[7]. فالقاعدة شيء والاستعمال شيء آخر، وألفاظ الناس تحمل على أعرافهم وعاداتهم، والعبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني.

1 – الذهب الإبريز في تفسير غريب القرآن العزيز، عبد الرحمان الثعالبي، تح: عبد الحميد حاجيات، بن مرابط تلمسان، د ط، 2014م، ص: 25.

2 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 250.

3 – ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك، دار الفكر بيروت، د ط، د ت، ص: 22.

4 – ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 255.

5 – ينظر: قواعد الإملاء، عبد السلام محمد هارون، ص: 10-11.

6 – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص: 180.

7 – ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 260-261.

4- علة استثقال ونفور:

الصوت اللغوي يُنْتَجُ ويُولَّد بعملية يطلق عليها "ميكانيكية الصوت"[1]. فهو أشبه بالآلات والوسائل المولَّدة عن طريق المصانِع الميكانيكية المعقَّدة، حددت له ثلاثة مصادر للتوليد وهي: "الرئتان، والحنجرة، والفم"[2]. تدفع الرئتان الهواء وتعترضه المحطات عبر هذا المِدْرج الواسع لتكوين الصوت المطلوب، مع مراعاة التوازن والانسجام بين الأصوات، مما يستدعى نفور بعض الأصوات من بعض، فتأبى مجاورتَها، مثلا: "لا تجتمع الزاي مع الظاء، والسين، والضاد، والذال"[3]، وقد يراعى هذا القصد حتى على مستوى الرسم الخطي، لقرنية لفظية، أو قاعدة تخفيفية. قال تمام حسان: "لاحظ الأقدمون أن الكلمة العربية إذا أريد لها أن تكون فصيحة مقبولة، فإنها تتطلب في مخارج حروفها أن تكون متناسقة"[4]، منسجمة أصواتها مثلا.

اللحم واللحن ونحوهما، تدخل عليها لام الجر فتكتب لِلَّحم، ولا ترسم بثلاث لامات مع أنه القياس، قال ابن مكي : " إذا دخلت لام الجر على هذا الضرب اجتمعت ثلاث لامات، فتحذفُ واحدة وتكتبُه بلامين نحو: لِلّبن، ولِلّجام"[5]. يعني كراهة اجتماع ثلاث لامات، وما فيه من ثقل نطق وبعدُ انسجام، دعاهم إلى حذف إحداهن، وما استثقلوه لفظا استثقلوه خطا، فكتبوا: مَحْيَا، ورُؤْيَا، ودُنْيَا، وعُلْيَا، ونحوَها، بألف صاعدة لا مقصورة، كراهة اجتماع ياءين في الصورة الخطية، مع أن القياس تكتب مقصورة، لأنها رابعة، كحُبْلَى ومَلْهَى، ونحوها، لكنهم تركوا القياس كراهة اجتماع ياءين[6]، خطاً وصورة.

وللعلة نفسِها كتبوا "**سواءً، وجزاءً، وماءً**"، ونحوَها، بتنوين على الهمز في حال النصب، مع أن القياس يكون على الألف، كما تنطق وقفا، قال ابن مكي :" الكُتَّاب كتبوه بألف واحدة وتركوا

1 - مهارات الاتصال اللغوي وتعليمها، محسن علي عطية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص: 43.

2 - المرجع نفسه، صفحة: نفسها.

3- دراسات أدبية نقدية في الفنون النثرية، داود غطاشة الشوابكة ومصطفى محمد الفار، دار الفكر عمان الأردن، ط1، 2009، ص: 231.

4- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 265.

5 تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 261.

6- ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 253، وينظر: الكتاب، سيبويه، ج4، ص:231.

القياس"[1]، ألف واحدة قبلها. قال أحد المعللين: الهمزة كالمرأة لا تكون بين رجلين – ألفين- في عصمة واحدة؛ "آخر الكلمة"، مثل: "سواء " حال النصب، يكتب تنوينها على الهمز دون ألف، لأن قبلها يوجد ألف، بخلاف (بَدْءاً) مثلا.

ختاما هذه القرائن بجميع أنواعها ما هي إلا وسائل كشف عن المعنى، اجتهد في وضعها تمام حسان ومن نهج نهجه جزاهم الله خيرا، والمجتهد مأجور على الاجتهاد، سواء أصاب أو أخطأ في المطلوب. وهناك آليات تحليل وتعليل أخرى، يراها علماء الدلالة مساعدة على قبض المعنى الزئبقي داخل النص، وهي المستويات اللسانية لتحديد المدلول، وضبط المعنى في الدرس اللساني المعاصر، خَصَّصْتُ لها الفصل الآتي – إنْ شاء الله- ونماذج قرائن الرسم الإملائي، ذكرت على المنوال الآتي:

كلمات التطبيق لقرائن الرسم الإملائي داخل البحث.

المثال:	النوع:
يَحْيَى ويحيا	فرق بين اسم وفعل
نَرْجُو ويَرْجُوا	فرق بين واو الفعل والجمع
مِائَةٌ ومِئَة	فرق بينه وبين "مِنْهُ"
الذِينَ	بلام واحدة لكثرة الاستعمال
كُلَّمَا وَ كُلَّ مَا	فرق بين اسم وحرف
عَصَا، رَحَى	الألف دلالة أصل
بِسْمِ اللَهِ وبِاسْمِ	حذف كثرة
ابْنٌ ابْنَةٌ	فرق استعمالي
الذِي	حذف اللام لكثرة الاستعمال
لِلَّحْمُ	حذف كراهة أمثال
سَوَاءً	حذف نفور

1- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 257.

1/ اللحن في المستوى الصوتي

الرموز اللغوية المسموعة أو المكتوبة، هي دلالة ذات حمولة لغوية طبيعية، "تعبر عن انفعالات واستجابات، استدعتها مثيرات"[1]، فكرية قصدية، أرادها المرسل في تعبيره بأصوات معينة، وبصيغٍ مَا، ونُظُمٍ تركيبية على منوالٍ مَا، "معتمدا على استبدال مواقع الفونيمات"[2]، وترتيب المقاطع والأصوات، مراعيا الترابط الانسجامي بين الصوامت والصوائت، داخل البنية المفردة والمركبة.

ما يقتضي أحيانا حذف بعض الصوامت فرارا من توالي الأمثال، مثل " أُكْرِمُ " التي أصلها "أُأَكْرِمُ"[3]. وربما اسْتَبْدَل بعضَ الصوامت بصوامتَ أخرى، طلبا للخفة وسهولةِ النطق، مثل "اصْطَبر" في " اصْتَبر" أبدلت التاءُ طاءً[4]، بسبب التنافر الصوتي بين التاء والصاد، من استفال واستعلاء، وانفتاح وإطباق، يجعل النطق بهما عسيرا، فجيء بالطاء المشاركة للتاء في المخرج، وللصاد في الاستعلاء، فحصل التقارب. فالدلالة الصوتية، تبنى على هذه القيم الخلافية كلها، المرسومة منها والمسموعة، وربما كان الكلام المسموع أقدر في الكشف عن ظلال المعنى ودقائقه، من الكلام المكتوب[5]، لأن كثيرا من الصفات الدلالية تسمع ولا ترسم، كالنبر والتنغيم، ونحوهما، لذلك اشتُرِطَ مثلا: في قراءة القرآن التلقين.

هذا المبحث يقارب المستوى الدلالي للصوامت والصوائت، عبر القيم الخلافية، والصفات النطقية، مُقْتَصَرا على الاستبدالات الخاصة "بالصوامت والصوائت"، دون التغير الحاصل على مستوى الوزن، والذي خُصِّصَ له المستوى الصرفي. واتبعت ترتيبا ألف بائيا، حسب الطريقة الأندلسية؛ "أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، ط، ظ، ك، ل، م، ن، ص، ض، ع، غ، ف، ق، س، ش، هـ، و، ي"[6]. ومراعيا الترتيب الزمني لمصنفات التطبيق، بَدْءا بالزبيدي، فابن مكي، فابن هشام اللخمي، أذكر المتن أحيانا حرفيا؛ بلحنه وصوابه، عند بعضهم أو كلهم، وأحيانا أخرى أقتصر على محل الشاهد فقط، تجنبا للتطويل والحشو، وعندها أشير في الإحالة بعبارة "يُنْظر". ولا أذكر مصنفات اللحن

1 – اللغة والحواس، رؤية في التواصل والتعبير بالعلامات غير اللسانية، محمد كشاش، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2001، ص: 145.

2 – البحث الدلالي عند المفسرين، زينب عبد الحسين السلطاني، ص: 59.

3 – ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م، ص: 104.

4 – ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، محمد البقاعي، ج2، ص: 936.

5 – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 47.

6 – المدخل إلى مصادر اللغة العربية، سعيد حسن بحيرى، ص: 355.

الأخرى؛ غير الثلاثة الأندلسية التي طبقت عليها، رغم أنها تتقاطع معها في كثير من أمثلة اللحن والتصحيح، وربما تفيد البحث في التعليل والتحليل، لكن التزمت المنهج، للأمانة العلمية، وطلبا للاختصار.

لفظ "أَفْعَال" و"فِعَال": لفظان من ألفاظ جمع التكسير، غير أن "أَفْعَال" للقلة، و"فِعَال" للكثرة, قال ابن مكي: جميع الثلاثي سوى "فَعْل", جمعه في أقل العدد: "أَفْعَال" وفي كثيره على "فِعَال" و "فُعُول"، فكان الزائد للناقص، والناقص للزائد"[1]، فزيادة الهمزة في "أَفْعَال" معناها القلة، لأنه يطلق على الجمع القليل, وحذفها في "فِعَال" للكثير, مثل: أَجْمَال و جِمَال, وأَثْوَاب و ثِيَاب, بين القلة والكثرة، زيادة صامت وتغيير صائت؛ الهمز وكسر الفاء.

دلالة " **تَفَلَ" و " ثَفَل**": التاء حرف شديد, والثاء حرف رِخْو, وكثيرا ما يقع التعاقب بينهما في الاستعمال، قال ابن مكي: ويقولون: " ثَفَل يَثْفُلُ, إذا بصق، والصواب: تَفَلَ بالتاء، ويَتْفِل في المستقبل بالكسر لا غير"[2]، ثم يذكر أنَّ "التفْل": بصق معه دَبَقٌ, و"الثفل": بقايا الزيتون ونحوه من المعصورات، و النَّفْث: نفخ لا بصاق معه[3]. وربما أُطْلِق "التَّفَل" على عدم الطيب كما في حديث: "ولِيَخْرُجْنَ تَفِلَاتٍ"[4]. أي تاركات للطيب[5], يأذن للمرأة أن تخرج إلى المسجد، وألا تمسَّ طيبا في هذا الخروج، وسماه "تفلات" أي غير متطيبات.

دلالة "**الجَمْجَمَة و المَجْمَجَة**": قال ابن مكي "الجَمْجَمَة": الكلام الذي لا يُبِينُ, و"المجْمَجَة": الخط الذي لا يُبِينُ"[6]، بين الكلمتين تقارب صوتي دلالي، كل منهما جيم و ميم مكرر، تقديم الجيم يدل على كلام خفي، لا يُبين عن المعنى، و تقديم الميم يدل على خط خفي، لا يُبين عن الرسم، اتفقا على دلالة "الخفاء" صوتا و خَطاً.

1 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 290.

2 – المرجع نفسه، ص: 22، وينظر: اللهجات العربية في كتب لحن العامة، باسم خيري خضير، ص: 94.

3 – ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، المرجع نفسه، ص: 22– 23.

4 – فقه السنة، السيد سابق، دار الكتاب العربي بيروت، ط8، 1987م، ج1، ص: 203.

5 – الذهب الإبريز في تفسير غريب القرآن العزيز، عبد الرحمان الثعالبي، ص: 29.

6 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 270.

دلالة "**حَلْقة و حَلَقة**": تغيير الصائت من السكون إلى الفتح، في لام "حلقة" يؤدي إلى تغيير دلالي, قال ابن مكي: وتقول العامة لِحَلْقَةِ الباب وغيرها: "حِلْقة"... والصواب: حَلْقة, بفتح الحاء و إسكان اللام, وكذلك: حَلْقة العِلْمِ ... وكل مستدير, قال أبو عمرو الشيباني: ولا يقال حَلَقة بفتح اللام, في شيء من الكلام إلا في حَلَقَة الشَّعَرِ, جمع حَالِق[1]، حَلْقة العلم و نحوها بالسكون مفرد, و حَلَقَة الشَّعَرِ بالفتح، قال ابن مالك: "فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرَادٍ فُعَلَة *** وَشَاعَ نَحْوُ "كَامِلٍ وَكَمَلَة"[2]. يعني شاع جمع فاعِل صحيح العين على فَعَلَة، مثل "بَارٍّ و بَرَرَة" وحَالِق وحَلَقَة، وجَمَعُوا "حَلْقَة" حَلَقاً بتحريك الساكن[3]، استبدال صوتي نتج عنه تغير دلالي إفرادا أو جمعا, حَالِق حَلَقَةٌ, وحَلْقَةٌ حَلَقٌ.

– دلالة "**حِمْل وحَمْل**" يقول ابن مكي: "ما كان على الظهر فهو: حِمْل, بالكسر, وما كان في البطن فهو: حَمْل, بالفتح, المكسور لما ينكسر, و المفتوح لما ينفتح عند الولادة"[4]، مقاربة صوتية دلالية, ما على الظهر حِمْل, كسرةُ "الحاء" تلائم المعنى، لأن الظهر يوصف بالكسر, وحَمْل البطن بفتح "الحاء" يلائم انفتاح البطن مع الولادة، قال الله تعالى: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِۦ زَعِيمٌ﴾[5]، وهو في شأن المحمول على ظهر البعير وقال عن المولود: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾[6]، في شأن المحمول في البطن، فالحاء صوت مهموس خفي, من صفاته الضعف[7].

فحِمْل على الظهر بالكسر، وما في البطن بالفتح، وكذلك يقال: امرأة حَامِلَة لشيء على ظهرها ونحوه، وامرأة حَامِل لجنين في بطنها، لأن ما في البطن وصف يخص الأنثى[8]، فلا يحتاج إلى تاء الفرق، لأنه تحصيل حاصل, فالذكر لا يوصف به, ومثله: نافِس, وحائِض, ومُرْضِع...مما يخص الأنثى فلا تاء فيه.

1 – ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 195.

2 – متون النحو والصرف لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 60.

3 – ينظر: التطور النحوي للغة العربية، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997، ص: 109، وينظر: الذهب الإبريز في تفسير غريب القرآن العزيز، عبد الرحمان الثعالبي، ص: 49.

4 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 286.

5 – سورة يوسف الآية: 72.

6 – الأحقاف الآية: 15.

7 – ينظر: أحكام التجويد، عاشور خضراوي الجزائري، مكتبة الرضوان مصر، د ط، 2005، ص: 23.

8 – ينظر: التطور النحوي للغة العربية، رمضان عبد التواب، ص: 114.

لفظ "**الدَّلَالة و الدِّلَالَة**": قال ابن مكي: "فرَّقَ قومٌ بينهما، فقالوا: دليل من أدلة العلم بينُ الدَّلَالة, بالفتح, إذا كان واضحا، ودَلَّالٌ, أي سِمْسار، بين الدِّلَالَة، بالكسر، جعلوه من الصناعات"[1].

فمن خلال هذا نفهم أن ابن مكي يفرق بين: الدَّلالة: بالفتح هي؛ المقصود المعنوي الذي يفهم من اللفظ، والدِّلَالة بالكسر، هي: حرفة يزاولها الدَّلَال بالسلع ونحوها للبيع، فهي تدل على مهنة يمارسها الدلال باستمرار، و"كل ما دل على حرفة يصاغ على فِعَالَة قياسا"[2]، كالتِّجارة, والنِّجارة، والفِلَاحة، والخِطَابة، ونحوها، وإن كان ابن منظور لا يرى هذا التفريق بين الدَّلَالتَين, يقول: "يَدُلُّه, دَلَالة ودِلَالة ودُلُولَة, والفتح أعلى"[3]، كلها عنده تعني: ما يرشد و يدل على الطريق الموصل إلى الأمر المقصود، وإن كان الفتح أكثر استعمالا فيها.

دلالة "**الذُّلِّ" و "الذِّلِّ**": قال ابن مكي: "الذُّل: ضد العِزِّ, و"الذِّل": ضد الصُّعُوبة، المضموم للمكسور, والمكسور للمضموم"[4]، يعني: ذال "الذُّل" مضموم, عكس عين "العِز"، وذال "الذِّل" مكسورة, عكس صاد "الصُّعوبة" المضموم, قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِيٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيراً﴾[5]. قال الزمخشري: "ناصر من الذُّل ومانع له منه لاعتزازه به"[6]، وفي شرحه ل "ذُلُلٍ" قال: جمع "ذَلُول" وهي حال من السبيل، لأن الله ذللها لها ووطَّأَها وسهلها[7]. فالولي يحتاجه الذليل يعتز به من الذُّلِّ والهوان, وأما "الذِّل" فتذليل و تسهيل للصعوبات والعَقَبات.

الزَّمْزَمَة والرَّمْرَمَة: كل منهما تحريك للشفتين؛ الأول بصوت لا يفهم, والثاني بلا صوت, قال ابن مكي: "الزائد للزائد, والناقص للناقص"[8]، يعني نقطة "الزاي" زيادة صوت في الزمزمة, ولا صوت في الرمرمة: تحريك بلا صوت, ناقص النقطة =ناقص صوت. دلالة "**كَبِرَ و كَبُرَ**": قال ابن مكي:

1 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 197، وينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 199.

2 – معجم الصواب اللغوي، أحمد مختار عمر وغيره، مج1، ص: 483.

3 – لسان العرب، ابن منظور، ج3، ص: 297، مادة: "دَلَّ".

4 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 290.

5 – الإسراء الآية: 111.

6 – تفسير الكشاف، الزمخشري، ج2، ص: 196.

7 – المرجع نفسه، ص: 155.

8 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 288.

"ويقولون: كبِرَ المولود يَكْبِر, والصواب: يَكْبَر, بفتح الباء, يقال: كبُر الأمرُ يكبُر, وكبِر الإنسانُ وغيرُه يَكْبَر"[1]، صوت الصائت في الباء يحدد الدلالة؛ الكسر للمحسوسات والأبدانِ، والضم للمعاني, قال ابن منظور: يقال: كَبُر بالضم يَكبُر أي: عَظُمَ...، وكبِر الرجلُ و الدابةُ يَكبَر... طعن في السن[2], وفي التنزيل: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنَ أَفْوَاهِهِمْ﴾[3]، في الغالب دلالة "كَبِر" للأبدانِ, و"كَبُر" للمعاني، فكثيرا ما يكون الفرق المعنوي سببا في اختلاف صوتي أو صرفي، ومنه "لبس" بكسر الباء وفتحها.

دلالة "**لَبِسَ ولَبَسَ**": للفرق بين المحسوس – اللباس – و المدسوس – الخلط – "لَبِس" بكسر الباء في الماضي وفتحها في المضارع؛ للَبْسِ الثوب ونحوه, والعكس في التلبيس المعنوي، قال ابن مكي: "يقولون: هو يَلْبِس ثوبَه, والصواب: لبِسَ الثوبَ يَلْبَسه, ولَبَسَ عليهم الأمرَ يَلْبِسُه"[4]، وقد جاء في التنزيل: ﴿ وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾[5]، كسر الباء في الماضي وفتحها في المضارع، دلالة اللباس المحسوس، وفتح الباء في الماضي وكسرها في المضارع، دلالة اللَّبْس والخَلْط المعنوي.

دلالة "**لُعَنَة ولُعْنَة**": حركة العين تحدد الدلالة, الفتحة لاسم الفاعل، والسكون لاسم المفعول, على وجه المبالغة فيهما, بحركة الفاعل وحدثه وقع على اسم المفعول الساكن الثابت، قال ابن هشام: "فُعْلة, بسكون العين, من صفات المفعول, وبتحريك العين, من صفات الفاعل, كقولك: لُعْنَة ولُعَنَة"[6]. اللُّعَنَة: كثير اللعن لغيره, واللُّعْنَة مَنْ وقع عليه اللعن بكثرة[7]، قال الزمخشري في تفسير "الهُمَزَة واللُّمَزَة": بِنَاء "فُعَلَة" يدل على أن ذلك عادة منه قد ضرى بها...وقُرِئَ...بسكون الميم، وهو المسْخَرَة الذي يأتي بالأوابد والأضاحيك، فيُضْحَك منه ويُشْتَم[8]، فالهُمَزة اللُّمَزة بمعنى: الهامِز اللَّامِز: اسم فاعل, والهُمْزة اللُّمْزة, بمعنى: المهموز الملموز: اسم مفعول, فهو مسخرة القوم ومضحكتهم.

1 – المرجع نفسه، ص: 111.
2 – ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج7، ص: 426– 427، والمعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص:824.
3 – سورة الكهف الآية: 05.
4 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 114.
5 – الأنعام الآية: 09.
6 – المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 108.
7 – ينظر: نظرية اللغة العربية، عبد الملك مرتاض، ص: 471.
8 – ينظر: تفسير الكشاف، الزمخشري، ج6، ص: 253.

دلالة "**عِصَامِي و عِظَامِي**": من المفاهيم الأساسية في دراسة الصوت اللغوي عملية استبدال صوت مكان صوت آخر, وما يترتب على ذلك من تغيير في المدلولات، من ذلك قول ابن مكي: "رجل عِصَامِيٌّ؛ إذا ساد بنفسه, وعِظَامِيٌّ؛ إذا ساد بآبائه, وعِصَامِيٌّ عِظَامِيٌّ؛ إذا ساد بنفسه وبآبائه"[1]. دلالة صامت "الصاد" في عصامي، الاعتماد على النفس والصمود، في تحصيل السيادة والشرف, ودلالة صامت "الظاء" في عظامي، الاعتماد على العظام الميتة، من الأصول لتحصيل السيادة بالأصول. العصامي:"منسوب إلى "عِصَام" حاحب النُّعْمَان[2] الذي قال فيه النابغة مادحا: "نَفْسُ عِصَامٍ سَوَّدَتْ عِصَاماً..."[3]، هذا الحاجب نال سيادته بنفسه, فأصبح كلُّ من نال سيادته أو ثقافته ونحوَها, بنفسه يطلق عليه "عِصَامِيٌّ"؛ هذا هو الاستعمال التاريخي لكلمة "عصامي" واستمرت دلالتها عبر العصور، والعبرة بعموم الوصف لا بخصوص السبب.

دلالة "**العَوَج والعِوَج**": التغيير الصوتي بين فتح العين و كسرها, له دلالته, الفتح للمحسوسات, والكسر للمعاني, قال ابن مكي: "العَوَج, في كل ما هو منتصَب مرئيٌّ، و العِوَج, فيما لا يرى كالدِّين, ونحوه"[4]، "المنتصب المرئي" بمعنى: الحسي, والدِّين ونحوه من المعاني، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجاً﴾[5]، الكتاب هو الوحي والدِّين، ولا عِوَج فيه, بكسر العين, قال الزمخشري في تفسيره:"العِوَج في المعاني كالعَوَج في الأعيان"[6]، فالمنصوب للمنصوب من الأعيان المحسوسة, والمكسور للمعاني و الأعْرَاض المدسوسة.

دلالة "**الغَسْل والغُسْل**": إبدال صائت الفتح بالضم في الغين, يغير الدلالة، قال ابن مكي: "ويقولون للاغتسال من الجنابة وغيرها: غُسْل, والصواب: غَسْل بفتح الغين, فأمَّا الغُسْل بالضم, فهو الماءُ"[7]. الغَسْل: مصدر: غَسَل يغسِل غَسْلاً, هو القياس الصحيح له, لأنه فِعْلٌ مُتَعَدِي، وزن مصدره

1 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 270.

2 - النعمان: مَلِكُ اليَمَنِ، وعصام هذا حاجب عنده، ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 657.

3 – المرجع نفسه، الصفحة: نفسها.

4 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 284.

5 – سورة الكهف الآية: 01.

6 – تفسير الكشاف، الزمخشري، ج3، ص: 197، وينظر: المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص: 386.

7 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 214.

يكون "فَعْلاً" بفتح "الفاء" وسكون "العين"[1], فضم العَين فيه خطأ، والغُسْل: "بضم الغين اسم الماء الذي يُغْسَل به"[2] ، فالاستعمال المتداول في "الغُسْل" للفعل والمصدر، لَحْنٌ، رغم شيوعه. أما الوضوء فَعلى العكس؛ "الوُضُوء" بضم الواو مصدر, وبفتح الواو اسم الماء[3]. تقول, أحضرت وَضُوءاً كَافِياً، وتوضأتُ وُضُوءاً تَامّاً, الأول: ماء, والثاني مصدر الفعل.

دلالة "**فَعْلَة وفِعْلَة**": كل كلمة على هذا الوزن صائتها الأول يتحكم في دلالتها، الفتح للمرة الواحدة, والكسر للهيئة والجنس, قال الزبيدي: ويقولون: مات "مَيْتَةَ" سوءٍ، بالفتح، يعنون الهيئة...والصواب: مِيتَة، بكسر الميم[4]، لأنهم يعنون الهيئة والكيفية التي مات عليها، لا الموتة الواحدة، وفي مثلها ذكر ابن مكي: القَعدة والركبة والميتة وقال "المكسور الأول للمكسور الأول، والمفتوح الأول للمفتوح الأول"[5]، يقصد: صائت الصامت الأول يحدد الدلالة بين المرة، مفتوح الأول، والجِنْس أو الهيئة، مكسور الأول، قال ابن هشام: "ويقولون: ضَحِك "ضِحْكَةً", بكسر الضاد, والصواب ضَحْكَة بفتحها, وكذلك كل ما كان على "فَعْلَة" واحدة, إنما يقال مفتوح الأول, فإذا أريد الحال والهيئة قيل:"فِعْلَة" بالكسر"[6]، فالجَلْسة بفتح الجيم هي المرة الواحدة من الجلوس, و الجِلسة, بكسر الجيم, هي هيئة جِنْسِ الجلوس، قال ابن مالك:

"وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَةْ *** وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَةْ"[7].

دلالة "**قِبْطِيّ وقُبْطِيّ**": طلبا للفروق الدلالية، يغير العرب الصائت أو الصامت, ولو خالف القاعدة أو القياس، ففي النسب إلى "القِبْطِ" يكسرون القاف على القياس إذا كان المنسوب "إنسانا"، ويضمونه إذا كان المنسوب ثوبا ونحوَه, وهو خلاف القياس, قال ابن مكي: ويقولون لبعض الملابس: "قِبْطِيّة... والصواب: "قُبْطِيَّة"،.. منسوبة إلى القِبْط,... غيروا اللفظ ليُعرف, فالإنسانُ قِبْطي, والثوبُ

1 – ينظر: حاشية ابن الحاج على شرح بحرق على لامية الأفعال، لابن مالك، دار الفكر بيروت، د ط، د ت، ص: 48.

2 – المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 156.

3 – ينظر: لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 196.

4 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 212.

5 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 286.

6 – المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 499، وينظر: معجم الصواب اللغوي، أحمد مختار عمر، مج1، ص: 600.

7 – متون النحو والصرف لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 39.

قُبْطِي[1]. وذكر ابن هشام جملة من هذا المعنى بقوله: رجل فَسَوِيّ, وثوب فَسَاسَاوِيّ , ورجل مروزي, وثوب مَرْوِيّ, ورجل قِبْطِي, وثوب قُبْطِي, في النسب إلى كل من: فَسَّا مدينة فارسية, ومَرْو كذلك, وقِبْط[2]. وفي النسب إلى "المدينة" رجل مَدَنِي, وطائر مَدِينِي[3]، الأول على القياس والثاني مخالف للقياس, وكلها للفرق بين المدلولات الإنسانية، وغير الإنسانية؛ من الحيوانات والجمادات.

دلالة "**قافِيَة وقافِيَّة**": الأولى بتخفيف الياء، وتعني حرف الروي في القصيدة، والثانية بتشديد الياء، وتعني نسب القصيدة إلى حرف القاف، قال ابن مكي:

"ويقولون: لحرف الروي من الشعر: قَافِيَّة، والصواب: قَافِيَة بالتخفيف، على وزن فَاعِلَة...فأما إذا كانت القصيدة على حرف القاف ونسبتها إليه، فإنك تقول: قَافِيَّة، بالتشديد، لأن الياء للنسب[4].

فالنبر والتنغيم[5]، في صائت الياء، يحددان الدلالة بين مصطلح قافية، والنسب إلى حرف القاف.

دلالة "**هُنَا وهَنَّا**" هما؛ اسْمَا إشارةٍ للمكان، أحدهما للقريب والآخر للبعيد، وتحدد دلالتهما من خلال صائت "الهاء" بالفتح أو الضم، فالضم مع فتح النون وتخفيفها، "هُنَا" دلالة قُرْبٍ، والفتح مع تشديد النون "هَنَّا" دلالة بُعْدٍ، قال ابن مكي: "هُنَا وهَنَّا، وهاهُنَا وهاهَنَّا: الزائد للزائد والناقص للناقص"[6].

يقصد: هُنَا للقريب، لأنها أنقص صوتا، وهَنَّا للبعيد، لأنها أزيد صوتا بسبب الغنة في تضعيف النون، والنبر على مقطعها، فالضغط على صوتها يعطي بعدا مكانيا أزيد من "هُنَا"، "فتغيُّر الغنمة قد يتبعه تغيُّرٌ في الدلالة"[7]. ويفهم بالكمية الصوتية، كمية المسافة، تماما كزيادة الصوامت مثل "هُنَالِكَ"

1 – ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 103، وينظر: الذهب الإبريز في تفسير غريب القرآن العزيز، عبد الرحمان الثعالبي، ص: 20.

2 – ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 505، وينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، محمد البقاعي، ج2، ص: 864.

3 – ينظر: المرجع نفسه، لابن هشام اللخمي، ص: 495.

4 – ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 125.

5 – من الغنة وهي " صوت لذيذ يخرج من الخيشوم، لا عمل للسان فيه"، أحكام التجويد، عاشور خضراوي، ص: 33.

6– تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 286.

7 – دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص: 47.

للبعد، ويقال: زيادة المبنى زيادة في المعنى، وكذا تطويل الصوت زيادة في المعنى، "تلوين صوتي يترتب عليه تنويع دلالي"[1].

فكثيرا ما أُثْقِلَتْ أصواتٌ حُمُولَةً، وعُدِّيت أفعالٌ لازمة، وغُيِّرت معانٍ، بالنبر أو التضعيف دون زوائدَ أخرى، وهو من الاقتصاد اللغوي، والجمال الصوتي في العربية الشريفة.

نكتفي بهذا القدر التطبيقي للدلالة الصوتية، في المصنفات المعنية، وقد شمل التطبيقُ أكثرَ من أربعةَ عشرَ صوتا، من مجموع الأصوات الهجائية في اللسان العربي، متحاشيا التَّكرار، والتطويل الممل، أو الإيجاز والاختصار المخل.

2/ اللحن في المستوى الصرفي:

الصرف: "عِلْمٌ يُبْحث فيه عن أحكام بِنْية الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك"[2]. علم يدرس بِنْيةَ الكلمة من داخلها؛ صحة وإعلالا، جمودا واشتقاقا، وغيرها، وموضوعه الأفعال، والأسماء المتمكنة، دون الحروف والأسماء المبنية. قال ابن مالك في الألفية:
حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِي بَرِي *** وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي[3].

يطلق على الصرف في الدرس اللغوي الحديث مصطلح (مُورْفُونُولُوجْيَا)، كما يطلق على الوحدة الصرفية (مُورْفِيمْ)[4]، تتمثل هذه المورفيمات في معاني الصيغ الصرفية مثل: "الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والسوابق –مثل حروف المضارعة–، واللواحق والأحشاء[5]، كما في الألف في (كاتب) والواو في (مكتوب) ونحوها[6]. طبقا لهذه الوحدة الصرفية أو " المورفيم" يتضح

1 – ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، مكي درار، ص: 187.

2 – حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، محمد البقاعي، ج2، ص: 882.

3 – متون النحو والصرف لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 66.

4 – مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، بريجيته بارتشت، ترجمة: سعيد حسن بحيرى، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة، ط2، 2010، ص: 369.

5 – الأحشاء: الحروف التي في وسط الكلمة، ولها دلالة صرفية مثل: بحر بحار، الألف دلالة جمع، ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 92.

6 – المرجع نفسه، ص: 82 وما بعدها.

المعنى المدلول عليه في الكلمات والتراكيب النحوية، وعليه قمت بمقاربة صرفية للظاهرة، عبر مصنفات اللحن الأندلسية، راجيا من الله التوفيق والسداد.

أولا: الأسماء: الاسم إما جامد أو مشتق، وكل منهما معرف أو منكر، مذكر أو مؤنث، وكذا مفرد أو مثنى أو جمع، والمشتق يتضمن: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان والمكان، ولكل صيغة وزنها ودلالتها في ضبط المعنى وتحديد المفهوم.

أ- اللواصق:

"السوابق واللواحق" المتمثلة في عدة أمور منها: "أل"، و"علامة التأنيث"؛ تاء أو ألف، و"التنوين"، وهي أصوات تتصل بالاسم في أوله أو آخره، ذات دلالة صرفية ومعنى نحوي، وقد تكون لحنا، في بعض الحالات، مثل حرف:

1-"أَلْ" التعريفية: لاصقة في أول الاسم، للتعريف العهدي أو الجنسي، وقد تكون زائدة لزوما أو غالبا، كما تكون لمحية أو غَلبية، أو موصولية، وربما كان ثبوتها أو حذفها لحنا في الكلام، من ذلك قول ابن هشام: "إدخال الألف واللام على (**الكَافَّة**) لا يجوز، وقد غلطوا في قولهم: يرويه الكَافَّةُ عن الكَافَّةِ، والصواب: رواه الناس كافةً"[1]. إذاً اعتبر ابن هشام، لاصقة (أَلْ)، الدالة على التعريف، (لحنا) عندما تدخل على لفظ (كافة).

وكأني به يريد أن يقول إن كلمة (كَافَّة) تستعمل دائما حالا، وهي وظيفتها النحوية اللازمة لها، وعليه يكون دخول (أَلْ) عليها (لحنا) لأن جمهور النحويين يرون "الحالَ" لا تكون إلا نكرة أو مؤولة بالنكرة[2]. ولهذا صوّب بقوله: "رواه الناسُ كافةً"، لتكون حالا في هذا التركيب، وهو الغالب في استعمالها، قال عبده الراجحي: "هناك كلمات يكثر استعمالها حالا مثل: كَافَّة، قاطبة، طُرّا"[3]، فالسبب في منع (أَلْ) مع لفظ كافة هو كون كافة تلازم الحالية في الإعراب، والحال تستلزم التنكير، فكانت

1 - المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 440.

2 - ينظر: المنهج السالك لفهم ألفية ابن مالك، أحمد ابن إحساين الوردي، ج1، ص: 525.

3 - التطبيق النحوي، عبده الراجحي، ص: 270.

(أَلْ) لاصقة مرفوضة مع لفظ "كافة". وهي لاصقة مرفوضة كذلك مع الإضافة المحضة، لا يجوز الجمع بينهما في الاسم المضاف[1].

قال ابن هشام: "يقولون: قبضت (**الخمسةَ دنانيرٍ**)، والصواب: قبضت خمسةَ الدنانيرِ وعشرةَ الدنانيرِ"[2]. خمسة: مضاف، ودنانير: مضاف إليه، وهو شأن العدد من ثلاثة إلى عشرة، فلا تُقْبَل لاصقة (أَلْ) مع اسم العدد في مثل هذا التركيب، لأنه مضاف[3]. وقد يطلب وجود لاصقةِ (أَلْ) في بعض التراكيب، قال ابن مكي: يقولون: في **جُمَادِي الأولِ**، والصواب: جُمَادَى الأُولَى، بفتح الدال على وزن حُبَارَى...وليس في الشهور مؤنثٌ سوى جُمادَى، ولذلك كان نعتها مؤنثا، فقيل: جُمَادَى الأُولَى، وجُمادَى الآخِرة[4]. فجمادَى: معرفة "عَلَم" على شهر قمري معروف، فيه علامة التأنيث (الألف المقصورة)، والأولى أو الآخرة، نعت لها، والنعت يجب أن يطابق المنعوت تعريفا وتنكيرا[5]، فلذا كان واجبا دخول (أَلْ) فيهما، للدلالة على التعريف والتعيين، كي يصح نعت جُمادَى بهما.

وهناك لواحق تتصل بآخر الكلمة، تُعِينُ على تحديد الدلالة ووضوح المدلول، مثل علامة التأنيث "الألف أو التاء"كما سبق في تأنيث (جمادى) و(الأولى)، وعلامة تأنيثهما الألف المقصورة، قال ابن مالك: "عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ *** وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالْكَتِفْ"[6].

2- تاء التأنيث: أو ألفها": – ممدودة أو مقصورة- تلحق آخر الاسم، ولا يجتمعان كما قال المكودي في مثل (علقاة) تنكير علقى[7] الألف مع التاء للإلحاق ومع عدمها للتأنيث[8]، على رأيٍ، لأن التاء هي الأصل، وتقدر في المؤنث بدون علامة تأنيث مثل: عين، وأذن، ونحو ذلك. وربما تعينت الألف في بعض الحالات وكانت التاء لحنا، قال ابن هشام: "ويقولون: (**الدَّفْلَة**) بفتح الدال وتاء

1 – ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد البقاعي، ج2، ص: 497.
2 – المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 440.
3 – ينظر: الاقتراح، السيوطي، ص: 46.
4 – ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 221.
5 – ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك، دار الفكر بيروت، د ط، د ت، ص: 135.
6 – متون النحو والصرف لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 57.
7 – العَلْقَى: شجر تدوم خضرته في القيظ، ولها أفنان طوال وورق لطاف، ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج6، ص: 270.
8 – شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ص: 191-192.

التأنيث، والصواب: "الدِّفْلَى" بكسرها دون تاء تأنيث، وهي واقعة على الواحد والجمع"[1]. دِفْلَى: مثل ذِكْرَى، الألف رابعة في وزن من أوزان التأنيث، فهي زائدة للتأنيث ومتعينة دون التاء كما يرى ابن هشام.

– **"تاء التأنيث الساكنة"**: هي دلالة على تأنيث الفاعل؛ تلحق الفعل تاءٌ ساكنة، للدلالة على تأنيث الفاعل، قال ابن مكي: في تأنيث القلب والرأس والبطن، والجوف، "يقولون: رَقَّتْ لَهُ قَلْبِي، **وانتفختْ بَطْنِي**، ونحو ذلك، والصواب: تذكير الجميع"[2]. فالتاء في (رقّتْ) و (انتفختْ) دلت على أنهم أنّثوا القلب والبطن وهو يراه لحنا، لأنها أسماء مذكرة، وهو اختيار ابن هشام كذلك، قال: "ويقولون: (امتلاتْ بطنُه)، فيؤنثون البطنَ وهو مذكر في كلام العرب"[3].

على أن الخلاف واسع بين علماء اللغة في تذكير وتأنيث أعضاء الجسم الإنساني، ذكر "أحمد علم الدِّين الجندي" عن الفراء قال: إن بني أسد تذكر الإبهام...والتأنيث أجود وأحب إلينا[4]، وساق أقوالا عديدة منها: أن العنق يذكر ويؤنث والتذكير أغلب، وزعم الأصمعي أنه لا يعرف التأنيث فيه، وقولا لابن فارس: أن العَاتِق: مذكر، وربما أنثوه –وليس بالفصيح–، وقولا لابن سيدة: أن القفا يذكر ويؤنث، والتذكير عليه أغلب، وقولا للفراء أيضا: أن تأنيث الذراع أكثر "والهاء في التصغير أجود وأكثر في الذراع"[5].

ومعلوم أن دخول التاء في التصغير دلالة على تأنيث اللفظ قبل تصغيره، ورد إلى أصله بالتصغير، كما نقل ابن منظور عن اللحياني أن العضد مؤنثة لا غير[6]. وقد يُسْتَنْتَج من هذه الأقوال صحةُ ما يراه بعضُ العلماء من أن: "الأعضاء المزدوجة" في الجسم مؤنثة، والفردية مذكرة، وربما يؤيد ذلك قولُ ابن مكي: "اللسان، والذراع، والعنق، والقفا، هذه الأربعة تذكر وتؤنث إلا أن الغالب في العنق: التذكير،

1 – المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 434.

2 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 137.

3 – المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 304.

4 – ينظر: اللهجات العربية في التراث، القسم الثاني، النظام النحوي، أحمد علي الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا–تونس، د ط، 1978، ص: 630 وما بعدها.

5 –ينظر: المرجع نفسه، ص: 634.

6 – لسان العرب، ابن منظور، ج6، ص: 191.

وفي الذراع التأنيث"[1]. فالغالب تذكير العنق لأنه مفرد، وتأنيث الذراع لأنه مزدوج، وكل الآراء التي سبق ذكرها تدور حول هذا المعنى، ومنها تأنيث البطن والقلب وهما عضوان فرديان في الجسم فلُحِّنَ العوامُ بسبب تأنيثهما.

3- **التنوين**: لاحقة صوتية في آخر الاسم، قال الأشموني في تعريفه: "هو في الأصل مصدر "نَوَّنْتُ" أي: أدخلتُ نوناً، ثم غلب حتى صار اسما لنون تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد"[2]. نون تلحق آخر الاسم لفظا (صوتا) لا كتابة، لكن يعبر عنها الرسم الصرفي بتضعيف الحركة على الصامت – الحرف– الأخير في الاسم مثل: جاء محمدٌ راكباً على فرسٍ. ويؤتى به لدلالات وأغراض عدة، أوصلها فاضل السامرائي إلى ثمانية أو أزيد منها:

– التمييز بين الوصف وغيره في لفظ (أَوَّل): قال ابن هشام: ويقولون أيضا: ابدأ به (**أَوَّلاً**) والصواب أن يقال: ابدأ به "**أوّلَ**"...ولم ينون إلا في قولهم: ما تركت له أولاً ولا آخراً...أخرجوه عن حكم الصفة، وأجروا هذا الكلام بمعنى: ما تركت له قديما ولا حديثا[3]. فلفظ (أَوَّلُ) يبنى على الضم ولا ينون، لنية إضافيةٍ مقدرة، وأعرب وصفا، فإن نوّن فقد نكر وخرج عن الوصفية، قال فاضل السامرائي: "فإن نونتها لم تكن وصفا، نحو (افْعَلْ هذا أَوَّلاً) وإذا لم تنون كانت وصفا نحو جئتُ عامَ أَوَّلُ"[4]. مبني على الضم في محل نصب وصف لعام.

على أن الخُضَرِي ذكر له أربعة استعمالات هي: بمعنى مبدأ الشيء، وسابق، وأسبق من غيره، وظرف، وهو في هذا الأخير يبنى على الضم، وحين يكون بمعنى سابق ينون[5]، والتنوين حينئذ دلالة قطع عن الإضافة لفظا ومعنى، واستعماله اسما نكرة خارجا عن الوصفية إلى الظرفية ونحوها. وسيبويه اعتبره نكرة حتى حين يضاف مثل (غير) فال: ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة، قولك: "هذا أَوَّلُ فارسٍ مقبلٌ"[6]. أوّل هنا خارج عن الظرفية والوصفية لأن: هذا: مبتدأ، وأولُ: خبره مرفوع وهو مضاف،

1 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 143، وكذا ينظر: اللهجات العربية في كتب لحن العوام، باسم خيري خضير، ص: 513.

2 – حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص: 34- 35.

3 – ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللحمي، ص: 356.

4 – معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ج3، ص: 266.

5 – ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، محمد البقاعي، ج2، ص: 519.

6 – الكتاب، سيبويه، ج2، ص: 107.

وفارس: مضاف إليه مجرور، ومقبلٌ: صفة لأول ويجوز أن يكون خبرا ثانيا. والمهم عند ابن هشام ومن وافقه أن تنوين (أوّل) هو إخراج لها عن الوصفية.

– التنوين دلالة تنكير وتعويض: في الاسم المنقوص حال الرفع أو الجر، قال ابن مكي: "كقولك: قاضي المدينة، وتسقط هذه الياء في التنكير من اللفظ والخط جميعا، فتقول في الرفع والخفض: رُوَيْعٍ، كما تقول **قاضٍ**"[1]. يسميه النحاة (تنوين العوض)؛ عن الياء المحذوفة والمقدر عليها الإعراب، فهو ليس حركة إعراب، ويَلحقُ الاسمَ في التنكير فقط، قال الصبان في حاشيته على الأشموني: "ومَثَّلَ بقاضٍ، دفعا لتوهم أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة الفاسدة بثبوت التنوين مع الياء في النصب"[2]. ولهذا سميته (تنكيرا وتعويضا)، لأن ابن هشام قال (تسقط هذه الياء في التنكير) كما سبق.

وإن كان مصطلح "تنوين التنكير" في العرف النحوي يطلق على التنوين اللاحق للأسماء المبنية[3]، مثل: صَهٍ، وسيبويهٍ، ونحوها، عندما تكون نكرة، ومثله التنوين اللاحق للأعلام الممنوعة من الصرف، هو دليل على تنكيرها، نحو "رأيت اسماعيلاً " المعنى رأيت شخصاً مَا، اسمه إسماعيل[4]. فالاسم المنقوص ينون إذا نُكِّرَ، وكذا المبني، والعلم الممنوع من الصرف، ولا مشاح في الاصطلاح، والعبرة بثبوت الدلالة، أي: "تنوين تنكير".

– التنوين دلالة غاية وقطع عن الإضافة[5]؛ في قولهم: **ربيعٌ الأولُ**، وربيعٌ الآخرُ، قال ابن مكي: "ويقولون في التاريخ: وذلك في ربيعِ الأولِ بحذف التنوين من ربيع يجعلونه على الإضافة، والصواب: في ربيعٍ الأولِ، ودخل ربيعٌ الأولُ، وربيعٌ الآخِرُ على النعت"[6]، تنوين لفظ (ربيع) دليل انتهاء الاسم ثم ينعت بلفظ (الأول) أو (الآخر)، وعدم تنوينه معناه ما بعده مضاف إليه، "لهذا اعتبر بعضهم التنوين يراد به الفرق بين المفرد والمضاف"[7]، في مثل هذا التركيب. وإن رَدَّ ابن هشام على ابن مكي، ورأى

1 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 108.
2 – حاشية الصبان على الأشموني على شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص: 37.
3 – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة: نفسها.
4 – ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ج3، ص: 264.
5 – ينظر: الاقتراح، السيوطي، ص: 46.
6 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 220 – 221.
7 – مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبرى، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب القاهرة، د ط، 2008، ص: 23.

حذف التنوين لالتقاء الساكنين[1]، وهو عنده نعت حتى أثناء حذف التنوين، ولا يَعْتَبِر ذلك لحنا، لكنَّ هذا التبرير يقبل حين يكون لفظ (ربيع) مجرورا، أما في حال الرفع أو النصب فإنه لا يستقيم.

ب-"الصيغ الصرفية:

هي أوزان الكلمات، أو هيئاتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها"[2]. وهي كثيرة، تشمل الأسماء المتمكنة، مثل المصادر، والمشتقات، والجموع، والنسب، والتصغير، وأسماء الأفعال، وغير ذلك، و"هي المسؤولة عن التفريع الذي يتم داخل المباني التقسيمية"[3]. لتحديد المعاني، وحصر المدلول في الوحدات المفردة، والمركبة، من جميع "المورفيمات"، الصائتة والصامتة.

1- "فُعَال": يأتي المصدر على وزن "فُعَال" للدلالة على مرض وداء، قال الزبيدي: ويقولون: للذي يُقْلِع عن الشَّرَاب، فيصيبه صُدَاعٌ وكَسَل "مَثْمُول"...أما الذي يعنون فهو "الخُمَارُ"[4]. أصابه صُدَاع وكسل فهو "خُمَارٌ" داء ومرض بسبب الإقلاع عن الشرب. وقال ابن مكي: في تصحيحه "السُّعْلَة" والصواب "السَّعْلَة" بفتح السين...ويقال: السُّعَال أيضا إذا كثر...وكثير ما تأتي الأدواء على "فُعَال" نحو الزُّكَام، والدُّوَار وشبه ذلك[5]. قوله:"الأدواء": جمع داء، وذكر منه: السُّعال، والزُّكام، والدُّوار – الدوخة- كما تعرف تداوليا، والكلام نفسه نقله ابن هشام إلى أن قال: "وعُطَاس، لمن كثر منه العَطَس"[6].

فكلمة "كثر" تعني مرضا وداءً حتى يدعى له: إنك مزكوم عافاك الله، يقولها المشمت، قال ابن مالك في الألفية: "لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمَلْ *** سَيْراً وَصَوْتاً الفَعِيلُ كَصَهَلْ"[7]. يعني "فُعَال" مصدر للداء، أو لصوت كنُبَاح، ونُعَاق، وصُرَاخ، ونحوها، لكن الغالب، دلالة "فُعَال" على مرض، وقد قام "عبد المالك مرتاض" بجمع الأمراض، التي جاءت في العربية ألفاظها على وزن "فُعَال"، فذكر منها

1 - ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 135.
2- المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، محمد التونجي وراجي الأسمر، ج1، ص: 374.
3 - اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسن، ص: 83.
4 - ينظر: لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 225- 226، وكذا، ص: 281.
5 - ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 223.
6 - المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 310.
7 - متون النحو والصرف لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 38.

ستة وخمسين لفظا سُمِعَ[1]، يدل على داء، يصيب الإنسان أو غيره، كما قال ابن هشام: أما الشُّقَاق: " فداء من أدواء الدواب"[2]. صُدُوع، تكون في حوافر، وأرساغ الدواب، فالدلالة داء، وليس خاصا بالإنسان.

2- "فِعَالَة": يأتي المصدر كثيرا على وزن "فِعَالَة"، للدلالة على حِرْفة، أو وِلَاية. قال ابن مالك في لامية الأفعال: ..."والفِعَالَةَ دَعْ *** لِحِرْفَةٍ أَوْ وِلَايَةٍ وَلَا تَهِلَا"[3]. وذلك مِثْل: صِنَاعة، وتِجَارة، وزِرَاعَة، وإِمَارَة، ووِزَارَة، وخِلَافَة، وإِمَامَة، ورِئَاسَة، ونحوها. قال ابن مكي: ويقولون: أهل الفَلَاحَة، وكتاب الفَلَاحَة... والصواب: الفِلَاحَة، بكسر الفاء، لأنها صناعة من الصناعات، مثل الزِّرَاعة والحِرَاثَة[4]، تأتي على وزن "فِعَالَة".

والكلام نفسه قاله ابن هشام: "ويقولون: كتاب (الفَلَاحة) بفتح الفاء، والصواب: "الفِلَاحة"، بكسرها، لأنها صناعة كالزِّراعة والحِرَاثة"[5]. كلاهما يلحن العامة في قولهم (الفَلَاحَة) لأنها حرفة قياسها كسر الفاء من فِعَالَة، جاء في معجم الصواب اللغوي: "كل ما دل على حرفة يصاغ على (فِعَالة) قياسا"[6]، وتصاغ من أي فعل ثلاثي، مكسورا كان أو مفتوحا، متعديا، أو لازما، مثل: كِتابة، وخِطابة، وجِراحة، ومثل اللازم: اتَّجَرَ في المالِ تِجَارةً.

3- "فَعَالَة": بالفتح، مصدر فَعُل، مضموم العين، ويدل غالبا على خصلة مثل: شَجَاعة و ظَرَافة، وسَمَاحَة وطَلَاقة...،

4- "فُعَالَة": بالضم، هناك من يجعلها اسما للشيء، مثل: القُلَامَة؛ مَا قُلِمَ من الأظافر وكذا: القُمَامة، والكُنَاسَة، والغُسَالَة والحُجَامَة: للدم المنزوع، ونحوها، قال الزبيدي: ويقولون لما سقط من الخبز خاصة: "فِتَاتَة"...والصواب: " فُتَاتَة "...اسم لما تفتت من كل شيء، وهذا البناء على " فُعَالَة " يأتي اسما لما

1 - ينظر: نظرية اللغة العربية، عبد الملك مرتاض، ص: 171، وما بعدها، وكذا ينظر: فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، ج2، ص: 138.

2 - المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 261 .

3 - حاشية ابن الحاج على شرح بحرق، لامية الأفعال، ابن مالك، ص: 52.

4 - ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 105.

5 - المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 286.

6 - معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، أحمد مختار عمر ومن معه، مج1، ص: 483.

سقط من الشيء، ولما بقي منه، ولما أخذ منه، مثل النُّحَاتَة[1]. يعني الفُعَالة: تطلق على الشيء نفسه، كالكُناسة، والنُّجارة، والنُّقَاعة، والقمامة...

"**التَّفْعَال**": قال ابن مكي عن شعر: ينشدونه: التِّسْيَار، والتِّرْحَال، والتِّهْيَام، بكسر التاء، والصواب: الفتح، في جميع هذا النوع من المصادر...إلا في حرفين: تِلْقَاء، وتِبْيَان...وتِمْثَال؛ مصدر مثلث[2]. بمعنى وزن التَّفْعَال"، " إذا كان مصدرا، فُتحتْ تاؤُه، وإذا كان اسما، كُسِرَتْ، وهو يدل على الكثرة في الحالين، عند سيبويه, قال: ما تُكَثِّرُ فيه المصدر من فَعَلْتُ: التَّهدار، والتَّلعاب، والتَّرداد، والتَّجْوال، والتَّسيار، وليس من "فَعَّلْتُ" ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا...وبين أن التَّرداد، من "رَدَّ" الثلاثي، واستثنى: "التِّبْيَان" و "التِّلْقَاء"[3]، فهما مصدران وتاؤهما مكسورة.

يُجِيزُ أن تسوق مصدرا من الفعل الثلاثي، على وزن "تَفْعَال"، للكثرة مثل: جال التَّجوال، ونام التَّنْوام، وإن كان اسما كسرت التاء، وقلت: حَظْر التِّجْوَال، والتِّطْوَاف، إلا "التِّبيان" و "التِّلقاء[4]" وزاد بعضهم "التِّمْثَال"؛ إذ تجوز الحركات الثلاث في تائه، فهذه الثلاثة مصادر، شاركت الأسماء في كسر تائها، دون غيرها، من وزن "التَّفْعَال"، فهو بفتح التاء، مصدر، وبكسرها، اسم، وعكسه الفَعْلَال: مثل الزلزال والوسواس؛ "إذا فتحته فهو اسم وإذا كسرته فهو مصدر"[5].التَّجْوَال مصدر، والتِّجْوَال اسم، والزِّلْزَال: مصدر، والزَّلْزَالُ: اسم.

ج- المشتقات:

1- اسم الفاعل: عرفه ابن هشام الأنصاري بقوله: "هو الوصف الدال على الفاعل، الجاري على حركات المضارع وسكناته"[6]. فهو اسم مشتق، يدل على ذات قامت بحدث، مثل: كَاتِب، أي؛ شخص حدثت منه كتابة، وهو مثل الفعل المضارع "يَكْتُبُ"، في مطلق الحركات والسكنات، ومعنى الحال والاستقبال، لذا عَمِل عَمَلَ الفعلِ، لأن ما أشبه الشيء يعطي حكمَه، وله دلالته حسب سياق الحال

1 - ينظر: لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 85.

2 - ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 105.

3 - ينظر: الكتاب، سيبويه، ج4، ص: 198، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، ج2، ص: 134.

4 - ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، محمد البقاعي، ج2، ص: 556.

5 - إصلاح المنطق، ابن السكيت، ص: 221.

6 - قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د ط، د ت، ص: 379.

والمقال، ومما جاء منه في مصنفات اللحن قول الزبيدي: "وقد عَمِيَ يَعْمَى فهو أَعْمَى، وعَمِيَ عن الحق فهو عَمٍ"[1].

يعني: العَمَى البَصَرِي، اسم فاعله: أَعْمَى، وعَمَى البَصِيرَة، اسم فاعله: عَمٍ، على وزن "فَعِل" منقوصا، قال سيبويه: "عَمِيَ قلبُه يعْمَى عَمىً" وهو "عَمٍ" إنما جعله بلاءً أصاب قلبَه"[2]. بلاءٌ أصاب القلبَ، فهو: عَمَى البصيرة، يأتي على وزن "فَعِل"، وتحذف لامه وينون، أما عَمَى البصَرِ، فهو خِلْقَة وحال ظاهر، اسم فاعله يأتي على وزن "أَفْعَل"[3]، كعَوِر فهو أَعْوَر، وجهِر فهو أَجهَر، وعَمِي فهو أعْمَى، للدلالة على خلقة أو لون، ويطلق عليه "صفة مشبهة" لأجل اللزوم.

- "**المُتَفَعِّل**": قال ابن مكي: "ويقولون إذا أرادوا تعظيم عالم بالطب: قال فلان "المتَطَبِّبُ"، يتوهمون أنه أبلغ من طبيب، وليس كذلك، لأن "المتَفَعِّل" هو الذي يُدْخِل نفسَه في الشيء، ليضاف إليه، ويصيرَ من أهله"[4]، وهو ليس أهلا له، فالمتطبب لحن، لأنه مُتَكلِّفٌ لحرفة لا يحسنها، كالمتشبِّع، والمتصبِّر، والمتسمِّع ونحوها. قال ابن هشام: "ويقولون (تَقَعْوَرَ) فلان في كلامه، والصواب: تَقَعَّرَ"[5]. أي تكلم بِمِلْءِ فيه، مُتَشَدِّقاً ومتكبرا، فدلالة تَفَعَّل، "تكلُّف وتصنُّع"، وقد تكون للمطاوعة.

2- "أمثلة المبالغة": "هي أسماء تشتق من الفعل الثلاثي اللازم، أو المتعدي، للدلالة على ما يدل عليه اسم الفاعل، مع تأكيد المعنى، وتقويته، والمبالغة فيه"[6]. خمسة أوزان منها قياسية: "فَعَّال، ومِفْعَال، وفَعُول، وفَعِيل، وفَعِل"، وغيرها سماعي يفوق العشرين وزنا ذكرها عبد الملك مرتاض، وغيره[7]. قاربت بعضا من أمثلتها القياسية في مصنفات اللحن، منها:

1 - لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 299.
2 - الكتاب، سيبويه، ج4، ص: 131.
3 - ينظر: حاشة الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، محمد البقاعي، ج2، ص: 561.
4 - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 223.
5 - المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 347.
6 - المعجم المفصل في علوم اللغة، (الألسنيات)، محمد التونجي وراجي الأسمر، ج1، ص: 374.
7 - ينظر: نظرية اللغة العربية، عبد الملك مرتاض، ص: 470.

فَعُول: قال الزبيدي: "ويقولون: امرأة "عَرُوسَة" فيُلْحِقُون الهاء، قال محمد: والصواب "عَرُوس"[1]. فَعُول أحد أوزانها القياسية للدلالة على المبالغة في الوصف، فكَأَنَّ العَرُوس استترت وبالغت في الستر، وهي أقدر على ذلك، قال ابن هشام: العرب ... تبني لمن بالغ في الفعل وكان قويا عليه مثالا على "فَعُول" نحو: صَبُور وشَكُور[2]. جعل الزبيدي إلحاق التاء للفظ "عَرُوس" لحنا، لأنه من الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث.

قال ابن مالك: "وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولَا *** أَصْلاً وَلَا المِفْعَالَ وَالمِفْعِيلَ "[3] . فإنك تقول: رجل صَبُور وامرأة صَبُور، رجل عَرُوس وامرأة عَرُوس، فالعبرة، المبالغة في الوصف والتأكيد عليه، دون اعتبار لمن اتصف به، أَذَكَراً كان أَمْ أنثى؟، فهما سواء في الوصف به. ورفيقة العَرُوس دائما "العَجُوزُ" يرى ابن مكي التاء فيها لحنا، عند تصغيرها بقولهم: " عُجَيْزَة " والصواب: عُجَيِّز، بغير هاء"[4]. لأنها وصف على وزن "فَعُول" يطلق على المذكر والمؤنث، ولا تلحقه تاء الفرق، وإن أجاز ابن هشام لفظ "عَجُوزة" وقال: "لا معنى لإنكارها على العامة "[5]. والأكثر على منعها، لأن "عَجُوز" بمعنى عَاجِز، وما كان كذلك شذ دخول التاء عليه مثل: عدو وعدوة[6]، شذت فيه التاء، حملا على صديق وصديقة، وهو مما يحفظ ولا يقاس عليه.

"فَعَّال": هو أكثر وأوضح الصفات في الدلالة على المبالغة والكثرة، قال الخضري: هي نص في الكثرة، كَمّاً أو كَيْفاً، أما فاعِل فمحتمِلٌ لها وللقلة[7]. اسم الفاعل احتمالي في الكثرة والقلة، بينما أمثلة المبالغة نص في الدلالة على الكثرة، قال ابن هشام: ويقولون لمن يُكْثِرُ السؤالَ: (سَائِل)، والأنثى (سَائِلة)، والصواب أن يقال فيه: سَآل وسآلة...فالعرب تبني لمن كَرَّر الفعل مثالا على (فَعَّال)[8]. يلحن قولهم: سَائِل وسَائِلة، بصيغة اسم الفاعل الاحتمالية، لأن السؤال تكرّر من هذا الشخص تناسبه صيغة

1 – لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 209، وكذا تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 141، والمدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 268، وكذا: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، ج2، ص: 181.

2 – ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 293.

3 – متون النحو والصرف لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 58.

4 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 147.

5 – المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 116.

6 – ينظر: حاشية الحضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، محمد البقاعي، ج2، ص: 799.

7 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 543.

8 – ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 293.

(فَعَّال). كما يقول في موضع آخر: "تقول: كَمَدْتُ الوجعَ فأنا كَامِد، والمفعول: مَكْمُود، فإن كثر منك ذلك الفعل قلت: فأنا "كَمَّاد"، كما تقول: ضَرَّاب: لمن كثر منه الضرب"[1].

فدلالة "فَعَّال" على الكثرة وتكرار الفعل مطلقا، وقد تدل على معنى النسب، وتؤدي ذلك المعنى بدلا من ياء النسب. قال الزبيدي: "ويقولون: رجل "شَحَّاث"، والصواب: رجل "شَحَّاذ"، كأنه يأخذ من الناس اليسير ويشحذهم، كما يشحذ المِسَنُّ الحديدةَ، ويأخذ منها شيئا فشيئا"[2]. صوب اللحن من "شَحَّاث" العامية إلى "شحّاذ" بالذال المعجمة بدل "الثاء"، ثم هو يقر النسبة الاحترافية للشيء، كما قال الحريري: "وَانْسُبْ أَخَا الحِرْفَةِ كَالبَقَّالِ *** وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى فَعَّالِ "[3] . بائع البقول نسب إلى حرفته فيقال: "بَقَّال" ومثله قولك: نَجَّار، وحَدَّاد، وخَبَّاز، وجَزَّار وكَتَّاب...قال سيبويه: "أما ما يكون صاحبَ شيء يعالجه فإنه مما يكون "فَعَّالا"[4]. قوله: "صاحب شيء يعالجه" بمعنى عمل دائم احترافي يطلق عليه "فَعَّال"، للنسب إلى حرفته وهي دلالة نسب، ولكن لا تخلو من معنى الكثرة والدوام، كي يصلح لها "فَعَّال". أما "فُعَّال" بضم الفاء فجمع "فاعِل" مثل: تاجر تُجَّار وعُبَّاد وزُهَّاد وكُتَّاب...،

"**مِفْعَال**": صيغة كثرة ومبالغة من أمثلتها قول ابن مكي: "ويقولون: للولدين في بطن واحد: أَتْوَام والصواب: تَوْأَمَانِ، الواحد تَوْأَمٌ، وأَتْأَمَتِ المرأةُ، فهي مُتْئِم، إذا ولدت تَوْأَمَيْنِ، فإن كان ذلك عادتَهَا فهي (مِتْآم)[5]"، على وزن مِفْعَال وهذا إذا كان عادة بمعنى؛ كثرة تكرار واستمرار تلد بهذا الوصف.

3-"**أَفْعَل" التفضيل**: يصاغ "أَفْعَلُ" للدلالة على تفضيل أحد المشترِكَينِ في وصف، وأحدُهما أكثرُ من الآخر، كما يصاغ "مَا أَفْعَلَهُ" أو " أَفْعِلْ بِهِ " للدلالة على "استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي

1 - المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 439.

2 - لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 293.

3 - متون النحو والصرف، لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 284.

4 - الكتاب، سيبويه، ج3، ص: 420.

5 - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 25.

سببها"[1]، فتُعُجِّبَ مِنْهُ لذلك، وكل من التفضيل والتعجب يصاغ من "فعل، ثلاثي، تام، متصرف، مُثبَت، مبني للمعلوم، ليس الوصف منه على أَفْعَلَ فَعْلَاء، قابل للتفاوت"[2].

وكل ما جيء به مخالفا لهذه الشروط سمي لحنا، قال الزبيدي: "ويقولون في التعجب من الألوان والعاهات: ما أبيض هذا الثوبَ، وما أعور هذا الفرسَ، وذلك غلط"[3]، لأن الألوان والعاهات يأتي الوصف منهما على وزن "أفعل فعلاء"، مثل: أحمر حمراء، وأعور عوراء، فدلالة التعجب أو التفضيل بوزن "أفعل" من مادتها لحن إلا بمصوِّغ. والرأي نفسه قاله ابن هشام بقوله: ويقولون: فلان "أَنْصَفُ" من فلان و "أَنْفَقُ" من فلان، والصواب، فلان أكثر إنصافا، وأكثر إنفاقا...هما رباعيان، و"أفعل" الذي للتفضيل لا يبنى إلا من الفعل الثلاثي، وكذلك فعل التعجب[4]. فصَوْغُ دلالة التفضيل أو التعجب من فعل "أَنْصَف" أو "أَنْفق" لا يصح لأنهما فعلان رباعيان.

قال سيبويه: "وما لم يكن فيه "ما أفعله" لم يكن فيه "أفعل به رجلا"، ولا "هو أفعل منه"، لأنك تريد أن ترفعه عن غاية دونه"[5]. دلالة "أفعل" للتعجب، أو " للتفضيل"، هي دلالة رفع، أو استعظام وصف خفي سببه، أوفاق فيه قِرْنَهُ، فرفع عمن هو دونه، مدحا أو ذما. وهذه الشروط مطلوبة عند البصريين وإمامِهم سيبويه، وأجازه – أَفْعَل- الكوفيون دونها[6]، لأنهم يبنون على السماع وقد ورد. ويستنتج من خلال رأي الزبيدي، وابن هشام، أن المدرسة الأندلسية، يغلب عليها المنهج البصري.

د- الجموع:

تعرف صيغة الجمع على أنها ما دلت على أكثر من اثنين في الغالب وتنقسم إلى قسمين: جمع صحيح، وجمع تكسير. والجمع الصحيح نوعان: الأول: جمع مذكر سالم: "وهو ما دل على أكثر من اثنين، وأغنى عن متعاطفين، وسلم فيه بناء واحده، أو ما جمع بواو ونون رفعا، وبياء ونون جرا ونصبا"[7].

1 – شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ص: 125.
2 – معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ج4، ص: 267.
3 – لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 254.
4 – ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 473.
5 – الكتاب، سيبويه، ج4، ص: 214.
6 – ينظر: مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، ص: 115 وما بعدها.
7 – شرح الأُبَّدِي في علم النحو، علي بن أحمد الرسموكي، ص: 187.

والثاني: جمع المؤنث السالم: ما جمع بألف وتاء مزيدتين. والقسم الثاني: جمع التكسير: "وهو ما تغير فيه بناء مفرده لفظا أو تقديرا، ودل على أكثر من اثنين"[1].

1- جمع التكسير، له صيغ تطلق على القلة؛ عشرة فأقل، ويشاركه الصحيح في هذا المعنى، وأوزان القلة جمعها ابن مالك في قوله: "أَفْعِلَةٌ أَفْعُلٌ ثُمَّ فِعْلَةْ *** ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّةْ"[2]. تدل هذه الجموع الأربعة على ما يراد به من ثلاثة إلى عشرة، ومعها جمعا التصحيح، كذلك، قال ابن مالك: "يدل غالبا على قليله؛ وهو من ثلاثة إلى عشرة، تصحيحه أو تكسيره على (أَفْعُل)، أو (أَفْعَال)، أو(أَفْعِلَة)، أو(فِعْلَة)، إلا فيما أهمل جمعه بغير ذلك"[3]. وعليه نجد مُصنفِي اللحن يلحِّنُون أو يصوِّبون بناء على هذا المعنى. قال ابن مكي: ويقولون: ثلاث شهور، وخمس شهور، وما أشبه ذلك من العدد الذي دون العشرة، وذلك غلط...فأما ما دون العشرة فإنما تضاف إلى الأشهر لا إلى الشهور[4]. فقوله: تضاف إلى الأشهر لأنه وزن قلة، وأما الشهور فوزن كثرة، مثل فلس: أفلس وفلوس، وشهر: أشهر وشهور، الأول قلة والثاني كثرة. هذا هو الاستعمال المشهور لدى القدامى والمحدثين.

ولكن مجمع اللغة المصري لم يشترط ذلك، حيث أقر التعاقب (التبادل) بين جمعي القلة والكثرة معتمدا في ذلك على عدة نصوص واردة[5]. وربما هو تبرير وإيجاد حل لواقع يفرض استعمالَه الخارق لضوابط الفصحى، وخضعت له التداولية إرسالا وتلقيا، كما يقال فِقْهِياً: الفقه الرخصة من ثقة، أما العزيمة فيحسنها كل الناس، واللغة كالعملة قيمتها في رواجها الاستعمالي، فأجازوا طلبا لتيسير الرواج، وقيل: شاذ مستعمل خير من قياس مهجور، قال الشاعر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا *** يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ[6].

1 - المرجع نفسه، ص: 186.

2 - متون النحو والصرف، لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 59.

3 - سبك المنظوم وفك المختوم، ابن مالك الطائي، تح: عدنان محمد سالم وفاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط1، 2004، ص: 249.

4 - ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 200.

5 - ينظر: معجم الصواب اللغوي، أحمد مختار عمر ومن معه، مج1، ص: 278.

6 - ديوان النابغة الجعدي، تح: واضح الصمد، دار صادر بيروت، ط1، 1998، ص: 106.

2- جمع المؤنث السالم: عدة أنواع من الأسماء والصفات تجمع بألف وتاء مزيدتين، نظمها الشاطبي بقوله: "وَقِسْهُ فِي ذِي التَّاءِ وَنَحْوِ ذِكْرَى *** وِدِرْهَمٍ مُصَغَّرٍ وَصَحْرَا

وَزَيْنَبَ وَوَصْفِ غَيْرِ العَاقِلِ *** وَغَيْرُ ذَا مُسَلَّمٌ لِلنَّاقِلِ"[1].

وهو من جموع القلة كما تقدمت الإشارة إليه عند ابن مالك وغيره، ومن أمثلته في مصنفات اللحن قول الزبيدي: "ويقولون لجمع الحارة "حوايِر"، والصواب: "حارات" وكل أهل محلة دنت منازلهم فهم أهل حارة، لأنهم يحورون إليها، أي يرجعون"[2]. "الحارات": جمع حارة، قياسي صحيح، لأنها مؤنثة بالتاء، وهو ذو دلالة قلة، لأنها عبارة عن قرية صغيرة أو حَيٍّ.

ومن دلالة الجمع بألف وتاء على القلة قول الزبيدي: ويقولون في تصغير: "حيتان" "حويتات"، والصواب: "أُحَيَّات"، ترده إلى " أَحْوَاتٍ " لأنه أدنى العدد، فان لم يكن له أدنى عدد، صغرته وجمعته بالتاء، وذلك أنهم كرهوا أن يصغروه على البناء الذي يدل على الكثرة، فيقع في اللفظ به التضاد[3]. حيتان ردها إلى أَحْوَات، لأنه جمع قلة، "أَفْعَال" وقال: إذا لم يكن له جمع قلة، صغرته على جمع بألف وتاء، ثم علل تصغيره بوزن كثرة، يؤدي إلى التضاد، يعني التصغير تقليل، والوزن تكثير، أما على وزن قلة أو جمع مؤنث بالتاء، فلا تضاد يقع بين المعنى والوزن.

- جمع "أُمَّهَات" قال ابن مكي: "قولهم أيضا: عزلت من الغنم أمهات الأولاد، غلط، إنما يقال: أمهات لبنات آدم خاصة، فأما البهائم فإنما يقال فيها: أُمَّات بغير هاء"[4]. فالهاء في "أمهات" دلالة إنسانية آدمية، بينما عدمُها في "أمات" دلالة بهيمية غير آدمية؛ من المعاني والجمادات. والكلام نفسه قاله ابن هشام، "أمهات" لبني آدم، و"أمات" لغيرهن[5].

ومن المحدَثين وجدت "عبد الملك مرتاض" ينهج هذا النهج بقوله: "ولْتُتْرَك المعاجمُ "الأُمَّاتُ" على ما أُلِّفَتْ عَلَيه"[6]. قال: " أمات" لأنها غير آدمية، وربما كان ذلك من العرب للفرق بين الآدميات

1 - شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ص: 14، وكذا حاشية الصبان على الأشموني، ج1، ص: 102.
2 - لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 275.
3 - ينظر: المرجع نفسه، صفحة: نفسها.
4 - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 177.
5 - ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 131.
6 - نظرية اللغة العربية، عبد الملك مرتاض، ص: 79، وينظر: التطور اللغوي، رمضان عبد التواب، ص: 112.

وغيرهن، كما في لفظة (فلانة) بغير "أَلْ" للآدمية فقط، قال سيبويه: "ليفرقوا بين الآدميين والبهائم"[1]، كما سبق في مبحث القرائن، ولعل زيادة "الهاء" في الآدمية تشريف، وحذف "أَلْ" من "فلانة" يرمز إلى تعريف، لأن المعرَّف لا يُعرَّف، "الآدمية". غير أن ابن فارس ذكر جواز الهاء في غير الآدمية، فقال: "وجدت بخط سلمة: أمات البهائم، وأمهات البهائم"[2]. والاستعمال بها شائع، وقد تكون دلالة غالبية عند أهل الاختصاص والتنقية.

هـ- التصغير: التصغير: " تغيير الاسم لأجل تغيير المعنى، تحقيرا أو تقليلا أو تقريبا أو تكريما أو تلطيفا، كرُجَيل ودُرَيْهِمَات وقُبَيْل وفُوَيْق وأُخَيّ"[3]. فهو صيغة صرفية ذات مغزى ودلالة، تفهم من قرينة الحال والمقال، في الغالب يكون للتحقير، والتقريب والتقليل. جاء تصغير (كُمَيْت)، في قول الزبيدي: "ويقولون: فرس "كَمْتا"، والصواب: "كُمَيْت" للذكر والأنثى، هكذا استعملته العرب مصغرا تصغير الترخيم"[4]. يُعَرِّفُ ابنُ منظور "الكُمَيْت"بقوله: "لون بين السواد والحمرة، ويكون في الخيل والإبل وغيرهما"[5]. هو من "كَمِتَ" فهو أَكْمَت والأنثى كَمْتَاء، والجمع كُمْتٌ، مثل حَمِر، فهو أَحْمَر، وصغروا أَكْمَت وكَمْتَاء على وزن "كُمَيْت" لهما بتصغير الترخيم[6]، حذفت الألف والهمزة منهما.

ودلالة تصغيره قرب لونه من السواد والحمرة معا، قال سيبويه نقلا عن الخليل: "فإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة ولم يخلص أن يقال له " أسود" ولا " أحمر"، وهو قريب منهما"[7]. خليط من اللونين، وإن كان العرب تُطلِق اسم "كُمَيْت" أو " أَشْقَر" بالنظر إلى لون شعر "الناصية والذَّنَب"، قال أبوعبيدة: " فرق ما بين الكُمَيت والأشقر في الخيل، بالعُرْفِ والذَّنَبِ، فإن كانا أحمرين، فهو أشقر، وإن كانا أسودين، فهو كُمَيْت"[8].

1 – الكتاب، سيبويه، ج3، ص: 565.

2 – مجمل اللغة، أحمد بن فارس، ج1، ص: 38.

3 – التعريفات، الشريف الجرجاني، ص: 64.

4 – لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 312، وينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 218.

5 – لسان العرب، ابن منظور، ج7، ص: 532.

6 - تحذف الزوائد، وتصغر الحروف الأصلية فقط، ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، محمد البقاعي، ج2، ص: 847

7 – الكتاب، سيبويه، ج3، ص: 530.

8 – لسان العرب، ابن منظور، ج7، ص: 532.

فإطلاق اسم أشقر أو كميت، دلالة على لون الناصية والذَّنَب، بحمرة أو سواد، دون النظر لبقية الجسم. تصغير (**إنسان**)، أُنَيْسَان، على وزن "فُعَيْلَان" دلالة على أنه مشتق من "الأُنْس"، ويصغر أُنَيْسِيَان دلالة على أنه مشتق من " النِّسْيان"[1]. فالتصغير دلالة، تحدد أصل كلمة "إنسان"، من الأُنْس أو النِّسْيَان، لأنهم يقولون: التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصلها.

و– اسم الفِعْل:

أسماء الأفعال" ألفاظ تُفْهِم معانيَ الأفعالِ غير متصرفة تصرفها، ولا تصرف الأسماء"[2]، فهي ألفاظ تدل على معاني الأفعال دون أن تقبل علاماتِها، اصْطُلِح عليها " أسماء أفعال"، وجردت من الوظيفة الإعرابية؛ فلا محل لها من الإعراب، لكن تعمل فيما بعدها كالأفعال التي تحمل معناها، منها ما قاله ابن هشام: وقولهم: بعته "هاءَ وهاءَ" وفيه سبع لغات...، وإذا ثنيت وجمعت على اللغة الأولى قلت: هَاؤُمَا، مثل هَاكُمَا، ولجماعة الرجال هَاؤُمُ، مثل هاكم[3]. هَاءَ: اسم فعل أمر بمعنى "هَاكَ"، أي خذ. ويتنوع حسب المخاطَب به، هاء، هائي، هاؤما، هاؤم، هاؤنَّ...على رأي بعض النحاة.

دلالة لفظ "قَطْ" قال ابن مكي: ويقولون: ما صلى في سبحته قاعدا قَطْ، بالتخفيف، والصواب: "قَطُّ"، بالتشديد والضم...ظرف زمان فإن جاءت بمعنى "حَسْب" كانت بالإسكان والتخفيف، كقولك: ما أعطاني إلا درهما "فقَطْ" يا هذا[4]. قَطُّ: ظرف زمان لاستغراق الماضي خاصة[5]. قَطْ: اسم فعل بمعنى "حَسْبُ" قال سيبويه: " ومعناها الاكتفاء"[6]، وكثيرا ما تدخل الفاء على لفظة "قط" و"حَسْبُ" وهي للتحسين وتزيين اللفظ، كما قال عبد الملك مرتاض[7]. وكُلٌ من اسم الفعل " هاءَ" و

1 – ينظر: لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 226.

2 – سبك المنظوم وفك المختوم، ابن مالك الطائي، ص: 205.

3 – ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 227– 228.

4 – ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 207، وكذا: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 315.

5 – ينظر: معجم الأخطاء الشائعة أو قل ولا تقل، كوكب دياب، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس ليبيا، د ط، د ت، ص: 12

6 – الكتاب، سيبويه، ج4، ص: 350، وينظر: نظرية اللغة العربية، عبد الملك مرتاض، ص: 479.

7 – ينظر: المرجع نفسه، نظرية اللغة العربية، ص: 479.

"قَطْ"، أو غيرهما هو سماعي غير قياسي، إلا وزن "فَعَالِ"من الفعل الثلاثي فهو قياسي، قال ابن مالك:..."وَاطَّرَدَا* فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزْنُ يَاخَبَاثِ*** وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثُّلَاثِ"[1].

ز- اسم الصَّوْت:

وضع العرب ألفاظا تحكى بها أصوات، أو يخاطب بها مالا يعقل من الحيوانات، ويَستَجَيبُ لها بالعادة والتمرين، فهي أصوات فافقدة للوظيفة النحوية تَأَثُّرا و تأثيرا؛ لا محل لها من الإعراب، ولا عمل لها، جاء منها قول الزبيدي: ويقولون عند الاستعجال "هَيَّا"، وربما قالوا: " أَيَّا "، والصواب: "هِيَّا" بالكسر...وأكثر ما تستعمله العرب في استحثاث الإبل[2]. هِيَّا: اسم فعل بمعنى "عَجِّلْ"، إذا خوطب به الإنسان العاقل، وفاعله ضمير مقدر وجوبا، تقديره "أنت". هِيَّا: اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ولا فاعل له، إذا خُوطِبَ به غيرُ العاقل، لأنه يستجيب له بالعادة والتمرين، لا بفهم الدلالة الوضعية التواصلية، فالقصدية التداولية فيه منعدمة تماما بين المرسل "الإنسان" والمتلقي "الحيوان"، هذه بعض الأمثلة من دلالة الأسماء، لتأتي بعدها دلالة الأفعال.

ثانيا: "الأفعال":

الفعل عنصر فَعَّال في اكتساب الجملة المصدَّرة به، أو المتضمنة له، دلالته الخاصة، التي يدل عليها من الحدوث والتجدد، والإقتران بالزمن وتحولاته، وإطلاق وتقييد، وكذا التعدي له أو اللزوم، وغيرها من الدلالات الواسعة، والمتولِّدة من التراكيب النحوية ذات الصبغة الفعلية. من أمثلته في مصنفات اللحن، قول الزبيدي: "ويقولون: "أَقْرِئْ" فلاناً السلامَ، والصواب: اقْرَأْ عليه السلامَ، فأما " أَقْرِئْهُ " السلامَ فمعناه: اجعله أن يقرأَ السلامَ، كما يقال: أَقْرَأْتُه السورةَ"[3]. اقْرَأْ عليه السلامَ مني، أسمعه لفظَ السلامِ، متعدٍ بواسطة حرف الجر الذي يوصل معنى الفعل إلى الاسم بعده، كما أوصل هذا الرسول سلامَ الغيرِ للغير.

1 - متون النحو والصرف، لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 48.

2 - ينظر: لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 177- 178، وكذا: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 285.

3 - لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 261- 262.

وأما أَقْرِئْ فلاناً السلامَ، فمعناه: علمه نطقَ السلامِ ليقرأه، وكأنه مكتوب لا ملفوظ. وإن رد ابن هشام هذا الرأي وجوز الوجهين، ناسبا ذلك للأخفش[1]. وهو الرأي الذي ارتضاه معجم الصواب اللغوي، وعَدَّ الصيغتين فصيحتين[2]، والاستعمال يوافقه. والزبيدي يرى بأن "اقْرَأْ عليه" من قَرَأَ يقرأ الثلاثي، و " أَقْرِئْهُ" من أَقْرَأَ غيرَه يُقْرِئُ الرباعي فهو لحن في العبارة، وخلاف المعنى المراد من المرسِل.

أكتفي بهذه الأمثلة للمستوى الصرفي، الذي يراه تمام حسان "هدية الصرف إلى نظام النحو"[3]، بأنَّ الصيغة الصرفية تُقدِّمُ الدلالةَ في طبق للنحو، ليُقْبَضَ على المعنى الذي يصطاده التحليل النحوي دائما ليرتب تركيبه، وينظم علاقات الوحدات داخل النسيج النصي، وهو قطب الرحى في المستويات اللسانية، وحوله يدندن " نَحْوُ النصِّ " وشبهُه في الدرس اللغوي الحديث.

3- اللحن في المستوى النحوي

اللغة وسيلة تواصل وانسجام حضاري، بها تتقارب الأفراد والشعوب، و تتحاور الحضارات وتطوى المسافات، وهي ظاهرة اجتماعية، لها قوانينها وقواعدها الضابطة لمعناها ومبناها، والنحو هو العِلْمُ الضامن لسلامة نظامها، وفهم لسانها، وأداء دورها الريادي والحضاري، إرسالا وتلقيا. فالنحو علم "غايته الاحتراز عن الخطأ في فهم المعاني الوضعية، والوقوف على ما يفهم من كلمات"[4]، وجمل وتراكيب، وعبارات وأساليب.

فالقصد التواصلي هو الفهم والإفهام، والإفصاح عن المعنى بالإعراب والبيان، لأن "كُبْرَى وظائف اللغة، هي أَمْنُ اللَّبْسِ"[5]، بين المرسل والمتلقي، والكاتبِ والقارئ، والواضع والمستمع، فالإعراب النحوي هو الكفيل بذلك كله، و"ما الإعرابُ إلا صورةُ العلاقات التي تنشأ بين الكلمات، حين تتركب في جمل"[6]، ذات خصائص ودلالات، كامنة في نسيجها النصي، تُكشفُ وظائفُها النحوية، عبر مستويات لسانية عديدة، وهو المقصود بالخصائص الدلالية، والمستويات اللسانية، المستنبطة من الحروف

1 – ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 75.

2 – ينظر: معجم الصواب اللغوي، أحمد مختار عمر ومن معه، مج1، ص: 63.

3 – اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 135.

4 – موسوعة مصطلحات أبجد العلوم، محمد صديق بن حسن القَنُّوجي، تقديم وإشراف: رقيق العجم وعبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2001، ص: 772.

5 – اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 160.

6 – دروس في الإعراب، عبده الراجحي ومحمد بَرَكِي عبد الجليل، دار النهضه العربية، بيروت، د ط، 1985، ص: 07.

والكلمات والجمل والعبارات. وبهذا المنوال قاربتُ الدلالةَ النحوية في مصنفات اللحن، تحت مسمى المستوى النحوي، بدْءاً بالحروف والحذف، إلى المفردات والجمل؛ بأفعالها الناسخة واللازمة والمتعدية وغيرها، مما له دور في ضبط الدلالة وتوضيح المدلول، والقبض على المعنى الصحيح المطلوب في النص.

أ- حروف المعاني:

1- حروف الجر: حرف "في"، بمعنى (مِنْ)، قال ابن مكي: وقولهم: فَتَّ في عَضُدِه. العضد: القوة، والفَتُّ: الكسر...، فالمعنى: كَسَرَ مِنْ قوته[1]. حمل (فَتَّ) على معنى كسر، وهو تضمين الفعل، معنى فعل آخر، يلائم حرف الجر الموجود في العبارة، وهو النهج الذي اختاره البصريون القدامى، كما قال الصبان في حاشيته على الأشموني: "اعلم أنَّ مذهب البصريين أنَّ حروف الجر لا ينوب بعضُها عن بعض قياسا، كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض، وما أوهم ذلك، محمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل، يتعدى بذلك الحرف"[2]. هذا النهج البصري.

ويمكن أن يحمل قول ابن مكي هنا، على نيابة حرف عن حرف آخر، وتكون (في) الظرفية نائبة عن (مِنْ) التبعيضية، في هذه العبارة، وهو رأي الكوفيين، وجوزه بعض البصريين المتأخرين، منهم ابن مالك، قال في ألفيته متحدثا عن حرف الجر (عَنْ): "بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ... "وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى *** كَمَا (عَلَى) مَوضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا"[3]. فهو يقبل وضع (عَنْ)، موضع (عَلَى)، والعكس صحيح، بوقوع بعض الحروف موقع بعضٍ آخر، وهذا مذهب الكوفيين ومَنْ تابعهم[4].

وبه قال ابن هشام: "ويقولون للمُعْرِسِ: قد بَنَى (بِأَهْلِه)، ووجه الكلام: قد بنى على أهله"[5]. فالباء بمعنى (عَلَى) ويشرح ذلك، بأن الرجل إذا أراد أن يدخل على عِرْسِه- زوجه- كان يبني عليها قُبَّةً، فقيل لكل من أَعْرَسَ بَانٍ، يعني بنى على أهله قُبَّةَ سرٍّ وسترٍ، والباء في العبارة نائبة عن حرف آخر، وهو (عَلَى)، وبه يقول عبد الملك مرتاض: "لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض إذا لم

1 - ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 237.

2 - حاشية علي الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص: 216.

3 - متون النحو والصرف، لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 34.

4 - ينظر: كتاب الخصائص، شهاب الدين القرافي، تح: محسن عبد الرحمن، وكيان أحمد حازم يحيى، دار المدار الإسلامي بيروت، ط1، 2013م، ص: 174، وينظر: موسوعة اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم، ص: 134.

5 - المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 280.

يَلْتَبِس المعنى"[1]، إذْ يرون تأويل الحرف الكوفي أولى وأيسر من تضمين الفعل البصري، وما له من احتمالات عديدة، ويقال: ومع الاحتمال يسقط الاستدلال.

2- حروف النصب: "أَلَّا" أو "أَنْ لَا": قال ابن مكي: وتَكْتُبُ: "أردتُ أَلَّا تفعلَ ذاكَ"، و"أحببتُ ألّا تقولَ ذلكَ"، ولا تُظْهر "أَنْ" في الخط، ما كانت عاملةً في الفعلِ، فإذا لم تكن عاملةً في الفعل، أظهرتها في الخط، نحو: "عَلِمْتُ أنْ لَا يقومُ زيدٌ"، لأنها مخففة من الثقيلة[2]. يرى بأنَّ (أَنْ)، الناصبة للفعل المضارع، إذا وقعت بعدها لا النافية، أدغمت فيها، إذا كانت عاملة، وقرينة الإعراب دلالة نحوية، على وجود أنْ المدغمة في اللام، وإذا أُهمتْ عملا، أُظهرتْ خطاً، لتؤدي دلالة نحوية أخرى، وهي كونها مخففة من الثقيلة، فهي ثنائية لفظا، ثلاثية معنًى (أَنَّ)، قال سيبويه: "يخففونها على إضمار الهاء"[3]، والتقدير (أنّه)، ويسمى (ضمير شَأْنٍ)، والجملة التي بعده خبر عنه، وهذه (أنْ) تكون بعد ما يفيد اليقين، مثل: عَلِمَ، وعَرَفَ واعتقد...، ونحوها، أو حين تدخل على اسمٍ، لأنَّ (أَنْ) المصدرية، تختص بالدخول على الفعل، لِتُؤوَّلَ معه بمصدر.

- **"إِذَنْ** "، ذكر ابن مكي رَأياً للفراء، عن (إِذَنْ) قال: "ينبغي أن تكتب بالنون، إذا كانت ناصبةً للفعل المستقبَل، فإذا توسطت الكلام، وكانت لَغْواً، كتبت بالألف"[4]. هذه عكس (أَنْ) التي تدغم إذا أُعْمِلتْ، وتظهر إذا أهملت، وأما (إِذَنْ)، فنونها تظهر إذا أُعْمِلت، وتكتب ألفا إذا أهملت، بناء على هذا الرأي، وهناك من يكتبها ألفا مطلقا، وبعضهم يكتبها نونا مطلقا.

ب- الحذف: اتسمت اللغة العربية بجوامع الكلم، والميل إلى الإيجاز والاختصار، بالحذف والإضمار، تارة: حذف حرف، وأخرى كلمة، وقد تكون جملة أو جملا، دون الإخلال بالمعنى المراد. قال ابن مالك: "وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا *** تَقُولُ: زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا؟ "[5] . حذفٌ مُعَلَّلٌ بعلَلٍ بلاغية دلالية، قال عنه عبد القاهر الجرجاني –رحمه الله-: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسِّحرِ، فإنّك ترى به تركَ الذكرِ، أفصحَ من الذكرِ، والصمتَ

1 - نظرية اللغة العربية، عبد الملك مرتاض، ص: 123- 124، وينظر: الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، ص: 75.

2 - ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 263.

3 - الكتاب، سيبويه، ج3، ص: 188.

4 - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 264.

5 - متون النحو والصرف، لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 20.

عن الإفادة أزيد للإفادة"[1]. تارة الحذف أفصح من الذكر، وأزيد للإفادة، نجد النحاة يوجبونه في بعض التراكيب، كقول ابن مالك عن نصب الفضلة، بفعل محذوف جوازا، أو وجوبا:

"وَيُحْذَفَ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا *** وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا"[2]. حذف الفعل جائز إذا عُلِمَ، وقد يجب، كما في: التحذير، والإغراء، والاختصاص، والصفات المقطوعة إلى النصب، والاشتغال، ونحوها، ومن ظواهر الحذف في مصنفات اللحن:

1- حذف همزة الوصل:

قال ابن مكي: الصواب ألا تكتب "ابن" إلا بالألف، إلا إذا وقع بين اسمين علمين، وكان وصفاً، لا خبراً، كقولك: عبدُ اللهِ بنُ عمرَ...فإنه يكتب بغير ألف[3]. فحذف همز الوصل من لفظ (ابن)، الواقع بين اسمين عَلَمَين، دلالة نحوية على أن وظيفته، الوصفية، لا الخبرية، وعليه أسقط النحاة (الهمزة)، لأنهم جعلوا الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وكأنَّ همزة الوصل وقعت في وسط الاسم الواحد، قال سيبويه: "تراهم يقولون: "هذا زيدُ بنُ عبدِ اللهِ" ويقولون: "هذه هندُ بنتُ عبدِ اللهِ"، فِيمن صرف – هِنْداً- تركوا التنوين هاهنا، لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد، لما كثر في كلامهم، فكذلك جعلوه في النداء تابعا ل:"ابنٍ"[4]. أي؛ الموصوف تابعا للصفة.

يريد أَنْ يثبت بأنَّ التنوين حُذِفَ من لفظ (زيد)، وهو خبر للمبتدأ، لأنه موصوف بلفظ (ابن)، فهو معه كالشيء الواحد، "لأنَّ النعت والمنعوت كاسم ضُمَّ إلى اسم آخرَ"[5]، فهما شيء واحد، خاصة مع كثرة الاستعمال سهل حذف التنوين من الموصوف، وحذف همز الوصل من الصفة "ابن"، كما أُتبعت حركة الموصوف لحركة الصفة، في نحو: "يا زيدَ بنَ سعيدٍ"[6]، فتح المنادى "زيدَ" تبعا لحركة (ابن)، تركيب بين الجزئين، جعلهما كالجزء الواحد، ولا يتأتى ذلك في الخبر مع المبتدأ، لأن الخبر جزءٌ متمٌّ

1 – دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، ص: 177.

2 – متون النحو والصرف، لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 28.

3 – ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 249.

4 – الكتاب، سيبويه، ج2، ص: 207.

5 – المرجع نفسه، صفحة: نفسها، هامش التحقيق.

6 – ينظر: الكتاب، سيبويه، ج3، ص: 562، 565، وكذا: شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ص: 149.

الفائدة، به أو بما يسد مسده، تكمل فائدة التركيب، ويحسن سكوت المتكلم عليه، لفهم المقصود، وعليه يكتب لفظ (ابن)، بهمزته.

قال ابن مكي: "فأما إذا كان خبرا، كقولك: "زيدٌ ابنُ عَمْروٍ"، فلا بد من إثبات الألف"[1]، وربما هو حكم غالبي فقط، لأننا نجد في القرآن ابنا صفةً، بين علمين، ومرسوما بالألف، مثل قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ﴾[2]. قد وصف بابن، وهو بين علمين،...وجاز أن تجعل (ابنَ مريمَ) صفةً، وبياناً، وبدلاً[3]، لكن ربما مرسوم الخط في القرآن، له دلالاته الإعجازية، وصوره الإيحائية، دون غيره من الكتابة الوضعية، في الإملاء العادي. غير أَنَّ ابنَ خلدون يراه خطأً غير مستحَكم في الإجادة والصنعة، بحكم البداوة أخلَّ الصحابةُ ببعض الضوابط الخطية، وتبعهم مَنْ بعدهم تبركا ليس إلا، لأن الخط صنعة حضارية كانوا بعيدين عنها[4]، وعليه فهو ليس قياسا يُتَّبع في الكتابة الإملائية، وإن رُجِّحَ وجوبُ كتابة المصحف بالرسم العثماني المصطلح عليه بخصوصيته المتواترة[5]، ويحفظ في القرآن للتبرك والتميز، ولا يقاس عليه كتابةً، واصطلاحا.

2- حذف ألف (نرجو) و (أدعو) ونحوها.

قال ابن مكي: "تَكْتُبُ فِعْلَ الجماعة بالألف، نحو: قَرُبُوا، وبَعُدُوا، ولم يضربوا، ولم يشهدوا، وما أشبه ذلك، وبحذفها من فعل الواحد، نحو زيد يغزو عدوه، ويَرْجُو ربَّه، ولَنْ تَعْدُوَ طورَك، وما أشبه ذلك، هذا هو المختار"[6]. فألف الفرق يلحق واو الجماعة في الفعل أو الاسم، نحو: بنوا العرب لم يُخيَّبُوا، لكنها تحذف إذا أسند الفعل إلى مفرد، نحو: أرجو من سيادتكم العفوَ، وأن تتلوَ على مسامعنا الخبرَ وتدعوَنا للخير.

حذف الألف في أرجو ونحوه دلالة نحوية على أن الفاعل مفرد ظاهر أو مقدر، " والواو " واو الفعل المعتل " لا واو الجماعة، لذلك تسمى" ألف الفرق " بين واو الفعل المسند لمفرد، وواو الجمع

1 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 249.

2 – سورة المائدة الآية: 110.

3 – ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تح: علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث بيروت، د ط، 1976م، ج1، ص: 471.

4 – ينظر: مقدمة ابن خلدون، تح: حجر عاصي، ج1، ص: 266- 267.

5 – ينظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ج2، ص: 212- 213.

6 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 257.

الذي هو الفاعل، أو علامة رفع في جمع المذكر السالم، هذا المختار. قال ابن مكي: وكتبه بعضهم – فعل المفرد – بالألف كفعل الجماعة تشبيها له بواو الجمع[1]. وإن كان المختار أن فعل الواحد دون ألف بعده، وفعل الجمع بواو بعده، للفرق بين الفعلين، وتوضيحا للمعنيين في الإسنادين، ووجود الألف في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَنْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾[2]، ليس قياسا يتبع، كما تقدم رأي ابن خلدون في شأن مرسوم الخط في القرآن.

3- حذف الحرف الأخير في النداء "ترخيما"

يَحْذِفُ المتكلمُ الحرفَ الأخير من الاسم المنادى ترخيما، ويُبْقِي ما قبله على حركته، للدلالة على هذا الحذف، ويسمى ذلك في اصطلاح النحاة "لغة من ينتظر"، أي ينتظر الحرف المحذوف، ليكون عليه الإعراب، والحركة الباقية، دلالة نحوية على أن الاسم مُرَخَّمٌ، وقد يجب هذا إذا خيف اللَّبْسُ بتغيير الحركة، قال ابن مالك: "والتزِم الأَوَّلَ- من ينتظر- في كَمُسْلِمَةْ *** وَجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَةْ"[3]. إذا حُذفتْ تاءُ الفرق بين المذكر والمؤنث ترخيما، أشكل الأمر في المعنى بينهما، فوجب ترك الحركة على حالها، وقد يستحسن دون وجوب.

قال ابن مكي: "قُرِئَ على "عبد المحسن الصُّورِي" شعراً له: يَا حَارِ إنَّ الرَّكْبَ قَدْ حَارُوا *** فَاذْهَبْ تَحَسَّسْ لِمَنِ النَّارُ"[4]. بكسر الراء من (يا حَارِ) فقال: إني لأعلم أن كسر الراء أحسن، ولكن لا يُقْرَأُ على شعري إلا باختياري، فإني لا أختار في هذا الموضع إلا يا حُارُ، بضم الراء"[5]، غَيَّرَ حركة المرَخَّم، وبناه على الضم، لينسجم الصوت بين أول الشطر وآخره، في قوله: (يا حارُ...قد حارُوا)، اختيار موسيقي جميل رجحه، وإن قال: الكسر أحسن، لأنه دلالة نحوية، وقرينة صوتية، تبرهن عن المقصود باللفظ المرخَّم يا "حارث".

ج- المفرد:

1 – ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 257.

2 – القصص الآية: 86.

3 – متون النحو والصرف، لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 49.

4 – ديوان عبد المحسن الصوري، تح: مكي السيد جاسم وشاكر هادي شكر، وزارة الإعلام والثقافة، بغداد، ط1، 1981م، ص: 80.

5 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 231.

الكلمة المفردة في النظم التسلسلي، تكتسب دلالتها، ووظيفتها، من خلال الموقع، وسوابق ولواحق الكلمات المنظومة معها، وكذا ما يلابسها من لواصق، سابقة أو لاحقة، يقول الجرجاني عن قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[1]، إنها في أعلى المرتبة من الفصاحة –اشتعل– لم نُوَجِب تلك الفصاحة لها وحدها، ولكن موصولا بها (الرأسُ)، معرَّفا (بالألف واللام)، ومقرونا إليهما(الشَّيْبُ)، منكَّراً منصوباً"[2]. فالنظم مقيد بكل الملابسات، يُعْطِي الكلامَ الفصاحة وتمام الدلالة النحوية، والذوق البلاغي الراقي.

1– دلالة تاء التأنيث

قال ابن مكي: "ويقولون: لهذه الدار حدودٌ أربعُ، والصواب: أربعةٌ، لأن الحد مذكر"[3]. تاء التأنيث في العدد، لاصقة نحوية لتذكير المعدود، وحذفها دلالة تأنيث، عكس المشهور في الكلام. قال سيبويه: له ثلاثة بنين، وأربعة أجمال، وخمسة أفراس، إذا كان الواحد مذكرا...، وإن كان الواحد مؤنثا، فإنك تُخرِج هذه الهاءات من هذه الأسماء، وتكون مؤنثة ليست فيها علامةُ التأنيث، وذلك قولك: ثلاث بنات، وأربع نسوة[4]. وجود "التاء" في لفظ العدد، دلالة تذكير المعدود، وعدمها دلالة تأنيث، لأنَّ أسماء العدد، أسماء جموع، كزُمْرَة، وفِرْقَة، وأُمَّة، فحقها أن تؤنث كنظائرها، فاستُصْحِبَ ذلك الأصل مع المذكر لسبق رتبته، ثم حذفت مع المؤنث فرقا بينهما[5]. لما كان المذكر هو الأصل[6]، بقيت اللفظة على حالها بالتاء معه، وحين أرادوا التفريق بينه وبين فرعه المؤنث، لم يجدوا علامة فرق إلَّا حذف التاء، دلالة على تأنيث المعدود، فعمدوا لذلك وتواضعوا عليه.

2– دلالة (أَلْ) التعريفية

1 – سورة مريم الآية: 04.

2 – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 382.

3 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 220.

4 – ينظر: الكتاب، سيبويه، ج4، ص: 37.

5 – ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، محمد البقاعي، ج2، ص: 776.

6 – ينظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص: 47، وكتاب الخصائص، لابن شهاب القرافي، ص: 131، وسبك المنظوم وفك المختوم، لابن مالك الطائي، ص: 236.

يشترط النحاة مثلا في المبتدأ، التعريف والتعيين، حتى يصح الحكم عليه بالخبر، أو يكون نكرة مفيدة؛ بخصوص أو عموم، قال ابن مالك: "وَلَا يَجُوزُ الِابْتِدَا بِالنَّكِرَة *** مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَة"[1]. واشترطوا أيضا في أفعال المدح والذم، أن ترفع فاعلا مقرونا ب"أَلْ" أو مضافا لما فيه "أل"، وكذا منع البصريون توكيد النكرة، قال ابن مالك: وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ *** وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ[2]. للمعرِّفَات دور هام، في تحديد الدلالة، وتصنيف الأبواب النحوية، والمعرِّفات سبع، تجمع في قولهم: إِنَّ المَعَارِفَ سَبْعَةٌ تُشْفَى الْعِلَلْ *** أَنَا، صَالِحٌ، ذَا، مَا، الفَتَى، ابْنِي، يَا رَجُلْ[3].

حرف (أَلْ) إحدى المعرِّفات، قال سيبويه: "والحرف الذي تعرف به الأسماء، هو الحرف الذي في قولك: (القوم) و (الرجل) و (الناس)، وإنما هما حرف بمنزلة قولك "قد" و"سوف"[4].

أَلْ: حرف معنى، ولاصقة تعيين وتخصيص، يطلب دخولها على الكلمة أحيانا، ويمنع في أحايين أخرى، قال ابن هشام: "ويقولون: في الزقاق (الغير) نافذة، فيدخلون الألف واللام على (غير)، وهو غير جائز"[5]. ثم علل ودلل بأن " غير" متوغلة في الإبهام، لا تفيدها آلة التعريف، تعيينا، و لا تخصيصا، غير أن الصبان ذكر: في (غير)، ثلاثة أقوال، قيل: لا تتعرف مطلقا —وهو الذي مشى عليه ابن هشام هنا– وقيل: تتعرف مطلقا، وقيل: تتعرف إذا وقعت بن ضدين[6]، وتنكيرها هو رأي سيبويه، إذ يراها من الأسماء الملازمة للتنكير[7]، وعليه: فابن هشام يؤيد الرأي القائل بأن لفظ (غير) متوغل في الإبهام لا مُعَرِّفَ يفيد فيها، ودخول "أَلْ" عليها، دلالة خطأ ولحن.

3– دلالة الإضافة

1 – متون النحو والصرف، لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 19.

2 – المرجع نفسه، ص: 43..

3 – هي سبعة: الضمير، والعلم، والإشارة، والموصول، والمعرف ب: أَلْ، والمضاف إلى مُعَرَّفٍ، والمنادى المقصود، ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 159.

4 – الكتاب سيبويه، ج4، ص: 259.

5 – المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 439.

6 – حاشية الصبان على الأشموني على شرح ألفية ابن مالك، ج2، ص: 159، وينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ج3، ص: 109.

7 – ينظر: الكتاب، سيبويه، ج2، ص: 107– 108.

تُعَرَّفُ الإضافة بأنها: "نسبة تقييدية بين اسمين، توجب لثانيهما الجرَّ أبدا"[1]، نسبة بين مفردين، تركبا تركيبا إضافيا، يعطي دلالة معنوية، تتمثل في تعريف الأول منهما، أو تخصيصه، بالثاني إذا كانت الإضافة محضة[2]. قيل: النكرة إذا أضيفت إلى معرفة عرفت، وإذا أضيفت إلى نكرة خصصت، وفي المعنى، قال ابن مالك:"...وَاخْصُصْ أَوَّلَا *** أَوَ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالذِي تَلَا"[3]. فالنكرة: اسم شائع في أفراد جنسه، لا يختص به واحد دون غيره، فإذا أضيفت لمعرَّفٍ أخذت رتبته التعريفية، ولمنكَّر خُصِّصَ عمومُها، وحُصر شيوعُها، فهذه دلالة نحوية يُضْبطُ بها المدلولُ ويقيدُ، مثلا قال ابن مكي: "وقول العرب: أعطاني وَسْقَ بَعِيرٍ، الوَسْقُ هُنَا: العِدْلَان"[4].

الوَسْقُ: مكيلة معلومة...وهو ستون صاعا[5]، فيحمل على هذا الكيل عند الإطلاق، وعند إضافته لبعير، (وسقُ بعيرٍ)، يخصص بحِمْل بعير، وهو (عِدْلَان)، "والعِدْل، والعديل أيضا: الذي يعادلك في الوزن والقدر"[6]، فكل عِدْل على جنب البعير، وعدله في الجنب الآخر، وهما حِمْل بعير معتاد، تلك هي دلالة الإضافة، دون قيد المكيلة المعلومة (ستون صاعا) في الوَسْق. ومثل هذا، قوله أيضا: "يقولون: بِغُرَّةِ عبدٍ أو وَلِيدَةٍ، على حذف التنوين من غرة، والصواب: بغرةٍ عبدٍ فيهما جميعا"[7].

فغرةُ عبدٍ: مضاف ومضاف إليه، والدلالة النحوية: نسبة الغرة للعبد، وهي فِعْلُهُ، أما عند تنوينهما: غرةٌ عبدٌ، فالعبدُ هو الغرةُ نفسُها، وهو صغير عبد أو أمة، يدفعه الجاني للمرأة التي أسقط لها جنينها خطأً، فالصحيح: إعرابه بدلا، أو عطف بيان من الغرة، لأنه تفسير لها، فغرةُ عبدٍ: دلالة فعل وصفةٍ له، "هو لحنٌ". وأما "غرةٌ عبدٌ"؛ فهو نفسُه الغرة، وهو المقصود هنا، وتختلف الدلالة النحوية تماما بين الأسلوبين.

1 – حاشية الصبان على الأشموني على شرح ألفية ابن مالك، ج2، ص: 243.

2 – هي غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع لمعموله، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، محمد البقاعي، ج2، ص: 493.

3 – متون النحو والصرف، لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 35، وكذا: سبك المنظوم وفك المختوم، ابن مالك، ص: 147.

4 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 215.

5 – ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج9، ص: 225.

6 – مجمل اللغة، أحمد بن فارس، مجلد2، ص: 651.

7 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 207.

4- الجملة:

الجملة في تعريف النحاة: "هي الكلام الذي يتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل"[1]، يعبر عنه بما (يحسن السكوت عليه)، أي يتم المعنى، ويُفْهَم المقصودُ من التركيب الكلامي، وحصول المعاني النحوية متوقف على النظم، وربط الكلمات بعضها ببعض، في علاقة مؤثرة ومتأثرة بوظيفة معينة، يطلق عليها "دلالة نحوية"، أو "نحوُ النصِّ". والجمل العربية نوعان:

أ) جملة اسمية: بدئت باسم بدءا أصيلا، وهي تدل على الثبوت والاستقرار. ب) جملة فعلية: بدئت بفعل غير ناسخ، وهي تدل على الحدوث والتجدد[2]. عُنِيَ الدرسُ النحويُّ، والبلاغي، بالدراسة التحليلية للجملة بنوعيها، تحت مسمى علم المعاني قديما، وعلم الدلالة والأسلوبية ولسانيات النص، ونحوها حديثا. اجتهدتُ في مقاربةٍ دلالية للجمل، فوجدت منها مثلا، قول أبي بكر الزبيدي: "ويقولون: لواحد المصْرَانِ: مُصْرَانَةٌ"[3]. وقول ابن مكي: المصُرَانُ يجعلونه واحدا...وإنما هو جمع مَصِير...ثم يجمع المصران على مَصَارين، فالمصارين جمع الجمع[4]. والكلام نفسه قاله ابن هشام حرفيا[5].

الجملة "المصران يجعلونه واحدا" مبتدأ وخبر، ثبت واستقر في لحن العوام، باستمرار ودوام، إطلاق لفظ "المصران" على واحد المصارين، وهو لحن مستمر إلى الآن، في الوسط الإستعمالي، بينما الصحيح هو (مَصِير) مفرد، وجمعه (مُصْرَان)، وجمع (مُصْرَان)، مَصَارِين، بصيغة منتهى الجموع. ولعل قلةَ اطراد وزن (فُعْلَان)، في جمع التكسير، جعلهم يغلّبون استعماله مفردا، ذكر ابن مالك ثلاثة أوزان مفردة، جمعت على (فُعْلَان)، وهي (فَعْل)، كظَهْر وظُهْرَان، و(فَعِيل) اسما، مثل قَضِيب وقُضْبَان، و(فَعَل)، كذَكَر وذُكْرَان، قال: "وفَعْلاً اسْماً وَفَعِيلاً وَفَعَلْ *** غَيْرَ مُعَلِّ العَينِ (فُعْلَانٌ) شَمَل"[6].

سمعت فاضلا السامرائي – في قناة الشارقة– شرح لفظ (ذُكْرَان)، فقال: ذُكِرَ مرتين في القرآن، وكل منهما قليل الوقوع، وهي قوله تعالى: ﴿أَتَاتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[7]. فعل شرار الخلق

1 – التطبيق النحوي، عبده الراجحي، ص: 77.
2 – ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ج1، ص: 15.
3 – لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 184.
4 – ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 154.
5 – ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 303.
6 – متون النحو والصرف، لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 61.
7 – الشعراء الآية: 165.

وشواذ البشر، قَلَّ وقوعُه، والثاني قوله: ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَاناً وَإِنَاثاً﴾[1]، صفته أن تلد المرأة ذَكَراً ثم أنثى، أو العكس، بكيفية مستمرة، وهي نادرة الوقوع، كندور (فُعْلَان) في الجموع، مما جعل العوام يُغَلِّبون الواحدَ على الجمع في مُصْرَان.

أ- الفعل الناسخ

قال ابن مكي: "ويقولون: يُوشَكُ أن يكون كذا، والصواب: يُوشِك، بالكسر"[2]. والكلام نفسه، قاله ابن هشام، وشرح معنى فِعْل "(يُوشِك) يُسْرِع، لاشتقاقه من الوشيك، وهو السريع إلى الشيء"[3]. أَوْشَكَ يُوشِكُ: فعلُ مُقَارَبَة، ناسخ للجملة الاسمية، يرفع المبتدأ اسما له وينصب الخبر خبرا له، وهو يدل على قرب اتصاف المخبر عنه بالخبر مستقبلا، ولذلك يغلب دخول (أَنْ) المستقبلية على خبره، تقول: يُوشِكُ زيدٌ أَنْ ينجحَ، بل عَدَّ ابن مالك خُلَوَّ معمول أوشك من حرف (أَنْ) نادرَ الوقوعِ فقال: "وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى *** وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزُرَا"[4].

وربما جاءت (أَنْ) بعد أوشك مباشرة، فتكون أوشك تامةً، تكتفي ب"أَنْ والفعل"، كمصدر مؤول، في محل رفع فاعل. تقول: "يُوشِكُ أَنْ تَنْجَحَ" تؤول: "يوشك نجاحُك"، أي يقرب وقوعُه، فالدلالة النحوية، "قرب الوقوع"، حاصلة بفعل "أوشك" ناقصا كان أو تاما، والتصحيح قصد كسرَ الشين بدلَ فتحها.

ب- فُعِلَ المبني للمجهول:

قال الزبيدي: ويقولون: امرأة "نَفِسَة،" والصواب: "نُفَسَاء" ونَفِسَتِ المرأةُ ونُفِسَتْ، فهي مَنْفُوسَةٌ...، وإنما قيل للمرأة: نُفَسَاء من أجل الدم، ويقال للدم: نَفْسٌ[5]. نَفِسَةٌ، لحن، ويجوز نُفَسَاء، ونَفِسَتْ، ونُفِسَتْ، ويعلل نفساء، بخروج الدم، وتنفس الرحم بذلك، وعنده لا فرق بين نَفِسَتْ ونُفِسَتْ في إطلاقهما على النِّفَاسِ، بينما يفرق ابن مكي بينهما، بقوله: "يقال: نُفِسَتْ، بضم النون، إذا وَلَدَتْ،

1 - الشورى الآية: 50.

2 - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 113.

3 - المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 353.

4 - متون النحو والصرف، لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 21.

5 - ينظر: لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 328، 329.

ونَفِسَتْ بفتحها، إذا حَاضَتْ"[1]. فبناء الفعل للمجهول "نُفِسَتْ،" دلالة خاصة بالولادة والنفاس، وأما الحيض فبناء معلوم عام "نَفِسَتْ،" وهو تفريق دقيق المعنى، وافق ابن منظور في وجه منه، يقال: نَفِسَتْ ونُفِسَتْ،- في النفاس-، فأما الحيض فلا يقال فيه إلا نَفِسَتْ، بالفتح[2]، الضم خاص بالنفاس، والفتح مشترك بينهما عند ابن منظور.

أما ابن هشام فجوز الوجهين فيهما، متبعا رأي الزبيدي فقال: "يقال: نَفِسَتْ، بفتح النون، ونُفِسَتْ، بضمها، إذا ولدت، وإذا حاضت"[3]. لا يفرق بين الفتح والضم، في إطلاقهما على الحيض والنفاس، غير أَنَّ تفريق ابن مكي وابن منظور، يلائم الدلالة النحوية والمعنوية، فالمجهول للمجهول الخاص، الحمل أو"الجنين"، والمعلوم للمعلوم العام، "الحيض" لكل بنات آدم.

ج- "أَفْعَلَ" همزة التعدية:

يتعدى الفعل بالهمز أو بالتضعيف، وكل له دلالته، قال ابن مكي: "ويقولون: عَرَّسَ الرجلُ بامرأته، والصواب: "أَعْرَسَ"، فأما "عَرَّسَ،" فمعناه: نزل بالليل"[4] . وقال ابن هشام اللخمي في المعنى نفسه: "ويقولون: (عَرَّسَ) الرجلُ بامرأته، والصواب: (أَعْرَسَ)، فأمّا (عَرَّسَ) فمعناه: نزل في آخر الليل"[5]. لِفِعْلِ (أَعْرَسَ)، دلالة دخول الرجل بزوجه، وهو المعنى المقصود استعمالا في قولهم:

(عَرَّسَ) فلان، فهو لَحْنٌ، لأن (عَرَّسَ)، معناه: نزول المسافر في مكان ليلا، قال الشاعر: "فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ *** وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المِسَاكِينُ[6]". مُعَرَّسِهِم: المكان الذي عَرَّسُوا فيه، أي نزلوا به ليلا، أصبح فيه نوى التمر كوما عاليا، لكثرة ما أكلوا من التمر في ذلك المكان، أَعْرَسَ الزوجُ = دَخَلَ، وعَرَّسَ المسافرُ = نَزَلَ ليلا.

د- تعدي الفعل:

1 - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 135.
2 - ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج8، ص: 480.
3 - المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 121.
4 - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 158.
5 - المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 306.
6 - الكتاب، سيبويه، ج1، ص: 171، والبيت لحميد الأرقط.

يتعدى الفعلُ بنفسه، إذا كان: فِعْلَ عُضْوٍ كَضَرْبٍ وَسَمْعٍ *** أَوْ حَاسَّةٍ شَمٍّ أَوْ قَلْبٍ ظَنٍّ[1]. ويتعدى الفعل بالحرف قال ابن مالك: "وَعَدِّ لَازِماً بِحَرْفِ جَرٍّ *** وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لَلْمُنْجَرِّ"[2]. ومع كلِ وظيفةٍ نحوية معنى، ودلالة خاصة، يقول ابن مكي: "نُلْتُ الرجلَ، إذا أَعطيتَه، ونِلْتُ مِنْهُ، إذا أعطاك"[3]. نُلْتُ الرجلَ: تعدى بنفسه، ودل على منحٍ وإعطاءٍ للغير. ونِلْتُ منه: تعدى بواسطة حرف الجر (مِنْ)، فتغيرت الدلالة، وأصبحتْ أخذاً، لا مَنْحاً، لذلك قال ابن مكي معللا ذلك: "الحركة العليا لليد العليا (نُلْتُ)، والحركة السفلى لليد السفلى"[4]، (نِلْتُ) فالمعطي أَعْلَا، والآخذ أَسْفل، لقول النبي –صلى الله عليه وسلم–: "اليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلَى"[5]. دلالة الفعل المتعدي بنفسه هنا، هي منح وإعطاء، وصل لغيره بنفسه ونفعه، والقاصر اللازم عُدِّيَ بالحرف، فهو محتاج لغيره، آخذ منه العطية والهدية، ويده سفلى، كحركة نونه (نِلتُ منه).

ومثله قول ابن هشام: "العرب تقول: فيما يتصرف بنفسه: بعثته وأرسلته، وفيما يُحْمَلُ، بعثت به، وأرسلت به"[6]. بعثت زيدا إلى فلان، وبعثت بالكتابِ إلى فلان، إذا تعدى الفعل بنفسه، فالمبعوث ذهب بنفسه، وإذا تعدى بالحرف، فالمبعوث أو المرسول محمول،كالكتاب والرسالة ونحوه، مما يوصله غيره، كإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء بالحروف، التي هي مركوب النحو[7]، ووسيلة لغيرها. أكتفي بهذا القدر من نماذج الدلالة النحوية للتمثيل لا للإحاطة والشمول، بما في مصنفات الدراسة من مادة قابلة للتحليل والتعليل والمناقشة، مما يطول به الكلام، ولا يسمح به المقام.

4– اللحن في المستوى الدلالي:

الحكم الشرعي مصدره الكتاب والسنة، وهما مبنيان على اللسان العربي المبين، ولا سبيل لفهم معانيهما إلا بقواعد هذا اللسان، خصوصا الإعراب أي؛ "التعبير عن المعاني بالألفاظ"[8]، بالتحليل

1 – سمعته من شيخي سي المهدي – حفظه الله– مشافهة.
2 – متون النحو والصرف، لطائفة من كبار علماء النحو، محمد سليمان محمود الغنام، ص: 28.
3 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 288.
4 – المرجع نفسه، الصفحة: نفسها.
5 – صحيح البخاري، بحاشية السندي، ج1، باب الزكاة، ص: 248.
6 – المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، ص: 413.
7 – ينظر: نظرية اللغة العربية، عبد الملك مرتاض، ص: 123.
8 – حاشية ابن الحاج، على الآجرومية، ص: 25.

الإعرابي تظهر المعاني وتنجلي، ويُستنبَطُ الحكمُ الشرعي، وعليه كان اللحن في النص، حتما يترتب عليه أثر في الحكم، كما ثبت في الرواية المشهورة، قرأ أحدُهم: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[1] بكسر لام رسول، سمعه أعرابي فقال: أَوَ برئَ اللهُ من رسولِه[2]؟ فنهى بعض الخلفاء أن يُقرِئَ الناسَ إلا عالمٌ بالعربية.

ذلك لأن القارئ لَحَنَ في جر لفظ "رسول"، وبالتالي يكون المعنى: أنَّ الله تبرأ من المشركين ومن رسولِه، لأن العطف على نية تكرار العامل، بينما القراءة الصحيحة، بالنصب، فيكون الرسولُ معطوفاً على "الله"، وتبرأ من المشركين كذلك، ويصح الرفع لغة وقرئ به، ليكون مبتدأ والخبر محذوف تقديره " ورسولُه كذلك بريء منهم"[3]، ويكون من عطف الجمل.

دلت هذه الحادثة على خطورة اللحن على النص المقدس، وما يترتب عليه من نتائج قد تَخرجُ بالمعنى إلى فساد، وبطلان العبادة، فمثلا: قال الدردير في الشرح الصغير عن إمام يلحن في القراءة: "لا تصح **–الصلاة–** إن تعمد اللحنَ، أو تبديلَ الحروف بغيرها، ولا يصح الاقتداء به"[4]. أما لو قرأ بأي قراءة من القراءات المتواترة، فالصلاة صحيحة، بل حتى ولو لفق في القراءات، قال الصاوي في حاشيته: "الحق أن القراءة الملفقة من القراءات السبع الجارية على ألسنة الناس، جائزة لا حرمة فيها ولا كراهة"[5]. لأن القراءات المتواترة كلَّها موافقة للقواعد اللغوية والنحوية، لا لحن فيها، وبأيها قرأت أصبت المعنى.

أما اللاحِن فقال ابن مكي: مَنَعَ أبو الحسن بن القابس –رحمه الله– من الصلاة خلفه...لأنه –اللاحِن– إذا غير القرآن كان متكلما في الصلاة، إذ كلامُ الله –عز وجل– غيرُ ملحون، فليس الذي تكلم به كلامَ الله تعالى[6]. يَعْتبرُ القراءةَ باللحن، ليست قرآنا ولا تصح بها الصلاة، بل هو كلام عمدي

1 – التوبة الآية: 03.

2 – ينظر: المدارس النحوية، التواتي بن التواتي، ص: 06.

3 – ينظر: إعراب القرآن الكريم، عبد الله علوان وغيره، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، د ط، 2006، ج2، ص: 842.

4 – بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير لأحمد الدرير، ج1، ص: 336.

5 – – بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير لأحمد الدرير، ج1، ص: 336.

6 – ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 202– 203.

خارج عن الصلاة أدخله فيها، فأفسدها، وبطلت على من يحسن القراءة واقتدى به، قال الشيخ خليل: وبطلب بأمي إن وجد قارئ[1].

فالأمي لَاحِن في القراءة، وهو يعتبر عاجزا له عذره، ولكن القادر الذي صلى خلفه بطلب صلاته، لأنه قادر اقتدى بعاجز، بل حتى هو يجب عليه أن يقتدي بغيره إذا أمكن، قال ابن مكي: "فقد قال أهل العلم: لا تجوز الصلاة خلف من يبدل "الضادَ ظاءً" في فاتحة الكتاب، ولا صلاته هو إذا وجد من يأتم به فتركه وصلى وحده"[2]، بطلت لأنه يبدل الحروف، فإذا عُذِرَ مع العجز لا يعذر مع قدرة الاقتداء بغيره، ممن يُحْسِنُ الأداء. وفي مسألة اللحن في الصلاة ستة أقوال داخل المذهب المالكي: صحيحة إذا لم يتعمد، والبطلان مطلقا، وتبطل إذا لحن في الفاتحة، وتبطل إذا غير المعنى، والكراهة عند ابن رشد، والجواز مطلقا[3]، اختار ابن مكي القول بالبطلان، وهو اجتهاد منه. ومن أثر اللحن في الحكم الشرعي، قول الزبيدي: ويقولون: هو " **يُقَرْطِسُ**" في كذا، أي يفكر فيه، ويحاول عِلْمَه، قال أبو بكر: والقَرْطَسَةُ: الإصابةُ..."وقال ابن قتيبة: القرطسة: الإصابة بحد المِعْرَاض، فأما ما أصيب بعَرْضِه، فلا يجوز أكله"[4]. فمن استعمل "القَرْطَسَةَ" لمطلق الإصابة، يعني لفظ لمعنى عام، لا يجوز أكل صيدٍ قرطسه، بمعنى أصابه مطلقا.

ومن استعملها للمعنى الخاص؛ وهو الإصابة بحد المحَدَّدِ، وقال: "**قَرْطَسَ الصَّيْدَ**"، جاز أكله لأنه على معنى أصابه بمحدَّد جرحه، وهو شرط صحة العقر في الصيد و ذكاة شرعية، لقول عمر: "إياي وأنْ يَحذفَ أحدُكم الأرنبَ"[5]، ينهاهم عن حذف الأرنب بنحو حجر وعصا مما ليس محدَّدا، فلا يحل أكله إذا مات بذلك، بخلاف القرطسة بِمُحَدَّدٍ فهي ذكاة شرعية، وما مات بها يكون حلالا يؤكل. ومن اللحن ما يحرم قال ابن مكي: بعضهم إذا وقف على آخر سورة القَدْر أو العَصْر، زاد ألفا "الفاجر"

1 – ينظر: حاشية الدّسوقي على الشرح الكبير لمختصر خليل، محمد بن عرفة، تح: محمد عبد الله شاهين، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1996، ج1، ص: 523.

2 – تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 68.

3 – ينظر: بلغة السالك لأقرب المسالك لمذهب الإمام مالك، حاشية الصاوي، على الشرح الصغير للدردير، ج1، ص: 336.

4 – لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، ص: 335.

5 – حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، محمد البقاعي، ج2، ص: 625.

"الصابر"، ومثل هذا لا يجوز، لأنه زيادة حرف في كتاب الله عز وجل[1]. وتغيير للمعنى. فالقرآن كله ثابت بالتواتر يمنع زيادة حرف فيه أو حذفه منه.

ومن الحذف الممنوع بسبب اللحن قول ابن مكي: "إذا وقف على آخر سورة الانفطار قوله تعالى: " والأمر يومئذ **لله**"، لم يثبت الألف التي بعد اللام في اسم الله عز وجل، وهذه الألف محذوفة في الخط، لِلَّه: تنطق: لِلَّاهِ، مد عارض للسكون[2]، يوقف عليه بحركتين إلى ستِّ حركات، كما يقول علماء التجويد، وإلا كان لحنا، ومنع. وإن "رسمت بحذف الألف بعد اللام اختصارا، واتفق الضباط على عدم إلحاق الألف بعد اللام فيها – لفظة: **الله–** وفي **اللهم**، و**لله**"[3]، خطا، وينطق صوتا وجوبا. واللحن في الذِّكْرِ مُفسدٌ للثواب قال المارغني: "ولابد من إثبات ألف **الله** وحذفه (لحن) لا يصح معه ذكر ولا تنعقد معه يمين"[4]، لحن في ألف أبطل **الذكر واليمين**.

ومن أثر اللحن؛ لزوم العقد في **البيع والشراء** بلفظ عام مع جهل المعنى الخاص، فمثلا من قال: بعني هذا الحجر بدينار، فقبل صاحبه وانعقد البيع، ثم علم "المالكُ" أن الحجر ياقوتة تساوي ألفَ دينار، لزمه البيع ولا كلام له، لأن لفظ الحجر عام يدخل تحته الياقوتةُ ونحوُها، وإن كان لحنا بالنسبة لاسمها الخاص.

قال الدردير: "ولا رد بغلط إن سمى باسم عام"[5]، فالحجر اسم عام يشمل الحجر الترابي والجوهر والياقوت، ونحوها، وإن كان الحجر بالنسبة للياقوت لحنا، لذا قال الصاوي: المراد بالغلط في ذات المبيع، جهل اسمه الخاص، فالغلط الواقع في الاسم الخاص، والتسمية واقعة في الاسم العام[6]. ولا يعذر الجاهل بجهله ما دام سمى باسم يشمل المقصودَ وغَيرَهُ لَفظاً وعُرفاً، بل يقال له: يداك أوكتا وفوك نفخ، فليس سواءً عَالمٌ وجَهُول، فاحذر اللحن على أرضك وعِرضك، بعد أخذه من دينك وجيبك، رحم الله امرأً أصلح من لسانه.

1 – ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، ص: 204.

2 – ينظر: أحكام التجويد، عاشور خضراوي، ص: 56.

3 – الفتوحات الرحمانية بتيسير كيفية رسم وضبط الكلمات القرآنية، أبو عبد التواب عبد المجيد بن علي رياش، دار ابن الحفصي للطباعة والنشر، الجزائر، د ط، 2013، ص: 03.

4 – بغية المريد لجوهرة التوحيد لإبراهيم اللقاني، عبد الواحد المارغني، المطبعة التونسية، تونس، ط2، 1938م، ص: 63.

5 – أقرب المسالك لمذهب مالك، أحمد الدردير، ج3، ص: 144.

6 – ينظر: المرجع نفسه، صفحة: نفسها.

خاتمة

بعد المدارسة والمقاربة لمصنفات اللحن خَلُصَ البحثُ إلى عدة نتائج واستنتاجات، من أهمها: أن أسباب ظهور اللحن في الوسط العربي عدة متعددة منها:

– الاختلاط العربي بالعجم والتعايش المستمر بينهم بالفتوحات الإسلامية، وقدوم كثير من العجم لجزيرة العرب ليتعلموا أحكام الدين، وفي المقابل هجرة العرب إلى الأقطار المفتوحة، طلبا للرزق ونشرا لتعالم الإسلام، مما يمكن أن نسميه: السبب الديني.

– ثم كثرة الموالي والجواري في الأسر والبيوت العربية، وتحدثهم بلكنتهم الأعجمية، مما كان سببا في فساد الملكة اللغوية، والذوق العربي الفصيح، واستحسان الرطانة الأعجمية واللحن القبيح، الذي شاع أولا على ألسنة السوقة والموالي والعوام، ثم أصابت عدواه الخاصة من ذوي الشأن والدين، مما يمكن أن نطلق عليه: السبب الاجتماعي.

– وكذا خلو الحروف العربية من نقط الإعجام والإعراب في بدء الأمر، والتفكه بالنوادر والملحة الأعجمية في مجالس الحكام وبين الخواص والعوام مما نعتبره: السبب الثقافي والسياسي.

– كما يقال: "رب ضارة نافعة"؛ اللحن القبيح الذي كان وصمة عار في جبين اللسان الفصيح، أصبح دافعا قويا لخدمة العربية والدين، بوضع النهج الصحيح لحفظ القرآن، وتعليم قواعد اللغة والبيان، بانطلاق حركة التصحيح اللغوي في جميع الميادين؛ نحو، صرف، معجم، بلاغة، تصحيح...

– غير أنَّ حركة التنقية كانت فردية عفوية، لم تُنَظِّم مناهجَها ولم توحد مقاييس التصويب عندها، ولا رتبت مادتها ألف بائيا ولا موضوعيا، ولم تتفق حتى على مصادر الاحتجاج بينها، فبعضهم يحتج باللهجات العربية على اختلافها، وكذا الشاذ من القراءات القرآنية، وربما بالمولَّد من الشعر، وآخر يرفض ويخطئ ما بُنِيَ على ذلك، فابن هشام عقد فصلا للرد على الزبيدي، وآخر للرد على ابن مكي وغير ذلك من التناقضات بينها.

– وعليه انقسم رواد التصحيح اللغوي إلى فريقين: فريقٌ متشدد في مقياس التصويب، حَجَّرَ واسعا وضيق فسيحا، على رأسه الأصمعي شيخ المتشددين، والسجستاني، وابن قتيبة، وثعلب، والزبيدي، والحريري، والجواليقي، وجل القدامى. وفريقٌ آخر مُيَسِّر متساهل في قبول المسموع ولو ندر أو شذ،

وقاعدته: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، يُعَدُّ من هذا الفريق: ابن مكي الصِّقِلِّي، والزمخشري، وابن هشام اللخمي، وجل المحدَثِين.

– ومن جملة النتائج المتوصل إليها أيضا، أن علم الدلالة بمصطلح "سيمانتيك" ظهر على يد العالم الفرنسي"ميشال بريال" أواخر القرن التاسع عشر، و"دي سوسير" العالم السويسري مطلع القرن العشرين للميلاد، لكنَّ مسائله وقضاياه كان لها كثيرٌ من الارهاصات والملامح في التراث العربي القديم، وفي تلك الحركة اللغوية المتعددة الميادين، التي خدمت الدلالة خدمة جليلة، فكل جديد كامن في تراثنا العربي القديم

– ومن النتائج أنَّ مصنفات اللحن رغم اختلاف مشارب أصحابها وبُعْدِ أقطار بعضها عن بعض، وتباين مذاهب مؤلفيها النحوية والثقافية – بصري، كوفي، بغدادي، شامي، أندلسي، صِقِلِّي– إلا أن سمة التناص والاجترار وبناء اللاحق منها على السابق، ظاهرة للعيان فيها، تلحظ في عدة مفردات وأساليب، تكررت في كلها أو جلها، بنسب متفاوتة، لأنَّ ما فَرَضَ وجودَه بالتداول والاستعمال، لا يمكن التغلب عليه بقوانين القياس والاستدلال، وإلا فلفظ الدَّشِيشِ، والخُبَّيْز، والجَدْيَان...وغيرها، عولج في القرن الرابع الهجري على يد الزبيدي ونحوه، ومازالت مستعملة بقوة على ألسنة العامة والخاصة، إلى اليوم.

– لذلك ارتأى بعض العلماء والمفكرين أن الشاذ المستعمل خير من القياس المهجور، فراح يدعو إلى اعتماد العامية لغةَ علمٍ وتواصل رسمي. فكرة مسمومة؛ تهدف إلى تشتيت وحدة الأمة، وهدم مقوماتها الأساسية، بدءا باللسان الذي هو تَرْجُمان البيان، كما قال الجاحظ، واللغة التي هي "عقل الأمة"، كما قال أحمد أمين، فتَحْتَ العامية تكمن فكرةُ "فَرِّقْ تَسُدْ". فالعربية تعرضت لخطة مدروسة تستهدف القضاء عليها من خلال القضاء على نحوها، كما قال عبده الراجحي في مقدمة التطبيق النحوي، من ثَمَّ تجب اليقظة والحيطة والحذر من فخ الخداع.

– ومن النتائج الملحوظة؛ أنَّ مَا قَام به ابن مضاء القرطبي، وإبراهيم مصطفى، وطه حسين، وغيرُهم من غربلة للدرس النحوي بدعوى التوليد والتجديد، أومسايرةً للفكر الغربي، بضرب المعيارية العلمية، وبعث الوصفية في اللغة العربية، هي مجرد تخمينات واجتهادات نظرية ليست إلا، تلاشت الواحدة منها بعد الأخرى، وبقي النحو هو النحو، بأركانه الأربعة: عامل، ومعمول، وموقع، وعلامة، ليكمل المعنى التام ويحصل الفهم والإفهام، ويحسن سكوت المتكلم على العبارة المفهمة قصدا ووضعا.

– ومنها أن عبد القاهر الجرجاني استعمل للكلام النحوي الصحيح الفصيح معنى ومبنى، أربعةَ مصطلحاتٍ؛ النظم، والبناء، والتركيب، والتعليق، فاختار "تمام حسان" منها مصطلح "التعليق" وهو عبارة عن عَلاقة ربط الكلمة بأختها في النسيج التركيبي، وجعلَ القرائن علاماتٍ دالةً على هذه العلاقة الرابطة بين الوحدات التركيبية. وهي عنده نوعان: (أ) قرينة حال: متمثلة في ملابسات السياق النصي. (ب) قرينة مقال: وهي عبارات ملفوظة أو ملحوظة متمثلة في النسق النصي. وهي الأخرى تتمثل في قرائن معنوية تشمل: الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية، والمخالفة. وقرائن لفظية تشمل: الإعراب، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والتنغيم. وعلى هذا التقسيم بَنَيْتُ المقاربة التطبيقية في الرسالة.

– من خلال "مصنفات اللحن الأندلسية" والتي تَكْشِفُ أوجهَ تشابهٍ عديدة، بين الشعوب الأندلسية قديما، والشعوب العربية المغاربية حديثا، ما يدل على أن المغرب العربي هو الوريث الحقيقي للحضارة الإسلامية الأندلسية باسمها ورسمها، من ذلك أن ألفاظا كثيرة من بقايا اللحن الأندلسي متداولة اليوم على الألسنِ المغاربية قاطبة، مثل: عَرْبون، حُمَّص، خُلْخَال، قَرْبُوس السَّرْجِ، فُقَّاع، قَدُوم، خُبِّيز، حَرِيرَة، أَوَانِي، الثُّولَال، البَارِحَة في فترة الصباح، العرعار، البرواق، إلى آخره مما ذكر في الفصل الثالث.

– مادامت الدلالة هي: ما يتوصل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ والمباني على المقاصد والمعاني، بشكل صوتي، أو صرفي، أو نحوي تركيبي. فإن البحث قارب حوالي أربعين مثالا للدلالة، بناء على القرائن: المعنوية منها واللفظية والإملائية الخطية، وما يقرب من ثلاثين مثالا بناء على المستوى الصرفي، وقريب من عشرين مثالا بناء على المستوى الصوتي، ومثله بناء على المستوى النحوي، وقريب من عشرة أمثلة بناء على المستوى الدلالي وأثر اللحن في الحكم الشرعي.

هذا ما يسر الله لي الوصول إليه في هذه المقاربة، والله ولي التوفيق، والهادي إلى سواء السبيل، فإن أصبت فمنه وحده، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، ورحم الله امرأ قوم اعوجاجي وأهدى إلي عيوبي. والحمد لله رب العالمين، وتبقى كتب اللحن حقلا دلاليا واسعا للبحوث والرسائل الجامعية من حيث المباني والمعاني والأفكار والعادات والتقاليد الثقافية الممكن البحث في ضمن هذه المدونات التراثية.

اللحن في الحديث النبوي "كتاب إصلاح غلط المحدثين للخطابي"

اللفظ الوارد[1]	الخطأ	الصواب	الصفحة
- الحِلُّ مَيْتَتُهُ	مِيتَتُه	مَيْتَتُهُ.....	32
- مِيتَتُهُ جاهليةٌ	مَيتَتُهُ	مِيتَتُهُ.....	32
-أحسنوا الذِّبحة	الذَّبحة	الذِّبحة.....	32
-أحسنوا القِتْلةَ	القَتلة	القِتلة.....	32
-لَيْسَتْ حِيضَتُكِ فِي يَدِكِ	حَيْضَتُكِ	حِيضَتُكِ.....	32
- حتى الخِرَاءة	الخَرَاءة	الخِرَاءَةَ يعني: (الهَيْئَةَ).....	33
- من الخُبُثِ	الخُبْث	الخُبُثِ.....	33
- أعدوا النُّبَلَ	النَّبَلَ	النُّبَلَ.....	34
-أَنَفِسْتِ؟	أنُفِسْتِ	أنَفِسْتِ.....	34
- المذْيُ	المذِيُّ	المذْيُ.....	34
-لِأَرَ بِهِ	لِإرَ بِهِ	لِأَرَ بِهِ.....	35
- فَبِهَا وَنِعْمَتْ	نَعِمَتْ	نِعْمَتْ.....	35
- مَنْ غَسَلَ واغْتَسَلَ	غَسَّل	غَسَلَ.....	35
- مَا وَلَّدْتَ يَا غُلَامُ؟	وَلَدَتْ	وَلَّدْتَ.....	36
- لاَ يُولَائِمُنِي	يُلَاوِمُنِي	يُلَائِمُنِي.....	37
- بِطُولَى الطُّولَيَيْنِ	بِطِوَلِ الطُّولَيَيْنِ	بِطُولَى الطُّولَيَيْنِ.....	37
- أُنَسَّى لِأَسُنَّ	أُنْسَى	أُنَسَّى.....	37
- نُسِّيتُ آيةً	نَسَيْتُ	نُسِّيتُ.....	38
- نَهَى عَنِ الحِلَقِ والتَّحَلُّقِ	الحَلْقِ	الحِلَقِ.....	38
- سَرَعَانُ الناسِ	سِرْعَانُ النَّاسِ	سَرَعَانُ الناسِ.....	38
- فَإِذَا هُوَ بِأَزَرٍ	بَارِزٌ	بِأَزَرٍ.....	39

[1] - ينظر: أربعة كتب في التصحيح اللغوي، إصلاح غلط المحدثين للخطابي، حاتم صالح الضامن، مرجع سابق، ص: 10 وما بعدها.

-مَازَالَ يُدَارِئُها	يُدَارِيهَا	يُدَارِئُهَا.....	40
-وائْتَجِرُوا	واتَّجِرُوا	وائْتَجِرُوا.....	40
- تَمَالأَ عَلَيهِ	تمَالَى عليه	تَمَالأَ عليه.....	41
-استَقَاءَ	استَقَى	استَقَاءَ.....	41
-فِي قَيْئِه	قَيِّه	قَيْئِهِ.....	41
-فِئَامُ الرّوم	فِيَّام الروم	فِئَامُ الرُّومِ.....	41
-كِلَابُ الحَوْأَبِ	الحُوَّبِ	الحَوْأَبِ.....	42
-الكَمْأَةُ مِنَ المنِّ	الكَمَاةُ	الكَمْأَةُ.....	42
-الخَطَأُ والنِّسْيَانُ	النَّسَيَانُ	النِّسْيَانُ.....	42
- خمس أَوَاقِيَّ	خمسُ آوَاقٍ	خمس أَوَاقِيَّ.....	43
-العَارِيَّةُ مُؤَدَاةٌ	العاريَةُ	العَارِيَّةُ.....	43
-نَعِيُّ جَعْفَرٍ	نَعْي جعفرٍ	نَعِيُّ جَعْفَرٍ.....	43
-نهى عن لبس القَسِّيِّ	القِسِيِّ	القَسِّيِّ.....	43
-مُغَوِّيَاتٍ لمال الله	مُغْوِيَات	مُغَوِّيَاتٍ.....	44
-المِسِيحُ الدجال	المِسِّيحُ	المِسِيحُ.....	44
- امْرِ الدّمَ	أَمِرَّ الدّمَ	امْرِ الدَّمَ.....	45
- المعْوَلُ عَليهِ	المغَوَّلُ عَلَيْهِ	المعْوَلُ عَلَيْهِ.....	45
- لُمَتَهُ مِنَ النساء	لُمَّتَهُ	لُمَتَهُ.....	45
-إن لِلْمَلَكِ لَمَّةً	لِمِّةً	لَمَّةً.....	45
- إنَّ اللَّبَنَ يُشْبَهُ عَلَيْهِ	يُشَبَّهُ عَلَيْهِ	يُشْبَه عَلَيْهِ.....	46
- الجِعْرَانَة	الجِعِرَّانَة	الجِعْرَانَةُ.....	46
- بُصْرَى وعَمَان	عَمَّان	عَمَان.....	46
-ذِي أَرْوَان	بئر ذِرْوَان	بِئْرُ ذِي أَرْوَانِ.....	46
-بالقَدُومِ	بالقَدُّوم	بالقَدُوم.....	46
- إنه السُّمَانَى	السُّمَّانَى	السُّمَانَى.....	47
-أن يشاء المصَدَّق	المصَدِّق	المصَدَّقُ.....	47
- شَيْءٌ واحد	شيء واحد	سِيٌّ وَاحِدٌ.....	48
-بكبشين مَوْجِيَّيْنِ	مَوْجِيَّيْنِ	مَوْجُوءَيْنِ.....	48
- الأَرِينَةَ تأكلها	الأَرْنَبَةَ	الأَرِينَةَ.....	49
-حِيرِيَّ الدّهرِ	حَيْرِ الدّهرِ	حِيرِيَّ الدَّهْرِ.....	49

- لَمْ يَبُتَّ الصِّيامَ	يُبِتَّ	يَبُتَّ.....	50
- يَفْضُضِ اللهُ	يُفَضِض	يَفْضُضِ.....	50
- لَخُلُوفُ فَمِ	خَلُوفُ فَمِ	خُلُوفُ فَمِ.....	50
- عاشُورَاء	عاشُورَى	عاشُورَاء.....	50
- أُثْبُتْ حِرَاءُ	حِرَى	حِرَاءُ.....	51
-رِباً إلَّا هَاءَ وَ هَاءَ	هَا وَهَا	هَاءَ وَهَاءَ.....	51
-نَاقَتُهُ القَصْوَاءُ	القُصْوَى	القَصْوَاءُ.....	51
- فِي عَمَاءٍ	عَمىً	عَمَاءٍ.....	52
- ذا الشُّرُفِ النِّوَاءِ	الشَّرَفِ النِّوَى	الشُّرُفِ النِّوَاءِ.....	53
- الشُّرُفُ الجُونُ	الشَّرَف الجَوْن	الشُّرُفُ الجُونُ.....	53
-لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا	خَلَاؤُهَا	خَلَاهَا.....	53
-لَاثِنَى فِي الصَّدَقَةِ	ثَنَاءُ	ثِنَى.....	53
-يَأْكُلُ فِي مِعىً وَاحِدٍ	مِعَاءٍ	مِعىً وَاحِدٍ.....	54
-عِنْدَ أَضَاةِ	أَضَاءَة	أَضَاةِ.....	54
-ذَكَرُ الحِدَأَةِ	الحَدَاةِ	الحِدَأَةِ.....	54
-لَحُرْمُه حين أَحْرَمَ	الحِرْمُ	الحُرْمُ.....	54
-إلَّا الإِذْخِرَ	الأَذْخَر	الإِذْخِرَ.....	54
- بالإِثْمِد	الأَثْمَد	الإِثْمِد.....	55
-أَرِبَ مَالَهُ	أَرَبٌ مَالَه	أَرِبَ مَالَهُ.....	55
- أُزْحِفَ علي	أَزْحَفَ علي	أُزْحِفَ عَلَيَّ.....	56
-كافر بالعُرُشِ جمع (عريش)	بالعَرْشِ	بالعُرُشِ.....	56
-ولا تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ	تُجزِئُ	تَجْزِي.....	56
- اضْحَ لمن أَحْرَمْتَ له	أَضْحِ	اضْحَ.....	56
- عَقْرَى حَلْقَى	عَقْرَى حَلْقَى	عَقْراً وحَلْقاً.....	57
-إِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُم..فَلْيَتْبَعْ	اتُّبِعَ أحدُكم	أُتْبِعَ ...فَلْيَتْبَعْ.....	58
-المَنَفِّقُ سِلْعَتَه	المَنْفِقُ	المَنَفِّقُ.....	58
-لا تكلفوا الأمةَ غيرَ الصَّنَاعِ	الصَّنَّاعِ	الصَّنَاعِ (ذاتُ حِرفةٍ)....	58
- مَذِمَّةَ الرضاعِ	مَذَمَّة	مَذِمَّةَ.....	58
-أَرْضَعَتْنِي وأَبَاهَا	أَرْضَعَتَنِي	أَرْضَعَتْنِي.....	58
-اللُّوطِيَةُ الصُّغْرَى	الوَطْأَةُ للصُّغْرَى	اللُّوطِيَةُ الصُّغْرَى.....	59

-وَهَمَ ابنُ عَبَّاسٍ	وَهِمَ	وَهَمَ.....	59
-سَجَدَ لِلْوَهَمِ	لِلْوَهِمِ	لِلْوَهَمِ.....	59
-وَهَلَ ابنُ عمرَ	وَهِلَ	وَهَلَ.....	60
-شَعَبَتِ الناسَ	شَغَبَتِ الناسَ	شَعَبَتِ الناسَ.....	60
- لمْ يَرَحْ رَائحَةَ	لم يَرِحْ رائحةَ	لمْ يَرَحْ.....	60
-فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ	بَطَلَ	يُطَلُّ.....	60
-بِحُكْمِ المِلِكِ	المَلَكِ	المِلِكِ.....	60
- من فوق سَبْعَة أَرْقِعَة	أَرْقِعَة	أَرْقِعَةٍ.....	61
-أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمُ	فَأَسْلَمَ	فَأَسْلَمُ.....	61
- أَدْرَكَهُ الجَزَعُ	الجَزْعُ	الخَزَعُ:الضَّعفُ والخَوَرُ....	61
- تَحَابُّوا بِرُوحِ اللهِ	رَوْحِ	رُوحِ اللهِ.....	61
- تَنبُتُ الحِبَّةُ	الحَبَّةُ	الحِبَّةُ في حَمِيلِ السَّيْلِ....	62
- والسَّكَرُ من كل شراب	السُّكْرُ...	السَّكَرُ.....	62
- أن أَطْرِقَ بَصَرِي	أَطْرِقَ	أَصْرِفَ بَصَرِي.....	62
- أَدْوَى من البخل	أَدْوَى من البخل	أَدْوَأُ من البخل.....	62
- وَلَا فَحْرَ	ولَا فَخَرَ	ولاَ فَخْرَ.....	63
-كَأَذَنِهِ لِنَبِي	كَإِذْنِهِ	كَأَذَنِهِ (اسْتَمَعَ).....	64
- تغيّر وخَبُتَ	خَبُثَ	خَبُتَ.....	64
- يُفْلَعْ رَأْسِي	يُفْلَعْ	يُفْلَعْ.....	64
- فَجُثِثْتُ فَرَقاً	جَبُنْتُ	جُثِثْتُ.....	65
- المْلْجَةُ والمْلْجَتَان	المْلْحَةُ والمْلْحَتَان	المْلْجَةُ والمْلْجَتَان.....	65
- جَاءَتْ خَرِقَةً مِنَ الحَيَاءِ	خَرِفَةً بالفاء	خَرِقَةً ب(القاف).....	68
- جَمَعَ مَالاً مِن نَهَاوِشَ	تَهَاوِشَ	نَهَاوِشَ.....	68
- غَرَزَ النَّقِيع	البَقِيع	النَّقِيع.....	68
- الحَرْبُ خَدْعَةٌ	خُدْعَةٌ (ضم وسكون)	خَدْعَةٌ، ويجوز خُدَعَةٌ....	68
- أصلُ كُلِ دَاءٍ البَرَدَةُ	البَرْدُ	البَرَدَةُ.....	69
- أَحَبَّ إَلَيَ مِن لَاءٍ وَشَاءٍ	لاءٍ	أَلْآءٍ، وهي: الثِّيرَانُ	70
- يجرجر في بطنه نارَ جهنم	نارُ جهنم	نَارَ جَهنم.....	70
-يَفُكُّ عَنِيَّهُ	عَيْنَهُ	عَنِيَّهُ (الأسير).....	71
- قد بَهَوْا بِهِ	بَهَوْا	بَهَأُوا به (استخفوا بحقه).	71

– آمِناً فِي سِرْبِهِ	سَرْبِهِ	سِرْبِهِ (إلا الأخفش فتح).	71
– فِرَاسَةَ المؤمنِ	فَرَاسَة	فِرَاسَة.....	72
– لا تُرَجِّمُوا قَبْرِي	تَرْجُمُوا	تُرَجِّمُوا.....	73

كلمات التطبيق في "المستويات اللسانية"

1) المستوى الصوتي:

المثال: نوع الدلالة:

1) أَفْعَال وفِعَال..... دلالة قلة بصامت الهمز والسكون
2) تَفَلَ وثَفَلَ..... دلالة فرق بين صامتي (التاء والثاء)
3) جَمْجَمَ ومَجْمَجَ..... دلالة فرق بين تقديم وتأخير صامت (الجيم)
4) حَلْقَة وحَلَقَة..... دلالة فرق في صائت اللام (سكون فتح)
5) حَمْلٌ وحِمْلٌ..... ..دلالة فرق في صائت الحاء (فتح كسر)
6) دَلَالَةٌ ودِلَالَةٌ.....دلالة فرق في صائت الدال (فتح كسر)
7) ذِلٌّ وذُلٌّ..... دلالة فرق في صائت الذال (كسر ضم)
8) زَمْزَمَة ورَمْرَمَة..... دلالة فرق بين صامتي (الزاي والراء)
9) كَبِرَ وكَبُرَ..... . دلالة فرق في صائت الباء (كسر ضم)
10) لَبِسَ ولَبَسَ..... دلالة فرق في صائت الباء (كسر فتح)
11) لُعَنَةٌ ولُعْنَة ..... دلالة فرق في صائت العين (فتح سكون)
12) عَوَجٌ وعِوَجٌ..... دلالة فرق في صائت العين (فتح كسر)
13) عِصَامِي وعِظَامِي..... دلالة فرق في صامتي (الصاد والظاء)
14) الغَسْلُ والغُسْلُ..... دلالة فرق في صائت الغين (فتح ضم)
15) فَعْلَةٌ وفِعْلَةٌ..... دلالة فرق في صائت الفاء (فتح كسر)
16) قِبْطِيٌّ وقُبْطِيٌّ..... دلالة فرق في صائت القاف (كسر ضم)
17) قَافِيَة وقَافِيَّة..... دلالة فرق في صائت الياء (نبر وتنغيم)
18) هُنَا وهَنَّا..... دلالة بُعْدٍ في صائت الهاء (فتح وتنغيم النون)

2) المستوى الصرفي:

المثال: النوع:

1) كافة..... لاصقة التعريف (لحن)

2) الخمسة الدنانير.....لاصقة التعريف مع الإضافة (لحن)

3) جُمَادَى الأُولَى..... لاصقة التعريف (لازمة)

4) تأنيث أعضاء الجسم..... دلالة نوع (المزدوجة منها مؤنثة)

5) تنوين أول.....لاحقة (لحن)

6) تنوين قَاضٍ..... لاحقة تنكير وتعويض

7) تنوين ربيع الأول.....لاحقة إلزام ل"دفع الإضافة"

8) فُعَالٌ مَصْدَرُ دَاءٍ.....دلالة داء وكثرة

9) الفِعَالَة، والفَعَالَة، الفُعَالَة.....دلالة حرفة، وخصلة، والشيء نفسه

10) تَفْعَال، وتِفْعَال.....دلالة كثرة مصدر أو اسم

11) أَعْمَى وعَمٍ.....دلالة اسم الفاعل

12) مُتَفَعِّلٌ تَكَلُّفٍ.....اسم فاعل التصنع

13) عَرُوسَة..... لاحقة التاء (لحن)

14) عَجُوزَة..... لاحقة التاء (لحن)

15) سَآل.....دلالة كثرة

16) شَخَّاذٌ.....دلالة كثرة

17) ثَلَاثُ شُهُورٍ..... دلالة جمع قلة أو كثرة

18) حَارَات..... دلالة جمع قلة

19) أَحْوَات.....دلالة جمع قلة

20) أُمَّهَات وَأُمَّات..... دلالة جمع (إنسية وغيرها)

21) كُمَيْت.....دلالة تصغير وتقليل

22) أُنَيْسَان..... دلالة تصغير وأصل

23) هَاءَ..... دلالة اسم الفعل

24) قَطُّ.....دلالة اسم الفعل أوالظرف

25) هِيَّا.....دلالة اسم الصوت

26) اقْرِأْهُ السَّلَامَ..... دلالة الفعل وتعديته.

3) المستوى النحوي:

المثال	النوع
1) "مِنْ" بمعنى "في"..... .....حروف المعاني (جر)	
2) بنى بأهله..... ...حروف المعاني (جر)	
3) أَلَّا أَنْ لَا ....حروف المعاني (نصب)	
4) إِذَنْ..... .حروف المعاني (نصب)	
5) همز ابن..... ...دلالة خَبَرٍ	
6) ألف نرجو..... .. دلالة فرق	
7) ترخيم يَاحَارِ..... الإعراب	
8) أربعة ....التاء في العدد	
9) أل.....تعريف	
10) وسقُ بعيرٍ.....الإضافة	
11) غرةٌ عبدٌ.....الإضافة (لحن)	
12) مُصْرَان .....توهم الجمع	
13) يُوشِك .....فعل ناسخ	
14) نُفِسَتْ.....فعل مجهول	
15) أَعْرَسَ.....تعدية بالهمزة	
16) نِلْتُهُ وَنِلْتُ مِنْهُ.....تعدية بالنفس أو بالحرف	
17) أَرْسَلْتُهُ وَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ..... .....تعدية بالنفس أو بالحرف.	

الملحق3: اللحن في الفقه كتاب "غلط الضعفاء من الفقهاء" لابن بَرِّي المصْري

اللفظ كما يُنْطَقُ عند الضعفاء من الفقهاء[1]	الصواب الذي يراه ابن بري.	الصفحة
- قولهم: (البِدَايَة) باليمنى	البُدَاءَةُ بضم الباء والهمز.....	17
- يقولون: تَوضَّا مِنَ الميضَاةِ	تَوَضَّأَ مِنَ الميضَأَةِ.....	18
- من اسْتَقَا فَقَا	من اسْتقَاءَ فَقَاءَ.....	18
- يقولون: (قَلَسٌ)	قَلْسٌ بسكون اللام.....	18
- البِرَاز كناية عن الحَدَث	البَرَاز: الفضاء والمتسع من الأرض كني به....	18
- اسْتَبْرَيْتُ الجاريةَ	اسْتَبْرَأْتُ الجاريةَ.....	18
- يقولون: (قَطْنِيَّة) بفتح القاف	قِطْنِيَّة بكسر القاف (واحد القطاني).....	18
- أَذَّنَ العَصْرُ	أُذِّنَ بِالعَصْرِ.....	18
- يقولون: (سَلَفُ) الرجلِ بفتح اللام	سَلِفُ الرجلِ بكسر اللام.....	19
- يقولون: للبساتين (الأَجِنَّة)	الجِنَان الواحدة جَنَّةٌ.....	19
- يقولون: لما يسقى عليه من البئر(بَكَرَة)	الصواب: بَكْرَة.....	19
- الذهب بالذهب رباً إلا (هَا وَهَا)	هَاءَ وَهَاءَ بالمد والهمز.....	19
- ويقولون: لا (تُجْزِي)عَنْك أي لا تقضى	لا تَجْزِي بفتح التاء.....	19
- كَالخُنْفَسَا بالقصر.	كالخُنْفَسَاءِ بالمدّ.....	19
- المذْيُ والوَذْيُ بالذال المعجمة	الوَدْيُ بالدال غير المعجمة.....	20
- لا يَنْتَقِضُ الوضوءُ بمسّ (شَرْجٍ)	بمسّ (شَرَجٍ) بفتح الراء.....	20
- إذا رأتِ المرأةُ(القُصَّةَ) البيضاءَ	القَصَّةَ البيضاءَ بفتح القاف.....	20
- يقولون: (غُسْلُ) الجنابةِ بضم الغين	غَسْلُ بفتح الغين مصدر، الغُسْلُ: الاسم....	20
- يقولون: (حَزْرَاتُ) المالِ لخياره بالسكون	حَزَرَاتُ: بفتح الزاي.....	20
- يقولون: (جَذْعَة) بسكون الذال	جَذَعَة بفتح الذال.....	20
- يقولون: (وَقْصٌ) بسكون القاف	وَقَصٌ بفتح القاف.....	20
- يقولون: لواحد الانفال: نَفْل	نَفَلٌ بفتح الفاء.....	21
- لَا يُضَحَّى بالشاة (الحَمِرَة) بالحاء	الخَمِرَة بالخاء: أَنتنَ فَمُهَا مِنَ البَشَمِ.....	21
- لَا بَأْسَ أَنْ يُحْرِمَ الرَّجُلُ فِي (البَرَنْكَاتِ)	البَرْنَكَانِيَّات: ألبسة سود بَرْنَكَانِيّ.....	21
- يقولون: لواحد العُرُوضِ: (عَرَضٌ)	عَرْضٌ باسكان الراء.....	21

[1] - نظر: أربعة كتب في التصحيح اللغوي، غلط الضعفاء من الفقهاء، ابن بري المصري، حاتم صالح الضامن، ص: 17.

- يملك (رِجْعَةَ) المرأةِ	رَجْعَةَ بفتح الراء.....	21
- كتاب (الوَلَا) بالقصر	الوَلَاءِ بالمد.....	21
- العارِيَةُ بتخفيف	العَارِيَّةُ بتشديد الياء.....	21
- يقولون: كتاب (القِسْم) بكسر القاف	صوابه: القَسْم بفتح القاف.....	22
- (المُوْلَى) عليه بضم الميم وتخفيف الواو	المُوْلِيُّ عليه: بفتح الميم سكون الواو وتشديد..	22
- يقولون: (سَيْفٌ مَحْلِيٌّ) بفتح الميم	سَيْفٌ مُحَلَّى بضم الميم.....	22
- جمع صاع (آصُعٌ)	صوابه (أَصْوُع).....	22
- الماء الذي (تَلِغُ) فيه الكلابُ	صوابه (تَلَغُ) بفتح اللام.....	22
- ويقول بعضهم: (سُحُورُ) الصائم	صوابه (سَحُور) بفتح السين.....	22
- وكذا (الفُطُور)	صوابه (فَطُور) بفتح الفاء.....	22
- (النُّضُوح) لبعض الأشربة	النَّضُوح بفتح النون.....	22
- (الدُّلُوك) لما يتدلك به	الدَّلُوك بفتح الدال.....	22
- (السُّفُوف)	السَّفُوف بفتح السين.....	22
- (الذُّرُور)	الذَّرُور بفتح الذال.....	23
- (النُّقُوع)	النَّقُوع بفتح النون.....	23
- (المِصُوص)	المِصُوص بفتح الميم.....	23
- ضربه في يده(فَشُلَّتْ) بضم الشين	صوابه فَشَلَّتْ بفتح الشين.....	23
- ضربْتَ أُذُنَهُ(فصُمَّتْ) بضم الصاد	صوابه فَصَمَّتْ بفتح الصاد.....	23
- (أُبِيعَ) المتاعُ بالألف	بِيعَ المتاعُ، أُبِيعَ معناه عُرِضَ لَلبيعِ.....	23
- اقْرُصِي ثوبَكِ من دم الحيض	اقْرُصِي اغسلي بأطراف الأصابع.....	23
	قَرِّصِي ثوبَك بمعنى: قَطِّعِي.....	23
- لا يفرقون بين رَمَحَتْهُ الدابةُ ونَفَحَتْهُ الدَّابَةُ	الرّمحُ بالرجلِ، والنَّفْحُ باليدِ.....	23
- زَرِّيعة لما يزرع من الحب	زَرِيعَة بالتخفيف.....	23
- التقصيرُ من الصلاة	صوابه: القَصْرُ، وقد قَصَرَ من الصلاة.....	24
- رُعِفَ في الصلاة	صوابه: رَعَفَ بفتح الراء.....	24
- دم (غَبيط) بالغين المعجمة	عَبِيط، بعين غير معجمة للطري.....	24
- بَشِيمَة لما يخرج مع الولد	صوابه: مَشِيمَة بالميم.....	24
- يَهْدُرُ في قراءته	يَحْدُرُ في قراءته، بالحاء (الحدر).....	24

- بائع الرقيق: (نَخَّاص)	نَخَّاس: بالسين.....	24
- لا يفرقون بين العِفَاصِ، والصِمَام والوِكَاء	العِفَاص: الجلد الذي يُلْبَس رأسَ القارورة.....	24
	الصِّمَام: الذي يدخل في فمها.....	24
	الوِكَاء: الخيط الذي تشد به القِرْبَة وغيرها....	24
- لا يَصِح بيع (الزُّرْنَامِج) بكسر الميم	الزُّرْنَامَج، بفتح الميم: بيع عدة أثواب مع بعضها على ما في البطاقة.....	25
- يقولون لما يُرْمَى من الكَرِشِ(فَرْث)	صوابه: سِرْجِين، الفَرْثُ ما دام في الكَرِشِ....	25
- مَبْيُوع ومَعْيُوب	صوابه: مَبِيع ومَعِيب.....	25
- الجَبْسُ والجِيرُ	الجِصُّ والجِيَّار.....	25
- سَابُورُ المرْكَبِ	يقولون: بالسين وهو صَابُورُ.....	25
- قَلَسْطُون: للميزان العظيم	قَرَسْطُون بالقاف.....	25
- مِرْعِزٌّ	مِرْعِزَاءُ أو مِرْعِزَّى.....	25
- مَرْدَغَة: لما يجعل تحت الصّدغ	صوابه: مِصْدَغَةٌ.....	25
- دَشِيشٌ	صوابه: جَشِيشٌ.....	26
- إذا ارتفع الضحى	صوابه: إذا ارتفعت الضحى لأنها مؤنث.....	26
- أرض بُورٌ: التي لم تزرع	صوابه: بَوْرٌ وجمع بَوْرٍ: بُورٌ.....	26
- على المحْتَسِبِ أَنْ (يُعَيِّرَ) الموازين	صوابه: أَنْ يُعَايِرَ وقد عَايَرَها.....	26
- هم(القَمَامِسَة) لرؤساء النصارى	صوابه: القَوَامِسَة، الواحد: قُومَسٌ.....	26
- أخرج (حِشْوَةَ) بطنه	صوابه: حَشْوَةَ بفتح الحاء.....	26
- ذَهَبٌ(خَلَاصٌ) بفتح الخاء	صوابه: خِلَاصٌ بكسر الخاء.....	26
- حديث مُسْتَفَاضٌ	مُسْتَفِيضٌ.....	27
- ثوب(مُصَانٌ) لا تقل مُصان	الصواب: مَصُونٌ.....	27
- مكان(مُخِيفٌ) لا تقل مخيف	الصواب: مَخُوفٌ.....	27
- مَبْغُوضٌ، ومَبْطُولٌ، ومَحْرُوقٌ	الصواب: مُبْغَضٌ، مُبْطَل، مُحْرَقٌ.....	27
- هذا(مُرْبِحٌ) في تجارته و(مُخْسِرٌ)	الصواب رَابِحٌ وخَاسِرٌ.....	27
- تقول: مَتَاعٌ(مُقَارِبٌ)	الصواب: مُقَارَبٌ.....	27
- (البَاعُوثُ) عيد للنصارى	الصواب: البَاغُوثُ بالغين المعجمة والتاء....	27
- النَّاسُور بالنون	البَاسُور بالباء والجمع بَوَاسِير.....	27

- أَشُدُّ (ضَفْرَ) رَأْسِي	صوابه: ضُفُرَ رَأْسِي جمع ضَفِيرَة، والضَّفْرُ: الفِعْلُ.....	28
- يقولون: (شُرَّافَةُ) المِسْجدِ	صوابه: شُرْفَةُ، والجمع: شُرُفَات وشُرَف.....	28
- يقولون: للذي يُصْبَغُ به(نِيلٌ)	- صوابه: نِيلَجٌ و نِيلَنْجٌ.....	28
- يقولون: (نِيرَةُ) الثوبِ	صوابه: نِيرٌ، وجمعها: نِيَرٌ.....	28
- يقولون: للحصير الذي يصلى عليه (مُصَلَّاتٌ)	الصواب: مُصَلًّى.....	28
- يقولون: (شَوْرَةُ) العَرُوسَةِ	- صوابه: شُوَارُ العَرُوسِ، بغير هاء.....	28
- يقولون لما يُمْلَى به الماءُ: (قَادُوس) قَوَادِيس	صوابه: قَدَسٌ، وجمعه: أَقْدَاسٌ مثل فَرَسٌ أَفْرَاسٌ	29
- سَبِخَةٌ من الأرض	صوابه: سَبَخَةٌ، بفتح الباء.....	29
- الفَوَّةُ: لعُرُوقٍ حمر يُصْبَغُ بها	صوابه: فُوَّةٌ.....	29
- سَيْكَرَان: نبات تدوم خُضْرتُه	صوابه: سَيْكُرَان، بضم الكاف.....	29
- يقولون: (أَفْرِيَة) جمع فَرْوٍ	صوابه: فِرَاءٌ، و(أَفْرٍ) قلة للقياس.....	29
- وقع في أمر (مَهُول)	صوابه: هَائِل.....	29
- حَنْبَلٌ لبعض أبسطة الصوف	صوابه: الحَنْبَلُ (لفَرْوِ الصوف) لا غير.....	29
- نَوْفَرٌ	صوابه: نَيلَوْفَرٌ، بفتح اللام.....	30
- يقولون: مَرْوَرُوذُ، بتشديد الراء	صوابه: مَرْوَرُوذٌ، بتخفيف الراء الثانية.....	30
- زَنْبِيل، بفتح الزاي	صوابه: زِنْبِيل، بكسر الزاي.....	30
- هو حَسَنُ السِّحْنَة، بكسر السين	الصواب: السَّحْنَة، بفتح السين وحاء ساكنة.	30
- هو يَضَرُّ بِامرأته، بفتح الياء معه (باء)	صوابه: يُضِرُّ بِامرأته، إذا كان معه الباء.....	30
- شَهْرُ رَبِيعِ الأولِ، بالإضافة	صوابه: شهرُ ربيعٍ(بالتنوين) الأولِ صفة لربيع.	30
- يقولون: جُمَادَى الأَولِ، جُمَادَى الآخِرِ	صوابه: جُمَادَى الأولَى والآخِرَةُ: نعت وهي مؤنث.....	31
- يضعون (المُقْصِر) موضع المقَصِّر	المقْصِر: يَنزَعُ عن الشيء وهو قادر عليه، والمقَصِّر: عاجز.....	31
- ويضعون(المعْذِر) موضع المعَذِّر	المعَذِّر: المقَصِّر في العذر، المعْذِر: مُبَالَغٌ في العذرِ.....	31

1- فهرس الآيات القرآنية

نص الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ وَالْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾	البقرة: 226	71
﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾	البقرة: 275	24
﴿ مِّنَ ٱلذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾	النساء: 45	10
﴿وَمَا كَانَ لِمُومِنٍ اَنْ يَّقْتُلَ مُومِناً اِلاَّ خَطَـَٔاً ﴾	النساء: 91	76
﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ ﴾	المائدة:112	154
﴿ وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ﴾	الأنعام: 10	128
﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾	الأنعام: 135	117
﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ ﴾	الأعراف: 21	27
﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾	الأعراف: 149	100
﴿مَا لَكُم مِّن وَّلَٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ ﴾	الأنفال: 73	44
﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾	التوبة: 03	163
﴿ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِۦ زَعِيمٌ ﴾	يوسف: 72	126
﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلتِى كُنَّا فِيهَا ﴾	يوسف: 82	24
﴿.....مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَناً ﴾	النحل: 66	70
﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيراً ﴾	الإسراء: 110	127
﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجاً ﴾	الكهف: 01	129
﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنَ اَفْوَٰهِهِمْ ﴾	الكهف: 05	128
﴿ وَاشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْباً ﴾	مريم: 03	156
﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٍ ﴾	طه: 68	118
﴿أَتَاتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	الشعراء: 165	160
﴿ فَقَالَتْ هَلَ اَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ ﴾	القصص: 11	27
﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾	القصص: 86	155
﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلاَّ دَآبَّةُ ٱلاَرْضِ ﴾	سبأ: 14	27

﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾	الصآفات: 153	44
﴿وَلَقَد ضَّرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْءَاناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾﴾	الزمر: 26.27	0
﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَاناً وَإِنَـٰثاً﴾	الشورى: 50	160
﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَـٰلُهُۥ ثَلَـٰثُونَ شَهْراً ﴾	الأحقاف: 14	126
﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾	محمد: 31	05
﴿وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾	الحجرات: 09	49
﴿ فَٱعْتَبِرُواْ يَـٰٓأُوْلِي ٱلأَبْصَـٰرِ ﴾	الحشر: 02	28
﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾	المنافقون: 06	44
﴿وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَباً ﴾	الجن: 15	49
﴿وَاذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾	المزمل: 07	43
﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾	المزمل: 15،14	69
﴿وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ﴾	الانشقاق: 17	22

2- فهرس الأحاديث النبوية

مطلع الحديث	الصفحة
ابْدَأْ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ...	119
اخْتَرْ أَرْبَعاً مِنْهُنَّ وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ...	69
ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ....	102
أَرْشِدُوا أَخَاكُمْ فَقَدْ ضَلَّ...	11
اسْكُنْ حِرَاءُ...	65
اقْرَؤُوا الْقُرْآنَ بِلُحُونِ الْعَرَبِ..	04
العَارِيَّةُ مُؤَدَّاةٌ....	62
العَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ...	63

المعْوَلُ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ...	62
الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى...	162
رَحِمَ اللهُ امْرَأً أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ...	11
صَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ...	08
صِيَامُ عَاشُورَاءِ كَفَّارَةُ سَنَةٍ...	62
عن مكة "لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا...	62
عَيَّرْتُ فُلَاناً بِكَذَا...	83
فَالْحَنَا لِيَ لَحْناً...	05
فَيَنْبِتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ...	64
قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ-رضي الله عنه- أَسْرَيْنَا لَيْلَتَنَا مِنَ الغَدِ...	66
قِيلَ لِخَبَّابٍ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ-صلى الله عليه وسلم-يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ	62
لَا تُرَجِّمُوا قَبْرِي...	62
لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ...	04
لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إِلَّا وَلَوْ شِئْتُ لَأَخَذْتُ عَلَيْهِ لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاءِ...	15
مَا أَذَنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ كَأَذَنِهِ لِنَبِيٍّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ....	63
مَنْ قَتَلَ نَفْساً مُعَاهِدَةً لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ...	63
هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ...	61
وَكَانَ كِتَابُ فُلَانٍ مُخَرْبَشاً	68
وَلْيَخْرُجْنَ وَهُنَّ تَفِلَاتٍ....	125
يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُفَاةً عُرَاةً بُهْماً...	69

3- فهرس الأشعار والأراجيز

البيت 187	القائل	الصفحة
مَا خِلْتُ أَنَّ الدَّهْرَ يُثْنِينِي عَلَى *** ضَرَّاءَ لَا يَرْضَى بِهَا ضَبُّ الْكُدَى"	ابن دريد	21

وَتَشَفْشَفَ حَرُّ الشَّمْسِ كُلَّ بَقِيَةٍ *** مِنَ النَّبْتِ إِلَّا سَيْكُرَاناً وَحُلَّبَا"	ابن الرقاع	81
وَزَادَنِي كَلَفاً بِالْحُبِّ أَنْ مُنِعَتْ *** أَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا"	الأحوص	78
جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا *** وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتَقَا"	يعمر بن حزن	66
إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا *** جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلاً	الأخطل	06
مَنْطِقٌ صَائِبٌ وَتَلْحَنُ أَحْيَا *** ناً وَخَيْرُ الْحَدِيثِ مَا كَانَ لَحْنَا"	مالك بن أسماء	11
نَفْسُ عِصَامٍ سَوَّدَتْ عِصَامَا ***	النابغة	129
وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمَ آيَةً *** تَأَوَّلَهَا مِّنَا تَقِيٌّ وَمُعْرِبُ"	الكميت	41
وَلَقَدْ لَحَنْتُ لَكُمْ لِكَيْمَا تَفْهَمُواْ *** وَ وَحَيْتُ وَحْياً لَيْسَ بِالْمُرْتَابِ"	القتال الكلابي	05
..... *** فَقَدْ هَرَّ بَعْضُ الْقَوْمِ سَقْيَ زِيَادِ"	إسحاق بن ابراهيم الموصلي	44
فَيَا عَجَبَا كَيْفَ يُعْصَى الْإِلَهُ *** أَمْ كَيْفَ يَجْحَدُهُ الْجَاحِدْ وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ *** تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْوَاحِدْ	لبيد بن ربيعة	20
أَرْعِدْ وَأَبْرِقْ يَا يَزِيْ *** دُ فَمَا وَعِيدُكَ لِي بِضَائِرِ	الكميت	48
وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنْ *** نَكَ لَابِنٌ بِالصَّيْفِ تَامِرُ	الحطيئة	51
يَا حَارِ إِنَّ الرَّكْبَ قَدْ حَارُوا *** فَاذْهَبْ تَحَسَّسْ لِمَنِ النَّارُ"	عبد المحسن الصوري	155
هَنِيئاً لِأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بُيُوتُهُمْ *** وَلِلْعَزَبِ الْمِسْكِينِ مَا يَتَلَمَّسُ"	أبو الغطريف	67
إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا *** يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ"	النابغة الجعدي	145
وَيُحَيِّينِي إِذَا لَاقَيْتُهُ *** وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعْ	سويد بن أبي كاهل	52

دَرَسَ الْمَنَا بِمَتَالِعٍ فَأَبَانِ ***	جرير	51
فنَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ *** وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ"	حميد الأرقط	162
وَاللَّهُ يُسْعِدُ كُلَّ يَوْمٍ جَدَّهُ *** وَيَزِيدُ مِنْ أَعْدَائِهِ فِي آلِهِ"	المتنبي	76
أُعَلِّمُهُ الرِّمَايَةَ كَلَّ يَوْمٍ *** فَلَمَّا اشْتَدَّ سَاعِدُهُ رَمَانِي"	معن بن أوس	78
عَنِ الْمَرْءِ لَا تَسْأَلْ وَاسْأَلْ عَنْ قَرِينِهِ *** فَكُلُّ قَرِينٍ بِالْمُقَارِنِ يَقْتَدِي"	طرفة بن العبد	95

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

أ/ المصادر:

1- أدب الكاتب، ابن قتيبة، تح: علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، ط5، 2013.

2- أربعة كتب في التصحيح اللغوي، "إصلاح غلط المحدثين للخطابي وغيره"، حاتم صالح الضامن، عالم الكتب بيروت، ط2، 2007.

3- إصلاح المنطق، ابن السِّكِّيت، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، د ط، د ت.

4- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصِّقلِّي، تح:مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1990.

5- تقويم اللسان، ابن الجوزي، تح: عبد العزيز مطر، دار المعارف القاهرة، ط1، 1966م.

6- تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، أبو منصور الجواليقي، تح: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، سنة: 2007.

7- التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهاني، تح: محمد أسعد طلس، دار صادر بيروت، ط2، 1992م.

8- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري، تح: عرفان مِطْرَجي، مؤسسة الكتاب الثقافية بيروت، ط1، 1998

9- ذيل فصيح ثعلب، موفق الدين البغدادي، نشر وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة التوحيد بدرب الجماميز، مصر، ط1، سنة: 1949م.

10- الفصيح، أبو العباس ثعلب، تح: صبيح التميمي، دار الشهاب الجزائر، د ط، 1985.

11- لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط2، 2000.

12- لحن العامة، أبو حاتم السيجستاني، تح: فائزة عباس حميدي كاظم الادريسي، دار نجيبويه للطباعة والنشر القاهرة، د ط، 2010.

13- ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه، تح: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر مكة المكرمة، ط2، 1979.

14- المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ابن هشام اللخمي، تح: حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، دمشق، ط1، 2003.

ب/ المراجع:

1) باللغة العربية

15- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، دار المعرفة بيروت، د ط، د ت، ج1.

16- أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، د ط، 1998.

17- أحكام التجويد، عاشور خضراوي الجزائري، مكتبة الرضوان مصر، د ط، 2005.

18- إحياء النحو والواقع اللغوي دراسة تحليلية نقدية، أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، ط1، 2007م.

19- ارتقاء السيادة في علم أصل النحو العربي، يحي الشاوي، تح: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، ط1، 1990.

20- إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في شرح ابن عقيل، محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية بيروت، ط1، 2003.

21- إعراب القرآن الكريم، عبد الله علوان وغيره، دار الصحابة للتراث بطنطا، د ط، 2006م.

22- الإفصاح في فقه اللغة، عبد الفتاح الصعيدي وحسين يوسف موسى، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1987.

23- الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية مصر، د ط، 2004.

24- الاقتراح، جلال الدين السيوطي، إشراف: توفيق شعلان، المكتبة التوفيقية القاهرة، د ط، 2003.

25- البحث الدلالي عند المفسرين، زينب عبد الحسين السلطاني، دار المنهجية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016.

26- البحث الدلالي في كتب معاني القرآن لأبي عبيدة والأخفش والفراء، عمار الدَّدُّو، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010م.

27- بغية المريد لجوهرة التوحيد لإبراهيم اللقاني، عبد الواحد المارغني، المطبعة التونسية، تونس، ط2، 1938م.

28- بلغة السالك لأقرب المسالك، على الشرح الصغير لأحمد الدردير، أحمد الصاوي، دار المدار الإسلامي بيروت، ط1، 2002.

29- البيان والتبيين، الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، د ط، د ت، ج1.

30- تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، دار مكتبة الحياة بيروت، د ط، 1983، مج2.

31- تاريخ الأدب العربي، أحمد حسن الزيات، دار المعرفة بيروت، ط6، 2000م.

32- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد أباه، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بيروت، ط1، 2001.

33- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العُكْبَري، تح: علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث بيروت، د ط، 1976.

34- التحفة السَّنِية بشرح الآجرومية، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، د ط، د ت.

35- تراكيب لهجية عربية جزائرية في ظل الفصحى، عبد الجليل مرتاض، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، د ط، 2005م.

36- التصحيح اللغوي ومباحثه دراسة في منهج أحمد مختار في معجم الصواب اللغوي، مختار درقاوي، ألفا للوثائق، قسنطينة الجزائر، ط1، 2017م.

37- التطبيق النحوي، عبده الراجحي، دار النهضة العربية بيروت، د ط، 1988.

38- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط3، 1997.

39- التطور النحوي للغة العربية، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط3، 1997.

40- تطور دلالة المفاهيم بين الشعر الجاهلي والقرآن الكريم، الحقل المعرفي نموذجا، البشير فالح، دار الأمان للنشر والتوزيع الرباط، ط1، 2017.

41- التعريفات، الشريف الجرجاني، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط4، 2013.

42- تفسير الكشاف، الزمخشري، تح: محمد مرسى عامر، دار المصحف بالقاهرة، ط2، 1977.

43- توضيح هداية المريد إلى شرح جوهرة التوحيد، بكري رجب، تح: علاء الدين الحُمَوي وندى الصبَّاغ، دار العصماء سوريا، ط1، 2010.

44- حاشية ابن الحاج على شرح بحرق على لامية الأفعال، ابن مالك، دار الفكر بيروت، د ط، دت.

45- حاشية ابن الحاج على شرح متن الآجرومية، خالد الأزهري، دار الفكر بيروت، د ط، د ت.

46- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، محمد البقاعي، دار الفكر بيروت، د ط،2010.

47- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمختصر خليل، محمد بن عرفة، تح: محمد عبد الله شاهين، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1996.

48- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تح:مصطفى حسين أحمد، دار الفكر بيروت، د ط، د ت.

49- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د ط، د ت، ج2.

50- دراسات أدبية نقدية في الفنون النثرية، داود غطاشة الشوابكة، مصطفى الفار، دار الفكر عَمَّان، الأردن، ط1، 2009.

51- دروس في الإعراب، عبده الراجحي بَرَرِي عبد الجليل، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1985.

52- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1991.

53- الدلالة النحوية في مؤلفات ابن القيم الجوزية، ادريس بن خويا، دار الكتاب العربي الجزائر، ط1، 2016.

54- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية صيد بيروت، د ط، 20007

55- ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، د ط، 1983.

56- ديوان طرفة بن العبد، تح: عبد الرحمان المصطاوي، دار المعرفة بيروت، ط1، 2003.

57- ديوان عبد المحسن الصوري، تح: مكي السيد جاسم وشاكر هادي شكر، وزارة الإعلام والثقافة، بغداد، ط1، 1981م.

58- ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر بيروت، د ط، د ت.

59- الذهب الإبريز في تفسيرغريب القرآن العزيز، عبد الرحمان الثعالبي، تح: عبد الحميد حاجيات، بن مرابط تلمسان، د ط، سنة: 2014.

60- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي، دار الفكر بيروت، د ط، 1983م، ج26.

61- سبك المنظوم وفك المختوم، ابن مالك الطائي، تح: عدنان محمد سالم وفاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط1، 2004.

62- سنن أبي داود، تح: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية سوريا، د ط، 2009، ج5.

63- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، دار الفكر بيروت، ط1، 1979م.

64- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط14، سنة1354هـ.

65- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، دار الفكر بيروت، د ط، د ت.

66- شرح حدود الأُبَّدِي في علم النحو، علي بن أحمد الرسموكي، تح: البشير التهالي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1 2009.

67- شرح مثلث قطرب، عمار بن خميس، دار ابن حزم، بيروت، ط1، سنة: 2005.

68- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 2007.

69- صحيح البخاري، بحاشية السندي، دار المعرفة بيروت، د ط، د ت، ج1.

70- صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط9، 1983.

71- صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط1، 2004م.

72- العقد الثمين في تراجم النحويين، الحافظ شمس الدين الذهبي، تح: يحي مراد، دار الحديث القاهرة، د ط، 2004

73- علم الدلالة دراسة وتطبيق، نور الهدى لوشن، المكتب الجامعي الحديث، الأزريطة الاسكندرية د ط، 2006.

74- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط2، 1402هـ.

75- الفتوحات الرحمانية بتيسير كيفية رسم وضبط الكلمات القرآنية، أبو عبد التواب عبد المجيد بن علي رياش، دار ابن الحفصي للطباعة والنشر، الجزائر، د ط، 2013.

76- فجر الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي بيروت، ط11، سنة: 1979م.

77- فقه السنة، السيد سابق، دار الكتاب العربي بيروت، ط8، 1987م.

78- فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، تح: عمر حافظ سليم، القدس للنشر والتوزيع القاهرة، ط1، 2010 .

79- الفوائد المحصورة في شرح المقصورة، محمد بن أحمد بن هشام اللخمي،، تح: محمد حامد الحاج خلف.منشورات وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية للمغرب، ط1، 2007، ج1.

80- قطر الندى وبل الصدى.، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت، د ط، د ت.

81- قواعد الإملاء، عبد السلام هارون، مكتبة رحاب الجزائر، ط6، سنة1989.

82- كتاب الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية، ابن عنترة، تح: مصطفى بن حمزة، منشورات وزارة الشؤون الإسلامية المملكة المغربية، ط1، 2005م، ج1.

83- كتاب الخصائص، شهاب الدين القرافي، تح: محسن عبد الرحمان وكيان أحمد حازم يحيى، دار المدار الإسلامي بيروت، ط1، سنة: 2013.

84- الكتاب، سيبويه، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 2009.

85- لسان العرب، ابن منظور، تح: أمين عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط1، 2010م.

86- اللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي العربي، عبد الجليل مرتاض، دار هومه الجزائر، د ط، 2013م.

87- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، د ط، 2001

88- اللغة العربية وأبناؤها، نهاد ياسين الموسى، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان الأردن، ط1، 2008م.

89- اللغة والحواس، محمد كشاش، المكتبة العصرية بيروت، ط1، 2001.

90- اللهجات العربية في التراث، القسم الثاني: النظام النحوي، أحمد علي الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، د ط، 1972.

91- اللهجات العربية في كتب لحن العوام، باسم بحيري خضير، دار المنهجية للنشر والتوزيع الأردن، ط1، 2016.

92- ما تلحن فيه العامة لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1982.

93- مباحث تأسيسية في اللسانيات، عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، ط1، 2010م.

94- متون النحو والصرف لطائفة من كبار علماء النحو، جمع وضبط: محمد سليمان محمود الغنام، شركة القدس للنشر والتوزيع القاهرة، ط1، 2010م.

95- مجمل اللغة، أحمد بن فارس، تج: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1986.

96- المدارس النحوية، التواتي بن التواتي، دار الوعي الجزائر، ط2، 2008.

97- المدخل إلى مصادر اللغة العربية، سعيد حسن بحيرى، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة، ط2، 2008.

98- مروج الذهب ومعادن الجوهر، علي بن الحسين المسعودي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، د ط،1990، ج4.

99- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009.

100- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العُكْبَري، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب القاهرة، د ط، 2008.

101-المعارف لابن قتيبة، تح: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط6، 1992م.

102- معاني النحو، فاضل صالح السمرائي، دار الفكر عَمَّان الأردن، ط2، 2003.

103- معجم الأخطاء الشائعة أو قل ولا تقل، كوكب دياب، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس ليبيا، د ط، د ت.

104-معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، أحمد مختار عمر ومن معه، عالم الكتب القاهرة، ط1، 2008، ج1.

105-المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات) محمد التونجي وراجي الأسمر، تح: اميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2001م، ج1.

106-المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية القاهرة، ط2، 1972 م.

107-المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2012م.

108- مقدمة ابن خلدون، تح: حُجر عاصي، منشورات دار ومكتبة الهلال بيروت، د ط، 1988، ج1.

109- ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، مكي درار، دار أم الكتاب الجزائر، طبعة خاصة، 2012.

110- منظومة الدنفاسي في مفردات القرآن ومتشابهاته، محمد بن ابراهيم الدنفاسي، عناية : أبي عبد التواب، عبد المجيد بن علي رياش، دار ابن الحفصي للنشر والتوزيع الجزائر، ط1، 2013.

111-المنهج السالك لفهم ألفية ابن مالك، أبو عبد الغني أحمد ابن احساين الوردي، دار الأمان الرباط، ط1، 2014.

112- مهارات الاتصال اللغوي وتعليمها، محسن علي عطية، دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن، ط1، 2008.

113-الموجز الكافي في علوم البلاغة والعروض، نايف معروف، دار بيروت للطباعة والنشر، ط3، 2008م.

114-الموجز في أصول الفقه مع معجم أصول الفقه، محمد عبد الله الأسعدي، تح: عبد الفتاح أبو غدة وأبو الحسن الندْوِي، دار السلام القاهرة، ط2، 1998م.

115- موسوعة اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب القاهرة، ط2، 2006م.

116- موسوعة مصطلحات أبجد العلوم، محمد صديق بن حسن القنوجي، تقديم وإشراف: رقيق العجم وعبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، سنة 2001.

117-النصح المبذول لقراء سلم الوصول، عبد الرحمان الديسي، تح: محمد شايب شريف الجزائري، دار ابن حزم بيروت، ط1، 2003م.

118- نظرية اللغة العربية، عبد الملك مرتاض، دار البصائر للنشر والتوزيع الجزائر، د ط، 2012.

119-الوظائف النحوية في مستوى النص، عبد الجليل مرتاض، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، د ط، 2011.

120- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خَلِّكَان، تح: إحسان عباس، دار صادر بيروت، د ط، سنة 1972.

2) كتب مترجمة:

121- بيير جيرو: علم الدلالة، ترجمة منذر عياشي، تقديم مازن الوعر دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر دمشق، ط1، 1988.

122- مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، بريجيته بارتشت، ترجمة: سعيد حسين بحيرى، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة، ط2، 2010.

3) المحاضرات:

123- محاضرات وتطبيقات علم الدلالة، أحمد شامية ونبيلة عباس، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، قسم اللغة العربية وآدابها، برنامج السنة الثانية.

4) الرسائل:

124- رسالة دكتوراه، أحمد محمد قدور، بعنوان: مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، نوقشت سنة 1987م، وطبعتها وزارة الثقافة السورية سنة: 1996.

125- رسالة ماجستير، أحمد عمر حسن بخيت، جهود دراسة اللحن عند القدماء لحن العامة للزبيدي ودرة الغواص في أوهام الخواص، للحريري نموذجا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا واللغات، سنة: 2010م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ...هـ
الفصل الأول: اللحن في اللغة العربية	1
أولا: اللحن وحركة التصحيح اللغوي	2
1- تعريف علم النحو	2
أ- لغة	2
ب- اصطلاحا	2
2- تعريف اللحن	3
أ- لغة	3
ب- اصطلاحا	7
3- اللحن والمصطلحات المتقاربة	9
أ- التصحيف مع اللحن اتفاق واختلاف	9
ب- التحريف مع اللحن اتفاق واختلاف	10
4- أسباب ظهور اللحن	10
أ- سبب ديني	12
ب- سبب اجتماعي	13
ج- سبب ثقافي	13
د- سبب سياسي	13
5- حركة التصحيح اللغوي	14
أ- نشأة علم النحو	15
ب- جمع اللغة	16

ج- تأليف مصنفات اللحن	17
ثانيا: الدلالة النحوية مفهومها وتجلياتها	**19**
1- الإرهاصات الدلالية في الدرس العربي القديم	19
أ- جهود اللغويين	19
ب- جهود الأصوليين	24
2- تعريف الدلالة	26
أ- لغة	26
ب- اصطلاحا	27
3- علم الدلالة	28
أ- مفهومه	28
ب- نشأة علم الدلالة	29
4- الدلالة النحوية	30
أ- تعريفها	30
ب- أنواعها	31
الفصل الثاني: مقاربة وصفية تحليلية في مصنفات اللحن التراثية	**32**
1- مصنفات اللحن في القرن الثالث الهجري	33
أ- إصلاح المنطق	33
ب- ما تلحن فيه العامة	39
ج- أدب الكاتب	42
د- الفصيح	45
2- مصنفات اللحن في القرنين الرابع والخامس الهجريين	50
أ- التنبيه على حدوث التصحيف	50
ب- ليس في كلام العرب	53

ج- لحن العوام	56
د- إصلاح غلط المحدِّثِين	61
3- مصنفات اللحن في القرنين السادس والسابع الهجريين	64
أ- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان	64
ب- درة الغواص في أوهام الخواص	67
ج- التكملة فيما تغلط فيه العامة	72
د- المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان	75
هـ- كتاب غلط الضعفاء من الفقهاء	79
و- تقويم اللسان	82
ز- ذيل فصيح ثعلب	84
4- مصنفات اللحن التراثية في الميزان	88
أ- مميزاتها العامة	88
1- ظاهرة التقليد	88
2- غلبة الاستعمال	88
ب- أهميتها	89
ج- عوامل عرقلة التصحيح اللغوي	90
الفصل الثالث: الدلالة النحوية في مصنفات اللحن الأندلسية	**92**
تمهيد	93
1- القرائن النحوية	95
أ- تعريفها	95
ب- أنواعها	96
2- اللحن في قرائن التعليق النحوي	98
أ- القرائن المعنوية	98

1- قرينة الإسناد	98
2- قرينة التخصيص	101
3- قرينة النسبة	103
4- قرينة التبعية	104
5- قرينة المخالفة	106
كلمات التطبيق للقرائن المعنوية داخل البحث	107
ب- القرائن اللفظية	108
1- قرينة الإعراب	108
2- قرينة الرتبة	109
3- قرينة الصيغة	110
4- قرينة المطابقة	111
5- قرينة الربط	112
6- قرينة التضام	113
7- قرينة الأداة	113
8- قرينة التنغيم	114
كلمات التطبيق للقرائن اللفظية داخل البحث	115
ج- قرائن الرسم الإملائي	116
1- تعليل فرق	116
2- تعليل أصل	118
3- كثرة تداول واستعمال	118
4- علة استثقال ونفور	120
كلمات التطبيق لقرائن الرسم الإملائي داخل البحث	121

الفصل الرابع: اللحن في المستويات اللسانية في مصنفات الأندلسيين	**123**
1- اللحن في المستوى الصوتي	124
2- اللحن في المستوى الصرفي	132
أولا: الأسماء	133
أ- اللواصق	133
1- أل التعريفية	133
2- تاء التأنيث	134
3- التنوين	136
ب- الصيغ الصرفية	138
1- فُعال	138
2- فِعالة	139
3- فَعالة	139
4-فُعالة	139
5- التفعال	140
ج- المشتقات	140
1- اسم الفاعل	140
2- أمثلة المبالغة	141
3- أَفْعَلُ التفضيل	143
د- الجموع	144
1- جمع التكسير	145
2- جمع المؤنث السالم	146
هـ- التصغير	147
و- اسم الفعل	148

ز- اسم الصوت	149
ثانيا: الأفعال	149
3- اللحن في المستوى النحوي	150
أ- حروف المعاني	151
1- حروف الجر	151
2- حروف النصب	152
ب- الحذف	152
1- حذف همزة الوصل	153
2- حذف ألف نرجو وأدعو ونحوها	154
3- حذف الحرف الأخير في النداء ترخيما	155
ج- المفرد	156
1- تاء التأنيث	156
2- أل التعريفية	157
3- الإضافة	158
4- الجملة	159
أ- الفعل الناسخ	160
ب- الفعل المبني للمجهول	161
ج- أَفْعَلَ همزة التعدية	161
د- تعدي الفعل	162
4- اللحن في المستوى الدلالي	163
الخاتمة	**168**
ملاحق	**171**
الملحق الأول: اللحن في الحديث النبوي كتاب "إصلاح غلط المحَدِّثِين"	172

الملحق الثاني: كلمات التطبيق في "المستويات اللسانية"	177
الملحق الثالث: اللحن في الفقه كتاب "غلط الضعفاء من الفقهاء"	180
الفهارس العامة	**184**
فهرس الآيات القرآنية	185
فهرس الأحاديث النبوية	186
فهرس الأشعار والأراجيز	187
قائمة المصادر والمراجع	**190**
فهرس الموضوعات	**202**
ملخصات باللغات الثلاث	**210**

:

ملخص:

لقد أدى انتشار الإسلام خارج حدود شبه الجزيرة العربية، بسبب اتساع رقعة الفتوحات في بلاد الأعاجم إلى اختلاط العرب بغيرهم من الأجناس، مما خلق امتزاجا اجتماعيا كانت آثاره السلبية واضحة في الأداء اللغوي؛ نتيجة شيوع اللحن في الكلام، وانتشار الرطانة في التعبير، وهنا كانت الحاجة ماسة لحماية العربية لغة القرآن من كل تحريف؛ فظهر علم النحو الذي تصدى واضعوه لمحاربة اللحن، وتقويم اللسان، وواكب هذا الإنجاز المعرفي حركة علمية واسعة في مجال التصحيح اللغوي؛ إذ انبرى ثلة من العلماء الأفذاذ لتأليف مصنّفات لغوية تعالج لحن العامة، وترصد أخطاء متكلمي العربية في الدولة الإسلامية المترامية الأطراف.

وفي هذا السياق تندرج إشكالية هذا الموضوع؛ والتي تهدف أساساً إلى بيان الدلالة النحوية في كتب اللحن خلال الفترة الممتدة من القرن الثالث إلى القرن السابع الهجريين"، من خلال مدونة لغوية تضمنت خمسة عشر مؤلّفا في حقل التصحيح اللغوي لعلماء من المشرق، والمغرب، والأندلس، نحو: "إصلاح المنطق" لابن السكيت، و"ما تلحن فيه العامة" للسيجستاني، و"أدب الكاتب" لابن قتيبة، و"الفصيح" لأبي العباس ثعلب، و"تثقيف اللسان وتلقيح الجنان" لابن مكي الصّقلّي، و"درة العوام في أوهام الخواص" للحريري، وغيرها.

وتمت معالجة هذا البحث وفق خطة احتوت أربعة فصول؛ عالج أولها قضية اللحن في اللغة؛ من خلال تعريف هذه الظاهرة، وبيان أسبابها، ونشوء حركة التصحيح اللغوي، مع تعريف الدلالة وأنواعها، والتركيز على الدلالة النحوية، ومظاهرها، وخُصص الفصل الثاني لرصد مصنفات التصحيح اللغوي لدى علماء العربية من القرن الثالث كما هو الحال في"إصلاح المنطق" لابن السِّكِّيت (ت244هـ)، وانتهاء بكتاب "ذيل فصيح ثعلب" لموفق الدين أبي محمد عبد اللطيف البغدادي (ت629هـ) في القرن السابع الهجري؛ من خلال التعريف بهذه الكتب، وإيضاح منهجها في تحديد أوجه اللحن، وضبط أخطاء العامة، واهتم الفصل الثالث ببيان أشكال الدلالة النحوية في مؤلفات الأندلسيين تحديدا، وذلك باعتماد القرائن المعنوية واللفظية، وعالج الفصل الرابع اللحن في كتابات الأندلسيين في المستويات اللسانية: الصوتية من خلال إظهار أثر الصوامت والصوائت في اللحن، والصرفية عن طريق دور الأوزان والصيغ في وقوع الخطأ، والنحوية مثلما تتجلى في أنواع التراكيب وعناصرها، والدلالية عن طريق إبراز أثر اللحن في تغيير الحكم الشرعي.

الكلمات المفتاحية: اللحن؛ الدلالة، النحو، مصنفات؛ التصحيح؛ اللغوي.

Summary

The spread of Islam outside the borders of the Arabian Peninsula as a result of the conquests of foreign lands led to interaction between Arabs and foreigners. This interaction created a social tissue whose effects were negative on the linguistic performance due to the appearance of the solecism in speech. This fact caused a need for protecting Arabic, being the one of Quran, from distortion through setting grammar. Grammarians aimed to protect language from solecism and to remediate speech. This has been accompanied by a huge scientific movement in the realm of language through the appearance of scientists who edited language references that treat solecism and survey mistakes in the wide Islamic land.

The problematic of this research aims to demonstrate the grammatical meaningfulness of the books of solecism in the era between the third and seventh hijry centuries in a language log which consisted of fifteen books in the realm of language correction. These works are attributed to Oriental, Western and Andalusia scientists, such as “Isilah Almntq" by Ibn Alsskit , "Ma Talahan Fih Aleama" by Al-Sayjustani” , "'Adeb Alkatib" by Ibn Qoteiba, "Alfasyh" by Abi Al-Abaas Thaelab” , and "Tathqif Allisan wa Talqih Aljanan" by Ibn Makia Alssqiliy, "Dirat Aleiwam fi 'Awham Alkhuas " by Alhariri, and others.

This research was conducted through four chapters, the first dealt with the solecism in language; it defined it, showed its causes, the emergence of the corrective movement, with focus meaningfulness. The second chapter, was devoted for surveying Arabic scientists’ language correction logs from the third century as the case with “Islah Al-Mantiq” by Ibn Sikeet (244 H), ending by “Theil Fassih Thaaleb” by Mowafeq Eddine Abi-Mohamed Abdellatif Al-Baghdadi (629 H) in the seventh centry. The Third chapter was devoted to the showing the types of grammatical meaningfulness in Andallusia references.The fourth chapter dealt with the Solecism at the levels of linguistics and sounds.

KEY WORD: Solecism; Semantic; Grammar; Books; Corrective; Linguistics.

Résumé

La propagation de l'islam hors des frontières de la péninsule arabique à la suite de la conquête de terres étrangères a entraîne une interaction entre les Arabes et les étrangers. Cette interaction a créé un tissu social dont les effets sur la performance linguistique ont été négatifs du fait de l'apparition du rythme dans la parole. Ce fait a imposé la nécessité de protéger l'arabe, qui est celui du Coran, contre les distorsions dues à la grammaire. Les grammairiens visaient à protéger le langage du solecism et à corriger le langage. Cela s'est accompagné d'un énorme mouvement scientifique dans le domaine linguistique, avec l'apparition de scientifiques qui ont édité des références linguistiques qui traitent des erreurs de solecism et de relevé sur le vaste territoire islamique.

La problématique de cette recherche vise à démontrer la signification grammaticale des livres de solecism de l'ère entre le troisième et le septième siècles de l'hégire dans un journal de bord comprenant quinze livres dans le domaine de la correction linguistique. Ces travaux sont attribués à des scientifiques orientaux, occidentaux et andalous, tels que «Isilah Almntq» de Ibn Alsskit, «Ma Talahan Fih Aleama» de Al-Sayjustani »,« 'Adeb Alkatib »de Ibn Qoteiba,« Alfasyh »de Abi Al- Abaas Thaelab ", et" Tathqif Allisan wa Talqih Aljanan "de Ibn Makia Alssqiliy," Dirat Aleiwam fi Awham Alkhuas "de Alhariri et autres.

Cette recherche s'est déroulée en quatre chapitres, le premier traitant le solecism dans le langage; il l'a défini, a montré ses causes, ainsi que l'émergence du mouvement correctif. Le deuxième chapitre était consacré à la recherche dans les journaux de correction linguistique des scientifiques arabes du IIIe siècle, comme dans «Islah Al-Mantiq» d'Ibn Sikeet (244 H), et «Theil Fassih Thaaleb» de Mowafeq Eddine Abi-Mohamed Abdellatif Al-Baghdadi (629 H) au septième siècle. Le troisième chapitre était consacré à la présentation des types de signification grammaticale dans les références Andalouses. Le quatrième chapitre a traité le phénomène du solecism au niveau de la linguistique et des sons.

MOTS CLES: Solecism; Grammaire; Sémantique; Livres; Correction, Linguistique.